شؤون فلسطينية

١١٣ نيسان (ابريل) ٨١

شؤون فلسطينية

١١٣ نيسان (ابريل) ١٩٨١

شهرية فكرية لمعالجة أحداث القضية الفلسطينية وشؤونها المختلفة
تصدر عن مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية

جميع الآراء الواردة تعبر عن وجهات نظر كاتبيها ولا تعكس بالضرورة آراء منظمة التحرير الفلسطينية ولا المحررين ولا المستشارين ولا الناشرين

المحتويات

الصفحة		
٣	شفيق الحوت	لماذا «لا» لحكومة المنفى المؤقتة»؟
٩	سلوى العمد	ملاحظات حول واقع المرأة في الثورة الفلسطينية
٢١	د. ماهر الشريف	الحزب الشيوعي الفلسطيني والمسألة القومية العربية في فلسطين ١٩٣٠-١٩٣٣
٤٧	صبري جريس	الفلسطيني في القوانين الاسرائيلية، معالجة قانونية سياسية؛ ٢ - قوانين الملكية والأمن تصادر الأملاك والحريات
٧٠	عبدالحفيظ محارب	عوامل بقاء الكيان الاسرائيلي
٩١	حنّه شاهين	حكومة ليكود تتراجع عن بعض مبادىء الاقتصاد الحر وتقر سياسة اقتصادية انتخابية
١٠٨	سهيل عامر	أضواء على الايديولوجية الصهيونية المعاصرة
١٢٢	فاروق وادي	أفنان القاسم وهاجس البحث عن المعادل الوهمي

١٣٥ ردود

إعادة توضيح الوضوح التاريخي في كتاب «التموجات»، حيدر حيدر

تعقيب لا بد منه على ما كتبه فيصل حوراني: الموقف من «زمرة السلفيتي» قضية وطنية، حسن عصفور

١٤١ تقارير

الندوة العلمية الثالثة للمعهد العربي للثقافة وبحوث العمل، الجزائر ٢١-٢٦ شباط (فبراير) ١٩٨١، هاني حوراني

١٤٧ مراجعات

١ - «بيروت» قصيدة محمود درويش، مفاجأة الروعة من شاعر المرحلة؛ ٢ - ملتقى آذار الشعري (بيروت ٢-٥/٣/١٩٨١) مناسبة طيبة برغم الافتقار لحسن الإعداد، عاصم الجندي

١٥٣ شهريات

المقاومة الفلسطينية - عسكرياً، المقدم الطيار حسين عويضة

المقاومة الفلسطينية - سياسياً، سمير عويضة

المناطق المحتلة، صلاح عبدالله

اسرائيليات، ح.ش.

لوحة الغلاف من اختيار الاتحاد العام للفنانين التشكيليين الفلسطينيين، للفنان محمد حجازي

المدير العام: صبري جريس * رئيس التحرير: محمود درويش

سكرتير التحرير: فيصل حوراني

العنوان بناية الدكتور راجي نصر، شارع كولومباني (متفرع من السادات) رأس بيروت - لبنان. ص.ب. ١٦٩١، تلفون التحرير والتوزيع: (٣٥١٢٦١)، برقيا: مرابحات، بيروت.

الاشتراك السنوي (بريد جوي): ٧٥ ل.ل. في الاقطار العربية (عدا لبنان وسوريا)، ١٠٠ ل.ل. في أوروبا، ١٢٥ ل.ل. في بقية بلدان العالم. (بريد عادي): ٦٠ ل.ل. في لبنان وسوريا، ٦٥ ل.ل. في جميع الدول غير العربية.

شفيق الحوت

لماذا «لا» لحكومة المنفى المؤقتة»؟

الهدف من هذا الحديث هو محاولة شرح الأسباب التي دعت، ولا تزال تدعو، قيادة منظمة التحرير الفلسطينية إلى رفض الاقتراح الداعي إلى الاعلان عن حكومة مؤقتة للفلسطينيين في المنفى.

وكانت الدعوة للإقدام على مثل هذه الخطوة قد وردت مرتين، وعن المصدر نفسه، وهو الرئيس المصري أنور السادات.

ولما كان من الصعب الفصل بين الدعوة والداعي، ولما كان السادات هو من هو، فإن رفض قيادة م.ت.ف. لدعوته يبدو وكأنه تحصيل حاصل لموقف مسبق تجاه كل ما يصدر عن هذا المصدر، بعد أن فقد مصداقيته وسمعته الوطنية والقومية.

غير أن هذا، ليس وحده، السبب الكامن وراء رفض المنظمة لفكرة إقامة الحكومة المؤقتة، علماً بأن الفكرة، كفكرة، كانت ولا تزال، وستبقى باستمرار، قائمة في أذهان صنّاع القرار الفلسطيني، وماثلة على جداول أعمالهم في اجتماعاتهم الاستراتيجية كلها.

إنّه من طبيعة الأمور، في كل حركات التحرر الوطني، وفي مراحل محدّدة من مسيرتها تتسم بتوافر ظروف سياسية معينة، الاقدام على مثل هذا التحرك واستبدال الموقع الثوري بآخر رسمي قانوني يفترض في من يشغله الالتزام بقوانين اللعبة الدولية وأعرافها وتقاليدها.

هكذا فعل الجزائريون، وهكذا فعل الفيتناميون، والأفارقة، وغيرهم ممن خاضوا حروب التحرير الشعبية من أجل دحر الاستعمار وتأمين الاستقلال الوطني.

فلماذا، إذن، تتردد منظمة التحرير الفلسطينية بالإقدام على خطوة، سبق وأقدمت عليها حركات ثورية من قبلها، وأثبتت جدواها ونفعها؟

□ □ □

وقبل الرد المباشر على هذا السؤال، لا بد من إيراد ملاحظة عامة تتناول أهمية التوازن بين القرار، أيّ قرار، وبين مضمون هذا القرار، وما يستتبعه من آثار تترتب عليه؛ إذ أنه لا يكفي أن تعلن «إنك ثوري» لتصبح كذلك في معايير الثورة والثوار. وما ينطبق على الفرد، في هذا المجال، ينطبق على المجموعة، أيّ مجموعة من الناس، حتى ولو صدر القرار عن هيئات لها سمعتها وهيبتها.

فعلى سبيل المثال، نذكر أنه عندما تم الاعلان عن قيام منظمة التحرير الفلسطينية، كعنوان سياسي وقيادة عليا للشعب الفلسطيني، لم تستطع المنظمة، رغم اعتراف الدول العربية بها، أن تمارس فعلاً مضمون القرار بالإعلان عنها. فكان لا بد لها من مسيرة طويلة وشاقة، ومن ممارسات سياسية وتنظيمية وتعبوية متتالية ومتصاعدة حتى تكتسب أهليتها لهذا القرار. وفي تلك الفترة، انقسم الفلسطينيون من حول المنظمة، وكان الفريق الأكبر منهم يرى في المنظمات الفدائية السرية، آنذاك، أهلية لتمثيلهم أكثر من منظمة التحرير نفسها. ولم تتجاوز المنظمة محنتها حول أهليتها لتمثيل شعب فلسطين وحركته النضالية إلا بعد المؤتمر الوطني (١٩٦٨) الذي تلا استقالة المرحوم أحمد الشقيري وقرار المنظمات الفدائية القاضي بدخول منظمة التحرير واعتبارها الأرضية السياسية المطلوبة لتوحيد جهودهم وطاقاتهم.

وإذا كانت تلك الخطوة، في حينها، كافية لإقناع الفلسطينيين بأهلية م.ت.ف. لتمثيلهم والنطق باسمهم، فإنه قد مضى وقت طويل قبل أن يتسع نطاق الاعتراف بها على المستويين العربي والدولي؛ فالقرار العربي انتظر حتى العام ١٩٧٤ ليقر بأهلية المنظمة، أي إلى بعد عشر سنوات بالضبط على قيام المنظمة. وهذا ما حدث تقريباً على المستوى الدولي وحتى بالنسبة للدول الصديقة. فالاتحاد السوفياتي، مثلاً، انتظر وراقب طويلاً قبل أن يفتح أبواب الكرملين أمام قيادة المنظمة. ولا أظن أنه فتح أبوابه قبل أن تأكد من أن المنظمة، من خلال ممارساتها النضالية، قد أثبتت جدارة وجودها وتواجدها الفعلي والعملي، ومن هنا جاء الاعتراف الرسمي بها تكريساً لحقيقة مادية ليس من الممكن تجاهلها. وكذلك كان الأمر بالنسبة للأمم المتحدة، وبقية التكتلات الدولية التي لم تعترف بالمنظمة إلا بعد أن تيقنت بأن عدم الاعتراف يعني تجاهل حقيقة موجودة.

ولا شك بأن المنظمة، الآن، بعد ست عشرة سنة على قيامها، تستطيع أن تفخر بما قدّمته من انجازات وأحرزته من مكاسب أدت إلى هذا الاعتراف الدولي الواسع بها، كحركة تحرير وطنية، اجتازت كل الامتحانات وتجاوزت كل المحن.

وينسحب هذا الكلام كذلك على العمل في الاطار الرسمي القانوني، أي أن مصداقية القرار تبقى مرهونة بالقدرة على تنفيذ مضامينه وممارسة ما يمنحه من صلاحيات. فإعلان القرار بقيام «حكومة عموم فلسطين» في أعقاب الكارثة سنة ١٩٤٨، وحتى قيام الحكومة في غزة، لم يكفلا لها الاستمرار أو النمو، فانتهت وذوت دون أن يكترث أحد حتى لإعلان مراسم دفنها.

إذن، القضية ليست قضية قرار، وإنما قضية القدرة على اكتساب الأهلية المطلوبة لتجسيد مضامين القرار بالنسبة لصلاحياته ومسؤولياته معاً.

□ □ □

والآن، لنحاول الرد على السؤال المطروح حول إحجام قيادة م.ت.ف.، حتى الآن، عن الاقدام على إقامة حكومة مؤقتة في المنفى.

ونرد، أولاً، بطرح سؤال: لماذا الحكومة... الآن؟ هل هناك ثمة ضرورة سياسية أو وطنية للقيام بذلك؟

من تجارب الآخرين، الثورية وغير الثورية، تعلّمنا أن الاقدام على مثل هذه الحركة، أو هذه النقلة، إنما يستهدف إنجازاً سياسياً أو وطنياً محدداً، وإلا فإن الخطوة تكون عملاً عبثياً ولا طائل من ورائها، هذا إذا لم ترتد سلبياً فتخدم عكس دوافعها.

خلال الحرب العالمية الثانية، وإثر اجتياح النازية لعدد من دول اوروبا، أقدم ملوك ورؤساء عدد من الدول على مثل هذه الخطوة، فاعلنوا عن قيام حكومات لهم في المنفى. ولم تكن التجربة ناجحة إلا لمن استطاع منهم أن يربط هذه الحكومة المنفية بحركة التحرير النضالية القائمة فوق الأرض المحتلة، ومن عجز عن ذلك، مثل حكومة بولندا وحكومة يوغوسلافيا، انتهى إلى متاحف تذكر بالعروش البائدة، بينما أصبحت حركات التحرير، فيما بعد، هي الحكومات الفعلية لتلك الشعوب. وكذلك نعود، فنذكر بالجزائريين والفيتناميين الذين لم يعلنوا عن قيام حكومات مؤقتة لهم إلا عندما أصبح الاقدام على مثل تلك الخطوة ضرورة حتّمتها مجريات الصراع ودنو ساعة التفاوض – داخل أطر قانونية – للتسليم بشروط الثورة والثوار.

أي بعبارة أخرى، لا بد من توفر الظروف السياسية الموضوعية التي تحتّم القيام بمثل هذه الخطوة، فيكون الاعلان عن قيام الحكومة عندئذٍ، تتويجاً وثمرة لمعطيات نضالية سبقت ذلك.

أما في حالة م.ت.ف. الراهنة، فإن الاقتراح المطروح، ولا سيما عندما يصدر عن السادات ومدرسته السياسية، يبدو وكأن البعض يريد وضع العربة أمام الحصان، فبدلاً من ترك الحصان حراً يصول ويجول دون المزيد من الاعباء فإننا نضع العربة أمامه لتقييد حريته ولتعجيزه عن جر العربة خطوة إلى الأمام.

المنظمة، الآن، لا يمكنها أن تستفيد من إقامة حكومة مؤقتة، ومن الممكن أن تسبّب لها هذه «الحكومة» متاعب ومشاكل إضافية هي في غنى عنها. لماذا؟

أولاً، لانتفاء الظروف الموضوعية الملحة للقيام بهذه الخطوة؛ إذ ليس هناك في الافق المرحلي المنظور – رغم كل الاشارات المتفائلة – ما يوحي بوصول الأزمة إلى مائدة

مفاوضات تتجاوز في نوعيتها وأهميتها ما يدور الآن من مفاوضات مباشرة وغير مباشرة، عبر الأمم المتحدة، أو «المبادرة» الاوروبية وغير ذلك من التحركات السياسية.

ثانياً، لأن الاقدام على هذه الخطوة سيضع قضية «الاعتراف» بها، على بساط البحث. وإذا كان هذا العدد الكبير من الدول لم يجد حرجاً في الاعتراف بفلسطين وشعبها وقضيتهما من خلال منظمة التحرير، فمن غير المضمون أن تنتزع «حكومة المنفى المؤقتة» العدد نفسه من المعترفين. أضف إلى ذلك الموقف العربي من هذه الخطوة، وما قد تثيره من حساسيات ولا سيما في الساحة اللبنانية التي لم يتوقف فيها الحديث المتجني الظالم حول «رغبة فلسطينية في التوطين».

ثالثاً، لأن الاقدام على هذه الخطوة، يرتّب مسؤوليات على المنظمة تتجاوز ما تملكه من صلاحيات وإمكانات، وفي طليعة هذه المسؤوليات، وعلى سبيل المثال، القدرة على منح الفلسطيني – رسمياً – هويته الوطنية مجسّدة بجواز سفر، وما ستعكسه هذه النقلة – إن كانت ممكنة – من آثار على جموع الفلسطينيين في المنفى؛ حيث تتباين أوضاعهم بالنسبة للإقامة والولاء القطري وغير ذلك من القضايا المعيشية والسياسية.

رابعاً، لأن المنظمة لم تتمكن بعد من وضع يدها على «شبر» واحد من فلسطين المحرّرة؛ الأمر الذي يشكّل الشرط الموضوعي الأهم والقادر على تطعيم القرار بإمكانية مقبولة من المصداقية والجدية.

خامساً، لأن الاقدام على مثل هذه الخطوة سيطرح على بساط البحث مصير منظمة التحرير وميثاقها، وعلاقة هذا كله بالحكومة المؤقتة، مما سيثير إشكالات لا داعي لتعجّل مواجهتها، وإن كان لا بد من ذلك في وقت قادم.

لهذه الاسباب كلها، ولأخرى غيرها يمكن تعدادها، نرى أن الاقدام على مثل هذه الخطوة، قبل توفير أسباب نجاحها، سيكون بمثابة قفزة في الهواء ومغامرة غير مأمونة الجانب.

ومما يثير التساؤل هو هذا الالحاح من جانب الرئيس المصري حول هذه الخطوة، فما هو الهدف من ذلك؟

إن الرئيس السادات، بعد أن استسلم للطروحات الصهيونية والامبريالية في معالجة قضية فلسطين، يحاول التسبيق على هذه الطروحات والرد عليها بأسلوب استسلامي.

فالسادات يعلم أن الحركة الصهيونية ومعها حكومة واشنطن ترفضان التعامل مع م.ت.ف.، خارج ميادين القتال، ولن تقبلا بالتفاوض معها تحت أي ظرف من الظروف في إطار التسوية السياسية. وذلك بحجة أن م.ت.ف. هي «منظمة إرهابية» وأن ميثاقها يدعو إلى تدمير اسرائيل. وبدلاً من الرد الموضوعي، ولا نقول الثوري أو القومي، على هذه الفرية المغايرة للحقيقة، والتأكيد على ماهية م.ت.ف. كحركة تحرير وطنية تملك الحق كله في اعتماد كل الوسائل المشروعة لحماية شعبها وتأمين حقوقه الوطنية. بدلاً من هذا، فإن السادات

يرى في م.ت.ف. عقبة في طريق «المفاوضات» التي يريدها، ويرى أنه لا بد من إزالتها واستبدالها بجهاز أو هيئة «مقبولة» لأطراف التحالف «الدافيدي».

وما يمكن أن يقال، رداً على «ارهابية» المنظمة، يمكن قوله بالنسبة لميثاق المنظمة الذي يزعم التحالف الدافيدي أنه ينص على «تدمير اسرائيل»! فبالإضافة إلى عدم وجود مثل هذا النص بتاتاً، وهي كذبة أوصلها التكرار الصهيوني إلى مستوى «الحقيقة»، فإن ما ورد في الميثاق ينص على ان قرار تقسيم فلسطين هو باطل وغير شرعي؛ وهذا كلام صحيح وعلمي ووطني ويمكن اعتماده في وصف أي قرار يتعلّق بمصير أي شعب عندما يتخذ في غياب هذا الشعب وضد مصلحته القومية العليا.

ثم، ولنفرض جدلاً أن في ميثاق المنظمة شيئاً من هذا القبيل، فلماذا يرتضي السادات بالخنوع لإرادة العدو ويطالب بشطبه، في الوقت الذي تعج به الادبيات والمواثيق والبيانات السياسية الصهيونية بكل ما هو باطل وإجرامي بحق شعبنا.

وإذا كانت أية تسوية سياسية مستقبلية تستلزم شطب مادة ما أو بند ما أو تغييرهما في ميثاق منظمة التحرير، فعلى العدو الصهيوني أن يعد نفسه، بادىء ذي بدء للتنكر لعقيدته العنصرية كلها، لأنها لا ترفض الوجود «غير اليهودي» وحسب؛ وإنما تركز على تفوق اليهود على غيرهم وتعتبرهم شعباً مختاراً.

ثم هنالك قضية أخرى، يظن السادات، وهو في سياق استسلامه للطروحات الصهيونية الامبريالية، أنه يمكن معالجتها عن طريق «الحكومة المؤقتة»، وهي قضية الزعم بأن م.ت.ف. لا تمثّل شعب فلسطين كله وإنها منقسمة على نفسها في الداخل. وهذه فرية أخرى ازداد تكرارها مؤخراً مقرونة بحديث مشبوه حول عدم استقلالية القرار الفلسطيني.

وبدلاً من الرد الموضوعي المجرّد، ولا نقول القومي أو الثوري، فإن السادات وأطراف تحالفه «الدافيدي» يصرون على دفن رؤوسهم في الرمال وعدم الاعتراف بالحقائق الناصعة والتي تتقدمها حقيقة «استقلالية القرار الفلسطيني». إن السادات وحلفاءه يعرفون أن المنظمة خلال مسيرتها الطويلة، وصراعاتها المريرة، استطاعت أن تجتاز كل الامتحانات والمحن التي تعرّضت لها مثبتة: أولاً قدرتها على البقاء؛ وثانياً استمرارها في النمو؛ وثالثاً استقلاليتها في الحركة. ولا حاجة بنا، الآن، لتكرار ما بات معروفاً وفي ذمة التاريخ، مما خاضته المنظمة من معارك لانتزاع هذه الحقائق. ونظرة على الواقع السياسي العربي اليوم تثبت وتؤكد الموقع الممتاز الذي تتمتّع به المنظمة، إقليمياً ودولياً، كقوة سياسية مستقلة الارادة، عربية الانتماء والهوية.

السادات يريد، من موقع الاستسلام للطرح المعادي، أن يستبدل المنظمة «بالحكومة المؤقتة»، ومن هنا إلحاحه الدائم على هذه الخطوة.

غير أن هذا كله، لا يوقعنا في منزلق الظن بأن الفكرة، كفكرة، ليست لها إيجابياتها. أهل البيت أدرى بهذه الايجابيات، وهم يعلمون متى وكيف تُخرج هذه الفكرة إلى حيز

التنفيذ عندما تدعو الحاجة إلى ذلك. وكما قال الأخ ياسر عرفات: «إن الاقدام على هذه الخطوة، عندما تصبح ضرورة وطنية ملحة، وليست مناورة مشبوهة، لا يحتاج منا لأكثر من دعوة لجلسة استثنائية يعقدها المجلس الوطني ويتّخذ بشأنها ما يجده مناسباً من القرارات».

ومن الآن، وحتى تتوفّر المناسبة الملائمة، لندع حصان الثورة الفلسطينية يصول ويجول حراً بانتظار استكمال بناء العربة وتعبيد الطريق التي ستسير عليها.

فالحكومة الفلسطينية المؤقتة في المنفى، لا يجوز تشكيلها قبل التأكد من أنها لن تبقى مؤقتة ولن تحيا عمرها في المنفى.

سلوى العمد

ملاحظات حول واقع المرأة في الثورة الفلسطينية

مقدمة

في الشهر الماضي، بادرت عدة مؤسسات إلى فتح الحوار حول قضية تحرر المرأة ودورها في المجتمع. فقد عقدت مجلة «ضامد الاقتصادي» ندوة، في السابع عشر من شباط (فبراير) الماضي، حول اوضاع المرأة الفلسطينية ودورها في مرحلة التحرر الوطني. كما أن الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية عقد، في آذار (مارس) الماضي، ندوة استمرت اسبوعاً كاملاً تم، خلاله، تناول جوانب عديدة من مشكلات المرأة، الاجتماعية والنفسية إضافة إلى وضعها القانوني في الثورة. أما مجلة «المصير الديمقراطي» فقد طالعتنا، في عددها الرابع، بمقال للكاتب غالب هلسا، تناول فيه قضية المرأة في إطار نظري، طارحاً مسألة تحررها واشكالية هذه المسألة، مستعرضاً تعبيرات هذه الاشكالية في مؤسسات البنى الفوقية للمجتمع الانساني عامة كاللغة والمفاهيم الجمالية للفكرة الانوثة، ومشيراً إلى ان المؤسسات الاجتماعية المختلفة لا تزال تُحكم الطوق حول المرأة لتعيق مسيرتها نحو التحرر النهائي. ومع ان الآراء المطروحة في المقال هي ايضاً اشكالية؛ اذ اتخذت طروحات الكاتب، في اعتقادي، صيغة تأملات في قضية المرأة، تتلمس طريقها في السياق التاريخي للمشكلة، دون ان تسعى، هذه التأملات، لأن تكون دراسة علمية تتناول قضية المرأة ومشكلاتها في إطار الواقع الحياتي الملموس. فمن شأنها، أي هذه الآراء، على اية حال، فتح محاور النقاش حول قضية المرأة في مرحلة عاتية من النضالات التحررية الوطنية والاجتماعية في المنطقة العربية. وهذا بحد ذاته بادرة تستحق التقدير. وأسمح لنفسي، هنا، أن أتّخذ منها فرصة لطرح قضية المرأة وواقعها في الثورة الفلسطينية من خلال المعايشة اليومية لهذا الواقع ولسنوات عديدة.

ملاحظات نظرية

مع نشوء المجتمع البرجوازي، اتخذ طرح قضية المرأة وحريتها مفهوماً جديداً

نسف المفهوم التقليدي الذي تعامل مع هذه القضية كقضية انسانية، تنال، في احسن الاحوال، مواقف العطف والرأفة بالضعيف الذي هو المرأة.

لقد اعاد عصر البرجوازية المرأة إلى مواقع الانتاج الاجتماعي، مما استتبع، بالضرورة، إدراج قضاياها ضمن القضايا الاجتماعية التي تفرزها طبيعة علاقات الانتاج السائدة في مجتمع ما، وهكذا وضع النظام الرأسمالي قضية المرأة، موضوعياً، في اطارها الصحيح، دون ان يكون قادراً على حلها، نظراً لطبيعة قانونه الاساسي القائم على الربح، ولجوهره المتمثل باستغلال الانسان لاخيه الانسان.

البرجوازية اذاً لم تقض على الاستغلال، ولكنها انجزت مرحلة من التطور في تاريخ البشرية كثّفت وتيرة الاستغلال، ووضعت المرأة العاملة، كزميلها الرجل، جنباً إلى جنب، في المؤسسات الانتاجية المختلفة، في مواجهة رب العمل. فكان خروج المرأة، لمواقع الانتاج الاجتماعي، بحد ذاته، انجازاً عظيماً في ميدان تسريع وتيرة الفرز الطبقي.

لكن، على الرغم من أن انخراط المرأة في العمل والانتاج الاجتماعيين كان يعني الإستقلال الاقتصادي عن الاسرة، الذي هو الخطوة الأولى والضرورية لانطلاقتها نحو التحرر؛ الا ان المرأة، من جانب آخر، خضعت لظروف استثمار اكثر حدة من قبل رب العمل الرأسمالي باعتبارها يداً عاملة رخيصة. وبهذا، اصبحت تخضع لاضطهاد مزدوج، من قبل رب العمل، ومن قبل المؤسسة الزوجية والعائلية، ومن مختلف المؤسسات الاجتماعية الاخرى المترسخة تاريخياً، كالقانون والدين والعرف والتقاليد. هذه المؤسسات التي تعاملت دائماً مع المرأة ككائن هامشي وتابع. آخذين في الاعتبار، هنا، ان تغير القاعدة المادية للانتاج لا يعكس نفسه بالسرعة التي نطمح، على البنى الفوقية للمجتمع التي ترسخت منذ قرون.

ان عودة المرأة لمواقع الانتاج الاجتماعي، كما يشير انجلز، تحتم بالضرورة ان تكفّ الاسرة الفردية عن كونها الوحدة الاقتصادية في المجتمع. ومن هنا، فان حرية المرأة، عملياً، تطرق ابواب كل بيت في المجتمع. وفي هذا الاطار نفهم العبارة الواردة في مقال غالب هلسا عن حرية المرأة والتي تقول إن ثورة المرأة لنيل حقوقها هي اصعب الثورات في التاريخ واكثرها جذرية. وهناك عبارة شهيرة للينين، تشير إلى انه لا حرية لمجتمع نصفه عبيد في المطبخ. لهذا اعتبر لينين الحركة النسائية جزءاً هاماً لا يتجزأ من حركة الجماهير. أمّا كارل ماركس فقد اكّد على الدور الحاسم لتحرر المرأة في العمليات الاجتماعية، وذلك حين اشار إلى ان التحولات الاجتماعية العظيمة مستحيلة بدون العنصر النسائي.

الثورة الفلسطينية انعطافة في تاريخ المرأة الفلسطينية

اتاحت انطلاقة الثورة الفلسطينية المعاصرة فرصة لانطلاق المرأة الفلسطينية نحو تحررها. وبهذا يمكن اعتبار انخراط المرأة الفلسطينية في صفوف النضال الوطني الفلسطيني بمثابة انعطافة نوعية، قادت المرأة الفلسطينية خطوات إلى الامام في مسيرة

تحررها الاجتماعي. فالثورة الفلسطينية افسحت المجال للمرأة كي تشق طريقها للخروج من المنزل – السجن إلى مواقع النشاط الاجتماعي المتعددة. فمن خلال الثورة، خرجت، في البداية، عشرات، ثم مئات، ثم فيما بعد آلاف النساء الفلسطينيات للعمل في مؤسسات الثورة المختلفة، الانتاجية والاعلامية والثقافية والاجهزة الطبية والقواعد العسكرية.

وهنا لا بد من الاشارة إلى ان تاريخ القضية الفلسطينية، والوضع العام للفلسطينيين الذي افرزته خصوصية هذا التاريخ، قد اسهما في انضاج ظروف هامة سهّلت الانعطافة آنفة الذكر، في مسيرة تحرر المرأة الفلسطينية. اذ اسهم هذا التاريخ الخاص بالقضية الفلسطينية في تكوين خلفية تاريخية مؤاتية لخروج المرأة الفلسطينية للعمل، وبالتالي إلى الاستقلال الاقتصادي عن الاسرة. وذلك بسبب الاضطرابات المستمرة والحروب المتواصلة على مدى ما يقارب قرناً من الزمان. مما اضطر المرأة لأن تكون، في كثير من الاحيان، المعيل الأول، أو الاساسي، للأسرة. وهذه، في الواقع، ظاهرة ملموسة لدى الشعب الفلسطيني. فاستشهاد الاب أو الزوج أو الاخ، أو اعتقال، أو ابعاد، أي منهم، يترك تبعات اقتصادية على كاهل المرأة تضيف إلى مسؤولياتها في المنزل، وفي تربية الاطفال، مسؤولية العمل خارج المنزل لاعالة الاسرة أو مساعدتها معيشياً، فضلاً عما كان لتأثير النزوح الطارىء، وما تبعه من ضياع موارد العيش الثابتة من تأثير في جعل مساهمة المرأة في اعالة الاسرة مطلوبة ومقبولة.

والآن، ماذا قدّمت الثورة للمرأة؟ ان الاجابة على هذا السؤال صعبة وشاقة؛ وهي تتطلب التعامل مع هذه القضية بمسؤولية عالية، تتوخى الدقة والموضوعية، ووضوح الهدف من عملية التقييم التي تطرحها الاجابة على مثل هذا السؤال بالضرورة.

فعلى الرغم من ان الثورة الفلسطينية تشكل، موضوعياً، ثورة وطنية واجتماعية، في آن معاً، وان النضالات التي خاضتها قادت وتقود إلى تحولات اجتماعية بالضرورة، فان الاوساط الرئيسية في هذه الثورة، تعاملت وما زالت تتعامل بالعفوية والارتجال مع التحولات الاجتماعية التي قامت الثورة نفسها بخلقها. وقد تفاوتت برامج التنظيمات الفلسطينية بدرجة اهتمامها بقضية المرأة، كما تفاوتت مواقع النساء المناضلات في هذه التنظيمات إلى حد ما. ففي حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، لا توجد امرأة واحدة في اللجنة المركزية، اعلى اطار تنظيمي في الحركة؛ بينما تحتل امرأة واحدة موقعاً في المجلس الثوري للحركة من مجموع ٧٧ عضواً. وفي الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، توجد اربع عضوات فقط في اللجنة المركزية، ولا توجد أي امرأة في المكتب السياسي. وفي الجبهة الشعبية تملك امرأة واحدة عضوية اللجنة المركزية، كما لا توجد نساء في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وهي أعلى هيئة قيادية في المنظمة.

ولم تتوفر لدينا معلومات عن مواقع النساء القيادية في التنظيمات المتبقية. أمّا على صعيد الحياة اليومية، فقد تشابهت، إلى حد كبير، مشكلات المرأة وواقعها في مختلف التنظيمات. وظل الواقع الاجتماعي السائد يحكم نشاطها بشكل اساسي. مما يشير الى أن درجة التطور في الواقع الاجتماعي الفلسطيني، عموماً، لم تكن كافية لاحداث انقلاب

شامل في المفاهيم المترسخة في اوساط كوادر الثورة بمختلف تنظيماتها وان تمايزت رؤاها النظرية والسياسية.

ملاحظات عامة من خلال التجربة: سأحاول، فيما يلي، ان اتلمس، من موقع الحرص، بعض الظواهر العامة لتجربة المرأة في الثورة الفلسطينية، وذلك من خلال المعايشة اليومية والانطباعات التي خلّفتها التجربة في صلب العمل الفلسطيني. وفي هذا الاطار سأحاول، آملة ان يحاول غيري كذلك، ان اضع الاصبع على الجرح لا لاثارة الالم، وانما للتذكير بأن الجرح لا يزال قائماً.

من البديهي ان تنتقل إلى الثورة الفلسطينية أمراض اجتماعية تأصلت، منذ قرون، بفعل التخلف الحضاري. ولكن كيف تتعامل الثورة مع الجانب السلبي من إرث الماضي؟ وهل يعقل ان تكون الثورة متأثرة اكثر مما هي مؤثرة؟ فيما يتعلق بقضية المرأة، على الاقل، فان واقع التأثر انسحب على التجربة اكثر من فعل التأثير. وهذا ممكن، من حيث ان التحولات الاجتماعية الصعبة تشق طريقها في الصخر، أي في ظل ترسخ تاريخي لمؤسسات البنية الفوقية للمجتمع. لكن التغيير المنظم والمبرمج والواعي، والذي يتناول القضايا الاجتماعية الهامة والملحة، يتطلب ان تكون قوة الفعل والتأثير غالبة على التأثر بالواقع السائد. غير اني لن استرسل، هنا، في التنظير حول هذه القضية، وسأباشر في التطرق لوقائع وملاحظات تكونت من خلال المعايشة والمشاركة.

سأتناول، هنا، بعض الظواهر البارزة في مسلكية الكادر الشبابي للثورة الفلسطينية ازاء المرأة، وذلك من منطلق ان هذه المسلكية تعكس المفاهيم المترسخة وراءها. وسأقتصر ملاحظاتي على قطاعين اساسيين من قطاعات هذا الكادر هما قطاع العاملين في المؤسسات والمكاتب، وتحديداً فئة المثقفين منهم. وقطاع الكادر العسكري الذي يشمل مقاتلين من القواعد والمواقع العسكرية في المدن، حيث شاركت مناضلات في المعارك في الاردن ولبنان. واشير، هنا، إلى ان تداخلات وتفصيلات تأتي تحت العنوان الرئيسي لكل من هذين القطاعين. وكي لا يأخذ تقييمي طابع التعميم، فانني احدد بأن ما أشير إليه هو بالتأكيد جزء من انطباعاتي الذاتية وملاحظاتي النابعة من خلال المعايشة اليومية. ويسهم في تحقيق مصداقية هذه الانطباعات والملاحظات طول فترة المعايشة، وموضوعية الهدف الذي تطرح من اجله ملاحظات كهذه. وفضلاً عن ذلك، فان هذه الملاحظات مستقاة من جوّ عام للثورة الفلسطينية لا يقتصر على واحد من التنظيمات دون غيره. وهنا، لا تفوتني فرصة دعوة العديد من المناضلات اللواتي عايشن هذه التجربة، لكتابة شيء عنها، وتاريخها لحفظها والاستفادة من دروسها. وبالتالي يكون، في اضافاتهن، الاسهام في تشخيص أكثر موضوعية لهذه التجربة.

في الاعم الاغلب، تعامل القطاع المثقف، من كادر المكاتب والمؤسسات، مع قضية المرأة في الثورة بمواقف اتسمت، في كثير من الاحيان، بالازدواجية التي تنطوي على شق نظري يشتمل على الطموحات. وأما الشق الآخر، وهو الممارسة الفعلية، فلم يخل من بصمات التخلف وذيذبة البرجوازية الصغيرة التي ينتمي إليها، من حيث الاصول، عدد

من هؤلاء المثقفين. ومع ما تحمله هذه الفئة من توجهات ثورية، فانها، في سماتها العملية، لا تنفصل كثيراً عن السمات الاساسية لثورية البرجوازية الصغيرة. فهؤلاء الشباب، عكسوا، في مواقفهم وتعاملهم مع المرأة في الثورة، ارثاً مترسخاً من مفاهيم الماضي المتخلف، والحاضر الانتقالي بكل تناقضاته، بالاضافة إلى دوافع المصلحة الآنية المباشرة المستترة وراء الجمل الثورية فيما يتعلق بتحرر المرأة. لقد نظر إلى تحرر المرأة بشكل جزئي ووحيد الجانب في كثير من الاحيان. وكثيراً ما يحدث ان كلمة «المرأة» في سياق الحديث عن الحرية، لا تشمل الام والزوجة والاخت والابنة، وانما تشمل نساء الآخرين وحدهن. والعديد من الكادر الشبابي اختصر العملية التاريخية لتحرر المرأة بالتحرر الجنسي بمفهومه المجرد والمعزول عن شرط وعي المرأة لذاتها ولقضاياها الاجتماعية. ليصب هذا المفهوم في اطار المصلحة المباشرة لهؤلاء، وذلك بالحفاظ على مكتسباتهم التاريخية المتمثلة في ممارسة العلاقات الحرة والمتعددة مع نساء الآخرين، تحت شعار الحرية. ومن جانب آخر تبقى «قريباتهم» بعيدات عن هذا الوسط «الحر»، يمارسن حياتهن التقليدية في خدمة الرجل ضمن المؤسسة العائلية، بعيدات، في نفس الوقت، عن اية امكانية لتطوير الذات والخروج بها إلى مواقع الفعل الاجتماعي.

إن التشخيص الوارد آنفاً، حول تعامل هذه الفئة من الكوادر مع قضية تحرر المرأة، يعكس باختصار الدوافع المصلحية وارث المفاهيم المتخلفة والاعراف السائدة. امّا الزاوية الثالثة لهذه المسألة، فتكمن في مستوى الوعي الذاتي لدى هؤلاء الكوادر الذين يفصلون، في كثير من الاحيان، بوعي أو بغير وعي، الموقف السياسي المتقدم عن مضمونه الاجتماعي. ولا يصبح للموقف الاجتماعي مضمون ثوري متوافق مع الموقف السياسي المتقدم الا عندما يتوفر شرط الوعي الذاتي.

نماذج من الواقع

– ازدواجية الموقف: أحد الشباب المثقفين، وهو معروف، باهتمامه بالادب، وكان قد كتب عن المرأة بتوجه ينصفها اجتماعياً. روى في احدى الجلسات، وكانت احدى المناضلات موجودة في الجلسة، قصة مناضلة قررت «الاستقالة» من النضال، والزواج من رجل غير مناضل. لأن المناضلين يريدون التعامل معها كعشيقة لا كزوجة أو رفيقة نضال. وقد دافع الراوي عن موقف الفتاة بقوله: «معها حق». الشخص نفسه، وفي مناسبة اخرى، وبحضور سيدة حسناء تقول حديثاً «كالشعر»، علّق متقرباً من هذه السيدة بقوله: «هؤلاء هن النساء، ولسن مناضلات المكاتب اللواتي لا نعرف منهن سوى البنطلون الجينز والحديث عن الماركسية». والشاب المذكور يعتبر نفسه ماركسياً، وينتمي إلى تنظيم يفترض انه ينتهج الماركسية اللينينية رسمياً.

– مفاهيم الحب والزواج: فيما يتعلق بمفاهيم الحب والزواج، يقابل شاب متعلم ومثقف، مثلاً، رفض رفيقة له، بشكل سلبي، معتقداً انها، برفضها اياه، وجهت اهانة «لكرامته»، دون ان يفطن إلى ان الاهانة الاكبر هي ألاّ يفترض هو بأن لها الاخرى احاسيس، وانها حرة ايضاً في ان تختار مثلما امتلك هو حرية الاختيار. وفي حالات

اخرى، يعبر بعض الشباب عن تخوفهم من الارتباط بفتيات من الكادر، وذلك لأن المناضلة «زوجة وربة بيت فاشلة»؛ وعندما «يتنازل» البعض من هؤلاء عن هذا الشرط، ويطمح للاقتران بصديقة من المناضلات، تصلح لأن تكون «ديكوراً» مكملاً لشخصيته «المرموقة»، لا يتردد في التعبير، وسط دائرة ضيقة، من الاصدقاء، عن تخوفه من قوة شخصيتها واحساسها باستقلالها عنه، واصلاً إلى نتيجة مفادها ان ذلك قد يؤدي إلى سوء تفاهم في المستقبل، اي إلى صراع بين اثنين، وليس إلى ذوبان احدهما بالآخر، وهو في اغلب الاحيان، ذوبان المرأة بالآخر.

مثل هؤلاء الشباب لم يفترض التقاء ارادتين متساويتين في الحقوق والواجبات ضمن العلاقة الانسانية بينهما. فيطرح الاندماج والذوبان، اندماج الجزء، الذي هو المرأة، بالكل الذي هو الرجل.

– الموقف من خلال النكتة والتعليق: ان رصداً للنكات والتعليقات التي ترافق نشاط المرأة في اوساط الثورة يعكس هو الآخر طبيعة المفاهيم السائدة في هذه الاوساط. وفي هذا السياق اورد الحادثة التالية:

في معسكر طلابي مختلط، افتتح سنة ١٩٧٤. وقد اشترك فيه طلبة وطالبات، وهو تجربة لم تتكرر حسب معلوماتي، كان التعايش بين الطالبات والطلاب ناجحاً إلى حد كبير. وفي احدى الامسيات بعد التدريب، قرر مسؤول الدورة وقائد المعسكر طرح بعض القضايا الاجتماعية، وفي تلك الامسية طرحت قضية المرأة. وما ان بدأ مسؤول الدورة يطرح موضوع مشاركة الطالبات في الدورة باعتبارها قضية ايجابية، ينبغي انجاحها لكي تتكرر، حتى انهالت الضحكات والنكات من اغلب الحاضرين (اكثر من تسعين شاباً، وهؤلاء، في علم الاجتماع، عيّنة يؤخذ بها) وقال احدهم: لماذا وضعت مدفأة في خيمة الفتيات، ان هذا نوع من الامتيازات نرفضه. وقال آخر: لا يمكن مساواة المرأة بالرجل، هل تستطيع المرأة الحامل الهبوط بمظلة؟ وقال ثالث: انهن يطرحن المساواة، وبالمقابل يتم التساهل معهن ضمناً من قيادة المعسكر.

ان الاجابات على القضايا المطروحة، من قبل الشباب، جاهزة ودامغة. فقد انعقد المعسكر في احد ابرد اشهر الشتاء، ومعروف ان خيمة تتواجد فيها مجموعة من الفتيات، لا بد وان تكون واحدة منهن، في معدل كل يوم، تحتاج بسبب الحيض إلى تدفئة. فهي لم تعف نفسها من المجيء للمعسكر، واقتصرت مطالب مسؤولة الخيمة آنذاك، على توفير مدفأة للفتيات المتوعكات، والبرد، في حالة كهذه، مؤذ صحياً، وهذه قضية يقرّها الطب.

أما فيما يتعلق بهبوط المرأة بالمظلة، فمن الادق ان يطرح السؤال كالتالي: الا يعفى الرجل المريض من الهبوط بالمظلة ايضاً؟ ان المفهوم السليم، يتعامل مع فترة الحمل بالنسبة للمرأة، كفترة مرض تحتاج فيها المرأة للراحة والعناية. وأما عن الجوانب الاخرى، فقد شهد التدريب العسكري ان الفتيات قد حققن اصابات مباشرة اثناء الرماية، مما ادهش المدربين ونال اعجابهم.

- توجه الادانة باستمرار نحو المرأة: وعاطفياً، عاشت الفتيات، في السنوات الاولى، على الاقل، من عمر الثورة المعاصرة، جواً من المطاردة والتشهير في حال وجود علاقة لأيٍّ منهن بشاب ما. وايا كانت وقائع هذه العلاقة التي يفترض الا يكون وضعها من شأن آخرين غير الفتاة والشاب المعنيين، فإن الجو الاجتماعي العام كان يبادر باستمرار إلى التنديد بالمرأة وادانتها، دون التطرق إلى الشريك الذي هو الرجل. لقد خفّت حدة هذه الظاهرة مؤخراً. وحلّت محلها، في اوساط عديدة، مواقف صحيحة ومتفهمة ايضاً. مما يشير إلى تطور ايجابي في مفهوم العلاقة بين الرجال والنساء.

وفي معرض آخر، يقابل باستنكار، ولو ضمني أو غير مباشر، نقاش امرأة لبعض القضايا المطروحة بجدة. كأن يرتفع صوتها مثلاً، أو ان تصر على رأي أو موقف تعتقد بصحته. ويصبح مثل هذا الموقف مجالاً للتندر والطرافة، أو للدهشة من جرأة «بنات الثورة».

- المساواة بشكلها المقلوب: اذكر مرة ان نقاشاً حاداً جرى بيني وبين صديق لم يوافقني على ان الموقف الاجتماعي للرجل هو مقياس لمصداقية موقفه السياسي (ولن انطرق هنا للتفاصيل) وقادنا الحديث إلى مواضيع اخرى شتى، اثارت جدلاً، ادى بهذا الشاب لأن يرفع صوته مهدداً اياي. وقد ادهشني الموقف، وأقول جرحني إلى حد ما، وكان ذلك قبل ثماني سنوات (لم أكن وقتها قد وجدت حلاً ايديولوجياً لاستيعاب «نرفزة» بعض الكوادر الشبابية ونزقهم ازاء المرأة). لكن الشاب، بادر بعد خمس دقائق إلى الاعتذار قائلاً: «انني افترض التعامل مع الواحدة منكن تماماً كما اتعامل مع الشباب فانا أتكلم معك بخشونة لانني لا أفترض ان يختلف اسلوب حديثي معك عنه مع أي شاب طرح نفس رأيك». اجبته يومها: ان المساواة تعكس نفسها هنا بطريقة مقلوبة، فما دام المنطلق هو المساواة، فلماذا لا نطرح الاسلوب للتدقيق، أليس من الاجدر بك ان تكون لطيفاً مع صديقك الشاب تماماً كما انت لطيف مع المرأة؟

- المقاتل والمرأة: الصورة المقابلة والتي تتسم بالايجابية، نجدها في اوساط المقاتلين، في معارك الاردن وفي لبنان على حد سواء. حيث نلمس مواقف ايجابية عكست نفسها بوضوح في تعامل المقاتلين مع وجود المرأة إلى جانبهم كرفيقة سلاح؛ اذ اتسمت مواقفهم، في اغلب الاحيان، بالايجابية والترحيب والاحترام. ولم تكن هناك جهود تبذل، من جانبهم، لتنميق كلمات الاعجاب والتقدير، بل انعكس ذلك في تصرفاتهم التلقائية. أذكر مرة ان قوات الوحدة الخاصة التابعة لحركة فتح، رحبت بتدريب بعض المناضلات على المدفعية الثقيلة، واعطتهن فرصة المشاركة في احدى المعارك باستعمال هذا السلاح. في مرة اخرى، تواجدت مجموعة من المناضلات، اثناء الحرب اللبنانية مع قوات اليرموك في منطقة الشياح. واشتد القصف ليلاً. وقد ظلّت المناضلات في الموقع العسكري المفرض للقصف المباشر وقالت احداهن لقائد الموقع: «ارجو الا تشك باننا قادرات على الاستمرار هنا». فردّ قائد الموقع قائلاً: «واضح لي ان وقفتكن وقفة مقاتلات». وعند الفجر، انتهت مهمة المجموعة في هذا الموقع. وخرجت المجموعة فتيات وشباباً منه، لتحل مجموعة اخرى،

تحارب الامومة والطفولة الفلسطينيين، لانهما التحدي الاكبر لوجودها، في الحرب والسلم على السواء. ويكفي ان نعلم انه، في حال التكاثر الطبيعي، يتوقع ان يصل، في سنة ٢٠٠٠، تعداد فلسطينيي الداخل، والذين اصطلح على تسميتهم بعرب اسرائيل، إلى ٤٣٪ من مجمل سكان اسرائيل.

الامومة وظيفة اجتماعية: إن انتاج العنصر البشري هو أول عملية انتاجية في تاريخ البشرية. ورغم ان عصر البرجوازية قد حمل المرأة إلى مواقع الانتاج الاجتماعي، فانه لم ينظر للانجاب باعتباره وظيفة اجتماعية، وتعامل مع النساء، في هذا المجال، كحالات فردية. ولم يتم التعامل مع امومة المرأة، من حيث الحقوق، في اطار عادل وصحيح، الا من خلال الثورة الاشتراكية القائمة على الاسس العلمية للماركسية اللينينية، والتي ركزت على اعتبار الامومة وظيفة اجتماعية للمرأة، ونوّهت عن اهمية الجمع بين العمل الاجتماعي والامومة بالنسبة للمجتمع الانساني. ففي جمهورية المانيا الديمقراطية، مثلاً، تحصل المرأة العاملة على اجازة اجبارية لمدة ستة اسابيع قبل الولادة، وكذلك بعدها وباستطاعة الام، مع ولادة الطفل الثاني، اخذ اجازة لمدة سنة بدون راتب، زيادة على الاجازة المأجورة ولا تفقد موقع عملها. فضلاً عن امكانية حصولها على مكان للطفل في دار الحضانة التابع لموقع عمل المرأة قبل ولادته بشهرين، وفضلا عن التسهيلات المعنوية والمادية الاخرى التي تنالها المرأة عند الولادة وبعدها.

ومن موقع التطلع إلى مجتمع تسوده العدالة الاجتماعية، وتملك، فيه، الارض السواعد التي تحررها؛ والسواعد المحررة هي سواعد الجماهير الواسعة من الكادحين الذين لم يخسروا شيئاً، في انخراطهم بالثورة، غير القيود، اولى بالثورة الفلسطينية، ان تأخذ بالنموذج الاشتراكي لحل المشكلات الاجتماعية، دون ان نطمح إلى ان تكون الثورة الفلسطينية قادرة، بالمستوى نفسه، على حلّ هذه المشكلات، نظراً لطبيعة ظروف الثورة الفلسطينية، واستثنائية هذه الظروف، المتمثلة بواقع ان الثورة الفلسطينية، وقطاعاً واسعاً من جماهيرها، هي ثورة مهاجرة. ولكننا نرفع صوتنا لمطالبتها، من حيث التوجهات، على الاقل، بالعمل على ايجاد قاعدة للانطلاق نحو حلّ المشكلات الاجتماعية الكبرى، لجمهور واسع من النساء في تجمعات الفلسطينيين الاساسية. ولطليعة هذا الجمهور من المناضلات الفلسطينيات في صفوف الثورة. وهذا يتمثل، بشكل اولي وبسيط، في خطوات تنفيذية كتعميم دور الحضانة والروضات، وتشجيع فكرة المطاعم الجماعية، وتكريس معسكرات الاشبال والزهرات بشكل دائم، وبحيث لا تطغى عليها الاعتبارات الاستعراضية. مثل هذه الخطوات هي مشاريع لا يصعب على الثورة الفلسطينية القيام بتحقيقها. وهي التي انجزت، وبنجاح كبير، مشاريع اكثر صعوبة. ان الاهمية الاجتماعية لهذه المشاريع فائقة ومزدوجة، فهي من جانب تسهم بحل المشكلات اليومية للعاملة الام، وللمناضلات من الامهات في صفوف الثورة، وتسهم، كذلك، في تشجيع الكثيرات من الامهات للانخراط في ميادين النشاط الاجتماعي والسياسي والتعبوي. ومن جانب آخر، فان تكريس اداة تربوية واحدة لمجموع كبير من الاطفال الفلسطينيين هو بحد ذاته عملية اجتماعية خلاّقة، نوعياً، وذات ابعاد سياسية لا يستهان بها من حيث النتائج المرجوة.

هذه العملية، بحد ذاتها، تكرّس تربية الاطفال باعتبارها من مهمات المجتمع الثوري الذي يعمل، من خلال القوانين والتشريعات المتقدمة، على تقليص دور الاسرة الفردية في تشكيل القيم والمفاهيم لدى الطفل، لصالح توسيع دور المجتمع في تربية اجيال من الاطفال هم ذخر الثورة ومستقبلها.

الوضع القانوني للمرأة في الثورة الفلسطينية: يطرح مجمل ما تقدم قضية هامة هي قضية القوانين والتشريعات التي تسنها الثورة الفلسطينية، والموقع الذي تمثله مسألة اجتماعية هامة كقضية المرأة والامومة، في هذه القوانين. فمضمون القوانين والتشريعات، يضع الجوهر الاجتماعي للثورة على المحك. وهنا تجدر الاشارة إلى ان الميثاق الوطني والنظام الاساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية لا يتضمن كلمة واحدة تتطرق لقضية المرأة والامومة. وهناك انطباع عام بأن الثورة الفلسطينية تركز بشكل اساسي على النضال السياسي والوطني للمرأة الفلسطينية، وتتجنب التطرق إلى الشق الاجتماعي من نضالها ونضال الثورة الفلسطينية عموماً. مع قناعتنا الكاملة، بأن النضال الوطني الفلسطيني يشكّل، بحد ذاته، ارهاصات لثورة اجتماعية كبرى، تتسع دائرة تأثيرها لتشمل مناطق عربية واسعة. من هنا، لا مفر من تسمية الاشياء باسمائها الحقيقية. ولا بد من طرح قضية المرأة وحقوقها في الثورة والتجمعات الفلسطينية الاساسية، بنصوص واضحة، في قوانين وتشريعات منظمة التحرير الفلسطينية، وسواء نصت التشريعات على قضية المرأة أو لم تنص، فلا مفر من الاعتراف بأن النصوص المقوننة في كل الاحوال، مشبعة بوجهة نظر طبقية. ومهما تفادى المرء التحدث عن صراع وطبقات، فان الصراع يستمر حتى في اطار الوحدة المتمثلة بالاطار العام للثورة الفلسطينية، ولا يتجمّد بقرار أو باغفالنا اياه، لان استمرارية هذا الصراع هي قضية حتمية وعملية تاريخية، خارجة عن ارادة الافراد. والدور الهام والفعّال الذي تستطيع ارادة الافراد والجماعات ان تلعبه، يتمثل في كيفية توجيه الصراع. وهنا يطلّ الجوهر الاجتماعي للثورة برأسه من جديد، من خلال هذه الكيفية في توجيه الصراع، ليؤكد انه لا استثناء في حتمية وجود الطبقات وصراعها. وفي اطار هذا الفهم، فان قضية المرأة وكيفية الصلة بهذه القضية، هي أيضاً مسألة طبقية. وحين نؤكد على ضرورة وجود تشريعات وقوانين لمنظمة التحرير، متقدمة في رؤيتها لهذه القضية الاجتماعية الهامة، فسيكون ذلك، في حال تحقيقه، انعطافة تاريخية في مسار التطور الاجتماعي للثورة الفلسطينية. اذ ان التشريعات الجيدة، تلعب دوراً هاماً في بلورة العامل الذاتيّ للمرأة والثورة، وتسهم بخلق المرأة الجديدة وانضاج تجربتها الثورية. وهنا نتوجه إلى المجلس الوطني الفلسطيني في دورته القادمة، ان يخرج بانجازات تاريخية على هذا الصعيد. بحيث يشكل نقلة نوعية بمسيرة المرأة الفلسطينية بخاصة، ومسيرة الثورة الفلسطينية على وجه العموم، نحو التحرر الوطني والاجتماعي.

د. ماهر الشريف

الحزب الشيوعي الفلسطيني والمسألة القومية العربية في فلسطين ١٩٣٠ - ١٩٣٣

بقي الموقف الذي اتخذه الحزب الشيوعي الفلسطيني تجاه المسألة القومية الكولونيالية في فلسطين محكوماً، طوال مرحلة العشرينات، بعاملين رئيسيين اثنين، ارتبطا وتداخلا فيما بينهما... العامل الأول تمثل بالعجز عن تحديد خصوصية هذه المسألة، أما العامل الثاني فقد تمثل بالتقييم «الانعزالي» الخاطىء لدور الحزب الشيوعي في النضال الوطني التحرري المعادي للامبريالية.

كانت المسألة القومية الكولونيالية في فلسطين مسألة ذات خصوصية محددة، على اعتبار إن المسألة الفلسطينية، كمسألة قومية كولونيالية، لم تنتج نتيجة الصراع الدائر بين الامبريالية وحركة التحرر الوطني العربية فحسب، وإنما نتجت عن تصارع ثلاث قوى فوق الأرض الفلسطينية وهي: الامبريالية الانكليزية والحركة الصهيونية من جهة، والحركة الوطنية العربية الفلسطينية من جهة أخرى. ومن هنا، فقد كمنت خصوصية المسألة الفلسطينية في الدور الذي كانت تلعبه الاقلية الاستيطانية اليهودية المرتبطة بتنفيذ مشروع الحركة الصهيونية الرامي إلى إقامة «الوطن القومي اليهودي».

لقد نظر الحزب الشيوعي الفلسطيني، طوال مرحلة العشرينات، إلى المسألة القومية الكولونيالية في فلسطين كما ينظر إلى أي مسألة اخرى كانت تجابهها شعوب البلدان المستعمرة والتابعة، ولم يتمكن، طوال تلك المرحلة، من تلمس خصوصية المسألة الفلسطينية.

كان المشروع الصهيوني الرامي إلى إقامة «الوطن القومي اليهودي» لا يزال في بدايته ويواجه صعوبات مادية عديدة، وكانت إمكانيات نجاحه تبدو شبه مستحيلة. وقد

عجز الشيوعيون الفلسطينيون، في مثل هذه الظروف، عن تقدير دور دينامية الحركة الصهيونية الذاتية، كما عجزوا عن إدراك حقيقة الارتباط الوثيق بين مصالح ومصير الأقلية اليهودية في فلسطين وبين مشروع الحركة الصهيونية. وقد رأى الشيوعيون في الحركة الصهيونية حركة تعبر عن مصالح البرجوازية اليهودية وأداة في أيدي الامبريالية تستخدمها في قمع الحركة الوطنية العربية وإجهاض نضالها المعادي للامبريالية، ولم يتمكنوا، في تلك المرحلة، من رؤية الخطر الكامن في المشروع الصهيوني على المصالح المادية، وحتى على وجود الشعب العربي في فلسطين.

وانطلاقاً من هنا، فقد اعتقد الشيوعيون الفلسطينيون بأن مهمتهم تكمن في فضح وكشف ارتباط الحركة الصهيونية بالامبريالية البريطانية، وفي محاربة الأوهام التي كانت تشيعها الصهيونية، بين أوساط الجماهير اليهودية، حول إمكانيات نجاح مشروع «الوطن القومي اليهودي» في فلسطين. وقد ناضل الشيوعيون، في هذا السياق، من أجل تسعير حدة الصراع الطبقي وتسريع عملية التمايز الاجتماعي داخل التجمع الاستيطاني اليهودي، ودفع العمال اليهود لمحاربة البرجوازية اليهودية ومشروعها «الطوباوي» المرتبط بالمشاريع الامبريالية.

لقد اعتقد الشيوعيون بأن الطبقة العاملة اليهودية في فلسطين ستتوصل، عبر تجربتها الخاصة، إلى القناعة الأكيدة بأن مشروع البرجوازية اليهودية الرامي إلى إقامة الوطن القومي لن يكتب له النجاح أبداً، كما اعتقدوا بأن السيطرة الإيديولوجية والسياسية والتنظيمية للحركة الصهيونية على جماهير الأقلية اليهودية في فلسطين لن تدوم طويلاً؛ وانطلاقاً من هنا، بالغ الشيوعيون الفلسطينيون في إمكانيات سلخ العمال اليهود عن جسم الحركة الصهيونية، كما غالوا في إمكانيات تصفية الطابع «القومي» للحركة العمالية اليهودية في فلسطين[1].

لقد أقر الحزب الشيوعي الفلسطيني، ومنذ صيف العام ١٩٢٣، بالطابع الثوري للحركة القومية العربية في فلسطين، وأكد على ضرورة دعمها في النضال المعادي للامبريالية، غير أنه لم يطرح، بشكل واضح، مهمة العمل على تسلم قيادة النضال الوطني العربي التحرري في البلاد. وكان السبب في ذلك يعود إلى عوامل موضوعية ارتبطت بخصوصيات نشأة الحزب، وإلى عوامل ذاتية ارتبطت بعجز قيادته عن استيعاب حقيقة الموقف اللينيني بالنسبة لدور الشيوعيين في النضال الوطني التحرري المعادي للامبريالية الذي كانت تخوضه شعوب البلدان المستعمرة والتابعة.

فقد تبنى الشيوعيون الفلسطينيون، في ممارستهم العملية، خلال العشرينات، وجهة النظر «الانعزالية - اليسارية» التي عبر عنها الشيوعي الهندي «روي» في جداله الشهير مع لينين، في المؤتمر العالمي الثاني للأممية الشيوعية، في صيف العام ١٩٢٠، ولم يتمكنوا من استيعاب طبيعة المرحلة الثورية التي كانت تجابهها فلسطين[2]. فقد أكد الشيوعيون الفلسطينيون، بصورة رئيسية، على أهمية النضال الاجتماعي - الطبقي، وربطوا إنجاز مهمات الثورة الوطنية التحررية في فلسطين بإنجاز مهمات الثورة الاجتماعية، واعتقدوا،

خلال نضالهم من أجل إنجاز مهام الثورة الاجتماعية، بأن دينامية الصراع الطبقي داخل المعسكرين اليهودي والعربي، على حد سواء، ستؤدي إلى تجاوز التناقضات «القومية» بين العمال العرب واليهود، كما اعتقدوا بأن تحقيق التحالف الكفاحي الأخوي بين العمال العرب واليهود، في المعركة المشتركة ضد الاستغلال الرأسمالي والاضطهاد الاستعماري، سيكفل حل كافة معضلات المسألة القومية الكولونيالية في فلسطين[٣].

وطبعاً كان موقف الشيوعيين الفلسطينيين هذا يناقض تعاليم لينين التي كانت تؤكد على أن مهام الثورة الاجتماعية في البلدان المستعمرة وشبه المستعمرة لن تطرح أمام الشيوعيين إلا بالارتباط مع حل مهام الثورة الوطنية التحررية، كما كانت تؤكد على أن دور الأحزاب الشيوعية، في هذه البلدان، لا يجب ان يقتصر على دعم الحركة الوطنية التحررية، بل يجب أن يتعدى ذلك إلى المساهمة بنشاط في نضال هذه الحركة، والسعي إلى تسلم قيادتها ودفعها على طريق إنجاز مهام التحرر الوطني والانتقال إلى إنجاز مهام التحرر الاجتماعي.

أ - الانعطاف في موقف الحزب الشيوعي الفلسطيني تجاه المسألة القومية

شهد مطلع الثلاثينات انعطافاً جذرياً في موقف الحزب الشيوعي الفلسطيني تجاه المسألة القومية الكولونيالية في فلسطين. ففي أعقاب الأحداث الثورية التي اندلعت في شهر آب (اغسطس) ١٩٢٩، تمكن الشيوعيون الفلسطينيون من تلمس خصوصية هذه المسألة في فلسطين، وتصدوا لحل معضلاتها. وقد تم ذلك في ظروف بدء العملية التاريخية التي أدت إلى انتقال مواقع المسؤولية الرئيسية، داخل الحزب، إلى أيدي الكوادر العربية، وإلى تحول مركز الثقل الرئيسي في عمل الحزب ونشاطه من القطاع اليهودي «البيشوف» إلى القطاع العربي.

كانت قيادة الأممية الشيوعية قد انتقدت، في أعقاب انتفاضة آب ١٩٢٩، السلبية التي ظهرت في موقف الحزب الشيوعي الفلسطيني لحظة اندلاع الأحداث الثورية، وأكدت على ان نواقص الحزب وأخطاءه، خلال الانتفاضة الفلسطينية، قد نجمت عن عجزه عن سلوك نهج واضح وصريح باتجاه تعريب صفوف الحزب من القاعدة إلى القمة، كما نجمت عن توظيف قوى الحزب وإمكانياته على نحو خاطىء. وقد دعت قيادة الأممية الشيوعية الشيوعيين الفلسطينيين إلى تجاوز النواقص والثغرات التي ظهرت خلال نشاطهم، وذلك من خلال السعي الجدي إلى إنجاز تعريب صفوف الحزب وتوجيه نشاطه الرئيسي باتجاه العمال والفلاحين العرب، وإعارة اهتمام أكبر للمسألة القومية العربية وتوثيق الصلات والروابط مع الأحزاب الشيوعية في البلدان العربية المجاورة[٤].

١ - **التعريب: الشرط الذي لا بد منه لمقاربة المسألة القومية العربية:** بقيت قيادة الحزب الشيوعي في فلسطين، وعلى الرغم من التوجيهات العديدة التي تلقتها من قيادة الأممية الشيوعية، تعارض عملياً سياسة التعريب، وتتذرع بمختلف الحجج والمبررات لعرقلة تنفيذها. وكان من أهم أسباب معارضتها لهذه السياسة عجزها

الموضوعي والذاتي عن فهم طبيعة المسألة القومية في فلسطين، ونظرتها إلى شعار التعريب من وجهة نظر وحيدة الجانب، حيث كانت تعتقد بأن التعريب يعني أساساً تغيير الكوادر اليهودية بالكوادر العربية على رأس الحزب. وهكذا بقيت قيادة الحزب عاجزة، طوال مرحلة العشرينات، عن استيعاب حقيقة مضمون شعار التعريب الذي كان يعني، في الاساس، تغيير وجهة نشاط الحزب من القطاع اليهودي إلى القطاع العربي.

وفي شهر أيار ١٩٣٠، أعلنت دورة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في فلسطين أن سياسة التعريب لا يمكن أن تنجز قبل إنجاز «سياسة البلشفة». وقد عنت هذه السياسة، في نظر قادة الحزب، «تضلع الرفاق العرب في العلوم الماركسية، وتجربتهم في الكفاح اليومي، وإخلاصهم للمبادىء الشيوعية». فكانت قيادة الحزب تؤكد بانه ينبغي «على الرفاق العرب، الذين يتوصلون للقيادة، أن يكونوا من الذين اعتقلوا وعذبوا وشردوا في سبيل مبادئهم، وبقوا صامدين ومخلصين لمبادئهم الثورية»[٥].

لعب الموفدون العرب، من كوادر الحزب الشيوعي الفلسطيني، إلى جامعة كادحي شعوب الشرق في موسكو، دوراً رئيسياً في وضع مسألة التعريب، من جديد، على بساط البحث أمام القسم الشرقي التابع للجنة التنفيذية للأممية الشيوعية. وكان الدارسون العرب في موسكو متيقنين من تأييد الأممية الشيوعية لموقفهم تجاه هذه المسألة، خصوصاً بعد صدور قرار السكرتاريا السياسية للأممية الشوعية، في تشرين الأول ١٩٢٩، حول الانتفاضة الفلسطينية.

وبالفعل، وتجاه استمرار المعارضة، غير المعلنة، التي أظهرتها قيادة الحزب في فلسطين تجاه تطبيق سياسة التعريب، قرر القسم الشرقي التابع للجنة التنفيذية للأممية الشيوعية التدخل، بشكل مباشر، من أجل حسم هذه القضية، وقام باستدعاء قادة الحزب المعارضين لسياسة التعريب إلى موسكو للعمل في أجهزة الأممية الشيوعية، ومن أبرزهم الأمين العام للحزب «أبو زيام» وعضو السكرتاريا والمكتب السياسي «نداب»، وقرر، في الوقت ذاته، إنهاء فترة دراسة الكوادر العربية في جامعة كادحي شعوب الشرق، وإيفادهم إلى فلسطين للاشتراك في إنجاز خطة التعريب، وكان من أبرزهم «محمود الأطرش».

ويسترجع «محمود الأطرش» ذكرياته عن تلك الفترة، فيكتب: «في أواخر ربيع العام ١٩٣٠، توجهت إلى فلسطين بعدما مكثت بضعة أسابيع في استانبول (...)، وتوجهت إلى مدينة يافا في فلسطين فوصلتها في شهر تموز ١٩٣٠، واتصلت بالحزب وبالسكرتاريا الحزبية خلال اليوم الأول من وصولي لأرض الوطن (...). وقد طلبت مني قيادة الحزب التوجه إلى مدينة القدس [حيث] كنت أقوم بتحرير المناشير وجريدة الحزب السرية «إلى الأمام» باللغة العربية والنشرات الحزبية. وكانت صلاتي بالرفاق اليهود تزداد متانة يوماً بعد يوم، وبالأخص الذين كانوا يؤيدون خطة التعريب، ومنهم «شفارتس»، و«افرومشي»، و«فزايم فوزيكو»، و«درات غيبر» وغيرهم. وقد علمت، عن طريق السكرتاريا، باستعداد كاتب الحزب الأول «أبو زيام»، وكذلك «نداب»، عضو السكرتاريا، للسفر إلى الاتحاد

السوفياتي، فاستبشرت بسفرهما خيراً، لانهما كانا من أكبر أعداء خطة التعريب»[٦].

وعلى أثر وصول الكوادر العربية التي كانت تدرس في موسكو إلى فلسطين، بدأت حملة واسعة في صفوف الحزب لعرض خطة التعريب على المنظمات الحزبية، وجرت الاستعدادات للتحضير لانعقاد المؤتمر السابع للحزب، الذي كان مدعواً لتكريس الخطة الجديدة في ممارسة الحزب العملية.

وخلال هذه الحملة التحضيرية، أعرب عدد من الشيوعيين اليهود عن تخوفهم من تناقص اهمية دورهم، بين صفوف الحزب، بعد إنجاز سياسة التعريب، «غير أننا قد شرحنا لهم بأن التعريب لا يعني مطلقاً أن دور الشيوعيين اليهود سيتضاءل، بل على العكس من ذلك، فعندما تتوسع منظمات الحزب ويزداد تأثيره بين الجماهير الكادحة العربية، ستزداد أهمية الدور الذي يلعبه الرفاق اليهود بهدف الحفاظ على نفوذ الحزب، وزيادة تأثيره بين صفوف الكادحين اليهود»[٧]. ولكن، وعلى الرغم من تخوف بعض اعضاء الحزب اليهود من نتائج تطبيق الخطة الجديدة، إلا أنه تبين أن عدداً كبيراً من الشيوعيين اليهود كانوا يؤيدون خطة التعريب «وبالاخص بعد أن بسطنا أمامهم المقصود من هذه الخطة، وبيّنا لهم ان التعريب ليس بخطة شوفينية، كما يزعم البعض، وهي لا تعني التعصب للعرب أو لكل ما هو عربي، ولم تطرح لمعاداة الرفاق اليهود ودفعهم إلى الصفوف الخلفية من الكفاح. كلا، لا شيء من ذلك، إنها ليست سوى خطة سياسية علمية مدروسة، وضعت على أسس ماركسية – لينينية، وتعبر عن مرحلة تاريخية معينة ومحتومة من تاريخ النضال من أجل الاشتراكية، هي مرحلة التحرر الوطني والاستقلال. وبما ان فلسطين قطر مستعمر، يستعمره الامبرياليون البريطانيون بمساعدة الرأسمالية الصهيونية العالمية، لذلك فإن المرحلة الاولى للسير نحو الثورة الاشتراكية تقتضي، أولاً وقبل كل شيء، التحرر من نير الامبرياليين البريطانيين ومن نير الصهيونية»[٨].

وهكذا كان أنصار خطة التعريب يؤكدون أن طبيعة المرحلة الثورية التي تجتازها فلسطين، وهي مرحلة الثورة الوطنية التحررية، تستدعي ان تلعب الجماهير العربية فيها الدور الرئيسي، كما تستدعي ان تخرج، من بين صفوف هذه الجماهير، تحديداً، قيادة ثورية قادرة على تحمل مسؤولية النضال في سبيل إنجاز مهام هذه المرحلة.

انعقد المؤتمر السابع للحزب الشيوعي الفلسطيني بمدينة القدس، في أواسط شهر كانون الأول ١٩٣٠، بمساهمة ٤٠ مندوباً، وباشتراك ممثل عن قيادة الأممية الشيوعية هو الهنغاري «هانز»[٩]. وللمرة الاولى في تاريخ الحزب، كان عدد المندوبين العرب إلى مؤتمر الحزب يساوي عدد رفاقهم اليهود.

ناقش مندوبو المؤتمر السابع للحزب الشيوعي الفلسطيني، في بداية اعمالهم، قرار السكرتاريا السياسية للجنة التنفيذية للأممية الشيوعية، المقر في ١٦ تشرين الاول (أكتوبر) ١٩٢٩، حول انتفاضة آب ١٩٢٩ في فلسطين، كما ناقشوا نص الرسالة المفتوحة التي وجهتها اللجنة التنفيذية للأممية الشيوعية، بتاريخ ٢٦ تشرين الأول ١٩٣٠، إلى جميع أعضاء الحزب الشيوعي الفلسطيني. وقد أعرب مندوبو المؤتمر عن

تأييدهم المطلق لقرارات قيادة الأممية الشيوعية بخصوص الأوضاع في فلسطين وداخل الحزب، وأدانوا الأخطاء السياسية التي ارتكبتها القيادة القديمة للحزب، «التي، وإن تمكنت من إنجاز العديد من الأعمال الثورية، إلا أنها قد عجزت عن اتخاذ موقف سليم تجاه المسألة القومية، كما عجزت عملياً عن تحمل مسؤولية إنجاز مهام التعريب»[١٠].

وقد اعترف المؤتمر، عند تحليله لمخاطر الانحرافات التي تعرض لها الحزب خلال مسيرته، بأن تأثير «الشوفينية الصهيونية اليهودية»، الذي ترجم عملياً بتباطؤ وتيرة التعريب، قد شكل الخطر الرئيسي على الحزب. وقد حذر المؤتمر، في الوقت ذاته، من خطر الانحرافات الأخرى، على مسيرة الحزب، ودعا إلى محاربة تأثير «النزعة القومية [الشوفينية] العربية»[١١].

وقد ناقش مندوبو المؤتمر السابع، باسهاب، خطة الأممية الشيوعية الجديدة، وأعربوا بالإجماع عن تأييدهم المطلق لخطة التعريب، على اعتبار أن المرحلة الثورية التي تجابهها فلسطين هي مرحلة الثورة الوطنية التحررية، كما أشاروا إلى اهمية تطوير عمل الحزب بين جماهير الأقلية اليهودية، والنضال من أجل تحقيق مطالبها «في إطار الديمقراطية، والتحرر الوطني والاجتماعي»[١٢].

كما ناقش مندوبو المؤتمر، في إطار خطة التعريب، المسألة التنظيمية، وأدخلوا عدداً من التعديلات على بنية منظمات الحزب. فقبل انعقاد المؤتمر السابع، كان الحزب الشيوعي الفلسطيني يقوم على قاعدة الخلايا المختلطة، التي كانت تضم العرب واليهود جنباً إلى جنب، في كافة مناطق تواجد الحزب. وقد رأى مندوبو المؤتمر السابع أن هذا الشكل التنظيمي كان يشكل أحياناً عائقاً أمام نشاط منظمات الحزب، خصوصاً بالنسبة للقضايا الأمنية. وانطلاقاً من هنا، فقد قرر المؤتمر ان تتشكل اللجان المسؤولة في الحزب، بصورة عامة، على نمط اللجنة المركزية، من الرفاق العرب واليهود، وأن تتشكل في الأحياء العربية، مثل حي العجمي في يافا وفي أحياء القدس القديمة، خلايا خاصة بالشيوعيين العرب، وأن تتشكل في الأحياء اليهودية، خصوصاً في مدينة تل – أبيب، خلايا خاصة بالشيوعيين اليهود. أما في الاحياء المختلطة، وفي أماكن العمل المختلطة، فتتشكل خلايا عربية – يهودية مختلطة تضم العرب واليهود جنباً إلى جنب[١٣].

انتخب المؤتمر السابع للحزب الشيوعي الفلسطيني، في ختام اعماله، لجنة مركزية جديدة ضمت، ولأول مرة في تاريخ الحزب، أغلبية من الشيوعيين العرب، كان من بينهم «محمود الاطرش» و«نجاتي صدقي» و«يوسف خلف»، و«علي الجيباوي». وفي الاجتماع الأول للجنة المركزية الجديدة، جرى انتخاب أعضاء المكتب السياسي وأعضاء السكرتاريا الثلاثة وهم «جوزيف ببرغر» و«نجاتي صدقي»، و«محمود الاطرش»[١٤].

٢ – **تحديد خصوصية المسألة القومية الكولونيالية في فلسطين:** ساهم الموفدون العرب، من كوادر الحزب الشيوعي الفلسطيني، إلى جامعة كادحي شعوب الشرق في موسكو، مساهمة فعالة في طرح المسألة القومية، كنقطة مركزية، على جدول

اعمال الحركة الشيوعية في فلسطين، في الفترة التي أعقبت انتفاضة آب ١٩٢٩ الثورية. وقد توصل الدارسون العرب في موسكو، وبعد سلسلة من المناقشات المطولة «التي كانت تجري داخل الاجتماعات الرسمية وخارجها، في المطعم أحياناً، وأحياناً أخرى في الشارع أو في غرف النوم»، الى تحديد خصوصية المسألة القومية الكولونيالية في فلسطين، بكونها خصوصية نابعة عن موقع الأقلية القومية اليهودية في البلاد «كأقلية قومية مميزة بالنسبة لمجموع الشعب العربي الفلسطيني وعلى حسابه»، كما توصلوا إلى تحديد دور هذه الأقلية «كأداة ظلم وعدوان، في أيدي الامبرياليين البريطانيين والرأسماليين الصهيونيين، ضد حركة التحرر الوطني والاجتماعي للشعب العربي الفلسطيني الكادح»[١٥].

وعلى هذا الأساس، فقد أعرب الدارسون العرب عن معارضتهم لاستمرار التوجه «البيشوفي» السابق للحزب، والذي ركز الجهود، في الدرجة الأولى، على العمل بين أوساط الأقلية اليهودية في فلسطين، وأكدوا أنه من الخطأ الاستناد «على هذه الأقلية القومية كقاعدة للثورة الوطنية التحررية القادمة في فلسطين، كخطوة اولى على طريق الثورة الاشتراكية، وذلك على اعتبار ان الأقلية القومية اليهودية، بسيرها على طريق السياسة الصهيونية، التي ينتهجها الاستعمار البريطاني والصهيونية العالمية، لن تكون سوى قاعدة للعدوان على أبسط حقوق الجماهير العاملة وجماهير الفلاحين العرب، بهدف توطيد أسس الامبريالية البريطانية والرأسمال الصهيوني العالمي» وأشار الدارسون العرب، في الوقت ذاته، إلى أن موقع الأقلية اليهودية في فلسطين، «كأقلية مميزة على حساب مصالح الشعب العربي الفلسطيني»، لا يجب أن يمنع الحزب الشيوعي الفلسطيني «من العمل، بكافة الوسائل، في وسط هذه الأقلية على أساس أممي، بهدف جذب الجماهير العاملة والعناصر الديمقراطية والفئات التقدمية الى صفوف الحزب والحركة الوطنية التحريرية، بعد انتزاعها من تأثير الصهيونية، والنضال من أجل تلبية مطالبها الشرعية، التي لا تختلف في جوهرها عن مطالب جماهير الشعب العربي الكادحة، والسعي من أجل إيجاد الحلول لقضاياها القريبة والبعيدة في إطار الكفاح الوطني التحرري والاجتماعي الذي تخوضه جماهير الشعب العربي الفلسطيني العاملة»[١٦].

كانت المسألة القومية، بارتباطها مع خطة التعريب، من أبرز القضايا التي ناقشها مندوبو المؤتمر السابع للحزب الشيوعي الفلسطيني، حيث أكدوا أن انتفاضة آب ١٩٢٩ في فلسطين، «وضعت الحركة الثورية الفلسطينية تجاه مجموعة من القضايا الهامة، من أبرزها قضية العلاقة بين حركة الجماهير العربية التحررية الثورية والمسألة القومية». وقد أكد المؤتمر، عند تحديده لخصوصية المسألة القومية في فلسطين، على «أن مركز المسألة القومية في فلسطين يكمن في الموقع الخاص الذي تحتله الأقلية اليهودية». وأشار إلى أن «عدم استيعاب هذه المسألة، بشكل واضح، والطريقة المجردة التي عولجت فيها، كانا، ودون أدنى شك، السببين الرئيسيين للأخطاء التي ارتكبها الحزب الشيوعي الفلسطيني، أكان ذلك فيما يتعلق بالعمل بين الجماهير أم بين صفوفه بالذات»[١٧].

كما أكد المؤتمر، عند تحليله للدور الذي تلعبه الأقلية الاستيطانية اليهودية في

فلسطين، بأن هذه الاقلية «الواقعة تحت تأثير الصهيونية» تلعب دور عميل مباشر للامبريالية الانكليزية تستخدمه في قمع الحركة الوطنية التحررية العربية»، وأشار إلى ان الصهيونية «لا تمثل أداة في أيدي الامبريالية الانكليزية فحسب، بل تمثل أيضاً قاعدة متقدمة تستخدمها الامبريالية في اضطهاد واستغلال الجماهير العربية». وقد حاول المؤتمر ان يبرهن على صحة استنتاجاته هذه، بصدد الدور الذي تلعبه الحركة الصهيونية في فلسطين، بالاعتماد على الوقائع الرئيسية التالية:

١ – احتلت الامبريالية الانكليزية فلسطين، بعد هزيمة الامبريالية الالمانية، واستخدمت المهاجرين اليهود في صراعها مع الحركة التحررية العربية.

٢ – ركز الرأسماليون اليهود، الذين كانوا يبحثون عن أرض لهم لإقامة دولتهم المستقلة، جهودهم على فلسطين بالذات، واستغلوا الأوضاع المزرية لجماهير اليهود في بلدان أوروبا الشرقية لتنفيذ مخططاتهم بمساعدة من الامبريالية الانكليزية.

٣ – ارتبطت سيرورة الاستيطان اليهودي في فلسطين بمصادرة واسعة لأراضي صغار الفلاحين العرب، واستطاع الصهاينة انتزاع اكثر من مليون و٢٥٠ ألف دونم من الأراضي العربية، وصادروا ملكيات الألوف من العائلات الفلاحية لإقامة المستوطنات الصهيونية. ومن هنا، يتحول النضال ضد الصهيونية إلى قاعدة لاندلاع الثورة الزراعية في فلسطين.

٤ – أدت الهجرة اليهودية إلى فلسطين إلى طرد العمال العرب من أماكن عملهم. ويحتل العامل اليهودي، بفضل الأموال التي ترسلها البرجوازية اليهودية من العالم أجمع إلى فلسطين، موقعاً متميزاً بالنسبة للعامل العربي، وتهتم البرجوازية اليهودية بالحفاظ على الموقع المتميز الذي يحتله العامل اليهودي، وذلك بهدف منع قيام أي تنظيم عمالي أممي، وتعميق الهوة التي تفصل العامل اليهودي عن العامل العربي[١٨].

ومع ذلك، فقد أشار المؤتمر الى أن الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها الاقلية اليهودية في فلسطين ستؤدي إلى تسريع عملية التمايز الاجتماعي داخل الحركة الصهيونية، وإلى عزل قسم من العمال اليهود عن جسم الحركة الصهيونية، بعد أن يتيقنوا من أن مستقبلهم «لا يرتبط بالدولة اليهودية الصهيونية، وإنما يرتبط بالنضال ضد برجوازيتهم»[١٩].

٣ – المسألة الزراعية جوهر المسألة القومية العربية في فلسطين: اعتبر المؤتمر السابع للحزب الشيوعي الفلسطيني أن المسألة القومية، في بلد مستعمر كفلسطين كان يواجه استعماراً استيطانياً، هي في جوهرها مسألة زراعية، وانتقد، في هذا السياق، مواقف القيادة القديمة التي عجزت عن تطوير نشاط الحزب بين صفوف الفلاحين العرب، واتسم نهجها العام بالتقليل من أهمية الحركة الفلاحية في البلاد.

وانطلاقاً من هنا، أعار مندوبو المؤتمر السابع اهتماماً كبيراً لمعالجة المسألة

الزراعية في فلسطين، وأقروا، في ختام أعمالهم، قرارين مطولين حول هذه المسألة، نشر الأول منهما تحت عنوان: «مهمات الحزب الشيوعي الفلسطيني في الأرياف»، ونشر الثاني تحت عنوان: «العمل بين الفلاحين والنضال ضد الصهيونية»[٢٠].

وقد استعرض القرار الأول، بعد ان أكد على أن الثورة الزراعية هي المهمة الثورية الرئيسية في بلد زراعي كفلسطين، الأوضاع المعيشية الصعبة في الريف العربي، والاضطهاد القاسي الذي يعاني منه الفلاحون والعمال الزراعيون العرب على أيدي الامبريالية الانكليزية والحركة الصهيونية وكبار ملاك الأرض العرب، ودعا إلى ضرورة العمل على زيادة عدد كوادر الحزب «القادرة على توجيه نشاط الفلاحين في الطريق الصحيح»، وأكد أنّ تعريب الحزب «أي تحويله إلى حزب حقيقي للجماهير الكادحة العربية هو الشرط الأول والرئيسي لضمان نجاح عمل الحزب في الأرياف». كما أشار إلى أهمية استخدام لغة بسيطة في الدعاية بين الفلاحين، وإلى ضرورة إنشاء لجان منتخبة من قبلهم، وتتمتع بثقتهم، لتحمل مسؤولية قيادة نضالهم[٢١]. وقد حدد القرار الشعارات الرئيسية التي ينبغي أن يناضل الشيوعيون خلفها في الأرياف، وهي: «الإطاحة بالامبريالية البريطانية التي تستعبد الفلاحين وتساند الاستعمار الصهيوني والاستثمار الاقطاعي الرأسمالي للفلاحين»، و«الارض لمن يزرعها، ولا خمس أو ثلث يدفع عليها»، و«ولا دونم واحد للغاصبين الامبرياليين والصهيونيين»، و«مقاومة الفلاحين المسلحة لأي محاولة تبذل لمصادرة محاصيلهم أو أراضي الحرث»، و«الاستيلاء الثوري على الأراضي العائدة للحكومة، وللمغمّرين اليهود الأغنياء، وللطوائف الصهيونية، ولكبار الملاكين والمزارعين العرب، وتوزيعها، من قبل لجان الفلاحين، على الفلاحين المعدمين وعلى صغار الفلاحين وعلى البدو»[٢٢].

أما القرار الثاني، فقد استعرض كافة جوانب المسألة الزراعية في فلسطين، وأشار إلى أن مهمة الحزب الشيوعي الفلسطيني، بوصفه طليعة للطبقة العاملة «الطبقة الوحيدة التي تتطابق مصالحها، في المرحلة الراهنة، تطابقاً أساسياً مع مصالح جماهير الفلاحين»، ان مهمته تتجسد بالعمل على «توجيه القوى الفلاحية النشيطة باتجاه النضال الحازم ضد الامبريالية»، وتنمية «أساليب ثورية في حل المسألة الزراعية»، واعتبار أن الحل الوحيد للمسألة الفلاحية في فلسطين «يكمن في النضال الثوري الجازم الذي تخوضه جماهير الفلاحين الأساسية، تحت قيادة الطبقة العاملة بقيادة حزبها الشيوعي، ضد الامبرياليين والصهيونيين والملاكين العرب»[٢٣].

وبعد أن استعرض القرار المراحل التي مر بها المشروع الصهيوني، الموجه أساساً ضد مصالح الجماهير الكادحة العربية، أشار إلى أن الصهيونية، ولقاء الدعم الذي نالته من الامبريالية، قد تحولت «إلى أداة للامبريالية البريطانية تستخدمها للقضاء على حركة التحرر القومي للجماهير العربية»، وأكد أن النضال ضد الصهيونية في فلسطين بات تعبيراً طبيعياً وحتمياً عن استياء الجماهير العربية العام، «لدرجة انه ليس ثمة حزب

واحد من الاحزاب العربية، بما فيها الاحزاب الممثلة للأفندية والكومبرادور، يستطيع أن يرفض استخدام الشعارات المناهضة للصهيونية».

وقد لاحظ القرار بأن ظهور الحركة المناهضة للصهيونية في فلسطين على «شكل حركة مناهضة لليهود» قد منح «فرصة للامبرياليين الانكليز والبرجوازيين اليهود، جنباً إلى جنب مع ملاكي الأرض العرب، لكي يحولوا سخط الجماهير العربية في قناة النضال ضد الاقلية القومية ككل». وأكد، في هذا السياق، أنه من الخطأ النظر إلى الامبريالية والصهيونية والسكان اليهود «ككل عضوي واحد» (مع أنهم كذلك، في الوقت الحاضر، بالنسبة للجماهير العربية)، ودعا الجماهير العربية إلى إعارة انتباه دقيق للتناقضات الداخلية التي تظهر في وسط التجمع الاستيطاني اليهودي في فلسطين، والاستفادة منها على نطاق واسع، والسعي إلى دفع البروليتاريا اليهودية «للالتحاق بجبهة النضال ضد الامبريالية، والانضمام إلى معسكر حركة التحرر القومي والاجتماعي للجماهير العربية»[٢٤].

٤ - المسالة القومية في فلسطين جزء من المسالة القومية العربية الشاملة:
شدد الشيوعيون الفلسطينيون، في مطلع الثلاثينات، على أهمية النظر إلى المسالة القومية العربية في فلسطين بارتباطها الوثيق مع المسالة القومية العربية العامة التي كانت تجابهها الشعوب العربية في مختلف اقطار العالم العربي... ولم يكن هذا «التوجه الوحدوي» جديداً على الشيوعيين الفلسطينيين. فمنذ أواسط العشرينات، دعت قيادة الحزب الشيوعي الفلسطيني إلى توثيق الروابط بين شعوب بلدان المشرق العربي، في نضالها ضد الامبريالية، وإلى إقامة مركز واحد لقيادة نشاط الأحزاب الشيوعية في هذه المنطقة.. غير أن قيادة الأممية الشيوعية بقيت تعارض، طوال تلك المرحلة، هذا «التوجه الوحدوي» لقيادة الحزب الشيوعي الفلسطيني، وتؤكد أن مسالة إقامة اتحاد شيوعي عربي لا يمكن أن تطرح إلا بعد تعريب صفوف الحزب الشيوعي الفلسطيني. ولم يظهر التغير في موقف الأممية الشيوعية تجاه هذه المسالة، إلا بعد صدور قرار السكرتاريا السياسية للجنة التنفيذية للأممية الشيوعية، في تشرين الاول ١٩٢٩، حول الانتفاضة الفلسطينية. فقد أشار القرار المذكور، بعد أن أكد على ضرورة انتهاج سياسة واضحة وصريحة باتجاه تعريب صفوف الحزب الشيوعي الفلسطيني من القاعدة إلى القمة، إلى ان المحتوى السياسي والاجتماعي للثورة البرجوازية الديمقراطية في فلسطين وفي بلدان المشرق العربي هو الإطاحة بالاستعمار وتحقيق الوحدة القومية بين جميع الاقطار العربية وإنجاز الثورة الزراعية. وقد دعا القرار، على طريق إنجاز هذه المهمات، إلى إقامة اتحاد للأحزاب والمنظمات الشيوعية في البلدان العربية.

كان شعار وحدة النضال القومي العربي المعادي للامبريالية من أبرز الشعارات التي رفعها الشيوعيون في بلدان المشرق العربي في تلك الفترة.. ففي الأول من تموز ١٩٣٠، دعت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوري، في البيان الذي أصدرته للإعلان عن وجود الحزب باسمه الصريح، إلى تصعيد النضال المعادي للامبريالية، في سوريا

ولبنان، من أجل ضمان الاستقلال التام وتوحيد البلدان العربية[٣٥]. وفي العام ١٩٣٦، دعت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي المصري، في مشروع الوثيقة البرنامجية التي طرحتها على منظمات الحزب، إلى تصعيد النضال، في مصر والسودان من أجل ضمان الاستقلال السياسي والاقتصادي الكامل، ومن أجل تحرير الشعوب العربية كافة من نير الامبريالية، ومن أجل اتحاد عربي شامل للشعوب العربية[٣٦].

وقد رأت قيادة الحزب الشيوعي الفلسطيني، في ظروف تنامي النشاط الشيوعي الوحدوي في المنطقة، أن الفرصة باتت مؤاتية، خصوصاً بعد البدء بتنفيذ خطة التعريب، للعمل على توثيق الروابط بين الأحزاب الشيوعية في بلدان المشرق العربي، وإيجاد الأشكال التنظيمية القادرة على توحيد جهود الشيوعيين في النضال الوطني والاجتماعي على صعيد المشرق العربي ككل، من خلال السعي إلى إقامة اتحاد للأحزاب الشيوعية العربية. وأكدت قيادة الحزب، في هذا السياق، أن «التعاون القائم بين الامبرياليين الفرنسيين والبريطانيين بهدف إجهاض الحركة الثورية العربية، يجعل من الضروري السعي إلى توثيق التعاون بين الأحزاب الشيوعية في البلدان العربية (...). وحينما تتوفر الظروف [الموضوعية] المؤاتية، في جميع البلدان العربية، سيتشكل حتماً الاتحاد الشيوعي في البلدان العربية، وسيتحول إلى رافعة قوية لمجموع الحركة الثورية العربية»[٣٧].

كان شعار «الاتحاد الشيوعي العربي» مرتبطاً بالسياسة العامة الرامية إلى تحقيق الوحدة القومية لجميع الشعوب العربية. ففي العام ١٩٣٦، عقد الحزبان الشيوعيان في فلسطين وسوريا اجتماعاً خاصاً لتحديد موقف الشيوعيين من القضايا القومية التي كانت تجابهها الشعوب العربية، وأصدرا، على اثر هذا الاجتماع، بياناً مطولاً تحت عنوان: «مهمات الشيوعيين في الحركة القومية العربية»[٣٨].

ويعتبر هذا البيان وثيقة تاريخية بالغة الاهمية، إذ أنه وضع المسألة القومية العربية في واقعها التاريخي الملموس، وأعطى تصوراً شاملاً وعميقاً للأوضاع السياسية والاجتماعية في مجموع البلدان العربية، وربط شعار الوحدة العربية بالنضال ضد الامبريالية. ولاول مرة في تاريخ الفكر السياسي العربي الحديث، طرحت فكرة الوحدة العربية على أساس شموليتها للبلدان العربية الواقعة في مشرق العالم العربي وفي مغربه على حد سواء.

فقد أشار البيان، في البدء، إلى أن حل المسألة القومية يمثل «إحدى المهمات الجوهرية للنضال التحرري الثوري ضد الامبريالية على أرض الشرق الأوسط الواسعة»، وأكد بأن جوهر المسألة القومية العربية «يكمن بالضبط في أن الامبريالية الانكليزية والفرنسية والإيطالية والاسبانية قد مزقت أوصال هذا الجسد الحي، الذي كان يتشكل من الشعوب العربية، وفي إبقاء البلدان العربية في حالة انقسام اقطاعي، وفي حرمان كل بلد، على حدة، من الشروط الضرورية لضمان تطوره الاقتصادي والسياسي المستقل، وفي الحؤول دون تحقق الوحدة القومية وقيام دولة موحدة للشعوب العربية»[٣٩]. وبعد ان

اشار البيان إلى طموح الشعوب العربية إلى الوحدة القومية والتخلص من نير الامبريالية الاجنبية. أكد بان الجماهير العربية باتت تشعر أنه يتوجب عليها «أن توحد جهودها، في ما هو مشترك بينها من وحدة اللغة والشروط التاريخية، واضعة نصب عينيها عدوها المشترك». وأن تناضل من أجل «الحصول على الاستقلال الوطني وإقامة دول عربية تتمكن بعد ذلك، على أساس قرار متخذ بحرية، من أن تتوحد على أسس فيدرالية».

أما فيما يتعلق بالدور الملقى على عاتق الشيوعيين في النضال القومي التحرري، فقد أوضح البيان أن الأحزاب الشيوعية في البلدان العربية لن تتمكن من تبوء الموقع الطليعي في هذا النضال إلا بعد أن تنجح بتعبئة وتنظيم الجماهير الواسعة من العمال والفلاحين، ودفعها إلى النضال ضد الامبريالية ومن أجل التحرر الوطني للشعوب العربية «ليس فقط ضمن الحدود الضيقة والمصطنعة التي خلقتها الامبريالية ومصالح الأسر المالكة في كل بلد، بل أيضاً على النطاق العربي، من أجل الوحدة القومية للشرق العربي كله (...)».

وقد أوصى البيان، في هذا السياق، الأحزاب الشيوعية في البلدان العربية بالعمل «على إقامة اتصال اكثر انتظاماً وأكثر ثباتاً، بهدف تبادل التجربة وتنسيق العمل، في البدء بين الأحزاب الشيوعية في مصر وسوريا وفلسطين وشيوعيي العراق، دون أن يغيب عن النظر كسب شيوعيي طرابلس وتونس ومراكش والجزائر إلى هذا التعاون فيما بعد»(٣٠).

ب - سياسة الحزب في ضوء الموقف الجديد من المسألة القومية في فلسطين

تمكن الحزب الشيوعي الفلسطيني، في أعقاب انتفاضة آب ١٩٢٩ وفي ظل التوجه الجدي باتجاه التعريب، من مقاربة المسالة القومية العربية الفلسطينية، واستطاع، في مؤتمره السابع، تحديد خصوصية هذه المسألة، وتلمس جوهرها، وكشف ارتباطها الوثيق بالمسألة القومية العربية الشاملة. غير أن هذه المقاربة، التي عبرت عن انعطاف في موقف الحزب، بقيت، في الواقع، مقاربة «انعزالية - يسارية»، وذلك بحكم الإطار النظري العام الذي حكمها، والذي استند أساساً إلى السياسة العامة التي أقرها المؤتمر العالمي السادس للاممية الشيوعية، في صيف العام ١٩٢٨، بالنسبة لدور الشيوعيين في المستعمرات وشبه المستعمرات.

فقد تخلت الاممية الشيوعية، في مؤتمرها السادس، عن شعار «الجبهة المتحدة المعادية للامبريالية»، كإطار يجمع الشيوعيين والبرجوازيين الوطنيين في النضال المعادي للامبريالية، واتخذت، وبالاستناد إلى تجربة الثورة الصينية، موقفاً «انعزالياً» تجاه دور البرجوازية الوطنية، حيث أكدت بأن هذه الطبقة تحولت، في البلدان المستعمرة والتابعة، إلى قوة مضادة للثورة ومهادنة للامبريالية، مما يستدعي رفض قيام أي تحالف بين الحزب الشيوعي وبين أحزاب المعارضة البرجوازية «القومية - الاصلاحية». وقد دعا المؤتمر السادس للاممية الأحزاب الشيوعية في المستعمرات وشبه المستعمرات إلى مجابهة سياسة البرجوازية الوطنية «الخيانية»، والنضال من أجل ضمان هيمنة الطبقة العاملة

على قيادة الثورة الوطنية التحررية المعادية للامبريالية، وطرح أمامها مهمات «يسارية» بعيدة المدى ومستحيلة التحقيق في ظروف تلك المرحلة، مثل مهمة إقامة السوفييتات ومهمة إنجاز الثورة الزراعية ومهمة العمل على إقامة ديكتاتورية البروليتاريا.

وكان من الطبيعي أن ينعكس هذا التوجه «الانعزالي» للأممية الشيوعية، في تلك الفترة، في موقف الحزب الشيوعي الفلسطيني الجديد من المسألة القومية العربية في فلسطين وفي ممارسته العملية داخل صفوف الحركة الوطنية العربية الفلسطينية.

كان الانعطاف في موقف الحزب، تجاه قيادة الحركة الوطنية العربية في فلسطين، قد بدأ يظهر بشكل واضح، في الفترة التي أعقبت انتفاضة آب ١٩٢٩ مباشرة. فقد أشار الحزب، في الكراس الذي أصدره في شباط ١٩٣٠ بمناسبة انعقاد المؤتمر العمالي العربي الأول في فلسطين، إلى أن لهيب الانتفاضة الفلسطينية «لم يسلط الأضواء على فظاعة النظام الاستعماري وعلى الطابع الرجعي للصهيونية فحسب، بل أظهر كذلك، وبشكل واضح، الفرق الشاسع بين مصالح العمال والفلاحين وجماهير البرجوازية الصغيرة الثورية من جهة، وبين مصالح القوميين – الاصلاحيين المسيطرين على الحركة القومية العربية من جهة أخرى». وانتقد الحزب السياسة التي ينتهجها زعماء الحركة الوطنية العربية في فلسطين، والقائمة على أساس شعار «المجلس التشريعي»، وأكد بأن البرلمانية «هي هدف الزعماء الخونة، الذين يرون فيها وسيلة لتسلم المناصب العليا في الادارة وفرصة للجلوس إلى جانب الامبرياليين الانكليز»، وطالب بالتخلي عن شعار البرلمان، كما دعا إلى ربط شعار تحرير فلسطين بشعار إقامة حكومة عمالية فلاحية، «على اعتبار أن طبقة العمال والفلاحين هي الطبقة الوحيدة التي تسعى فعلاً، وبشكل حقيقي، إلى تحرير فلسطين»[٢١].

وقد حدد الحزب في مؤتمره السابع السياسة التي ينبغي أن يتبعها داخل الحركة الوطنية العربية، ورسم الحدود الفاصلة بين مختلف المجموعات القومية العربية. فقد أشارت مقررات المؤتمر إلى أن «العناصر الاقطاعية وشبه الاقطاعية العربية» أدارت ظهرها، ومنذ وقت مبكر، للحركة الوطنية التحررية وعقدت تحالفاً مع الامبريالية. أما المجموعات البرجوازية العربية، المعبرة عن الاتجاه «القومي – الاصلاحي» والممثلة في اللجنة التنفيذية العربية، فقد «بدأت تنتقل إلى معسكر الامبريالية في المؤتمر العربي الذي انعقد في صيف العام ١٩٢٨، وهي تسعى، منذ ذلك التاريخ، إلى عقد تسوية مع الامبريالية البريطانية». ولم يبق داخل صفوف الحركة الوطنية العربية الفلسطينية، كقوة معادية للامبريالية، سوى مجموعة «حمدي الحسيني»، التي تعبر «عن الاتجاه الثوري البرجوازي الصغير، وتحتل موقعاً وسطياً بين حركة العمال والفلاحين الثورية وبين البرجوازية العربية». وقد دعا المؤتمر على الرغم من شكوكه بثبات المواقف الثورية لهذه المجموعة، إلى الاستفادة منها «في النضال ضد الامبريالية والصهيونية، وضد الاقطاعية العربية والبرجوازية اليهودية»[٢٢].

ثم حدد الحزب فيما بعد، وبوضوح أكثر، موقفه من الاتجاه «القومي – الثوري»،

الذي تمثله مجموعة «حمدي الحسيني»، حيث أكد على إمكانية «عقد اتفاقيات وقتية وظرفية» معها، وذلك بالاستناد إلى مبدأ «السير على حدة، والضرب معاً». وقد نبه الحزب، في هذا السياق، إلى ضرورة الحفاظ على الاستقلال الايديولوجي والتنظيمي الكامل للحزب الشيوعي، ودعا إلى توجيه نقد لاذع للمواقف «المتذبذبة وغير المنسجمة» التي تتخذها مجموعة «حمدي الحسيني»، خصوصاً تجاه المسألة الفلاحية الزراعية.

وطرح الحزب الشيوعي الفلسطيني، في أعقاب مؤتمره السابع، مهمة العمل على ضمان هيمنة الطبقة العاملة العربية على رأس الحركة الوطنية التحررية المناهضة للامبريالية، وأكد أن النضال من أجل الاستقلال الوطني والوحدة القومية العربية بات يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالنضال من أجل الثورة الفلاحية الزراعية الموجهة ضد الامبرياليين وعملائهم الصهيانية، وفي الوقت ذاته، ضد ملاكي الأرض العرب. وأشار الحزب إلى ان الاضرابات والتظاهرات العمالية ومساهمة العمال النشطة في النضال المعادي للامبريالية تؤكد بأن «الطبقة العاملة العربية الفتية قد بدأت النضال من أجل ضمان وتاكيد دورها التاريخي في الثورة الزراعية المناهضة للامبريالية، وفي النضال من أجل الوحدة القومية»(٣٣).

وقد أكد الحزب بأن حسم هذه القضية، وضمان الهيمنة الفعلية للطبقة العاملة على الحركة الوطنية التحررية، يتطلب تصعيد النضال، السياسي والإيديولوجي، ضد أحزاب وقوى البرجوازية الوطنية العربية وكشف الطابع «الرجعي والخائن» للقومية – الاصلاحية، وذلك على جبهتين رئيسيتين: جبهة النضال من أجل الوحدة القومية العربية، وجبهة النضال من أجل انتصار الثورة الزراعية.

وقد انتقد الحزب، في هذا السياق، الموقف «الانفصالي»، الذي تقفه أحزاب البرجوازية «القومية – الإصلاحية» من شعار الوحدة العربية، وأكد بأن «القومية – الإصلاحية، في البلدان العربية، لا تتخطى في نظرتها الحدود السياسية التي أقامتها الامبريالية، والتي جزأت الشعوب العربية تجزئة مصطنعة، فاستسلمت أمام الملوك الاقطاعيين، أدوات الامبريالية، ورفضت أن تخوض النضال ضد الاستعمار على نطاق عربي شامل»(٣٤).

كما انتقد الحزب موقف «القومية – الإصلاحية» من شعار الثورة الزراعية، وأشار إلى أن القوميين العرب في فلسطين «لا يبرزون القضايا الأساسية في المسألة الزراعية الفلاحية، مثل حرمان الفلاحين من الأرض، والاستثمار الاقطاعي للقرية من قبل ملاكي الأرض، وضريبة الخمس، وعدم قدرة الفلاح على تسديد الديون»، كما أنهم، وهذا هو الأهم، لا يربطون حل المسألة الزراعية بالاطاحة بالسيطرة الامبريالية، ولا يتجاوزون، في المطالب الاصلاحية الجزئية التي يطرحونها لتحسين أوضاع الفلاحين العرب، الإطار «الدستوري» لنظام الانتداب البريطاني(٣٥).

لقد تطبعت الشعارات التي رفعها الحزب، في ظل هجومه الشديد على البرجوازية «القومية – الاصلاحية» بطابع «انعزالي – يساري» واضح، وطغت المهمات «اليسارية»،

متسحيلة التحقيق في ظروف تلك المرحلة، التي طرحها الحزب على الموقف الثوري الجديد الذي تبناه تجاه المسالة القومية العربية في فلسطين.

فشعار الثورة الزراعية لم يرتبط بمهمة النضال ضد الامبريالية والصهيونية وملاكي الارض العرب فحسب، بل ارتبط كذلك بمهمة العمل على نشر فكرة مجالس السوفييتات بين صفوف الفلاحين العرب، والتمهيد لإقامة حكومة عمالية فلاحية «قادرة وحدها على حل قضايا الفلاحين بأسرها».

أما شعار الوحدة القومية العربية فلم يرتبط بمهمة النضال ضد الامبريالية وعملائها وضد النزعة «الانفصالية» لاحزاب «القومية – الإصلاحية» فحسب، بل ارتبط كذلك بمهمة النضال من أجل إقامة اتحاد عمالي وفلاحي عربي شامل. ومع ان الحزب قد أشار إلى أن مساهمته في النضال القومي التحرري المناهض للامبزيالية لا تشترط مسبقاً تبني شعار «الاتحاد العمالي الفلاحي العربي»، إلا انه أكد، في الوقت ذاته، على أنه ينبغي على الطبقة العاملة العربية، في نضالها القومي التحرري، «أن تشرح للجماهير بأنه لن يكون هناك نصر دائم للاستقلال السياسي القومي بدون ثورة زراعية فلاحية، وبدون إقامة حكومة العمال والفلاحين».

جـ – ممارسة الحزب في ضوء الموقف الجديد من المسالة القومية

أدركت السلطات الامبريالية على الفور أهمية الخطة الجديدة التي أقرها المؤتمر السابع للحزب الشيوعي الفلسطيني، ودورها، في حال نجاحها، في تنشيط عمل الحزب بين صفوف الجماهير العربية الكادحة، فقررت تصعيد حملتها القمعية ضد الشيوعيين بهدف منعهم من تطبيق خطة التعريب.

فلم تمض أسابيع قليلة على انتهاء أعمال المؤتمر السابع للحزب حتى قامت سلطات الانتداب البريطاني في فلسطين باعتقال الخضوين العربيين في سكرتارية اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الفلسطيني، «محمود الاطرش» و«نجاتي صدقي»، إثر خروجهما من أحد الاجتماعات في مدينة القدس، عشية الأول من شباط ١٩٣١. وقد حكمت محكمة خاصة في مدينة يافا، في ١٤ أيار ١٩٣١، على القائدين الشيوعيين العربيين بالسجن لمدة ٢٤ شهراً بتهمة الانتماء إلى صفوف الحزب الشيوعي ونشر الدعاية الشيوعية(٢٦).

وفي نفس العام ١٩٣١، قامت السلطات الانكليزية بابعاد ٤٤ شخصاً خارج فلسطين، كان من بينهم ١٧ شيوعياً يهودياً، وفي نيسان ١٩٣٢ اعتقلت ٨٠ ثورياً من العمال العرب واليهود في مختلف مناطق البلاد، بهدف منع الحزب الشيوعي من تنظيم حملة الأول من أيار. وقد بلغ عدد الثوريين المعتقلين، خلال عام ١٩٣٢، حوالي ٢٠٠ شخص، طرد القسم الأكبر منهم خارج فلسطين. وترافقت الاجراءات القمعية التي اتخذتها سلطات الانتداب ضد الشيوعيين مع تصاعد لحملات الارهاب والمقاطعة الاقتصادية، التي كان ينظمها الزعماء الصهيونيون، وبشكل خاص زعماء الهستدروت،

ضد أعضاء الحزب اليهود وذلك بحجة «تحريض السكان العرب على القيام بالمذابح ضد اليهود»[٣٧].

وقد أدى تصاعد الحملة القمعية، الامبريالية والصهيونية، الموجهة ضد الحزب وقيادته إلى ظهور تيارات المقاطعة، المتمثلة برفض العمل داخل النقابات التابعة للهستدروت، من جديد بين صفوف الشيوعيين اليهود، وإلى انغلاق الشيوعيين العرب في الاطر الضيقة للعمل الحزبي وانعزالهم عن الجماهير[٣٨]. كما ساعد غياب الكادر القيادي العربي، المؤهل لتنفيذ خطة التعريب في الممارسة العملية، على عودة ظهور الموضوعات التي كانت تشيعها القيادة القديمة بين صفوف الحزب، وبشكل خاص بين صفوف الشبيبة الشيوعية.

ففي العام ١٩٣٢، عاد إلى الظهور بين صفوف اتحاد الشبيبة الشيوعية شعار «البلشفة زائد التعريب»، وذلك بعد أن أعرب عدد من قادة الاتحاد عن تخوفهم من أن يؤدي التوجه الجدي باتجاه كسب جماهير الشبيبة العربية إلى التقليل من أهمية عمل الاتحاد بين صفوف الشبيبة اليهودية[٣٩]. وقد انتقدت الأممية الشيوعية هذا الموقف، واتهمت قيادة اتحاد الشبيبة الشيوعية في فلسطين بالعجز عن تلمس اهمية «القضية المصيرية التي يجابهها الاتحاد، وهي قضية التعريب»، وأكدت أن التعريب «يمثل الشرط الذي لا بد منه لإنجاز البلشفة في ظروف تطور الحركة الشيوعية في فلسطين». كما أشارت إلى أن شعار «البلشفة زائد التعريب» أقام تعارضاً وهمياً بين البلشفة والتعريب، وأن رفعه جاء «لتبرير الحفاظ على الطابع اليهودي لاتحاد الشبيبة الشيوعية». ودعت الأممية الشيوعية قيادة الاتحاد إلى التخلي النهائي عن هذا الشعار، والتوجه الجدي باتجاه «العمل بين صفوف الشبيبة الكادحة العربية، ودفعها إلى المساهمة في النضال العام الذي تخوضه الطبقة العاملة، والدفاع عن مصالح الشبيبة السياسية والاقتصادية والثقافية»[٤٠]. كما قررت الأممية الشيوعية إيفاد مجموعات جديدة من الكوادر العربية واليهودية، التي كانت تدرس في موسكو، إلى فلسطين للمساعدة على تسيير نشاط الحزب، وتجاوز الضربة الشديدة التي وجهت إلى قيادته، خصوصاً في القطاع العربي. ففي العام ١٩٣١، وصل إلى فلسطين أحد الدارسين اللبنانيين في معهد لينين الحزبي في موسكو ويدعى «وهيب ملك». وبعد اعتقاله على أيدي السلطات الانكليزية، أوفدت الأممية الشيوعية المدعو «أفيجدور»، من كوادر القسم الشرقي التابع للجنة التنفيذية للأممية الشيوعية. وفي أوائل العام ١٩٣٢، وصلت إلى فلسطين مجموعة جديدة من الكوادر العربية واليهودية، كان من أبرز أعضائها عضوا سكرتارية اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الفلسطيني «الطاهر المغربي» شفيق محمود الأطرش، و«بيرس» أو (بيرمان) اليهودي[٤١].

وفي ظروف عدم استقرار القيادة وغياب الكادر العربي المؤهل وصعوبة الأوضاع التنظيمية، وفي ظل استمرار الحملة القمعية الامبريالية والصهيونية الموجهة ضد الحزب، بقيت سياسة التعريب، التي تبناها الشيوعيون الفلسطينيون بحزم في مؤتمرهم السابع،

تراوح بين التبني النظري وبين العجز عن التطبيق العملي إلى حين تسلم «رضوان الحلو» (موسى) منصب الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي الفلسطيني في العام ١٩٣٤؛ ومع ذلك، وبالرغم من التعقيدات العديدة التي رافقت عملهم، في تلك المرحلة، فقد قام الشيوعيون الفلسطينيون بنشاط ملموس لوضع السياسة التي أقروها في المؤتمر السابع، موضع التنفيذ، وقاموا بدور بارز في التصدي للخطوات العملية، التي اتخذتها الحركة الصهيونية، في مطلع الثلاثينات، لتثبيت مشروعها الرامي إلى إقامة «الوطن القومي اليهودي» في فلسطين.

كان الحزب الشيوعي الفلسطيني قد ساهم، مساهمة فعالة، في تنظيم إنعقاد المؤتمر العمالي العربي الأول، في مدينة حيفا في كانون الثاني ١٩٣٠، وأكد أن انعقاد أول مؤتمر للعمال العرب في فلسطين «جاء ضربة قاسية على رأس الحركة الوطنية الاصلاحية المعادية للثورة، تلقتها بابتسامة صفراء، وعلى رأس الاستعمار البريطاني والصهيونيين وزعماء الهستدروت، وغيرهم من المحتكرين للحركة النقابية في فلسطين»؛ كما أشار إلى أن هذا المؤتمر «كشف الغشاء عن أعين الطبقة العاملة العربية، وبيّن لها أنها هي القوة الأساسية الثورية في البلاد، التي بمكنها أن تقود النضال الثوري ضد الخصوم من مستعمرين ومستغلين»[٤٢].

وشارك الشيوعيون، في الفترة التي أعقبت انعقاد المؤتمر العمالي العربي الأول، في العديد من الاضرابات والنضالات التي خاضها العمال العرب، كما لعبوا دوراً بارزاً في التصدي لسياسة «احتلال العمل» التي كانت تنتهجها الهستدروت الصهيونية.

فقد تمكن الشيوعيون، خلال الاضراب الذي أعلنه عمال النسيج والغزل العرب في مدينة عكا في مطلع الثلاثينات، من إقامة علاقات وثيقة مع العمال المضربين، وساهموا في انتخاب اللجنة المشرفة على قيادة الاضراب، كما أقاموا صندوقاً خاصاً لدعم نضال المضربين مادياً[٤٣]. وفي مدينة حيفا، نجح الشيوعيون، خلال الاضراب الذي أعلنه العمال العرب في مصنع «نيشر» للاسمنت في أيلول ١٩٣٢، في التصدي للمناورة التي قامت بها قيادة الهستدروت، لإظهار نفسها بمظهر المدافع الوحيد عن مصالح العمال العرب، حيث أصدرت اللجنة المنطقية للحزب الشيوعي في مدينة حيفا بياناً موجهاً «إلى عمال مصنع نيشر وإلى جميع العمال في فلسطين»، أكدت فيه بأن الهستدروت «ليست سوى أداة في أيدي الامبريالية الانكليزية وفي أيدي الصهيونية، ولكونها منظمة صهيونية امبريالية فهي عاجزة عن الدفاع عن مصالح العمال العرب». وقد دعا البيان المذكور جماهير العمال المضربين «إلى تشكيل لجان خاصة بهم، والمطالبة بتحديد يوم العمل بثماني ساعات فقط وبضمان أجور متساوية للعمال اليهود والعرب»، كما دعاهم إلى تنظيم اضرابات مشتركة مع العمال اليهود، واستنكار الارهاب الامبريالي – الصهيوني في البلاد»[٤٤].

ولم يقتصر نشاط الشيوعيين، في تلك الفترة، على المساهمة بالنضالات المطلبية التي كانت تخوضها الطبقة العاملة العربية، بل لعبوا كذلك دوراً بارزاً في التصدي للمجموعات

الصدامية التي شكلتها الهستدروت لطرد العمال العرب من أماكن عملهم في المؤسسات والمستوطنات اليهودية، وفرض سياسة «احتلال العمل» بالقوة. وقد أكد الشيوعيون أن شعار «احتلال العمل» هو القاعدة التي يستند عليها «البرنامج السياسي لزعماء الهستدروت الاصلاحية القائم على أساس الفكرة الصهيونية الشوفينية، الداعية إلى تشغيل العمال اليهود وحدهم في المستوطنات اليهودية وعند أصحاب العمل اليهود»، كما أشاروا إلى أن زعماء الهستدروت «يعملون على تخريب نضال العمال العرب واليهود، الهادف إلى إقامة جبهة عمالية متحدة ضد الحكومة الامبريالية وضد البرجوازية، ويركزون فصائلهم الفاشية الصدامية في المستوطنات، ويسعون إلى إقامة قاعدة صلبة لضمان نجاح سياستهم الرامية إلى طرد العمال العرب من أماكن عملهم». وقد أكد الشيوعيون أن زعماء الهستدروت يعملون «على إقناع العامل اليهودي بأن العامل العربي هو عدوه الوحيد، ويزرعون بذلك بذور الانقسام القومي بين صفوف الطبقة العاملة، ويحرضون على الصدامات الدموية بين العمال». ودعوا العمال اليهود إلى التصدي للسياسة التي ينتهجها زعماء الهستدروت، وإلى «الاتحاد مع العمال العرب، وتشكيل لجان أممية مشتركة، من العاطلين عن العمل العرب واليهود، بهدف ممارسة الضغط على أعداء العمال وإجبارهم على حل مشاكل العاطلين عن العمل في البلاد»[٤٥].

وقد تجلى موقف الحزب الشيوعي الفلسطيني، من سياسة «احتلال العمل» الصهيونية، بشكل ساطع، خلال الاحداث التي وقعت في مستوطنة «نيس تسيون» في شهر شباط ١٩٣٢. فقد تصدى الشيوعيون، في هذه المستوطنة، للفصيل الصدامي الذي شكلته الهستدروت لطرد العمال العرب بالقوة من أماكن عملهم، ووزعوا بياناً، وقع عليه عدد كبير من العمال اليهود، فضحوا فيه مناورات زعماء الهستدروت، ودعوا إلى تشكيل جبهة أممية موحدة تجمع العمال العرب واليهود، جنباً إلى جنب، في النضال ضد ظاهرة تفشي البطالة.

وقد رأت قيادة الهستدروت في موقف الشيوعيين في مستوطنة «نيس تسيون» تهديداً مباشراً لنفوذها بين أوساط العمال اليهود، فقررت شن حملة واسعة ضد المحرضين على التصدي لسياسة «احتلال العمل»، واتهمتهم «بخيانة القضية القومية اليهودية»، وعقدت محكمة خاصة، مثّل الادعاء فيها «دافيد بن – غوريون» نفسه، لمحاكمة ٣٠ عاملاً كانوا قد وقعوا على بيان الحزب الشيوعي[٤٦].

وأشار الشيوعيون اليهود، في معرض دفاعهم عن الموقف الذي وقفوه في أحداث «نيس تسيون»، إلى أن معركة العمال «التي تضع طرد العامل العربي من المستوطنة هدفاً لها، لأنه عربي، هي معركة سافلة وعمل اجرامي (...) ونوع من الفاشية التي ينبغي على كل عامل ان يكافحها»، كما أكدوا «بأنه لواجب مقدس على العامل الواعي ان يمزق القناع عن وجوه جميع هؤلاء الشركاء الذين تواطؤوا معاً ليفصلوا العامل اليهودي عن العامل العربي. وإنه لواجب مقدس على العامل اليهودي الواعي أن يبرهن للفلاح أن لا دخل له باولئك الذين يحتلون أرضه، وأن يظهر للعامل العربي ان لا دخل له مع اولئك

الذين يحتلون عمله (...). فقط هكذا يمكن إخراج العامل اليهودي من مستنقع الشوفينية، وفك العامل العربي من شبكة الرجعية الاقطاعية، ودمجهما معاً في حلف أخوة متين»[٤٧].

كما قام الشيوعيون بدور بارز في التصدي للمجموعات الصدامية التي شكلتها الهستدروت لمنع العمال العرب من الدخول إلى البيارات اليهودية، التي كانوا يعملون فيها، في منطقة «وادي حنين». وقد أصدرت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الفلسطيني، في كانون الأول ١٩٣٢، بياناً موجهاً «إلى جميع الجماهير العاملة في فلسطين»، حيت فيه المواقف الشجاعة التي وقفها العمال العرب في «وادي حنين»، وأكدت بأنه «وللمرة الأولى على اثر نداء الحزب الشيوعي، يقوم العمال العرب ويدافعون عن أنفسهم بالقوة ضداعتداء المخافر الصهيونية اللئيمة، المشكلة من عمال يهود (...) فقدوا كل احساس للتعاون الطبقي، وبادروا بسلب خبز غيرهم من العمال». وأشارت إلى أنه «لا يوجد لغة غير لغة العصا مع الأنذال الذين يهجمون على خبز العامل، والشيء الذي كان لا بد من حصوله قد حصل. فالعامل العربي الذي قام للكفاح، من أجل مصالحه الاقتصادية والاجتماعية، اضطر أن يقاوم الهجوم الذي تديره الهستدروت الصهيونية الاستعمارية منذ سنين». وحيت اللجنة المركزية للحزب، في بيانها المذكور، المواقف الاممية التي وقفها العمال الثوريون اليهود، في الدفاع عن مصالح العمال العرب، وأكدت أن الحزب الشيوعي الذي «أظهر مراراً عديدة أنه الحزب الوحيد الذي يحارب في سبيل مصالح الجماهير العاملة في البلاد»، مستعد في المستقبل أيضاً «ليكون طليعة الكفاح وقيادته بكل الوسائل بدون أن يتقهقر أمام تضحياته الكبيرة». وانتهى البيان بالتأكيد على شعارات الحزب التالية:

فليسقط الاحتلال الصهيوني والهجرة الفاشستية!

فلتسقط الحكومة الاستعمارية وارهابها البوليسي!

فليسقط الأفندية الاقطاعيون الخونة!

ليحيى الكفاح المشترك بين العامل العربي والعامل اليهودي الثائر!

ليحيى الحزب الشيوعي الفلسطيني قائد ومنظم الكفاح الثوري الجماهيري![٤٨].

لقدارتبط نضال الحزب الشيوعي الفلسطيني ضد سياسة «احتلال العمل»، في مطلع الثلاثينات، بنضاله ضد سياسة «احتلال الأرض» التي كانت تنتهجها المنظمات الصهيونية عن طريق الاستيلاء على أراضي الفلاحين العرب. فقد ضاعف الشيوعيون، في تلك المرحلة، من نشاطهم الدعائي في الريف الغربي، وقاموا بتحريض الفلاحين العرب على النضال ليس فقط ضد الحكومة الاستعمارية وضد المستوطنين الصهاينة، وإنما أيضاً ضد ملاكي الأرض العرب. وأكدوا بأن نضال الفلاحين «ضد سياسة القرصنة الامبريالية – الصهيونية»، يجب أن يتم «خلف قيادة الطبقة العاملة، وحزبها الشيوعي، وليس أبداً خلف قيادة القوميين العرب الخونة»[٤٩].

وقد دعم الشيوعيون جميع المعارك التي خاضها الفلاحون، في تلك الفترة، ضد موظفي الحكومة والمستوطنين الصهيونيين - كما حدث مثلاً في «وادي الحوارث»، وفي «أم خالد»، وفي «الدامون» - ، ودعوا الفلاحين العرب إلى الدفاع عن أراضيهم ووجودهم بالقوة، والامتناع عن دفع الضرائب والغرامات والديون، واحتلال الأراضي الأميرية وأراضي المستوطنين الصهاينة والملاكين العرب، والاتحاد مع عمال المدن، وتشكيل لجان ثورية في القرى لقيادة تحركاتهم(٥٠).

ولكن، وعلى الرغم من النجاحات التي حققها الحزب الشيوعي الفلسطيني في مجال الدعاية والتحريض بين صفوف الفلاحين العرب، فإنه لم يتمكن من تثبيت نجاحاته تلك في المجال التنظيمي، وبقي عاجزاً عن تحويل الحركة الفلاحية العفوية إلى حركة جماهيرية منظمة(٥١).

بقي نشاط الحزب الشيوعي الفلسطيني داخل صفوف الحركة الوطنية العربية الفلسطينية محكوماً، وكما ذكرنا، بالموقف «الانعزالي» الذي اتخذه تجاه قيادتها. وقد استند التكتيك الذي اتبعه الحزب، في هذا المجال، على قاعدة المساهمة في جميع الحملات التي كانت تنظمها قيادة الحركة الوطنية، ممثلة باللجنة التنفيذية العربية، والعمل، في الوقت ذاته، على تحريض الجماهير الشعبية للنضال ضد المواقف «المساومة» و«الخيانية» التي كانت تقفها هذه القيادة، ودعوتها للسير خلف شعارات الحزب، والاستعداد «للثورة المسلحة الزراعية الوطنية التحررية»، وتنظيم «حكومة عمال وفلاحين (...) تحررنا من نير الاستعمار والصهيونية والاغنياء الخائنين». وفي هذا السياق، ساهم الشيوعيون في الاضراب العام الذي أعلنته اللجنة التنفيذية العربية، في ١٧ حزيران ١٩٣١، في ذكرى إعدام الوطنيين العرب الثلاثة، الذين اعدموا في أعقاب انتفاضة آب، كما ساهموا في الاضراب العام الذي دعت اليه اللجنة التنفيذية، في ٢٣ آب ١٩٣١، بمناسبة الذكرى الثانية لاندلاع الانتفاضة، وشاركوا في الصدامات التي وقعت، في مدينة نابلس، بين المتظاهرين العرب وقوات الشرطة الانكليزية. وأصدر الحزب الشيوعي، في أعقاب أحداث نابلس، بياناً «فضح فيه مؤامرات الامبرياليين البريطانيين، وكشف فيه الطابع الرجعي للقيادة الاقطاعية - البرجوازية العربية، ودعا جماهير الكادحين العرب إلى خوض نضال حازم ضد الامبريالية الانكليزية». وقد اعتقلت السلطات الانكليزية، على اثر توزيع هذا البيان، خمسة من أعضاء الحزب(٥٢).

كانت بيانات الشيوعيين، في تلك المرحلة، تشدد على دعوة جماهير العمال والفلاحين العرب للقيام بالثورة الجماهيرية «المنظمة والمسلحة ضد السلطة الاستعمارية وضد المستعمرين الصهاينة والسلابين الاقطاعيين»، ومن أجل «التحرر الوطني والاجتماعي والثورة الزراعية وسلطة العمال والفلاحين». كما كانت تشدد على دعوة العمال اليهود «المتنورين والثائرين» للانخراط في النضال الوطني التحرري العربي «ضد الاستعمار، وضد الصهيونية، وضد مؤامرات المهاجرة والاحتلال»، وتؤكد بأن مستقبل الاقلية اليهودية في فلسطين مرهون «بالمعرفة الطبقية وبالاعمال الثورية» للعمال اليهود، وذلك

حتى لا تكون الثورة القادمة في البلاد «تكراراً لثورة آب سنة ١٩٢٩ مع نتائجها الفظيعة لجماهير الفقراء من اليهود والعرب»، بل تكون «جهاداً ثورياً [تخوضه] طبقة ضد طبقة»(٥٣).

وقد أكد الشيوعيون، اعتباراً من مطلع ربيع العام ١٩٣٢، ان الوقت قد حان، وأن الظروف قد نضجت في البلاد، للاستعداد لخوض الكفاح المسلح، ودعوا جماهير العمال والفلاحين العرب «إلى تنظيم الحملات الثورية، وإنشاء الجمعيات الثورية في المدن والقرى [بحيث] تشمل صفوف جماهير الفعلة الواعية، وتكون حاضرة للوقت المناسب، مع السلاح، للبدء في الجهاد الثوري»(٥٤). ويبدو أن الشيوعيين دعموا بالفعل، فيما بعد، النشاط المسلح الذي قامت به، ضد قوات الانتداب البريطاني، المجموعة الفلاحية التي كان يتزعمها «أبو جلدة»، وتضامنوا مع قائدها بعد اعتقاله. كما أنهم حاولوا الاتصال بالمجموعة التي كان يتزعمها «عز الدين القسام»، وأعربوا عن تعاطفهم معها.

وكان الموقف الذي اتخذه الحزب الشيوعي الفلسطيني من حزب الاستقلال القومي دليلاً ساطعاً على التوجه الانعزالي الذي طبع نشاطه، في تلك المرحلة، داخل صفوف الحركة الوطنية العربية الفلسطينية. فمع أن حزب الاستقلال، بمواقفه المناهضة للامبريالية البريطانية وبتركيبة قيادته، المشكلة من مثقفين وأبناء اقطاعيين متنورين وبرجوازيين، كان أقرب القوى السياسية إلى الإعراب عن مطامح الحركة الوطنية العربية، التي تقودها البرجوازية الوطنية، وتعكس إلى حد ما أماني وتطلعات فئات واسعة من الجماهير الشعبية، ومع أن اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الفلسطيني كانت قد كلفت «نجاتي صدقي»، بعد خروجه من السجن في تشرين الثاني ١٩٣٢، بالاتصال مع «عوني عبد الهادي»(٥٥)، إلا أن حزب الاستقلال بقي، في الواقع، هدفاً رئيسياً للحملات التحريضية التي كان يشنها الشيوعيون ضد قيادة الحركة الوطنية العربية في فلسطين.

وقد استند التكتيك الذي اتبعه الحزب الشيوعي، تجاه حزب الاستقلال، على نفس القاعدة التي استند اليها تكتيكة تجاه اللجنة التنفيذية العربية. فقد ساهم الشيوعيون بنشاط في الحملات التي كان ينظمها حزب الاستقلال، ومن أبرزها الحملة التي نظمت، في شباط ١٩٣٣، خلف شعار «عدم التعاون مع الانكليز»، والتي توجت بانعقاد المؤتمر الشعبي العام في مدينة يافا، في ٢٦ آذار ١٩٣٣، بمساهمة مئات من المندوبين العرب عن جميع مناطق البلاد. وأصدرت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الفلسطيني، خلال هذه الحملة، بياناً دعت فيه إلى الاضراب السياسي العام في البلاد، وفضحت فيه مواقف اللجنة التنفيذية العربية «التي خانت وباعتنا الى الاستعمار والصهيونية»، وطالبت فيه جماهير العمال والفلاحين العرب بالاستعداد للثورة المسلحة والنضال ضد الاستعمار الانكليزي، وضد وعد بلفور، وضد الهجرة الصهيونية، وضد الزعماء الخونة(٥٦).

ولم تسلم قيادة حزب الاستقلال آنذاك من هجوم الشيوعيين، الذين أكدوا بأن قيادة حزب الاستقلال «التي تتشكل من رأسماليين وملاكين عقاريين»، انتهجت، في الواقع، بموافقتها على تأجيل حملة «عدم التعاون» لمدة ثلاثة أشهر، نفس السياسة التي

انتهجتها اللجنة التنفيذية العربية، وهي بالتالي «تختلف بالأقوال فقط عن اللجنة التنفيذية العربية. وتعمل، هي أيضاً، على تخريب النضال في سبيل الاستقلال القومي». وتوقع الشيوعيون أن «تؤدي الأعمال الخيانية التي يقوم بها زعماء حزب الاستقلال إلى تفسخ صفوفه، وإلى ظهور حزب قومي – ثوري داخله»[٥٧].

أتاحت الانتفاضة الثورية التي اندلعت، في فلسطين، في شهر تشرين الأول ١٩٣٣، فرصة مناسبة للحزب الشيوعي الفلسطيني لتأكيد توجهه الجديد، تجاه المسألة القومية العربية، في الممارسة العملية، ولتجاوز النواقص التي ظهرت في نشاطه خلال أحداث آب ١٩٢٩ الثورية.

فقد اعتبرا الحزب، وعلى أساس الموقف الذي اتخذه في مؤتمره السابع تجاه خصوصية المسألة القومية في فلسطين، أن الأسباب الرئيسية لاندلاع الأحداث الثورية، في تشرين الأول ١٩٣٣، كمنت في تسارع وتيرة الاستيطان الصهيوني وفي تفاقم السياسة الصهيونية الرامية إلى «احتلال الأرض» و«احتلال العمل»، «ففي فلسطين، باتت الجماهير العربية تعاني من اضطهادين: اضطهاد الامبريالية البريطانية واضطهاد الصهيونية اليهودية (...). فالصهيونية ليست أداة في أيدي الامبريالية البريطانية فحسب، بل هي، في الواقع، شريكتها في نهب واضطهاد الجماهير الكادحة العربية. فالبرجوازية اليهودية تقوم بطرد الفلاحين العرب من أراضيهم، ثم يقوم العمال اليهود، القادمون إلى فلسطين بفضل الصهيونية، بطرد العمال العرب من أماكن عملهم»[٥٨].

ومع ذلك، فقد قيم الحزب، تقييماً إيجابياً، التوجه الحازم المناهض للامبريالية الذي اتسمت به الأحداث، وأشار إلى أن اتجاه الحركة، وقبل كل شيء، باتجاه المباني الحكومية البريطانية دل على «أن الجماهير العربية باتت تعي مغزى المسألة الفلسطينية، وتنظر إلى الهجرة الصهيونية كجزء من السياسة العامة للامبريالية البريطانية (...). وهكذا، لا يمكننا الادعاء هذه المرة، وكما حدث في العام ١٩٢٩، بأن الأحداث قد عبرت عن مذبحة ضد اليهود نظمها المفتي والأفندية»[٥٩]. كما أشاد الحزب بتحلي الجماهير العربية، خلال أحداث تشرين الأول الثورية، بمستوى رفيع «من الوعي والانضباط الثوريين»، وأكد أن عدم السماح، هذه المرة، بوقوع «تجاوزات معادية لليهود» قد دل على «أن البروليتاريا العربية تتقدم ببطء، ولكن بثبات، باتجاه الهيمنة على الحركة القومية الثورية المعادية للامبريالية في فلسطين»[٦٠].

لقد حلل الحزب الشيوعي الفلسطيني، وبشكل سريع، طبيعة الأحداث الثورية التي شهدتها فلسطين في شهر تشرين الأول ١٩٣٣، وساهم بنشاط في المظاهرات الجماهيرية التي اندلعت في المدن الفلسطينية الرئيسية، وخصوصاً في مدينة يافا. وسعى، خلال الأحداث، إلى طرح شعارات سياسية تتجاوز إطار الشعارات التي كانت تطرحها القيادة التقليدية للحركة الوطنية العربية الفلسطينية. فدعا الشيوعيون إلى تشكيل لجان عمالية وفلاحية، من مختلف مناطق البلاد، لتحمل مسؤولية قيادة الحركة الثورية، وطالبوا بإنهاء الانتداب البريطاني، وإلغاء وعد بلفور، وإيقاف الهجرة الصهيونية، والاستيلاء على

أراضي الحكومة والصهيونيين والملاكين العقاريين العرب وتوزيعها على الفلاحين وفقراء البدو، كما دعوا إلى مجابهة العنف الامبريالي بالعنف الثوري الشعبي، ومقاطعة البضائع البريطانية والصهيونية، واطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين الذين اعتقلوا خلال الأحداث[٦١].

وانتقد الحزب الشيوعي الفلسطيني بشدة القرار الذي اتخذته اللجنة التنفيذية العربية، في الثالث من تشرين الثاني ١٩٣٣، «بتأجيل المظاهرات والاضرابات في البلاد إلى إشعار آخر»، وأكد أن «هذه المناورة» التي قامت بها القيادة «القومية – الاصلاحية» جاءت «لتمكين العدو من جمع قواه، وإضعاف وتخريب الحركة الثورية في البلاد». وأشار الحزب، في هذا السياق، إلى أن نزول بعض أعضاء اللجنة التنفيذية العربية إلى الشارع، خلال أحداث تشرين الأول، قد تم «لمنع صعود قيادة ثورية إلى طليعة الحركة»، والاستمرار في توجيه قوى الجماهير «باتجاه الصهيونية، وصرفها عن النضال ضد الامبريالية البريطانية»[٦٢]. كما انتقد الحزب موافقة حزب الاستقلال على قرار اللجنة التنفيذية العربية بتأجيل المظاهرات، واتهمه بالمساهمة «في تضليل الجماهير، وفي عرقلة النهضة الثورية في البلاد»، وتوقع أن يزداد، في المستقبل، التمايز بين الاتجاهين الرئيسيين داخل صفوف حزب الاستقلال: الاتجاه اليميني والاتجاه «اليساري»[٦٣].

لقد قيم الحزب الشيوعي الفلسطيني، في أعقاب انتفاضة تشرين الأول ١٩٣٣، تقييماً إيجابياً الموقف المبدئي السليم الذي اتخذه تجاه الأحداث الثورية لحظة اندلاعها، وأكد أن الحزب، في موقفه هذا، قد «تجاوز الأخطاء السابقة التي ارتكبها في العام ١٩٢٩، حين وقفت قيادته مواقف الانتهازية اليمينية، ووصف عدد من أعضائه اليهود الحركة التي اندلعت آنذاك في البلاد بأنها مذبحة ضد اليهود». ومع ذلك، انتقد الحزب «النواقص» التي ظهرت في عمله ونشاطه خلال أحداث تشرين الأول الثورية، وأشار إلى ان الحزب لم يعرّف، وكما ينبغي، بأهمية «شعار الأرض»، ولم يتمكن من تطوير المطالب الزراعية التي قدمها الفلاحون في بعض المناطق، كما أنه لم ينتقد بحزم «السياسة التخريبية التي انتهجتها اللجنة التنفيذية العربية، والتي تمثلت بالوقوف ضد المتظاهرين، وبتأجيل المظاهرات، وبفصل الحركة التي قام بها فقراء المدن عن الحركة الفلاحية في الأرياف»[٦٤].

وقد أرجع الحزب هذه «المظاهر السلبية»، التي ظهرت خلال نشاطه أثناء الأحداث، إلى «ضعفه التنظيمي وعدم ارتباطه الوثيق بالعمال العرب، في بعض المناطق، وبالفلاحين في الأرياف»، وأكد أن السبب في ذلك يعود «إلى التطبيق، غير الحازم، لتوجيهات الأممية الشيوعية بخصوص التعريب».

وقد أكد الحزب بأن مهمته الرئيسية، في المستقبل، تتجسد في العمل على توثيق ارتباطه بجماهير العمال والفلاحين العرب، على قاعدة توجيهات الأممية الشيوعية بخصوص التعريب، والسعي «إلى إقامة الجبهة الكفاحية بين جماهير المدن وجماهير الأرياف المضطهدة، والقضاء على نفوذ الاصلاحيين، وقيادة الجماهير في النضال الحازم

ضد الامبريالية والصهيونية والاقطاعية العربية، ومن أجل الثورة الزراعية المعادية للامبريالية، ومن أجل التحرير الحقيقي للجماهير الشعبية، ومن أجل الاتحاد الفيدرالي العربي العمالي – الفلاحي»(١٥).

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، بالإمكان الرجوع إلى: ماهر الشريف، **الأممية الشيوعية وفلسطين ١٩١٩-١٩٢٨**، بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٨٠.

(٢) ماهر الشريف، «الأسلوب اللينيني في معالجة المسألة القومية الكولونيالية»، الطريق (بيروت)، العدد ٥، تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨٠، ص٢٣ – ٣٦.

(٣) ماهر الشريف، «الأممية الشيوعية وفلسطين»، مصدر سبق ذكره، ص٢٧١ – ٢٧٦.

(٤) السكرتاريا السياسية للجنة التنفيذية للأممية الشيوعية، «حول حركة الانتفاضة في عربستان»، في **المراسلات الصحفية الأممية**، العدد١١، ٥ شباط (فبراير) ١٩٣٠، ص١١٦؛ والعدد ١٢، ٨ شباط (فبراير) ١٩٣٠، ص١٢٦ – ١٢٧ (بالفرنسية).

(٥) محمود الأطرش، **طريق الكفاح، المذكرات، القسم الأول، فلسطين والشرق العربي**، ص١٠١ – ١٠٢ (مخطوطة غير منشورة)؛ انظر كذلك: بوب (يالما)، «المؤتمر السابع للحزب الشيوعي في فلسطين»، في «المراسلات الصحفية الأممية»، مصدر سبق ذكره، العدد٥، ٢١ كانون الثاني (يناير) ١٩٣١، ص٨٢.

(٦) محمود الأطرش، «طريق الكفاح...»، **المصدر نفسه**، ص١٢٠ – ١٢٢.

(٧) مقابلة مع محمود الأطرش، مدينة الجزائر، في ٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٦.

(٨) محمود الأطرش، «طريق الكفاح...»، **مصدر سبق ذكره**، ص١٢١ – ١٢٢.

(٩) **المصدر نفسه**، ص١٢٤.

(١٠) بوب، «المؤتمر السابع للحزب...»، **مصدر سبق ذكره**، ص٨٢.

(١١) **المصدر نفسه**.

(١٢) محمود الأطرش، «طريق الكفاح...»، **مصدر سبق ذكره**، ص١٢٤.

(١٣) **المصدر نفسه**، ص١٢٥ – ١٢٦.

(١٤) **المصدر نفسه**، ص١٢٧.

(١٥) **المصدر نفسه**، ص١١٤.

(١٦) **المصدر نفسه**، ص ١١٤ – ١١٥.

(١٧) مصطفى سعدي (يافا): "المسألة القومية في المؤتمر السابع للحزب الشيوعي في فلسطين»، في «المراسلات الصحفية الأممية»، **مصدر سبق ذكره**، العدد٥، ٢١ كانون الثاني (يناير) ١٩٣١، ص٨٢.

(١٨) **المصدر نفسه**.

(١٩) **المصدر نفسه**.

(٢٠) النص الكامل لهذين القرارين في «مهمات الحزب الشيوعي في فلسطين»، **الشرق الثوري** (موسكو)، العدد ١ – ٢ (١٣ – ١٤)، ١٩٣٢، ص٢٩٧ – ٣١٧ (بالروسية). وقد صدر هذان القراران، في العام ١٩٣٤، في الكتاب الخاص الذي أعدته لجنة من معهد ماركس – أنجلز – لينين في موسكو تحت عنوان: «الوثائق البرنامجية للأحزاب الشيوعية في الشرق». ولقد نقل الياس مرقص هذين القرارين إلى العربية بالاعتماد على كتاب إيفار سبكتور: الاتحاد السوفياتي والعالم الاسلامي ١٩١٧ – ١٩٥٨، جامعة واشنطن، ١٩٥٨، الذي اعتمد بدوره على الكتاب الخاص الصادر في موسكو في العام ١٩٣٤، عن معهد ماركس – انجلز – لينين تحت اشراف مادیار، ميف، اراخيلا شفيلي، وسافاروف.

انظر: الياس مرقص، **الأممية الشيوعية والثورة العربية**، بيروت: دار الحقيقة، تموز (يوليو) ١٩٧٠، ص١١٩ – ١٧٣.

(٢١) «مهمات الحزب الشيوعي الفلسطيني في الأرياف»، في «الشرق الثوري»، **مصدر سبق ذكره**، العدد ١ – ٢، ١٩٣٢، ص٢٩٨ – ٣٠٢؛ وفي الياس مرقص، «الأممية الشيوعية والثورة العربية»، **مصدر سبق ذكره**، ص١٢٦ – ١٣١.

(٢٢) مرقص، «الأممية الشيوعية...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٢٣ – ١٢٤.

(٢٣) «العمل بين الفلاحين والنضال ضد

الصهيونية»، في «الشرق الثوري»، مصدر سبق ذكره، العدد ١ – ٢، ١٩٣٢، ص٢٠٢ – ٢١٧؛ وفي مرقص، «الأممية الشيوعية ...»، مصدر سبق ذكره، ص١٢٢ – ١٧٢.

(٢٤) «الأممية الشيوعية ...»، مصدر سبق ذكره، ص١٦٥ – ١٦٦.

(٢٥) س: «بيان الحزب الشيوعي السوري» (رسالة من سوريا)، في «الأممية الشيوعية»، العدد ٢٥، ١ أيلول (سبتمبر) ١٩٣٠، ص ١٧٠١ – ١٧٠٣ (بالفرنسية).

(٢٦) انظر: «مشروع برنامج عمل الحزب الشيوعي المصري»، في «المراسلات الصحفية الأممية»، مصدر سبق ذكره، العدد ٥٠، ١٥ حزيران (يونيو) ١٩٣٢، ص٥٤٦ (بالفرنسية).

(٢٧) يرب (يافا): «تقدم الشيوعية في البلدان العربية»، في «المراسلات الصحفية الأممية»، مصدر سبق ذكره، العدد ٨٩، ٢٥ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٣٠، ص١١٤٠.

(٢٨) انظر النص الكامل لهذه الوثيقة في «المراسلات الصحفية الأممية»، مصدر سبق ذكره، العدد ١، ٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٣٢، ص٨ – ١٠؛ العدد ٢، كانون الثاني (يناير) ١٩٣٢، ص٣٢. وقد نقل محمد دكروب، في كتابه «جذور السنديانة الحمراء» هذه الوثيقة إلى العربية بالاعتماد على النص الفرنسي الصادر في المراسلات الصحفية الأممية (انظر: محمد دكروب، جذور السنديانة الحمراء، بيروت: دار الفارابي، ١٩٧٤، ص ٥٣٠ – ٥٤٤). أما الياس مرقص فقد نقلها إلى العربية بالاعتماد على كتاب إيفار سبكتور المذكور (انظر: الياس مرقص، «الأممية الشيوعية والثورة العربية»، مصدر سبق ذكره، ص٥٧ – ٨١).

(٢٩) «المراسلات الصحفية الأممية»، مصدر سبق ذكره، العدد ١، ٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٣٢، ص٨.

(٣٠) المصدر نفسه، العدد ٢، كانون الثاني (يناير) ١٩٣٢، ص ٣٢.

(٣١) انظر: «الحزب الشيوعي الفلسطيني: المؤتمر العمالي العربي الأول»، شباط (فبراير) ١٩٣٠ (النص الكامل للكراس الذي أصدره الحزب بالعربية في أعقاب انعقاد المؤتمر العمالي، وقد ترجم هذا النص إلى الروسية ونشر في «الشرق الثوري»، مصدر سبق ذكره، العدد ٩ – ١٠، ١٩٣٠، ص٣٠٩ – ٣٢٢).

(٣٢) مصطفى سعدي، «المسألة القومية في المؤتمر السابع ...»، مصدر سبق ذكره، ص٨٣.

(٣٣) «المراسلات الصحفية الأممية»، مصدر سبق ذكره، العدد ١، ٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٣٢، ص٩.

(٣٤) المصدر نفسه.

(٣٥) «العمل بين الفلاحين والنضال ضد الصهيونية»، مصدر سبق ذكره، ص١٥٤ – ١٥٥.

(٣٦) انظر محمود الأطرش، «طريق الكفاح ...»، مصدر سبق ذكره، ص١٤٥ – ١٤٧، وص١٥٩ – ١٦١.

(٣٧) انظر: ج.ب. (فلسطين): «نظام الارهاب البريطاني في فلسطين»، في «المراسلات الصحفية الأممية»، مصدر سبق ذكره، العدد ١١٠، ٩ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣١، ص١٢٢٠ (بالفرنسية)؛ انظر كذلك: H: «الارهاب ضد الثوريين في فلسطين»، في المصدر نفسه، العدد ٢٣، ٢٦ أيار (مايو) ١٩٣٢، ص٤٦٣ – ٤٦٤ (بالانكليزية).

(٣٨) ر.ج. (R.G.): «رسالة من فلسطين»، في «الشرق الثوري»، مصدر سبق ذكره، العدد ٥(٢١)، ١٩٣٣، ص١٣٤ – ١٤٢.

(٣٩) «الأوضاع في فلسطين»، في مواد المسائل القومية والكولونيالية، موسكو، العدد ٤(١٠)، ١٩٣٣، ص ١٢٠ – ١٢١ (بالروسية).

(٤٠) المصدر نفسه، ص١٢١.

(٤١) محمود الأطرش، «طريق الكفاح ...»، مصدر سبق ذكره، ص١٧٢ – ١٧٣، وص١٨٠ – ١٨١.

(٤٢) انظر: «١١ يناير والعمال العرب»، في إلى الأمام (لسان حال اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الفلسطيني)، العدد ١١، السنة الثالثة، كانون الثاني (يناير) ١٩٣١، ص٧ – ٨.

(٤٣) انظر: ر.ج.، «رسالة من فلسطين»، مصدر سبق ذكره، ص١٤٢ – ١٤٣.

(٤٤) انظر: «اضراب العمال العرب في مصنع 'نيتر' للاسمنت»، في الشرق والمستعمرات، العدد ١١ – ١٢، ١٩٣٢، ص٨٠ (بالروسية).

(٤٥) انظر: ج.س. (J.C.): «نضال عمال فلسطين ضد سياسة 'احتلال العمل'»، في الأممية النقابية الحمراء، العدد ٩، ١٩٣٢،

ص٤٧٨ – ٤٧٩ (بالفرنسية).

(٤٦) انظر: «الهستدروت الاصلاحية توجه استياء العاطلين اليهود عن العمل ضد العمال العرب»، في «الشرق والمتسعمرات»، **مصدر سبق ذكره**، العدد ٢ – ٤، شباط (فبراير) – نيسان (ابريل) ١٩٢٢، ص٩٨ – ١٠٠.

(٤٧) أورده ماير فلنر في **خمسون سنة من نضال حزبنا الشيوعي**، منشورات اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الاسرائيلي (راكاح)، حيفا، ١٩٧٠، ص٤١ – ٤٣.

(٤٨) انظر: **اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الفلسطيني (فرع الدولية الشيوعية)، إلى جميع الجماهير العاملة في فلسطين**، مطبعة الحزب الشيوعي الفلسطيني، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٢٢.

(٤٩) يوب (يافا): «الاضطرابات الزراعية في فلسطين»، في «المراسلات الصحفية الاممية»، **مصدر سبق ذكره**، العدد ٨٣، ٤ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٢٠، ص١٠٩٢.

(٥٠) انظر: اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الفلسطيني، **إلى جماهير الفلاحين المظلومين**، مطبعة الحزب الشيوعي الفلسطيني، ١ كانون الثاني (يناير) ١٩٢٠؛ انظر كذلك: اللجنة المركزية الحزب الشيوعي الفلسطيني: **إلى جميع جماهير العرب، أواخر عام ١٩٢٠**.

(٥١) د.ج.، «رسالة من فلسطين»، **مصدر سبق ذكره**، ص١٤٢ – ١٤٣.

(٥٢) انظر: خاريبي، «الاوضاع في فلسطين»، في مواد المسائل القومية والكولونيالية، **مصدر سبق ذكره**، العدد ١، ١٩٢٢، ص٦٧ – ٧٢.

(٥٣) الحزب الشيوعي الفلسطيني، **إلى عمال فلسطين، إلى السكان الشاغلة، إلى الشباب المثقف الثائر**، نيسان (ابريل) ١٩٢٢.

(٥٤) **المصدر نفسه**.

(٥٥) أورده محمود الاطرش في «طريق الكفاح...»، **مصدر سبق ذكره**، ص١٧٩.

(٥٦) د.ج، «رسالة من فلسطين»، **مصدر سبق ذكره**، ص١٤٣؛ انظر كذلك: اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الفلسطيني: **السلام عليكم أيها الجماهير المظلومين الثائرين، إلى جميع العمال والفلاحين والبدو والوطنيين الثائرين**، نيسان (ابريل) ١٩٢٢.

(٥٧) د.ج، «رسالة من فلسطين»، **مصدر سبق ذكره**، ص١٤١.

(٥٨) م.م (M.M)، «الانتفاضة في الشرق العربي»، **الأوماتيته** (باريس)، ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٢٢.

(٥٩) ب.ر. (B.R.)، «الأحداث الدامية في فلسطين»، في «المراسلات الصحفية الاممية»، **مصدر سبق ذكره**، العدد ٨٩ – ٩٠، ٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٢٢، ص١٠٨٧ – ١٠٨٨ (بالفرنسية).

(٦٠) و.ر. (W.R.)، «بداية الأزمة الثورية في فلسطين»، في «المراسلات الصحفية الأممية»، **مصدر سبق ذكره**، العدد ٩٣ – ٩٤، ١٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٢٢، ص١١٤٢ – ١١٤٣.

(٦١) **المصدر نفسه**، ص١١٤٣؛ انظر كذلك: ب.ك. (P.K.)، «نضال العرب في فلسطين»، في «المراسلات الصحفية الاممية»، **مصدر سبق ذكره**، العدد ٩١، ٩٢، ١١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٢٢، ص١١٢٤.

(٦٢) سليم، «أحداث تشرين الاول ١٩٢٢ في فلسطين»، في «مواد المسائل القومية والكولونيالية»، **مصدر سبق ذكره**، العدد ٤(١٩)، ١٩٢٤، ص١٣٤ – ١٤٢.

(٦٣) **المصدر نفسه**، ص١٤٠.

(٦٤) **المصدر نفسه**، ص١٤١ – ١٤٢.

(٦٥) **المصدر نفسه**، ص١٤٢.

صبري جريس

الفلسطيني في القوانين الاسرائيلية
معالجة قانونية-سياسية
٢ – قوانين الملكية والأمن تصادر الأملاك والحريات

في الحلقة السابقة استعرض الكاتب الأساس الذي تستند إليه القوانين الاسرائيلية، في الفكر والممارسة الصهيونيين، مبيناً كيف جاءت القوانين لتُطوع أوضاع العرب في اسرائيل لأهداف الصهيونية، في مصادرة أكبر ما تمكن مصادرته من أملاك العرب المقيمين في البلاد أو الذين هاجروا منها، وفيما يلي الحلقة الثانية من هذه المعالجة:

نظام ملكية العقارات الاسرائيلي

مع استكمال تنفيذ قانون استملاك الأراضي (مصادقة الأعمال والتعويض) لسنة ٥٧١٢ – ١٩٥٣، خلال سنتي ١٩٥٣ و١٩٥٤، وفقاً لما نص عليه القانون نفسه، وصلت السلطات الاسرائيلية، بقوانينها واجراءاتها الاستثنائية الهادفة لمصادرة الأراضي العربية، إلى نهاية المطاف؛ إذ لم تبق عملياً مساحات شاسعة من تلك الأراضي يوجب الاستيلاء عليها اصدار قوانين استثنائية عامة لمصادرتها، عدا عن حالات «خاصة»، تستوجب مصادرة بعض المساحات «الصغيرة». ولكن، من جهة أخرى، لم يكن بد من مصادرة مساحات من الأراضي العربية، كبيرة كانت أم صغيرة، هنا أوهناك، من حين إلى آخر، لأغراض هذا المشروع الصهيوني المعين أوذاك. ولتحقيق مثل هذه الغايات، راحت السلطات، اعتباراً من منتصف الخمسينات، تلجأ إلى قوانين المصادرة العامة «العادية»، وعلى رأسها قانون الأراضي (الاستملاك للمقاصد العامة) لسنة ١٩٤٣ الذي سنته سلطات الانتداب البريطاني. وهذا القانون الذي لابد من وجود مثيل له في أي نظام حديث، نظراً للحاجة له لتنفيذ كافة المشاريع العمومية الحيوية التي تستوجب استملاك اراض، استغل أيضاً لخدمة اهداف الاستيطان الصهيوني. فبموجبه صودرت، مثلاً، في أواخر الخمسينات،

ضمن ما عرف باسم مشروع تهويد الجليل، مساحات من أراضي مدينة الناصرة، «عاصمة» العرب في اسرائيل؛ وهي مساحات محاذية للمدينة وتعتبر احتياطاً لتوسعها في المستقبل. وقد أقيمت على هذه الأراضي مدينة الناصرة العليا اليهودية التي تحولت، مع مرور الوقت، إلى مركز اللواء الشمالي وحظيت بدعم كبير من السلطات لتوسيعها وتقدمها، بهدف تطويق المدينة العربية. كذلك صودرت، في الوقت نفسه، الأراضي العربية الواقعة إلى شمال شرق بلدة ترشيحا، وأقيمت عليها بلدة معلوت اليهودية. وفي مطلع الستينات، صودرت أيضاً، بالطريقة نفسها، بضعة آلاف من الدونمات من أراضي قرى البعنة ونحف ودير الأسد، الواقعة على الطريق الرئيسي عكا – صفد، لاقامة بلدة كرميئيل عليها، في قلب الجليل الآهول بالعرب، ضمن مشروع التهويد إياه. ولا يزال هذا القانون يستغل لمصادرة قطعة أرض هنا أو هناك؛ والأرجح أنه سيستغل أيضاً في المستقبل للأهداف نفسها.

أما بالنسبة للحالات التي لا تكفي تعليمات هذا القانون للتعامل معها بنجاعة وسرعة، فيسن قانون خاص لذلك. وهذا ما حدث مؤخراً لمساحات من أراضي البدو في النقب التي تسعى السلطات، منذ إقامة اسرائيل، للاستيلاء عليها. فبعد توقيع اتفاق السلام المصري – الاسرائيلي، واضطرار اسرائيل لنقل قواعدها العسكرية من سيناء إلى النقب، لم يقع الاختيار إلا على أراضي البدو، الواقعة في تلك المنطقة، إلى الشرق من بئر السبع، لاقامة تلك القواعد عليها. وقد عارض البدو مخطط الاستيلاء على اراضيهم تلك، بينما لم تكن القوانين القائمة كافية للتعامل مع هذه الحالة. وتأمين السيطرة على الأراضي، ومن ثم استعمالها للغايات الجديدة التي خصصت من أجلها، بالسرعة المطلوبة. ولهذا سارع الكنيست، بناء على اقتراح الحكومة، إلى سن قانون خاص لمصادرة تلك الأراضي والاستيلاء عليها خلال أقصر فترة ممكنة. فقد نصت المادة ١ من قانون استملاك أراض في النقب (اتفاقية السلام مع مصر) لسنة ٥٧٤٠ – ١٩٨٠[1]، على «أن الأراضي المنوه عنها في الملحق الأول [للقانون، وهي خريطة] باعتبارها ضرورية للدولة لحاجات نابعة من اتفاق السلام مع مصر، تصبح ملكاً للدولة في يوم بدء سريان هذا القانون [٨/٧/١٩٨٠]، وهي خالية من كل تأمين أو حق آخر، وتسجل استناداً إلى هذا القانون باسم الدولة في سجلات الأراضي». وكل من يضع يده على جزء من تلك الأرض، عليه تسليمه للدولة خلال ٣ أشهر، الا إذا وافق وزير الدفاع على مهلة أطول (المادة ٤). أما الذين تحق لهم تعويضات عن تلك الأراضي، فقد اعطوا مهلة ٣سنوات لتحديد أي نوع من التعويضات يختارون (المادة ٨).

النظام الجديد لضبط ملكية الأراضي: مع مرور العقد الأول على قيام اسرائيل، كانت سلطاتها، بواسطة القوانين والاجراءات المختلفة التي اتخذتها، قد امنت سيطرتها على ما يزيد على ٩٠٪ من الأراضي التي يسري عليها «قانون دولة اسرائيل». أي، بلغة أخرى، إن ملكية معظم الأراضي الواقعة في اسرائيل قد تحولت، بشكل أو بآخر، إلى ملكية الدولة أو الأجهزة الرسمية الأخرى التابعة لها، أو المؤسسات الصهيونية. وأطلق على هذه الممتلكات اسم «عقارات الأمة». وبالتالي لم يبق هنالك أراض خاصة، عدا تلك التي يملكها أفراد يهود، كانوا قد اشتروا معظمها قبل قيام إسرائيل، أو ما بقي من اراض في حوزة العرب.

ومع هذا «الانجاز» الذي تمثل في «اعتاق» معظم الأراضي و«تحريرها» من الاغيار ونقل ملكيتها إلى اليهود، ومن ثم تخصيصها لغايات مختلفة، اسرائيلية – صهيونية، نشأت الحاجة لوضع أساس نظام ملكية جديد، يكفل الاحتفاظ بملكية الأراضي في المستقبل على الشكل الذي آلت إليه.

كانت الخطوة الأولى التي اتخذتها السلطات الاسرائيلية، في هذا المجال، هي السعي إلى استكمال عملية تسوية ملكية الأراضي وتعيين الحقوق فيها بصورة نهائية. وكانت عملية التسوية قد بدأت أيام الانتداب البريطاني وانتهت بالنسبة إلى ربع مساحة اليابسة في اسرائيل تقريباً، أي ٥ ملايين دونم من مجموع ٢٠ مليوناً من الدونمات. وعملية «التسوية» بحد ذاتها، هي عبارة عن القيام بمسح دقيق للأرض، ثم تقسيمها إلى قطع، تقسم بدورها إلى قسائم واضحة المعالم والحدود والمساحة، تسجل كل منها باسم مالكها. أما الأرض التي لا يملكها أحد، فتعتبر ملكاً للدولة وتسجل باسمها في سجلات الأراضي. وفي حال الخلاف على الملكية، يحال الأمر إلى المحكمة للبت فيه. ومع استكمال هذه العملية، يعد سجل الملكية الجديد «ينشر» باعتباره نهائياً ودائماً، وبحيث لا يعترف بأية حقوق في أرض ما مسجلة فيه، إلا تلك التي يحتوي عليها، أو التي تسجل فيه بعد ذلك وفقاً لاجراءات واضحة. وكانت هذه الطريقة هي التي رأت سلطات الانتداب البريطاني أنه من الملائم اتباعها لحل مشكلات الأراضي في فلسطين، بينما رأت اسرائيل أن من واجبها إكمال تلك العملية، لحصر ملكية الأراضي التي تملكهاالدولة، أو غيرها، بصورة نهائية ودائمة.

غير أن السلطات الاسرائيلية لم تشأ أن تمر عملية تسوية حقوق ملكية الأراضي هذه دون أن تستغلها لمصادرة أراض عربية أخرى؛ وذلك بمنع العرب من «الاستيلاء» على أراضي الدولة وأملاك الغائبين واستعادة ما كانوا قد «استولوا» عليه منها. وقصة منع «استيلاء» العرب على أراضي الدولة هذه، لم تكن غريبة عن العقلية الاسرائيلية – الصهيونية الداعية إلى «اعتاق» الأرض والسيطرة عليها بأية طريقة، بل كانت فعلاً مكملة لها؛ وأما جذورها فتتعلق، أساساً، بعمليات مصادرة الأراضي العربية. فقد أسفرت إجراءات نهب الأراضي التي نفذتها السلطات الاسرائيلية عن الاستيلاء على معظم الأراضي العربية الخصبة، خصوصاً ما كان منها أرضاً سهلية، تاركة الأراضي الجبلية، شبه الصخرية وقليلة الجودة، للفلاحين العرب. وقد اضطر العديد من أولئك، في مثل هذه الأوضاع، إلى العمل على تحسين تلك الأراضي وتطويرها، تأميناً لمعيشتهم، بعد أن قلت مساحة الأراضي التي كانت تحت تصرفهم بصورة واضحة، في الوقت الذي كان فيه عدد أفراد اليد العاملة العربية يزداد من سنة إلى أخرى. ووفقاً للوضع القانوني القائم آنذاك والمستند إلى أحكام قانون الأراضي العثماني لسنة ١٨٥٨ وقانون الأراضي (تسوية حقوق الملكية) لسنة ١٩٢٨، كان باستطاعة أي شخص يثبت، عند تسوية حقوق الملكية في أرض ما، أنه كان واضعاً يده على تلك الأرض وقام بفلاحتها عشر سنوات متتالية (وهي فترة «التقادم» أو «مرور الزمن»)، أن يطلب تسجيل هذه الأرض باسمه في سجلات ملكية الأراضي، بحيث يعتبر، رسمياً وقانونياً، المالك الشرعي لها.

وكان هذا بالذات ما أرادت السلطات الاسرائيلية منعه، من خلال سلب الفلاح العربي حتى نتاج تعبه الذي كان من المفترض أن يكون من نصيبه، وفقاً للقوانين المرعية، وذلك - ببساطة - بتغيير ذلك الوضع القانوني. ولهذه الغاية، صدر قانون التقادم لسنة ٥٧١٨ - ١٩٥٨[٢]، الذي مدد فترة «التقادم» أو «مرور الزمن» من ١٠ سنوات إلى ١٥ سنة (المادة ٥). كما احتوى القانون على بند آخر نص على أنه «بالنسبة إلى الشخص الذي شرع في التصرف بعقارات بعد ... ١ آذار (مارس) ١٩٤٣، لا تحسب السنوات الخمس المبتدئة بتاريخ سريان هذا القانون، عند حساب المدة» (المادة ٢٢). أما معنى هذين التعديلين فهو تمديد فترة مرور الزمن، لمن وضع يده على أرض ما وبدأ بتطويرها وفلاحتها، بعد ١ آذار (مارس) ١٩٤٣، إلى عشرين سنة، أي إلى ضعفي المدة التي كانت قائمة سابقاً وفقاً للقوانين العثمانية والبريطانية.

وتنفيذاً لهذا القانون، قامت السلطات الاسرائيلية بالاعلان، في الوقائع الاسرائيلية، قبل ١ آذار (مارس) ١٩٦٣[٣] - أي قبل مرور ٢٠ سنة، ابتداء من ١ آذار (مارس) ١٩٤٣، وهو التاريخ الذي عينه القانون - عن كل المناطق الاسرائيلية التي لم تتم فيها عملية تسوية ملكية الاراضي، كمناطق خاضعة للتسوية. ومثل هذا الاعلان يكتسب، مع مجرد نشره، مفعولاً قانونياً سحرياً، إذ أنه يوقف فترة مرور الزمن بصورة تحافظ على «حقوق» الدولة، بالنسبة للأرض المعلنة، لعشرين سنة إلى الوراء، ولمدة غير محددة في المستقبل، وبلغة أوضح: أصبح بإمكان المحاكم الاسرائيلية، مع اتخاذ تلك الاجراءات، البت في ملكية أية أرض داخل اسرائيل، لم تتم تسوية حقوق ملكيتها، على أساس وضع تلك الأرض سنة ١٩٤٣، دون أن تؤخذ بالاعتبار أية تحسينات أدخلها عليها أصحابها العرب بعد ذلك التاريخ من جهة، ومهما طالت إجراءات المحاكمة من جهة أخرى. واتضح أن ذلك أصبح ممكناً، من الناحية العملية، بعد أن كشفت السلطات الاسرائيلية أن بحوزتها صوراً فوتوغرافية لكافة أراضي فلسطين، كان سلاح الجو البريطاني قد التقطها في أواخر ١٩٤٤ وأوائل ١٩٤٥، يمكن بواسطتها معرفة وضع أية قطعة أرض آنذاك، وبالتالي البت بملكيتها وفق الفذلكات القانونية الاسرائيلية.

وقد تمت عمليات تسوية حقوق ملكية الاراضي، وفقاً لما ذكر أعلاه فعلاً، من خلال تقديم بضعة آلاف الدعاوى، من قبل الدولة وأجهزتها الأخرى، للمطالبة بملكية أجزاء أخرى من الإراضي العربية. وأسفر ذلك عن مصادرة بضعة عشرات الآلاف من الدونمات الاضافية لصالح الدولة[٤].

وفي السياق نفسه، تجدر الاشارة أيضاً إلى أن السلطات الاسرائيلية كانت قد ألغت، في حينه، حقوق المزارعين العرب في الأراضي التي امتلكتها الدولة أو مؤسسات الأراضي الصهيونية، وذلك بتعديل قانون حماية المزارعين الذي كانت سلطات الانتداب قد سنته بهدف المحافظة على حقوق المزارعين العاملين في أرض ما، يقوم أصحابها ببيعها، بمنع المالكين الجدد من إخلاء أولئك المزارعين من الأرض، دون تأمين مصدر رزق لهم. وتم الالغاء بمفعول رجعي، وذلك بإضافة مادة جديدة، هي المادة ٢٣، إلى القانون الاصلي

بواسطة قانون بتعديل قانون حماية المزارعين، لسنة ٥٧١٣ – ١٩٥٣[٥]، نصت على أنه «لا يحصل شخص على أي حق، ولا يستحق أية حماية» بموجب هذا القانون، «(ب) بالنسبة لكل مزرعة يتصرف بها أو يزرعها، وكل أرض يجري فيها أي عمل من الأعمال [المبينة في القانون]، اذا كانت الدولة، بالنسبة لتلك المزرعة، أو تلك الأرض [هي] المالكة... أو إذا تلقى لأول مرة تلك المزرعة، أو ذلك الحق بإجراء العمل في الأرض من قبل الكيرن كاييمت ليسرائيل، سواء بموجب عقد صريح أو بدون عقد كهذا».

وتتويجاً لعملية ضبط ملكية الأراضي، قامت السلطات الاسرائيلية، في مرحلة لاحقة، بإلغاء كافة قوانين الأراضي القديمة، العثمانية والبريطانية والاسرائيلية، المتشعبة والمتداخلة بعضها البعض، والمتناقضة في بعض وجوهها، واستبدلتها بقانون جديد، هو قانون العقارات لسنة ٥٧٢٩ – ١٩٦٩[٦]. ويقع القانون الجديد في ١٦٩ مادة، وينظم كافة ما يتعلق بالعقارات وأوجه استعمالها، من الناحيتين القانونية والادارية.

النظام الجديد لادارة الأراضي وتقييد حقوق الفلسطينيين في استعمالها: بموازاة وضع أسس نظام ملكية الأراضي الجديد، كان لابد أيضاً من تحديد الأطر الادارية للإشراف على استعمال الأراضي بشكل يؤمن المرونة الضرورية لاستغلالها لأي غايات طارئة ضرورية في المستقبل من جهة، ويمنع الاحتكاك بين كافة الأجهزة ذات العلاقة بالأراضي واستعمالها من جهة أخرى. وقد تم ذلك في مطلع الستينات.

ففي ١٩ تموز (يوليو) ١٩٦٠، أقر الكنيست القانون الأساسي: عقارات اسرائيل[٧]. وباعتباره «أساسياً» فإن مفعول هذا القانون يفوق مفعول القوانين الأخرى، ويفترض أن يصبح جزءاً من دستور اسرائيل عند وضعه. وقد هدف هذا التشريع إلى إضفاء الصيغة الشرعية القانونية الملزمة على القواعد التي اتبعتها المؤسسات الصهيونية في استملاكها للأراضي في فلسطين، من حيث التزامها بعدم بيع تلك الأراضي في المستقبل؛ إذ نص، في مادته الأولى، على «ان عقارات اسرائيل؛ وهي العقارات، في اسرائيل، التابعة للدولة أو لسلطة التعمير والإنشاء أو للكيرن كاييمت ليسرائيل [وتضم مساحة هذه العقارات، كما أشرنا، أكثر من ٩٠٪ من مساحة الأراضي في اسرائيل] لا تنتقل ملكيتها سواء بالبيع أم بطريقة أخرى». وتستثنى من ذلك فقط «أنواع العقارات وأنواع المعاملات المحددة لهذا الغرض بموجب قانون» (المادة ٢).

وقد أقر مثل هذا القانون، فعلاً، بعد مرور ٦ أيام على المصادقة على القانون الأساسي، وعرف باسم قانون عقارات اسرائيل، لسنة ٥٧٢٠ – ١٩٦٠[٨]. وحددت المادة ٢ من هذا القانون أنواع المعاملات التي يجوز نقل ملكية أجزاء من «عقارات اسرائيل» من جرائها بـ «أعمال سلطة التعمير والإنشاء... [أو] بموجب قواعد توضع في نظام بمصادقة لجنة الكنيست المالية، إلى الغائبين الموجودين في اسرائيل أو إلى ورثتهم الموجودين في اسرائيل، مقابل العقارات التي أنيطت بالقيم على أموال الغائبين». وكان من الضروري استثناء مثل هذه الحالات لاستكمال عمليات التعويض عن الأراضي المصادرة التي تستوجب أحياناً استبدال أراض بأخرى. كما سمح بنقل الملكية إيفاء بالتزام أو تعهد

«نشأ حسب الأصول، بصدد تلك العقارات، قبل سريان القانون الأساسي»، أو لاستبدال عقارات بأخرى، أو «كتعويض عن عقارات كهذه نزعت ملكيتها بموجب قانون»، أو «لتسوية حدود أو لاستكمال أملاك». كذلك استثنى القانون «نقل ملكية عقارات اسرائيل بين الدولة، سلطة التعمير والإنشاء والكيرن كاييمت ليسرائيل وبين أنفسها»، أو نقل الملكية «لمقتضى التطوير غير الزراعي».

والواضح أن كافة عمليات نقل الملكية التي سمح بها، بموجب هذه الاستثناءات، لا تمس إلا مساحة ضئيلة للغاية من تلك العقارات، بينما بقيت ملكية معظمها غير قابلة للنقل، وسمح فقط باستغلالها بواسطة التأجير، لفترات قصيرة أو طويلة، وفق شروط يتفق عليها، في كل حالة وحالة، بحيث تبقى الأرض، في تلك الحالات كلها، «ملكاً أبدياً للشعب اليهودي».

ومع المصادقة على هذا القانون، أقر الكنيست أيضاً، في اليوم نفسه، إقامة الجهاز الاداري المكلف بالإشراف على تلك العقارات؛ وذلك بإصداره قانون مديرية عقارات اسرائيل لسنة ٥٧٢٠ – ١٩٦٠[٩]. ونص هذا القانون على أن «تنشىء الحكومة مديرية عقارات اسرائيل... التي تدير عقارات اسرائيل». وتتشكل المديرية من أعضاء مجلس عقارات اسرائيل ومن مدير المديرية الذين يعينون، جميعاً، من قبل الحكومة. ومجلس عقارات اسرائيل هو الذي «يقرر سياسة المديرية بخصوص الاراضي والتي تعمل المديرية بموجبها، ويشرف على أعمال المديرية ويصادق على مشروع ميزانيتها المقررة في قانون» (المادة٣). كما «يقدم مدير المديرية إلى مجلس عقارات إسرائيل تقريراً بأعمال المديرية مرة في السنة على الأقل. وتقدم الحكومة إلى الكنيست تقريراً بأعمال المديرية مرة في السنة على الأقل» (المادة٤).

ومُنحت مديرية عقارات اسرائيل، بموجب هذا القانون، صلاحيات واسعة للغاية تصل إلى حد وضع الفيتو على قرارات الحكومة نفسها بشأن بيع أراضي الدولة. فقد استبدل هذا القانون المادة ٥ (ب) من قانون أموال الدولة لسنة ٥٧١٠ – ١٩٦٠، المذكور أعلاه، بنص آخر جاء فيه أنه «لايجوز للحكومة أن تبيع عقارات في اسرائيل... إذا لم تكن أرضاً بلدية وتتجاوز مساحتها ١٠٠دونم، ولا أن تنقل ملكيتها بطريقة أخرى ولا أن تؤجرها إجارة عادية أو طويلة، إلا بمصادقة مجلس عقارات اسرائيل». كما احتوى القانون على تعليمات مماثلة بالنسبة لأراضي سلطة التعمير والإنشاء (المادة ٦ (٢)). أما بالنسبة لأراضي الكيرن كاييمت، فلم تكن هنالك ضرورة لادخال مثل هذا النص؛ إذ أن عقد تأسيس الشركة يحظر عليها، أساساً، نقل ملكية الأراضي التي بحوزتها.

ومع الانتهاء من تثبيت أسس هذا الوضع القانوني الجديد، تم بتاريخ ٢٨تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦١ توقيع «ميثاق»[١٠] آخر بين «دولة اسرائيل... والكيرن كاييمت ليسرائيل، بمعرفة المنظمة الصهيونية العالمية»؛ وذلك لتنسيق نشاط الطرفين فيما يتعلق بالعقارات، في ضوء الوضع الجديد. وجاء في مقدمة الميثاق: «أن الكيرن كاييمت ليسرائيل، منذ تأسيسها قبل ما يزيد على خمسين سنة، نشطت في استملاك العقارات في

أرض – اسرائيل ونقل ملكيتها للشعب [اليهودي]، وفي استصلاح العقارات وتحريشها، وتأجيرها للاستيطان والاسكان وادارة الاعمال فيها. والمبدأ الاساسي للكيرن كاييمت هو أن العقارات لن تباع، بل تبقى ملكيتها وقفاً على الشعب، وتستعمل عن طريق الإيجار فقط». ولكن «بعد إقامة الدولة ضاق، تدريجياً، نطاق استملاك العقارات من قبل الكيرن كاييمت من مالكين غير يهود، بينما اتسع، تدريجياً، نطاق إنقاذ الأرض من الخراب [أي استصلاحها]؛ ولقد أصبحت الدولة مالكة لمعظم الاراضي في اسرائيل، بينما تدير الحكومة تلك الأراضي وتعمل على تطويرها». ولذلك فإن «حكومة اسرائيل والكيرن كاييمت ليسرائيل قد عقدتا العزم على إلغاء الازدواجية التي نشأت عقب ادارة أراضيهما من قبل مؤسسات مختلفة» وقررتا «توحيد ادارة تلك الأراضي في أيدي الدولة»، بصورة تؤدي إلى «تدعيم الكيرن كاييمت لتحقيق مهمتها بإنقاذ الأراضي من الخراب». وانطلاقاً من هذه الاسس، تم عقد الميثاق بين الطرفين، والاتفاق على كيفية ادارة أراضيهما، من خلال تأكيد القيود التي فرضت على الدولة بالنسبة لبيع الاراضي، بينما احتفظت الكيرن كاييمت بحقها في إلغاء ذلك الميثاق إذا غيرت الحكومة الاسرائيلية سياستها تلك أو عدلتها.

ومع التوقيع على هذا الميثاق، استكمل البناء القانوني – الاداري الذي يحكم ملكية العقارات واستعمالها في اسرائيل، ومنذ ذلك الوقت، والسلطات الاسرائيلية ملتزمة بالتصرف وفق القواعد التي أرستها، وتبذل كل ما بوسعها للمحافظة عليها وسد الثغرات التي تظهر فيها، والتي قد تؤدي إلى «تسرب» الاراضي إلى جهات غير مرغوب فيها. وقد حدث ذلك في أكثر من مناسبة.

ففي منتصف الستينات، مثلاً، اكتشفت السلطات الاسرائيلية ظاهرة مزعجة راحت تنتشر في صفوف المستوطنين وبخاصة في صفوف أولئك الذين يقيمون في الموشافيم التي أقيمت اعداد كبيرة منها بعد إنشاء اسرائيل. ومعظم أولئك السكان من اليهود الشرقيين، غير المعجبين بالفذلكات الصهيونية، الاشكنازية الصنع، حول «اعتناق الأرض» و«احتلال العمل» من أيدي العرب. ولذلك، وانطلاقاً من مصلحتهم الخاصة في سعيهم وراء الربح، راح أولئك يؤجرون «أراضي الأمة» التي سلمت لهم للعيش منها، إلى الفلاحين العرب لزراعتها، لقاء بدل إيجار أو حصة في المحصول، بينما ينتقلون هم للعمل في المدن أو يتعاطون عملاً آخر يدر عليهم دخلاً إضافياً. ويعني ذلك أن الفلاحين العرب الذين كانوا قد طردوا من تلك الأراضي، من باب المصادرة، يعودون إليها من نافذة الايجار أو المشاركة. ولذلك سارعت السلطات إلى سن قانون خاص لمكافحة هذه الظاهرة والقضاء عليها، هو قانون الاستيطان الزراعي (قيود لاستعمال الأرض الزراعية ولاستعمال المياه) لسنة ٥٧٢٧ – ١٩٦٧[١١]. وقد حظر هذا القانون على أي مستوطن استعمال الأراضي التي سلمت له، أو كميات المياه التي خصصت له، «استعمالاً غير مطابق للغاية». ويشمل هذا «الاستعمال غير المطابق للغاية» (وفقاً لتعريفه في الذيل الأول من القانون)، «نقل أو إناطة أي حق يتمتع به المتصرف [أي المستوطن] في الارض أو في أي جزء منها، أو من الحق... [أو] إنشاء شركة عادية بخصوص الارض أو المحصول... [أو] إناطة حق المزارعة بخصوص الأرض أو المحصول... [أو] إناطة الحق بشراء المحصول وهو في الحقل

(ضمان)... [أو] رهن المحصول...». وكل مستوطن يرتكب أياً من تلك المخالفات، يحق لوزير الزراعة، أو من فوضه بذلك، إنذاره بوجوب التوقف عنها؛ وإذا لم يستجب للانذار، يجوز طلب نزع حقه في استعمال الأراضي التي سلمت له أو كمية المياه التي خصصت لاستعماله (المادة ٦).

وقد نمي، مؤخراً، إلى علم السلطات الاسرائيلية أن هناك دوائر معينة، عربية وأجنبية، تسعى إلى استملاك أراض في اسرائيل؛ مما قد يجر، في المستقبل، انعكاسات سياسية بعيدة المدى. كما ان امكانية شراء مثل هذه الأراضي قد أصبحت أكثر واقعية؛ وذلك إثر إلغاء الرقابة على العملة الاجنبية التي كان معمولاً بها في فلسطين منذ ١٩٤٢. ومثل هذه المساعي، ان بذلت، لا يمكن تحقيقها، على كل حال، إلا بالنسبة لتلك الأراضي التي يملكها أفراد يهود أو عرب، والتي لا تزيد مساحتها، في أحسن الأحوال، على ٧٪ من مجموع مساحة الأراضي في اسرائيل؛ إذ أن «أراضي الامة»، كما أوضحنا، غير قابلة للبيع على الاطلاق. غير أن السلطات لم تكن على أستعداد «للتفريط» حتى بمثل تلك المساحات الصغيرة. ولذلك سارعت إلى تقديم مشروع قانون جديد، هو مشروع قانون العقارات (نقل حقوق للاجانب) لسنة ٥٧٤١ - ١٩٨٠[١٢]، يهدف إلى الزام كل مالك أرض يريد بيعها لاجنبي إلى عرضها أولاً على الدولة لشرائها، بواسطة إبلاغ مدير مديرية عقارات اسرائيل بتفاصيل الصفقة المقترحة. وللدولة الحق عندئذ في شراء تلك الارض بدفع ثمنها الحقيقي، وإذا لم يوافق المالك على ذلك، يحظر عليه بيع الأرض للاجنبي أيضاً.

وخلاصة القول في نظام ملكية وادارة العقارات الاسرائيلي هذا، هي أن اسرائيل امنت، بواسطته، سيطرتها الدائمة على ملكية معظم الأراضي الواقعة تحت حكمها، وحصرت أوجه استعمالها في اليهود عامة دون غيرهم. كما ضمنت نشوء وضع تنتقل فيه ملكية كافة الأراضي، في نهاية الأمر، إلى الدولة دون غيرها، بينما العكس غير قائم. ونظرياً، يمكن، بناء على ذلك، الوصول إلى وضع لا يستطيع الفلسطيني معه، حتى وإن كان مواطناً كامل الحقوق، أن يملك ولو متراً مربعاً واحداً في اسرائيل، بينما قد يستطيع استغلال ارض معينة وفق ما قد تسمح به السلطة، بناء على اعتباراتها الخاصة بها فقط. والهدف الاساسي من وراء ذلك كله هو المحافظة على طابع اسرائيل الصهيوني وترسيخه.

«الأمن» سيد الأحكام

«الأمن»، أيضاً، هو أحد المجالات المهمة التي «يحظى» الفلسطيني، في اطارها، سواء كان مقيماً في اسرائيل أو خارجها، بمعاملة «خاصة» استثنائية، شبيهة بتلك القائمة بالنسبة لحقوقه في الجنسية أو في ملكية العقارات. وتكاد الاعتبارات الصهيونية تكون هي نفسها التي تتحكم في موقف السلطات الاسرائيلية، في هذه المجالات الثلاثة. وكما أن الحرص على الاحتفاظ بطابع اسرائيل هو الذي يتحكم بمفهوم سلطاتها لحقوق الجنسية أو الملكية، فإن المحافظة على الكيان نفسه، وضمان استمراريته، هو الذي يوجه خطواتها في مجال الأمن. ومن هذه الناحية، يشغل العربي الفلسطيني حيزاً لا بأس به في اهتمامات السلطة الاسرائيلية. فالكيان الصهيوني قام، ولا يزال مستمراً، من خلال الصراع مع العرب عامة

والفلسطينيين خاصة. ومن هنا فإن استتباب الأمن والمحافظة عليه يعني، على وجه العموم، التصدي لمحاولات العرب والمتعاطفين معهم ومنعهم من المس به، بإجراءات عملية من ناحية، وتشريعية من ناحية أخرى. ويكاد التحسب من الخطر الذي قد يشكله، أو يخلقه، العرب بنشاطاتهم المختلفة، ثم السعي إلى منعه، أو التعامل معه بفاعلية في حال ظهوره، هو الذي يتحكم في العقلية الباطنية التشريعية، إن صح التعبير، في اسرائيل، ويؤثر على نظم قوانينها في هذا الصدد. ولان الصراع العربي - الاسرائيلي يكاد يكون شاملاً، ويمس مجالات عديدة، فإن مفهوم «الأمن»، في القانون الاسرائيلي، واسع ومتشعب للغاية، ويمس معظم نواحي حياة الفرد المهمة والحساسة، إن لم يكن يطالها كلها، ويجد تعبيراً عنه في قوانين مختلفة.

لم تكن اسرائيل، لدى اقامتها، بحاجة إلى اصدار تشريعات خاصة استثنائية في مجال الأمن؛ إذ ورثت، في هذا الصدد، قوانين وأنظمة بريطانية عدّة، كانت الدولة المنتدبة تطبقها في فلسطين. فبعد الانتهاء من مراسيم اعلان اقامة اسرائيل، ليلة ١٤ - ١٥ أيار (مايو) ١٩٤٨، أعلن مجلس الدولة المؤقت نفسه بمرسوم أصدره، في نهاية جلسة اعلان الاستقلال نفسها، السلطة التشريعية في الدولة الجديدة. وبصفته هذه، قرر المجلس، من بين ما قرر، وجرياً على ما يحدث في مثل هذه الحالات، «أن القانون الذي كان قائماً في فلسطين يوم ١٤ أيار (مايو) ١٩٤٨، سيبقى نافذ المفعول في دولة اسرائيل، بالمدى الذي يتطابق فيه استمرار سريانه مع محتويات هذا المرسوم أو مع القوانين التي ستصدر مستقبلاً أو التغييرات الناجمة عن اقامة الدولة وسلطاتها» (المادة ٣ من المرسوم)[١٣]. كما احتوت المادة ١١ من قانون أنظمة السلطة والقضاء لسنة ٥٧٠٨ - ١٩٤٨[١٤]، وهو أول قانون يصدر في اسرائيل، على التعليمات نفسها. وكانت سلطات الانتداب البريطاني أيضاً قد اتخذت موقفاً مماثلاً تجاه القانون العثماني الذي كان سائداً في فلسطين، قبل احتلالها من قبل البريطانيين في نهاية الحرب العالمية الأولى، فاعتبرته ساري المفعول، عدا ما عدل منه أو ألغي صراحة أو ضمناً. ثم راح كل من النظامين يدخل التعديلات التي يراها مناسبة على الوضع القانوني الذي ورثه.

قوانين القمع الاستعمارية: كانت أنظمة الدفاع (الطوارىء) لسنة ١٩٤٥[١٥] أحد القوانين التي ورثتها اسرائيل عن سلطات الانتداب البريطاني. وهذه الأنظمة، على الرغم من التاريخ الذي يحمله عنوانها، لم يتم تشريعها والعمل بموجبها خلال سنة ١٩٤٥، بالضبط، وإنما يعود تاريخها، عملياً، إلى بضع سنين خلت. فمع نشوب الثورة العربية الكبرى في فلسطين (١٩٣٦ - ١٩٣٩)، وتمكيناً للسلطات من مجابهتها، اصدر المندوب السامي البريطاني قانوناً خاصاً، هو نظام الطوارىء لسنة ١٩٣٦[١٦] الذي منح سلطات الانتداب البريطاني صلاحية اتخاذ الاجراءات الضرورية لذلك. غير أنه في السنة التالية، وبعد ان انتشرت الثورة وبدت أكثر قدرة على الصمود والاستمرار، واتضح أن الصلاحيات التي منحها هذا النظام للسلطات غير كافية للتصدي لها، منحت الحكومة البريطانية سلطات الانتداب البريطاني في فلسطين صلاحيات واسعة لسحقها. وقد جاءت هذه الصلاحيات في مرسوم الدفاع عن فلسطين لسنة ١٩٣٧[١٧] الذي خول المندوب السامي

في فلسطين «وبمحض ارادته أن يصدر من الأنظمة ما يراه ضرورياً أو مناسباً لتأمين السلامة العامة والدفاع عن فلسطين والمحافظة على النظام العام وقمع العصيان أو الثورة أو الفتنة وصيانة المؤن والخدمات الضرورية لمعيشة الأهلين» (المادة ٦). كذلك منحت المادة نفسها المندوب السامي الحق في أن يصدر، بموجب ذلك المرسوم، أنظمة تنص على صلاحية محاكمة الأشخاص الذين يخالفونها أمام المحاكم العسكرية، ومنع تقديم الاستئناف على قرارات تلك المحاكم. كما نص المرسوم أيضاً على أن للمندوب السامي، بموجب الأنظمة التي يصدرها، الحق في الاعلان عن تعليمات تتضمن أحكاماً بشأن اعتقال الأشخاص وابعادهم من فلسطين أو منعهم من الرجوع إليها، وكذلك وضع اليد على الأموال والعقارات أو الاشراف عليها، أو فرض الغرامات ومصادرة الأملاك وإتلافها كإجراءات تأديبية، أو فرض الرقابة على الصحف أو إيقافها، وتقييد حرية الحركة وغيرها.

كما نصت المادة ٦ نفسها من المرسوم على أنه يجوز للأنظمة التي يسنها المندوب أن «تعدل أي تشريع أو توقف العمل بأي تشريع، وأن تقر سريان أي تشريع مع إجراء أي تعديل فيه أو بدون ذلك»، وان «كل حكم من أحكام أي تشريع قد يتنافى وأحكام أي نظام من أنظمة الدفاع أو أي أمر أو مرسوم صادر بمقتضاه يبطل مفعوله بمقدار ما فيه من ذلك التناقض». كذلك «لا يجوز البحث في صحة الأحكام الواردة في أي مستند يستدل منه أنه... وضع بموجب مرسوم الدفاع أمام أية محكمة وعلى أي وجه من الوجوه» (المادة ١٢).

وباختصار، فقد منح ذلك المرسوم سلطات الانتداب البريطاني صلاحية تعطيل أي قانون في فلسطين أو تعديله أو الغاءه، بموجب أنظمة تصدرها، وبالتالي خوّلها القيام بأي عمل، أو اتخاذ أي إجراء، تشريعياً كان أو تنفيذياً، مهما بلغت صرامته وغرابته، بينما لا يجد السكان أمامهم طريقة للاعتراض على تلك الاجراءات، أو للطعن بها، أو التخفيف من وقعها.

واستناداً إلى هذه الصلاحيات القانونية الواسعة من جهة، وانطلاقاً من أرضية تجربتها الغنية في التعامل مع شعوب المستعمرات وقمع حركات التحرر من جهة ثانية، نشر البريطانيون نظام الدفاع (المحاكم العسكرية) لسنة ١٩٢٧[١٨]، الذي تضمن صلاحيات واسعة لقمع الثورة. وكان هذا النظام يعدل، من حين إلى آخر، بإضافة مواد جديدة عليه حسب الضرورات المستجدة للتعامل مع الثوار العرب وكبح نشاطهم، إلى أن استبدل بنظام الدفاع لسنة ١٩٣٩[١٩] الذي تعرض أيضاً لتعديلات واضافات بحسب ضرورات تصفية الثورة. وبموجب هذه الأنظمة، اتخذت معظم الاجراءات الاستثنائية بحق الثوار العرب، مثل إعدام العديد منهم واعتقال الكثيرين غيرهم أو نفيهم، ومصادرة الأملاك، ونسف البيوت، وفرض العقوبات الجماعية، وتعطيل الصحف وحظر النشاط السياسي وفرض مختلف القيود على السكان.

ومع نشوب الحرب العالمية الثانية، سنة ١٩٣٩، وانهاء الثورة العربية في فلسطين، توقفت السلطات البريطانية، بعد أن ساد الهدوء البلد، عن استعمال تلك الأنظمة لفترة

من الزمن، لتعود إلى استعمالها مرة أخرى بعد فترة قصيرة من نشوب الحرب. وفي هذه المرحلة، استعملت الأنظمة، أساساً، ضد اليهود في فلسطين، خصوصاً بعد أن بدأت منظمة ليحي (جماعة شتيرن) نشاطها ضد البريطانيين هناك، لتتبعها في آخر سنوات الحرب منظمة اتسل (الأرغون) ثم لتتبعهما بعد انتهاء الحرب، منظمة الهاغاناه. وفي هذه الأثناء، استمر تطوير تلك الأنظمة وتعديلها وادخال الاضافات عليها، حتى نشرت مجدداً سنة ١٩٤٥ بالصيغة التي لاتزال قائمة حتى اليوم. ولكن السلطات البريطانية ادخلت نحو ٤٠ تعديلاً جديداً على الأنظمة بعد نشرها أيضاً، خلال السنوات ١٩٤٥ - ١٩٤٨.

فرض الحكم العسكري على العرب: مع إقامة اسرائيل، كان من المتوقع أن تبادر سلطاتها إلى الغاء هذه الأنظمة، خصوصاً وانها كانت قد طبقت بحق اليهود وزعمائهم أيضاً، الذين كانوا، بدورهم، قد اعترضوا على اصدارها وطالبوا بالغائها، في أكثر من مناسبة. والواقع أن تلك الأنظمة لم تكن غائبة عن فكر أولئك؛ إذ إن مجلس الدولة المؤقت قرر، في المرسوم الأول والوحيد الذي أصدره، الغاء بعض المواد منها، وهي ١٠٢ حتى ١٠٧ ج، التي تعالج مسألة الهجرة، وتمنع المهاجرين اليهود غير الشرعيين من دخول فلسطين (وفي المناسبة نفسها، الغيت أيضاً كافة التعليمات الناجمة عن الكتاب الأبيض لسنة ١٩٣٩، وما تبعه من أنظمة واجراءات تحظر بيع الاراضي لليهود، وذلك بمفعول رجعي منذ يوم صدورها). أما باقي الأنظمة فقد بقيت على حالها، نافذة المفعول.

ولم يمر وقت طويل حتى دبت الحياة ثانية في هذه الأنظمة؛ وذلك عندما فرضت الاحكام العسكرية على المناطق الثلاث الرئيسية التي بقي فيها عرب داخل اسرائيل، في الجليل شمالاً والمثلث في الوسط، والنقب في الجنوب، وأصبحت تلك الأنظمة الاساس القانوني لذلك. وسرعان ما تطورت تلك الاجراءات التي بدت استثنائية ومؤقتة في بدايتها، إلى نظام حكم عسكري شامل ذي جهاز خاص به، سيطر على معظم تلك الأجزاء من المناطق الثلاث المشار إليها والتي تضم أكثرية سكانية عربية، شكلت نحو ثلاثة أرباع السكان العرب في اسرائيل بأسرهم؛ بينما استثني اليهود المقيمون داخل تلك المناطق من هذه الاجراءات(٢). وخلال العقد الأول لقيام اسرائيل، كان نظام الحكم العسكري هذا وجهازه هو السلطة الفعلية التي حكمت تلك المناطق وسكانها، وادارتها على طريقة الحاكم بأمره، مستمدة معظم صلاحياتها من أنظمة الدفاع (الطوارىء) لسنة ١٩٤٥. وتمثل ذلك، على وجه العموم، في تقسيم تلك المناطق الواسعة نسبياً إلى مناطق فرعية صغيرة، تضم كل منها مدينة أو بلدة أو قرية أو مجموعة من القرى، أعلنت (وفقاً للمادة ١٢٥ من الانظمة) مناطق مغلقة حظر على سكانها الخروج منها أو على غيرهم الدخول إليها، لأي سبب كان دون الحصول على تصريح خطي مسبق من قبل الحاكم العسكري، أو ممّن فوضه بذلك. كما فرض منع التجول (المادة ١٢٤ من الأنظمة) في الليل على عدد من تلك المناطق، وخصوصاً تلك التي كانت واقعة بالقرب من الحدود الأردنية - الاسرائيلية، بشكل دائم خلال سنوات عديدة. وفي الوقت نفسه، مارس الحكم العسكري كافة اجراءات القمع ضد السكان العرب، كمصادرة الأراضي والاعتقال الاداري والنفي وفرض الاقامات الجبرية، كما فرضت قيود شديدة على النشاط السياسي.

ومع نهاية الخمسينات، بدأت السلطة الاسرائيلية بإدخال تغييرات على هذا النظام بغية تخفيض بعض قيوده. وقد تم ذلك لعدة اعتبارات اسرائيلية داخلية. فالاجراءات المعمول بها، حتى ذلك الوقت، والتي كانت مستمرة منذ قيام اسرائيل، خلقت حالة عامة من التذمر لدى العرب، كادت تهدد بانفجار في أكثر من مناسبة. وكان سوء الأوضاع الاقتصادية لدى العرب نتيجة لتزايد عددهم وتقليص مساحة الأراضي التي بحوزتهم، إثر مصادرة مساحات شاسعة منها، ثم انعدام فرص العمل الآخر في مناطقهم، سبباً رئيسياً في ذلك. وفي المقابل، كانت اسرائيل قد ازدادت ثقة بنفسها حتى ذلك الوقت، مع ترسيخ أسسها بمرور ١٠ سنوات على قيامها، بينما كان الاقتصاد الاسرائيلي بحاجة، أكثر فأكثر إلى الأيدي العاملة. ولذلك، ولضرب أكثر من عصفور بحجر واحد، منح وزير الدفاع، في صيف ١٩٥٩، العرب القاطنين في مناطق الحكم العسكري «تصريحاً جماعياً»، سمح لهم بموجبه بالتنقل خلال ساعات النهار بحرية والدخول خاصة إلى المدن اليهودية الرئيسية الواقعة في أقضيتهم، حيث العمل متوفر، فيما اتضح أنه كان بداية مسار حوّل أكثرية العرب في اسرائيل، مع مرور الوقت، من مزارعين إلى عمال أجراء، بما يتبع ذلك من نتائج.

وكما يبدو، لم تكن هذه التخفيفات، عملياً، نتيجة للتطورات والأوضاع التي أملتها، إلا بمثابة دفعة على الحساب. ففي بداية الستينات، وسعت هذه التخفيفات وسمح للعرب بالدخول إلى المدن اليهودية الكبرى القريبة من قراهم في ساعات الليل أيضاً. وفي الوقت نفسه، عدلت الأنظمة بحيث سمح بالاستئناف على القرارات التي تصدرها المحاكم العسكرية الخاصة التي تعمل بموجبها، أمام المحاكم العسكرية «النظامية» التابعة للجيش الاسرائيلي[٢١]. وفي أواخر سنة ١٩٦٦، ألغي جهاز الحكم العسكري بأسره، فأغلقت مكاتبه وأعيد الضباط والجنود العاملون فيه إلى وحداتهم في الجيش أو سرحوا من الخدمة. أما أنظمة الدفاع، فقد بقيت على حالها، نافذة المفعول، وجاهزة للتطبيق في أي وقت، إن دعت الضرورة لذلك، وخوّل قادة المناطق العسكرية للجيش الاسرائيلي بالعمل بموجبها، بينما كلفت الشرطة المدنية بالتنفيذ. أما في الأماكن التي لا يوجد فيها قائد عسكري، بمفهوم الأنظمة، فالصلاحيات التي تخولها ممنوحة لحاكم اللواء (القائمقام) (المادة ٦(٤) من الأنظمة). وبهذه الطريقة، أي الغاء جهاز الحكم العسكري من جهة، والابقاء على صلاحياته من جهة أخرى، ضمنت السلطات، على الأقل حياد الأكثرية الصامتة من العرب. أما تلك الأقلية من «المشاغبين» الذين «يشكلون خطراً على أمن الدولة ومصلحة الجمهور»، وهو تعبير ينطبق عامة، وفق مفاهيم السلطات الاسرائيلية الأمنية، على النشيطين سياسياً في صفوف المعارضة، أياً كان اتجاهها تقريباً، أو «العنيدين» المتمسكين بفلسطينيتهم، فقد صدر بحق كل فرد منهم أمر خاص من القادة العسكريين أبقى قيود الحكم العسكري السابقة بالنسبة لهم، على ما كانت عليه. وتجدر الاشارة هنا إلى أنه لم تمض إلا سنة على إلغاء جهاز الحكم العسكري في اسرائيل، حتى كانت السلطات الاسرائيلية تنشىء أجهزة شبيهة له في المناطق المحتلة خلال حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧. كما إن نصوص الـ «أمر بشأن تعليمات الأمن»[٢٢] وهو أساس

الحكم العسكري الاسرائيلي في المناطق المحتلة، لم تكن عملياً إلا صياغة جديدة منمقة، لتعليمات أنظمة الدفاع (الطوارىء) لسنة ١٩٤٥.

وعلى كل حال، وخلال فترة وجود جهاز للحكم العسكري في اسرائيل، أوبعد ذلك، كان هناك بعض الصلاحيات والاجراءات المنصوص عليها في أنظمة الدفاع، التي تحظى بـ «شغف» السلطات الاسرائيلية الدائم، فتعمد إلى تطبيقها بحق العرب. ومنها ما سعت السلطات إلى تعديله ليصبح أكثر فعالية وملاءمة للأوضاع المستجدة. وتمس هذه النواحي معظم حقوق الفرد الأساسية. وفيما يلي أبرزها:

الاعتقال الاداري والنفي: منذ قيام اسرائيل، كانت سلطاتها تقوم، من حين إلى آخر، باعتقال مواطنين وخصوصاً العرب منهم، بصورة اعتباطية للغاية، ضمن إجراءات عرفت باسم الاعتقال الاداري. وحتى صيف ١٩٧٩، كانت السلطات الاسرائيلية، تستند في اجراءاتها تلك، إلى المادة ١١١ (١) من أنظمة الدفاع (الطوارىء) لسنة ١٩٤٥ (التي توازيها المادة ٦٧ من الـ «أمر بشأن تعليمات الأمن» في المناطق المحتلة سنة ١٩٦٧). ووفقاً لهذه المادة، يجوز لأي «قائد [حاكم] عسكري، بأمر يصدره، أن يأمر باعتقال أي شخص يسميه في الأمر لمدة لاتزيد على سنة واحدة في أي مكان اعتقال يعينه في ذلك الأمر». ويجوز للقائد العسكري القيام بذلك، وفقاً للمادة ١٠٨ من الأنظمة، إذا اعتقد «ان من الضروري أومن الملائم إصدار ذلك الأمر لتأمين السلامة العامة أوالدفاع عن اسرائيل أوالمحافظة على النظام العام أواخماد عصيان أوثورة أوشغب».

وفسرت المحاكم الاسرائيلية صلاحيات الاعتقال، وفق المادتين المذكورتين، بأنها صلاحيات مطلقة يعود تطبيقها إلى رأي القائد العسكري نفسه وفق اعتبارات يقدّرها هو، دون أن يكون للمحاكم أولأي سلطة أخرى حق التدخل في ذلك، إلا في حالات استثنائية للغاية.

وقد أثارت صلاحيات الاعتقال الواسعة هذه، واستعمالها بصورة اعتباطية، خلال فترة غير قصيرة، معارضة واسعة راحت تشتد، من حين إلى آخر، إلى أن اضطرت السلطات الاسرائيلية إلى أن تعد بإصلاح الوضع، فصدر أخيراً قانون صلاحيات الطوارىء (اعتقالات) لسنة ٥٧٣٩ – ١٩٧٩[٢٣]، الذي اعتبر نافذ المفعول منذ منتصف حزيران (يونيو) ١٩٧٩. وقد ألغى هذا القانون المادة ١١١ المذكورة، ووضع تعليمات جديدة بشأن الاعتقال الاداري، يسري مفعولها في حالة الطوارىء فقط (وحالة الطوارىء قائمة في اسرائيل، كما أشرنا، منذ انشائها).

ووفقاً لهذا القانون الجديد (المادة ٢ (٢))، فإذا كان لدى وزير الدفاع أساس معقول للافتراض أن أسباباً تتعلق بأمن الدولة، أوأمن الجمهور، تلزم الاحتفاظ بشخص معين في المعتقل، فيجوز له، بأمر يوقعه، أن يشير باعتقال ذلك الشخص لفترة تحدد في الأمر ولاتزيد على ستة أشهر. غير أنه يحق لوزير الدفاع تجديد الاعتقال لفترات من ستة أشهر أخرى أوأقل، دون تحديد. كذلك منح رئيس الأركان العامة للجيش الاسرائيلي

صلاحية الاعتقال لفترة ٤٨ساعة، دون تجديد، إذا اعتقد ان هناك أسباباً يمكن أن تعتبر كافية من قبل وزير الدفاع لاصدار أمر الاعتقال (الفقرتان (ب) و(جـ) من المادة نفسها). والواضح أن الوضع الجديد، بالمقارنة مع ماكان قائماً في السابق، لم يتغير كثيراً، وما حدث لا يعدو كونه جراحة تجميلية أدخلت على الوضع القديم. فقد نقلت صلاحية الاعتقال من القائد العسكري، أوحاكم اللواء إلى وزير الدفاع نفسه الذي حُظِّر عليه تحويلها إلى أية سلطة أخرى (المادة ١١). كما قصرت فترة الاعتقال دفعة واحدة من سنة إلى ستة أشهر، ولكن إمكانات تجديدها لمرات غير محدودة بقيت على ماكانت عليه.

ووفقاً للوضع السابق (الذي لايزال قائماً في المناطق المحتلة)، كان من حق المعتقل أن يعترض على اعتقاله أمام لجنة استشارية، فوضت بإصدار توصية بتعديل أمر الاعتقال أو الغائه، دون أن يكون القائد العسكري ملزماً بقبولها. أما الآن، فيجب على السلطات جلب المعتقل، خلال ٤٨ساعة من اعتقاله، أمام رئيس محكمة مركزية (وإن لم يتم ذلك، يطلق سراح المعتقل تلقائياً)، الذي يحق له المصادقة على أمر الاعتقال أوتقصير الفترة المذكورة فيه، أو إلغاءه (المادة ٤). ويمكن استئناف قرار رئيس المحكمة المركزية في هذا الصدد لدى المحكمة العليا (المادة ٧). غير أنه من المشكوك فيه إذا كان باستطاعة المحكمة الغاء أوامر الاعتقال تلك، قضائياً، في ضوء الصلاحيات الواسعة والاعتبارات المطلقة التي منحت لوزير الدفاع، والتي لاتقل عن تلك الممنوحة للقائد العسكري سابقاً. كذلك ينبغي جلب المعتقل أمام رئيس محكمة مركزية، في نهاية كل ٣أشهر على اعتقاله، للغاية نفسها، سواء طلب ذلك أم لم يطلبه (المادة ٥).

وعلى غرار الوضع السابق، يسمح القانون الجديد (المادة ٦) بسماع شهادات أو قبول بينات عند البحث في اعتراض على أمر الاعتقال، في غير حضور المعتقل أو وكيله، واللذين يجوز إخراجهما من قاعة المحكمة إن كانت هناك أسباب أمنية توجب ذلك (المواد ٤ – ٨). كما تتم كافة المرافعات والاجراءات القضائية في جلسات مغلقة (المادة ٩). كذلك خول وزير العدل صلاحية إصدار تعليمات يحظر بموجبها على أي محام، لم يكن مسموحاً له بالمرافعة أمام محاكم الجيش العسكرية، أي أنه لا يحظى بثقة السلطات، تمثيل معتقل بموجب هذا القانون (المادة ٨(ب)).

وللتأكيد، كان الاعتقال الاداري، ولا يزال يستعمل عامة ضد العرب فقط، ونادراً، وفي حال استثنائية ضد اليهود (مثلاً اعتقال الحاخام مئير كهانا، رئيس جماعة «كاخ» المتطرفة، لمنعة من تنفيذ خطة لتفجير المسجد الاقصى في القدس).

وبمناسبة إصدار قانون صلاحيات الطوارىء (اعتقالات) لسنة ٥٧٣٩ – ١٩٧٩، الغيت أيضاً صلاحية الابعاد (النفي) من اسرائيل إلى خارجها. وكانت أوامر الابعاد قد استغلت على كل حال، من قبل البريطانيين، أساساً، الذين كانوا يبعدون الأشخاص من فلسطين إلى إحدى المستعمرات البريطانية. أما اسرائيل فنادراً ما استعملت هذا الاجراء بحق مواطنيها. أما صلاحيات النفي داخل اسرائيل، أو من المناطق المحتلة إلى خارجها، فلا تزال قائمة على حالها.

تقييد حرية التنقل والاقامة المنزلية: تمنح أنظمة الدفاع السلطات أيضاً صلاحية تقييد حركة تنقل المواطنين، أي منعهم من الخروج من مناطق معيّنة، أو أن يفرض عليهم التواجد في أماكن اخرى، غير أمكنة إقامتهم العادية، ينفون إليها ويحظر عليهم مغادرتها. وغالباً ما يرفق هذا الاجراء بآخر، تفرض بموجبه الاقامة المنزلية، تحت رقابة الشرطة، على الشخص المعني. وتطبق هذه الاجراءات عادة بحق النشيطين الذين قد يشكلون قدوة سياسية، في محاولة لتحطيم معنوياتهم.

فقد خولت المادة ١٠٩ من أنظمة الدفاع (الطوارىء) لسنة ١٩٤٥، الحاكم العسكري صلاحية إصدار أمر «بشأن أي شخص»، يمكن أن تفرض بموجبه عليه القيود التالية أو أي منها: «(أ) عدم بقاء ذلك الشخص في أية منطقة في اسرائيل تعين في الأمر، إلا بالقدر الذي يسمح له فيه الأمر المذكور أو السلطة أو الأشخاص المعنيون فيه؛ (ب) تكليف ذلك الشخص بتبليغ تنقلاته إلى السلطات أو الأشخاص المذكورين في ذلك الأمر وذلك على الوجه وفي الأوقات المبينة فيه؛ (جـ) منع ذلك الشخص من اقتناء أو استعمال أية مادة معينة أو فرض القيود على اقتنائه لتلك المادة أو استعماله إياها [هاتف، مثلاً]؛ (د) فرض القيود التي قد تعين في الأمر فيما يتصل باستخدام ذلك الشخص أو بعمله أو فيما يتعلق بمصاحبته للأشخاص الآخرين أو اتصاله بهم أو فيما يتعلق باعماله المتصلة بنشر الاخبار أو ترويج الأفكار [عمل صحفي، مثلاً]».

كذلك يمكن (المادة ١١٠) وضع أي شخص «تحت رقابة الشرطة لأية مدة لا تزيد على سنة واحدة»، قابلة للتجديد في نهايتها. ومن وضع تحت رقابة الشرطة، أي الاقامة المنزلية الاجبارية، يخضع لكافة القيود التالية أو أي منها: «(أ) يكلف بأن يقيم ضمن حدود أية منطقة في اسرائيل يعينها القائد العسكري في الأمر؛ (ب) لا يسمح له بنقل محل اقامته... دون تفويض خطي [من قبل السلطة المختصة]؛ (جـ) يحظر عليه مغادرة المدينة أو القرية أو القضاء الذي يقيم فيه إلا بعد الحصول على تفويض خطي...؛ (د) يقتضي عليه أن يعلم على الدوام مأمور البوليس الموكول إليه أمر المنطقة التي يقيم فيها عن البيت أو المكان الذي يسكنه؛ (هـ) يقتضي عليه أن يلزم مسكنه بعد غروب الشمس بساعة واحدة لغاية شروقها ويجوز للبوليس أن يتفقده في مسكنه في أي وقت شاء».

ومن الجدير بالذكر أن هذه الاجراءات تطبق أيضاً في المناطق المحتلة سنة ١٩٦٧ (المادتان ٦٥و٦٦ من الـ «أمر بشأن تعليمات الأمن»).

القيود على حرية التنظيم: يستند الوضع القانوني الاسرائيلي، فيما يتعلق بحرية التنظيم، إلى قانون الجمعيات العثماني الصادر سنة ١٩٠٩، والذي لا يزال ساري المفعول. وهذا القانون، عامة، ليبرالي الطابع، يتيح لأي مجموعة من الاشخاص إقامة أي تنظيم يحلو لها، بما في ذلك التنظيمات السياسية، شريطة ألا تكون غايته الربح المادي، وألّا تمس أهدافه بالنظام العام. ولا يفرض هذا القانون وجوب الحصول على ترخيص مسبق، من قبل السلطة، لإقامة التنظيم أو الجمعية المزمع إنشاؤهما، بل ينبغي ابلاغ

السلطات بذلك فقط. ومن الجدير بالذكر، أن كافة الأحزاب السياسية في اسرائيل أنشأت بموجب هذا القانون، وتعمل بموجبه.

غير أن حرية التنظيم هذه تخضع أيضاً للصلاحيات الاستثنائية المنصوص عليها في أنظمة الدفاع (الطوارىء) لسنة ١٩٤٥. فالمادة ٨٤ (ب) من هذه الأنظمة تخول وزير الدفاع صلاحية اعتبار أي جمعية «بإعلان ينشر في الوقائع الاسرائيلية أنها جمعية غير مشروعة، [بحيث] تشمل هذه العبارة كل فرع أو مركز أو لجنة أو لفيف أو فريق أو مؤسسة من الجماعة المذكورة»، وذلك دون إبداء الأسباب التي قد تدفعه لمثل هذا الاجراء، عدا عن الادعاء بأن تلك الجمعية تشكل خطراً على أمن الدولة أو مصلحة الجمهور. ومع الاعلان عن جمعية إنها غير مشروعة يتم حلها وتصفيتها. وكل من يستمر في نشاطه ضمن جمعية أعلنت غير مشروعة، يكون عرضة للسجن، وفقاً للمادة ٨٥ من الأنظمة، حتى ١٠ سنوات.

وكانت السلطات الاسرائيلية قد لجأت، في أكثر من مناسبة، إلى استعمال هذه الصلاحيات لحل أحزاب وجمعيات عربية وتصفيتها، ومنها حتى نوادٍ رياضية اتهمت بأن اهتمامها بالرياضة ليس إلا تغطية لأهداف سياسية[٣٤]. ولكن، من ناحية ثانية، يمكن القول: أن مجرد قيام مثل هذه التنظيمات، ومن ثم حلها وتصفيتها، لفت نظر السلطات إلى وجود «ثغرات» في قانون الجمعيات يمكن لعناصر غير مرغوب فيها النفاذ منها، ولذلك حاولت السلطة استبداله بآخر اسرائيلي، يكون محكماً أكثر. وبدأت هذه المحاولات في منتصف الستينات، بعد أن تم تسجيل حزب عربي قومي، عرف باسم «حركة الارض»، اضطرت السلطات إلى تصفيته، في نهاية المطاف، استناداً إلى أنظمة الطوارىء. ولكن الاعداد للقانون الجديد استمر نحو ١٥ سنة. وسبب هذا التردد يعود إلى أن الأحزاب الاسرائيلية التي يمول معظمها نشاطه بطرق ليست دائماً نظيفة، اكتشفت أنّ أي تغيير في القانون القديم قد يضع مصادر تمويلها وطرقه تحت المجهر، وهو ما رغبت في تفاديه. وأخيراً وجد حل لهذه المعضلة، مع صدور قانون التنظيمات لسنة ٥٧٤٠ – ١٩٨٠[٣٥].

ولا يختلف هذا القانون كثيراً، من حيث اعترافه بحرية التنظيم، عن قانون الجمعيات العثماني القديم؛ إذ تنص المادة ١ من القانون الجديد على أنه «يجوز لشخصين أو أكثر، يرغبون في تنظيم أنفسهم في هيئة لغاية قانونية غير ساعية إلى توزيع الأرباح بين أعضائها، أن يؤسسوا تنظيماً؛ وينشأ التنظيم مع تسجيله في سجل التنظيمات». أما الحالات التي لا يجوز فيها تسجيل تنظيم ما، فهي تلك التي «يشجب هدف من أهدافه قيام دولة اسرائيل أو طابعها الديمقراطي، أو إذا كان هنالك أساس معقول للاعتقاد بأن التنظيم سيستعمل ستاراً لأعمال غير قانونية» (المادة ٣). كذلك لا يجوز تسجيل تنظيم باسم «يمكن أن يضلل أو يمس بالنظام العام أو بمشاعر الجمهور» (المادة ٤ (أ)). وفيما عدا ذلك، وإذا قدم طلب لتسجيل تنظيم، فـ«يسجل المسجل التنظيم في سجل التنظيمات» (المادة ٥)، أي أنه ملزم بذلك.

أما مسألة الرقابة على الأوضاع المالية للأحزاب السياسية، فقد حلت بإعطاء تلك

الأحزاب مهلة ٣ سنوات لترتيب أوضاعها وفقاً لتعليمات القانون الجديد الذي احتوى على تعليمات أكثر وضوحاً بشأن ادارة التنظيمات وحقوق أعضائها وواجباتهم.

وإضافة لذلك، بقيت، بالطبع، الصلاحيات المنصوص عليها في أنظمة الطوارىء، في هذا الصدد، على حالها.

منع الكتابة... ومنع الكلام: تخضع حرية الرأي والتعبير، في اسرائيل، لقيود مختلفة وخصوصاً ما يتعلق منها بفرض الرقابة على المطبوعات وحظر نشر المواد غير المرغوب فيها من قبل السلطة، تحت ستار ضرورات الأمن. وإجراءات الرقابة الاسرائيلية كانت، ولا تزال، تطبق بحق كل من اليهود والعرب، مع التشدد أكثر بالنسبة للآخرين، إذ كثيراً ما حظرت الرقابة نشر مواد أدبية عربية، مدعية أن نشرها قد يمس بأمن الدولة. وإجراءات الرقابة هذه تثير المعارضة لها، من حين إلى آخر، لدى دوائر اسرائيلية مختلفة وبخاصة في الصحافة على اختلاف اتجاهاتها.

وتمارس السلطات الاسرائيلية إجراءات الرقابة على المطبوعات استناداً إلى أحكام أنظمة الدفاع (الطوارىء) لسنة ١٩٤٥ إياها، والتي تضم فصلاً خاصاً (هو الفصل الثامن)، يعالج مسألة فرض الرقابة على المطبوعات بكافة أنواعها. ومن بين التعليمات التي يحتوي عليها هذا الفصل، تلك التي تنص عليها المادة ٨٧ (١) ومفادها أنه «يجوز للرقيب أن يصدر أمراً يمنع فيه، بصورة عامة أو خاصة، نشر أية مادة يرى أنها تضر، أو من شأنها أن تضر، أو يحتمل أن تصبح مضرة بالدفاع عن اسرائيل أو السلامة العامة أو النظام العام».

أما المادة التالية، وهي ٨٨ (١)، فتنص على أنه «يجوز للرقيب، بأمر يصدره، أن يحظر استيراد أو تصدير أو طبع أو نشر أي مطبوع «للاعتبارات نفسها المذكورة أعلاه».

كذلك تخول المادة ٨٩ الرقيب «أن يحجز ويفتح ويفحص أو أن يأمر بحجز وفتح وفحص: (أ) جميع رزم البريد، (ب) جميع المواد المطبوعة أو المحررة وجميع الطرود والأدوات والمواد... التي قد تحتوي على أية مادة مطبوعة أو محررة»، ومنع توزيعها ومصادرتها أو إتلافها.

وتنص المادة ٩٦ على فرض رقابة خاصة على المواد السياسية؛ إذ «يحظر طبع أي إعلان أو مصور أو لوحة أو نشرة أو منشور أو رسالة أو أي مستند آخر من هذا القبيل يحتوي على مادة ذات أهمية سياسية (سواء أكان ذلك بصيغة مقال أم بيان لأمور واقعية أم خلاف ذلك) ويحظر نشره في اسرائيل إلا إذا استحصل، مقدماً، على إذن بذلك موقع من حاكم اللواء الذي يراد الطبع أو النشر فيه».

والرقابة الدائمة على المواد المطبوعة أو المنشورة في اسرائيل هي، في الوقت نفسه، فعالة للغاية. كما إن بعض نواحيها تمارس «طوعاً» من قبل أصحاب الصحف أو المحررين، بناء على «اتفاقات شرف» بينهم وبين الرقيب، يتعهد بموجبها الأخير بـ «إبقاء اولئك في الصورة» دائماً، من خلال اجتماعات غير رسمية تعقد معهم من حين

إلى آخر، بينما يلتزم أولئك بعدم إثارة المواضيع الحساسة أو التعرض لها، من تلقاء أنفسهم. ويبدو أن هذه الترتيبات وصلت إلى درجة من الفعالية، لم يجد معها بعض الشباب العرب الطلبة في الجامعات الاسرائيلية، من المؤيدين للحركة الوطنية الفلسطينية أو المعارضين للسياسة الاسرائيلية، وسيلة للتعبير عن آرائهم عدا القيام بمسيرات داخل الحرم الجامعي وحمل اللافتات أو إطلاق الشعارات المختلفة. ويبدو أن هذه الممارسات قد ضايقت السلطات الاسرائيلية وأثارت حنقها إلى درجة دفعتها إلى تعديل قانون منع الارهاب لسنة ٥٧٠٨ - ١٩٤٨[٣٦] لمجابهتها. وكانت الحكومة الاسرائيلية هي التي أصدرت هذا القانون، في أواخر سنة ١٩٤٨، لتتمكن من التعامل مع بعض الفئات التي انبثقت عن منظمتي الاتسل وليحي، أثر حلهما بعد إقامة اسرائيل، واتجهت إلى الاستمرار في أنماط العمل السري الصهيوني السابقة، رافضة «الاعتراف» بسلطات الدولة اليهودية الجديدة (ومن بين هؤلاء جاءت المجموعة التي اغتالت الكونت برنادوت). وعرّف القانون (المادة ١) «المنظمة الارهابية» بأنها تعني» مجموعة من الاشخاص تلجأ، في نشاطها، إلى أعمال العنف الهادفة إلى التسبب في موت شخص أو إلحاق الأذى به، أو التهديد بأعمال عنف كهذه». وحكم من ينشط في «منظمة ارهابية» السجن حتى ٢٠ سنة.

أما التعديل الجديد الذي تم بموجب القانون بتعديل قانون منع الارهاب لسنة ٥٧٤٠ - ١٩٨٠[٣٧]، فقد أدخل بنداً جديداً، هو ٤(ز)، إلى القانون الأصلي، تفرض بموجبه عقوبة السجن لمدة ٣ سنوات على كل من «يقوم بعمل فيه تعبير عن التماثل مع منظمة إرهابية أو التعاطف معها، برفع علم أو عرض شارة أو شعار أو إسماع نشيد أو شعار أو كل عمل علني مماثل يظهر بوضوح تماثلاً أو تعاطفاً كما ذكر، وذلك في مكان عمومي أو بطريقة يستطيع معها أشخاص موجودون في مكان عمومي رؤية أو سماع ذلك التعبير عن التماثل أو التعاطف». وأطلقت إحدى الصحف الاسرائيلية على هذا القانون، عند إقراره، اسم «قانون م.ت.ف.»[٣٨]، على اعتبار أن الهدف منه هو منع رفع العلم الفلسطيني في مكان عام في اسرائيل، أو في مكان يمكن فيه رؤيته من مكان عام، أو إطلاق شعارات التأييد لـ م.ت.ف. أو التماثل أو التعاطف معها أو مع أهدافها.

وفي مرحلة لاحقة، أعلنت الحكومة الاسرائيلية منظمة التحرير الفلسطينية و١٣ تنظيماً فلسطينياً آخر، منها المنضوي تحت لواء م.ت.ف.، ومنها من يعمل خارج إطارها، «منظمات ارهابية» بمفهوم ذلك القانون (وهذه المنظمات هي: ١ - منظمة التحرير الفلسطينية، ٢ - جبهة القوى الفلسطينية الرافضة للحلول الاستسلامية، ٣ - جيش التحرير الفلسطيني، ٤ - حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، ٥ - الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ٦ - الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، ٧ - طلائع حرب التحرير الشعبية - قوات الصاعقة، ٨ - الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة، ٩ - جبهة التحرير العربية، ١٠ - جبهة النضال الشعبي الفلسطيني، ١١ - جبهة التحرير الفلسطينية، ١٢ - حزيران الأسود - جماعة أبونضال، ١٣ - منظمة ١٥ أيار العربية - جماعة وديع حداد، ١٤ - حركة التحرير

الشعبية العربية – جماعة ناجي علوش)[٢٩]. وجاء هذا الاعلان تسهيلاً لتطبيق القانون، وتجنباً لوقوع «خطأ» قد ينجم عن إمكانية «إقناع» محكمة أو قاض ما اسرائيليين، استناداً إلى بيّنات قد تقدم لهما، إن تلك المنظمات غير إرهابية، ومن ثم إصدار قرار بهذا المعنى.

وتنطبق إجراءات شديدة مماثلة على حرية إصدار الصحف والمطبوعات. فقانون المطبوعات الاسرائيلي، المعمول به منذ أيام الانتداب، والذي ينظم مسألة منح تراخيص إصدار الصحف ومسؤولية تحريرها، لا يخلو من ليبرالية، وبالتالي لا يجعل الأمر غاية في التعقيد. إلا أن لنظام الدفاع (الطوارىء) لسنة ١٩٤٥ (المادة ٩٤) «رأياً» في هذا الموضوع أيضاً، إذ يحظر إصدار أية جريدة دون موافقة حاكم اللواء على ذلك. و«يجوز لحاكم اللواء، بمحض إرادته، أن يمنح تلك الرخصة أو أن يرفض منحها دون بيان أي سبب لذلك ويجوز له أن يقرن الرخصة بأية شروط وأن يلغي الرخصة التي منحها أو يغير أي شرط من الشروط التي اشترطها فيها على الصورة المذكورة، في أي وقت من الأوقات» (المادة ٩٤ (٢)).

وفسرت المحاكم الاسرائيلية صلاحيات حاكم اللواء، حسب هذه المادة، أثناء بحثها في شكوى على رفضه منح رخصة لإصدار جريدة لمجموعة من العرب، بأنها «صلاحيات مطلقة»، ليس من السهل على المحكمة حتى التدخل فيها[٣٠].

البينة على المتهم: ولا يقف الكابوس الأمني، المسيطر على عقلية السلطات الاسرائيلية، بما ينطوي عليه من مس بحقوق الفرد الأساسية، فيما يتعلق بحرية التنظيم والرأي والحركة، كما أوضحنا، بل يتعداه أيضاً إلى الدوس على حقوق أكثر بساطة، فيسلب المرء، إذا اتهم بمخالفات أمنية، حتى حقوقه في محاكمة عادلة، ويعتبره مداناً سلفاً.

ففي منتصف الخمسينات، وأثر استشراء حمى الأمن التي سادت في اسرائيل، آنذاك، لأسباب لا مجال لشرحها هنا، تم تعديل أحكام قانون العقوبات الاسرائيلي فيما يتعلق بالمخالفات ضد أمن الدولة، كالخيانة والتآمر والمساس بالسيادة والتعاون مع العدو والتجسس، وذلك بواسطة قانون خاص صدر آنذاك، هو القانون بتعديل قانون العقوبات (أمن الدولة) لسنة ٥٧١٧ – ١٩٥٧[٣١]. ونص القانون على عقوبات صارمة، من بينها الاعدام (رغم أن هذه العقوبة الغيت في اسرائيل بالنسبة لجرائم القتل، واستبدلت بالسجن المؤبد) لمن يدان بمخالفته. إلا أن القانون احتوى أيضاً على تعريف غريب لمخالفات التجسس، إذ نصت المادة ٢٤ منه على أن «يعتبر كل شخص اتصل بعميل أجنبي دون أن يكون له تفسير معقول لذلك، كأنه أعطى معلومات سرية دون أن يكون مخولاً بذلك». كما انه «إذا حاول أي شخص الاتصال بعميل أجنبي، أو زار شخصاً في محل إقامة عميل أجنبي أو في مكان عمله أو وجد في مجتمعه، أو إذا وجد في حيازة شخص اسم عميل أجنبي أو عنوانه، دون أن يكون له تفسير معقول لذلك، فيكون حكمه كحكم من يتصل بعميل أجنبي». وعرفت المادة نفسها «العميل الاجنبي» بأنه «يشمل من كان هنالك أساس معقول للاشتباه فيه بأنه عمل، أو بعث للعمل، من قبل دولة أجنبية أو لمصلحتها،

على جمع معلومات سرية أو القيام بأفعال أخرى من شأنها أن تمس بأمن دولة اسرائيل». وبلغة أخرى، اعتبر مجرد الاتصال من قبل شخص ما بعميل أجنبي، وهو تعريف يضم أيضاً الدبلوماسيين الأجانب المعتمدين في اسرائيل، وهذا التفسير الذي اعتمدته المحاكم الاسرائيلية كذلك، كأنه في الوقت نفسه، وضمناً، تسليم معلومات من شأنها أن تمس بأمن الدولة، أي القيام بعمل تجسس، يتوجب العقوبة. والحماية الوحيدة من مثل هذا الاتهام هي أن يكون للمرء «تفسير معقول» لما قام به. و«التفسير المعقول» هو، عامة، ذلك الذي يعتبر «معقولاً» لدى السلطات.

ولم يمر وقت طويل حتى وقع العديد من العرب في شراك هذا القانون، وصدرت أحكام سجن قاسية بحقهم. ورغم تذمر بعض الحقوقيين من أحكام هذا القانون، تابرت السلطات الاسرائيلية على تطبيقه فترة غير قصيرة، إلى أن ذهبت بعيداً واستعملته ضد أحد اليهود الاسرائيليين المرموقين -- فتغير الوضع. ففي أوائل الستينات ألقت الشرطة القبض على المستشرق المعروف أمرون كوهين، وهو كبير المستعربين في حزب مبام، وله مؤلفات عدة عن العرب وتاريخهم، واتهمته بالاتصال بعميل أجنبي، حيث حكم عليه بالسجن. إلا أن كوهين لم يكن مجرد عربي يمكن سجنه بهذه السهولة، لمثل تلك التهمة، إذ ثارت عاصفة بسبب ذلك، اتضح معها أن أعمال «التجسس» التي اتهم بها كانت عبارة عن اتصالات لتبادل معلومات ودراسات أكاديمية بحتة، أجراها مع مستشرقين سوفيات، بواسطة الملحق الثقافي في السفارة السوفياتية في تل - أبيب. وكانت النتيجة أن اضطر رئيس الدولة إلى إصدار عفو عنه، بينما اضطرت السلطة إلى تعديل القانون، وتعديل اسمه أيضاً، الذي أصبح قانون العقوبات (أمن الدولة، العلاقات الخارجية والأسرار الرسمية) لسنة ٥٧١٧ - ١٩٥٧(٢٢). فقد استبدل بموجب هذا التعديل البند (أ) في المادة ٢٤ المشار إليها، بآخر ينص على أنه «كل من اتصل عن علم منه بعميل أجنبي دون أن يكون له تفسير معقول لذلك، يعاقب بالحبس لمدة خمس عشرة سنة»؛ أي أن مجرد الاتصال بحد ذاته لا يزال يشكل جريمة. وبالتالي فإن القانون لا يزال مسلطاً على رؤوس العرب المقيمين في اسرائيل، أو على اليهود الناشطين في أطر المعارضة، من حيث إمكانية اتهامهم بالتجسس فيما لو خرجوا إلى أي بلد خارج اسرائيل والتقوا مع مواطن أي بلد عربي، ولو صدفة.

والجدير بالذكر، أن هذا القانون (المادة ٣٤) يسمح أيضاً، تحت ستار ضرورة كتم الأسرار المتعلقة بأمن الدولة، بمنع المتهم أو محامي دفاعه من حضور جلسات معينة من المحكمة أو الاطلاع على بيّنات معينة (وتجدر الاشارة إلى أن المادتين المشار إليهما قد نقلتا حرفياً إلى النص الجديد للقانون، فأصبحتا المادتين ١١٤ و١٢٨ لقانون العقوبات لسنة ٥٧٣٧ - ١٩٧٧(٢٣)).

وعلى وجه العموم، ينبغي التأكيد كذلك إن إدانة شخص ما بتهمة أمنية معينة تكاد تعتبر لعنة في اسرائيل، وخاصة بالنسبة للعربي، إذ تطارده هذه الادانة حتى بعد تنفيذ الحكم بحقه، ويعامل كالمنبوذ ويحظر عليه العمل في مجالات عدة.

خاتمة

إن الاعتبارات التي أشرنا إليها، الكامنة وراء القوانين الاسرائيلية المتعلقة بالفلسطينيين أو المحركة لها، لا تنطبق فقط على «الأمور الكبيرة» بالنسبة للسلطة الاسرائيلية، بل تتعداها، أيضاً، إلى نواح جانبية عدة ذات تأثير ما على الكيان الصهيوني، حتى وإن بدا أن بعضها متناقض مع بعضها الآخر. ولعل أفضل طريقة لتوضيح هذا الاتجاه هي إثبات بعض الحالات.

فإسرائيل، على سبيل المثال، وكما هو معروف، معنية بزيادة عدد سكان اليهود فيها والأمن سيّان عندها سواء تم ذلك عن طريق زيادة الهجرة إليها أم عن طريق التكاثر الطبيعي لسكانها. وبالنسبة للناحية الأخيرة ينص قانون التأمين الوطني[٣٤] على دفع علاوات مالية شهرية، بمبالغ لا بأس بها، للعائلات الكثيرة الأولاد (من الولد الرابع فما فوق)؛ وذلك لمساعدة تلك العائلات على تربية أولادها، ومن ثم حفزها على إنجاب المزيد منهم. وبعد مرور أكثر من عقد على تطبيق هذا القانون، اكتشفت السلطات أن العرب الذين تزيد نسبة التكاثر الطبيعي بينهم على مثيلتها بين اليهود، يستفيدون من هذه المعونات المالية أكثر من غيرهم. ولذلك، ارتفعت أصوات تطالب بتعديل طريقة دفع تلك المعونات، ومن ثم زيادة مبالغها، شريطة أن يتم ذلك لمصلحة اليهود دون العرب. ولم يمر وقت طويل حتى وجدت الطريقة لذلك بواسطة قانون الجنود المسرحين (إعادتهم إلى العمل) (تعديل رقم ٤) لسنة ٥٧٣٠ = ١٩٧٠[٣٥]، الذي منح مؤسسة التأمين الوطني صلاحية دفع علاوات عائلية إضافية لأبناء الجنود وبعض أقاربهم. وتم توسيع تعريف «الجندي»، الذي يحق لفروعه الحصول على علاوات عائلية، بشكل شمل كل من كان عضواً في منظمة عسكرية صهيونية قبل قيام اسرائيل، وكل من خدم في الجيش الاسرائيلي منذ إنشائه؛ إذ نص ذلك التعريف على أن «الجندي» يشمل «كل من يخدم أو خدم في جيش الدفاع الاسرائيلي أو في الشرطة أو مصلحة السجون... ومن خدم قبل يوم... ١٥ أيار (مايو) ١٩٤٨ [أي قبل إقامة اسرائيل] خدمة عسكرية...»، وحيث أن الأكثرية الساحقة من اليهود خدموا أو يخدمون في الجيش، بينما لا تستدعى أكثرية العرب للخدمة العسكرية، كانت النتيجة أن راحت معظم العائلات اليهودية تحصل على معونات مالية لأولادها تبلغ نحو ضعفي تلك التي يحصل عليها العرب.

ومثال آخر، معاكس، ففي أوائل الستينات، وإثر ازدياد ضغط الأحزاب اليهودية المتدينة، المشاركة في الائتلاف الحكومي على باقي شركائها في الحكم، في مساعيها الدائمة لسيطرة الدين على الدولة، وإعطاء التعاليم الدينية اليهودية مفعول القانون العام، اضطر الكنيست إلى إصدار قانون حظر تربية الخنزير[٣٦]، المحرم أكل لحمه لدى اليهود، رغم أن الكثيرين منهم يأكلونه، كما يمكن الحصول عليه في حوانيت معينة في كافة أنحاء اسرائيل. ولكن لم يكن بالإمكان جعل الحظر شاملاً، فاستثنى القانون عملية تسويق لحم الخنزير، كما سمح بتربيته ضمن حدود المجالس المحلية لسبع قرى عربية، معظم سكانها أو كلهم، من المسيحيين، بالإضافة إلى منطقة بلدية مدينة الناصرة. وكانت النتيجة أن انتقلت عملية تربية الخنزير إلى المناطق التابعة لتلك القرى،

التي وجدت نفسها «تحتكر» هذه العملية، مما درّ على أولئك من سكانها، وشركائهم اليهود، الذين راحوا يربون الخنازير لتسويق لحومها أرباحاً طائلة، ودائمة.

وتجدر الاشارة، في هذا الصدد، أخيراً، إلى آخر محاولات السلطة لتدعيم طابع اسرائيل اليهودي. فالقانون المعمول به في اسرائيل سمح، استمراراً لما كان عليه الوضع أيام الانتداب، بالعودة إلى مبادىء القانون العام البريطاني وأسسه والاسترشاد بها، عند البت في أية قضية أو مسألة قانونية قد لا تكون هنالك أسبقيات أو تعليمات قانونية محددة بشأنها. ولكن الكنيست الغى هذه التعليمات واستبدلها بأخرى جديدة، في صيف العام الماضي، بواسطة قانون أسس القضاء لسنة ٥٧٤٠ – ١٩٨٠[٣٧]. ونصت المادة ١ من هذا القانون على أنه «إذا واجهت المحكمة مسألة قانونية تحتاج للبت فيها، ولم تجد جواباً عليها في تشريع أو قضية مقضية، أو عن طريق المقارنة، فتبت بها في ضوء مبادىء الحرية والحق والعدل والسلام في التراث اليهودي». والمعروف أن «التراث اليهودي»، ببعض أبعاده التلمودية على الأقل، وهي واسعة وشاملة للغاية، يميز بشكل واضح وقاس ضد النساء وغير اليهود.

---

(١) **الوقائع الاسرائيلية، سيفر هاحوكيم** (كتاب القوانين)، العدد ٩٧٩، ٣/ ٨/ ١٩٨٠، ص ١٧٠ – ١٨٢ (بالعبرية).

(٢) **كتاب القوانين**، العدد ٢٥١، ٦ / ٤/ ١٩٥٨، ص ١٧٠.

(٣) *Israel Government Yearbook*, 5724 (1963/64), p.208; 5725 (1964/65), p.214.

(٤) أنظر، للمقارنة، صبري جريس، **الغرب في اسرائيل**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٣، الطبعة الثانية، ص١٩٢ – ١٩٤.

(٥) **كتاب القوانين**، العدد ١١٧، ٥ / ٢/ ١٩٥٣، ص ٤٥ – ٤٦.

(٦) **المصدر نفسه**؛ العدد ٥٧٥، ٢٧/٧/١٩٦٩، ص٤٧٦.

(٧) **المصدر نفسه**، رقم ٣١٢، ٢٨ / ٧/ ١٩٦٠، ص ٧٤.

(٨) **المصدر نفسه**، ص ٧٤ – ٧٦.

(٩) **المصدر نفسه**، ص ٧٦ – ٧٨.

(١٠) نص الميثاق في **بلكوط هابرسوميم** (مجموعة النشرات)، العدد ١٤٥٦، ٧/٦/١٩٦٨، ص ١٥٩٧ – ١٥٩٨.

(١١) **كتاب القوانين**، العدد ٥٠٦، ١٠/٧/١٩٦٧، ص ١٧٠ – ١٧٦.

(١٢) **هأنساعوت حوك** (مشاريع القوانين)، العدد ١٤٨٤، ١٢ / ١٠/ ١٩٨٠، ص ١٦ – ١٩. (بالعبرية).

(١٣) **الجريدة الرسمية**، الملحق رقم ٢ للعدد ١، ١٤/٥/١٩٤٨ (بالعبرية).

(١٤) **المصدر نفسه**، الملحق رقم ٢ للعدد ٢، ٢١/٥/١٩٤٨ (بالعبرية).

(١٥) **الوقائع الفلسطينية**، الملحق رقم ٢ للعدد ١٤٤٢، ٢٧/٩/١٩٤٥، ص١٣٣٣.

(١٦) **المصدر نفسه**، الملحق رقم ٢ للعدد ٥٨٤، ١٩ / ٤/ ١٩٢٦، ص ٢٦١.

(١٧) **المصدر نفسه**، الملحق رقم ٢ للعدد ٦٧٥، ٢٤ / ٣/ ١٩٣٧، ص٢١٣.

(١٨) **المصدر نفسه**، الملحق رقم ٢ للعدد ٧٢٧، ١١ / ١١/ ١٩٣٧، ص ١٢٨٧.

(١٩) **المصدر نفسه**، الملحق رقم ٢ للعدد ٩١٤، ٢٦ / ٨/ ١٩٣٩، ص ٧٧٥.

(٢٠) «تقرير مراقب الدولة عن جهاز الأمن للسنة المالية ١٩٥٧ / ١٩٥٨»، رقم ٩، ١٥ / ٢/ ١٩٥٩، ص ٥٦ (بالعبرية).

(٢١) قانون بتعديل قانون القضاء العسكري (المحاكم العسكرية – الاستئنافات) لسنة ٥٧٢٣ – ١٩٦٣، **كتاب القوانين**، العدد ٤٠٠، ١٨ / ٧/ ١٩٦٣، ص ١٨٦ – ١٨٩.

(٢٢) أنظر، مثلاً، **مناشير، أوامر وتعيينات**

صادرة عن قيادة قوات جيش الدفاع الاسرائيلي في منطقة الضفة الغربية (بالعبرية والعربية)، العدد ١، ١١ / ٨/١٩٦٧، منشور رقم ٣، الصادر بتاريخ ٧ / ٦/١٩٦٧. وقد صدرت مناشير مماثلة في باقي المناطق المحتلة سنة ١٩٦٧.

(٢٣) سيفر هاحوكيم (كتاب القوانين)، العدد ٩٣٠، ١٢ / ٣/١٩٧٩، ص ٧٦ - ٧٨ (بالعبرية).

(٢٤) انظر، مثلاً، يلكوط هابر سوميم (مجموعة النشرات، العدد ١١٣٤، ٢٣/١١/١٩٦٤، ص٦٣٨؛ والعدد ٢٦٧٦، ١/١٢/١٩٨٠، ص٧٠٠ (بالعبرية). وانظر ايضاً معاريف (تل - ابيب)، ١٠ و١٨/١٠/١٩٦٦ والاتحاد (حيفا)، ٩/١/١٩٦٦.

(٢٥) سيفر هاحوكيم (كتاب القوانين)، العدد ٩٨٣، ١٢ / ٨/١٩٨٠، ص ٢١٠ - ٢٢٠ (بالعبرية).

(٢٦) الجريدة الرسمية، الملحق رقم ٢ للعدد ٢٤، ٢٩/٩/١٩٤٨ (بالعبرية).

(٢٧) سيفر هاحوكيم (كتاب القوانين)، العدد ٩٨٠، ٥ / ٨/١٩٨٠، ص ١٨٧ (بالعبرية).

(٢٨) هآرتس (تل - أبيب)، ٢٩ / ٧/١٩٨٠.

(٢٩) يلكوط هابرسوميم (مجموعة النشرات)، العدد ٢٦٦٥، ٢٣ / ١٠/١٩٨٠، ص ١٩٥ (بالعبرية).

(٣٠) بيسكي دين لمل بيت هامشباط هاعليون ايسرائيل (قرارات المحكمة العليا الاسرائيلية)، المجلد الثامن عشر، الجزء الثاني، ص ٢٤٠ (شركة الأرض المحدودة ضد حاكم لواء الشمال) (بالعبرية).

(٣١) كتاب القوانين، العدد ٢٢٥، ٩/٨/١٩٥٧، ص ٢٦٨ - ٢٧٩.

(٣٢) المصدر نفسه، العدد ٤٩٥، ٦/٤/١٩٦٧، ص ٦٤ - ٦٥.

(٣٣) سيفر هاحوكيم (كتاب القوانين)، العدد ٨٦٤، ٤ / ٨/١٩٧٧، ص ٢٢٣ (بالعبرية).

(٣٤) المواد ١٠٤ - ١١٦ من قانون التأمين الوطني (نص جديد) لسنة ٥٧٢٨ - ١٩٦٨، كتاب القوانين، العدد ٥٣٠، ١ / ٧/١٩٦٨، ص ١٨٨.

(٣٥) المصدر نفسه، العدد ٥٩٩، ٢٢/٧/١٩٧٠، ص ٢٠٩.

(٣٦) قانون حظر تربية الخنزير لسنة ٥٧٢٢ - ١٩٦٢، المصدر نفسه، العدد ٢٧٧، ٢/٨/١٩٦٢، ص ١٤٨.

(٣٧) سيفر هاحوكيم (كتاب القوانين)، العدد ٩٧٨، ٢١ / ٧/١٩٨٠، ص١٦٣ (بالعبرية).

عبدالحفيظ محارب

عوامل بقاء الكيان الاسرائيلي

يستهدف هذا المقال الوقوف على ثلاثة عوامل محددة تقف وراء بقاء الكيان الاسرائيلي وتحدد مستقبله؛ محاولة الخروج باستنتاج بسيط، ولكن إذا ما تجسد على صعيد الواقع، سيكون له أثر كبير في اضعاف العوامل الثلاثة، الامر الذي سينتج عنه بالضرورة تبعات خطيرة على الكيان الاسرائيلي وعلى مستقبله.

تظهر، بين الحين والآخر، أحاديث ومقالات تتسم بالتنبؤ بقرب زوال اسرائيل، أو باستخفاف مفرط بقدرتها على البقاء. وتتغذى هذه التنبؤات من فهم مجتزأ للصهيونية وطبيعتها وبعض الظواهر اللاصقة بها.

وكأمثلة على هذا الفهم المجتزأ المؤدي إلى استنتاجات خاطئة نكتفي بالوقوف على أهم ما يسوقه أصحاب هذه التنبؤات:

١ - يركز هؤلاء على ظاهرة تفجر التناقضات في المجتمع الاسرائيلي والتي تبرز، بين الحين والآخر، نتيجة تناقضاته الداخلية؛ سواء كان ذلك على شكل تبادل التهم بين التيارات السياسية المختلفة، وفي بعض الاحيان بين «الجذرالات»، أو على شكل تظاهرات ذات صبغة اثنية طبقية، أو على شكل اصطدامات بسيطة بين تيارين متعارضين سياسياً واجتماعياً. ولا ينسى هؤلاء تفشي ظاهرة الفساد، بكل أنواعه، في المجتمع الاسرائيلي، ووقوع عدد من الوزراء وأحد رؤساء الوزارة ضحية لها، مثل اسحاق رابين الذي أبعد عن الرئاسة، وابراهام عوفر الذي انتحر، وأبو حتسيره الذي رفعت عنه الحصانة البرلمانية تمهيداً لمحاكمته. ومع أن هذه الظواهر عايشت المشروع الصهيوني منذ نشأته، وغدت مالوفة وملاصقة للمجتمع الاسرائيلي، إلا أن اصحاب التنبؤات يلوحون بها ليس للتدليل على التناقضات القائمة في المجتمع الاسرائيلي، وإنما على قرب زوال الكيان الاسرائيلي، مع أنها لا تؤثر على بقائه او مستقبله من قريب او بعيد.

٢ - على لصق صفات باسرائيل ، هي بالفعل من طبيعتها ، مع تركها

بدون توضيح، سواء بسبب قصور في التحليل أم غير ذلك؛ كالقول بأنها كيان «مصطنع» او «مفتعل» او «قاعدة عدوان أمبريالية» او «ربيبة الاستعمار». فالشيء «المصطنع» او «المفتعل» سينتهي حتماً وسريعاً تماماً كما حدث وتساقط الكثير من «ربائب الاستعمار»، وانتهى اثر تخلص الشعوب من الاستعمار التقليدي، الكثير من القواعد الاميريالية. ومع أن هذه الصفات صحيحة، الا أن تركها بدون توضيح واقع «الافتعال» وخطورته على المنطقة، وخصوصية «قاعدة العدوان الامبريالية» واختلافها الجوهري عن قواعد العدوان الاستعمارية الاخرى، ينطوي على نوع من التضليل سواء تم ذلك عن قصد ام عن غير قصد.

٣ – إلى جانب ظاهرتيّ التفجرات الداخلية، والصفات الملازمة لاسرائيل كتجسيد للصهيونية، هنالك مَن يرهن زوال اسرائيل بسلاح «غير تقليدي»، سلاح التكاثر السكاني العربي داخل اسرائيل، أي سلاح الاخصاب التناسلي.

ان ربط زوال اسرائيل بظواهر لازمت المشروع الصهيوني منذ ولادته ولا تزال قائمة فيه، أو بصفات تتعلق بعلاقة اسرائيل بالظاهرة الاستعمارية الأخذة بالافول، او بحدة مضار سلاح الاخصاب، يعتبر ربطاً تعسفياً، يحمل بين ثناياه خطراً وخطورة؛ وذلك بالنسبة لمسار النضال وزخمه ضد العدو.

من هنا ناتي لطرح السؤال موضوع البحث: ما هي عوامل بقاء الكيان الاسرائيلي؟ ان العوامل الكامنة وراء بقاء الكيان الاسرائيلي واستمراريته هي العوامل نفسها التي وقفت وراء ولادة هذا الكيان. وهنالك علاقة جدلية قائمة بين هذه العوامل، فإذا ما تأثر احداها سلباً، أو ايجاباً، عكس أثره على العوامل الاخرى، وبالتالي على الوجود الصهيوني. وتتمثل هذه العوامل في ثلاث هي: ١ – العامل الذاتي (الصهيوني)، ٢ – العامل الاستعماري، ٣ – العامل العربي.

يعاني المشروع الصهيوني، مجسداً في اسرائيل، في الوقت الحاضر، من أزمة في العاملين، الاول والثاني، بشكل خاص؛ وذلك خلافاً لما يبدو ظاهرياً من أنه يعاني من ازمة في العامل الثالث. ونورد، كمثال على شدة وطأة الأزمة، عجز اسرائيل عن تهويد الأراضي المحتلة منذ العام ١٩٦٧، وعدم اقدامها على ضمها اليها رسمياً. ويشير العجز عن التهويد إلى الأزمة الذاتية للحركة الصهيونية، في حين يشير عدم الضم رسمياً إلى أزمة العامل الاستعماري؛ الأمر الذي يستدعي منا الوقوف على دور العاملين آنفي الذكر وتشابكهما في اقامة المشروع الصهيوني ودورهما، حاضراً، في الحفاظ على استمرارية الكيان الاسرائيلي، ومن ثم الوقوف على دور العامل الثالث.

العلاقة الصهيونية الاستعمارية اللاسامية

يرتبط تجسيد المشروع الصهيوني ارتباطاً وثيق الصلة بالظاهرة الاستعمارية الاوروبية. ومن سوء حظه أنه لم يظهر كفكرة ومن ثم كتجسيد الا بعد مضي فترة طويلة على هذه الولادة للظاهرة الاستعمارية، وفي بدايات النهوض الوطني للشعوب المستعمرة لنيل استقلالها.

على الرغم من الدور الكبير الذي قام به الاستعمار (البريطاني اساساً)، سواء على صعيد التعاطف ام على صعيد الدعم المادي للمشروع الصهيوني، إلا أن دوره كان بادئاً في مجال خلق الفكرة الصهيونية، التي ولدت، نتيجة تفاقم اوضاع اليهود في اوروبا، بين وسطين: الوسط اللاسامي والوسط اليهودي. وكي نطل على مرامي الأطراف الثلاثة، سواء من حيث الفكر او التجسيد، سنقف قليلاً حول تعريف الصهيونية.ما هي الصهيونية؟

هنالك تحليلات وتعريفات عدة للصهيونية تتناقض، في كثير من الاحيان، بسبب التباين في الأرضية الفكرية لمتناوليها، بيد أنه يمكن تعريفها من خلال الوقوف على اهدافها التي لا ينكرها المؤيد او المتصدي لها. وتتمثل هذه الاهداف في ثلاث:

١ – نفي «النفي»، أي جمع يهود العالم فيما يسمى بـ «أرض – اسرائيل». ولاستحالة تحقيق عملية جمع «الكل»، اجتمعت مختلف التيارات الصهيونية على ضرورة جمع الـ «معظم». وبدون تحقيق او تهجير «معظم» يهود العالم يبقى هذا الهدف الصهيوني غير مستكمل.

٢ – اقامة «دولة اليهود» في «ارض – اسرائيل».

٣ – تكون هذه الدولة «نموذجية» وبمثابة «ملجأ آمن» لليهود.

ومن الجدير بالذكر أن مفهوم «ارض – اسرائيل» المرشحة لقيام المشروع الصهيوني عليها، بنفي «منفى» اليهود عن طريق استقطابها لهم، كان ولا يزال مدار جدل بين مختلف التيارات الصهيونية؛ الأمر الذي حال دون اتفاقها على تعيين حدود نهائية ثابتة للمشروع المجسد في اسرائيل، وابقى الحدود «النهائية» رهن صراع ثلاثة مفاهيم لها.

الأول يكتفي بحدود الخريطة الفلسطينية كما تبلورت عقب انتهاء الحرب العالمية الاولى، ولكن دون أن يتخلى عن حق اليهود في اراض أخرى خارج هذه الحدود، وهذا المفهوم يمثل وجهة نظر الحركة العمالية بشكل عام.

والثاني يرى أن حدود «ارض – اسرائيل» هي حدود الاثني عشر سبطاً؛ أي أنه يضيف إلى فلسطين شرق الأردن ومناطق من سوريا ولبنان.

والثالث ينطلق، في منظوره، من الحدود التوراتية، وينقسم إلى فريقين: فريق يرى أن الحدود التوراتية تمتد من نهر العريش في سيناء وحتى الفرات، وآخر يرى أن الحدود التوراتية تمتد من النيل وحتى الفرات. وتقف، إلى جانب الفهمين الثاني والثالث، التيارات اليمينية والدينية.

وبغض النظر عن سخافة هذه المفاهيم المعتمدة على دعاوي خرافية، الا أنها قائمة، ويرى فيها اصحابها سنداً «خلقياً» في دعواهم لتحقيقها، سواء كانوا يؤمنون بها ام يستخدمونها كذريعة لاضفاء نوع من «الشرعية» على دعاويهم.

إن الهدف الأول للصهيونية، المتمثل في نفي ما يسمى بـ«المنفى»، أي نفي واقع

«شتات» اليهود في العالم وجلبهم إلى فلسطين وجوارها، يعتمد على مبدأ نفي القائم، أي على تشتيت الشعب الذي يسكن فلسطين وجوارها. ومن هنا، كان التنكر الصهيوني التام لوجود شعب فلسطين ولا يزال. وقد تم، حتى الآن، تحقيق جزء من هذا الهدف: فبالنسبة لنفي ما يسمى بـ «منفى» اليهود، تم استقطاب قرابة عشرين بالمئة من مجموع يهود العالم، مقابل نفي أكثر من نصف القائم، أي تشريد أكثر من نصف الشعب الفلسطيني. وهذا يعني أن الصهيونية لم تنجح، حتى الآن، في استكمال مشروعها، وانها تواجه أزمة في مسار تحقيقه. بيد أن ذلك لا يعني مطلقاً أن المشروع قد فشل. ذلك أن اسرائيل، كتجسيد للمشروع الصهيوني، تعتبر اقوى دولة في المنطقة، مهمتها الأساسية حماية عملية نفي «المنفى» ونفي القائم، وليست مجرد قاعدة عدوان للامبريالية – وهي بالفعل كذلك – للانقضاض على الشعوب العربية بهدف القضاء على تطلعاتها للتخلص من النفوذ الاستعماري الغربي، خدمة للامبريالية ولها. انها، بالأساس، قاعدة انطلاق للصهيونية تلتقي بالضرورة، وبشكل حاد، مع الأطماع الاستعمارية في المنطقة، وتشكل الركيزة الأكثر ضماناً لتلك الأطماع؛ وذلك بحكم التناقض الحاد القائم بين الوجود الصهيوني وتطلعاته، والوجود العربي وتطلعاته. ولا يحتاج المرء لبذل كبير جهد لشرح أيهما أخطر: الاستعمار الاجلائي او الاستعمار التقليدي، من وجهة نظر المبتلين بهما، وايهما أكثر قابلية للبقاء أو الزوال.

اذن، تُعدّ اسرائيل، في حقيقتها وبحكم ايديولوجيتها ووفق الهدف الاول للصهيونية، قاعدة صهيونية بالأساس. كما أنها، وبحكم تماثل المصالح بينها وبين الدول الامبريالية تعد قاعدة امبريالية. ولا شك بأن امكانية ازالة، أو زوال، أية «قاعدة امبريالية» في الوقت الحاضر المتسلم بأفول نجم الاستعمار وعلو شأن الشعوب في تقرير مصيرها، تبدو سهلة التحقيق، أكثر بكثير من امكانية ازالة أو زوال قاعدة استيطانية قامت على اساس نفي وجود اصحاب البلاد الشرعيين. وعلى سبيل المثال، نذكر أن نضال تونس او مراكش لانتزاع استقلالهما، كان ايسر بكثير من نضال الشعب الجزائري لانتزاع استقلاله، وقد كان ذلك بسبب وجود تجمع بسيط من المستوطنين إلى جانب الاطماع الاستعمارية في الجزائر. وفي روديسيا أيضاً، كان نضال سكان البلاد الاصليين اصعب واشقّ من نضالات شعوب افريقية اخرى، وذلك بسبب التواجد الاستيطاني الاوروبي فيها، ولا يزال نضال شعب جنوب افريقيا في بداية الطريق الطويل، ويواجه صعوبات جمة لاقامة سلطة السكان الاصليين على كامل ترابهم الوطني بسبب التجمع الكبير، نسبياً، من المستوطنين الأوروبيين هناك. هذا، علاوة على أن شعوباً اخرى قد انقرضت ولم يبق منها سوى بعض «المعالم» البشرية، كالهنود الحمر مثلاً، لعدم تمكنها من الصمود في وجه الاستعمار الاستيطاني الاجلائي، كاستعمار الاوروبيين للاميركتين واستراليا. ولو كتب لتلك أن تبلى بخطر «القاعدة الاستعمارية» المخصصة لنهب الثروات، لكانت قد بقيت على قيد الحياة وانتزعت، في نهاية الأمر، استقلالها وتنعمت بثرواتها.

ليس القصد من ضرب هذه الامثلة التهويل من الخطر الصهيوني الاستيطاني الاجلائي على مصير الامة العربية، بل الاشارة إلى الفارق الكبير، لجهة الخطورة، بين

تعريف اسرائيل بأنها قاعدة للامبريالية، وبين تعريفها كقاعدة انطلاق للصهيونية، علماً بأنها تقوم بالدورين معاً، وذلك بحكم طبيعتها وتماثل مصالحها مع المصالح الامبريالية في المنطقة. ان الصفة الاولى ليست من صلب ايديولوجيتها، بل هي ناجمة، اساساً، عن ضرورات تحقيق الصفة الثانية، ويمكن لها أن تنتهي في حالتين هما: غياب الاستعمار او غياب الشعب المناهض لها، أي تحقيق نفي القائم، وحينذاك لن تخدم الصهيونية إلا نفسها.

ومن الملفت للنظر أن القوى العربية الرجعية تعمد – بحكم ارتباطها بالاستعمار، وهي بذلك تشارك الصهيونية وتفيدها، أيضاً، في تطوير مشروعها – إلى محو الصفة الاولى وتركز على الصفة الثانية، مضيفة اليها، في بعض الأحيان صفة مناقضة لها ومتنافرة معها، كالقول: إن «الصهيونية والشيوعية صنوان»؛ مع أن الشيوعية، كنظرية، تشكل النقيض التام للنظرية الصهيونية، تماماً كما يشكل الشعب الفلسطيني النقيض الاساسي لتجمع المهاجرين والمستوطنين الصهيونيين في بلده، وربما كان لهذا التصور الرجعي المتعمد أثر كبير في دفع الكثير من الوطنيين والتقدميين للتركيز على صفة عمالة اسرائيل للامبريالية، مغيبين صفتها الاساسية، بغرض الطعن ليس فقط باسرائيل وانما أيضاً بمن يشاركونها العمالة.

اذن، يمكن القول أن الخطورة الاساسية تكمن في كون اسرائيل قاعدة حشد وانطلاق صهيونية تعتمد مقولة نفي «المنفى» ونفي القائم؛ وهي بذلك تفوق، لجهة الخطورة، ومن منظور المبتلين بها، خطورة أي استعمار قديم او حديث همه نهب الثروات. ومما يفاقم من هذه الخطورة كونها تشكل الهدف الأول للفكرة الصهيونية التي خلقت في القرن التاسع عشر بين وسطين اوروبيين، الوسط اللاسامي والوسط اليهودي، ووجدت هوى عند القوة الاستعمارية (بريطانيا ومن ثم الولايات المتحدة) وعملت هذه الأوساط جميعاً على اخراج الفكرة إلى حيز التنفيذ.

لسنا هنا بصدد التعمق في دراسة ولادة الفكرة، وانما نحن في معرض الاشارة إلى العلاقة المصلحية القائمة بين الصهيونية واللاسامية (نعني بها الرغبة الكامنة لدى الشعوب الاوروبية في التخلص من اليهود) وتطور الفكرة، ثم تجسيدها بدعم القوى الاستعمارية على الرغم من الدوافع المتباينة.

كان من نتائج تفاقم اوضاع اليهود في اوروبا، في القرن التاسع عشر، وسط تضافر نمو الثورة البرجوازية واذكاء الشعور القومي لتلك الدرجة التي يصل فيها، في كثير من الأحيان، إلى مرتبة الشوفينية، أن أخذ الحديث يدور حول «المسألة اليهودية» وطرح حلول لها من منطلقات مختلفة، ولم يكتب العيش، من مختلف وجهات النظر سوى لوجهتي نظر فريقين: الفريق اللاسامي (من وسط الاغيار)؛ والفريق الصهيوني (من الوسط اليهودي). وقد التقى هذان الفريقان عند نقطة اعتبار اليهود «امة» «وجنس» و«قومية» – وليس طائفة كما كان يقول الكثيرون من المفكرين الاوروبيين او اليهود – لا يمكن دمجهم في

القوميات التي يعيشون بين ظهرانيها. وقد هدف الفريق اللاسامي، من وراء ذلك، إلى مقاومة منح اليهود حقوقاً متساوية، بينما هدف الفريق الصهيوني إلى الحفاظ على الشخصية اليهودية من الضياع في حال الدمج، وإلى محاولة البحث عن حل لجميع اليهود باستقطابهم في منطقة من العالم، وقد اتجهت أنظار هذا الفريق صوب القدس. وقد تمكن هذان الوسطان، على امتداد ثلاثة ارباع القرن التاسع عشر، من خلق مرحلة الاعداد للفكرة التي ولدت خلال الربع الأخير من القرن الماضي. وشهدت مرحلة الاعداد ظهور «مبشرين» باللاسامية من امثال باوار وريخارد واغنر (المانيا) والونس توسنل (فرنسا) وبرونر (النمسا) وظهور مبشرين بالصهيونية مثل موشي هس والحاخامان الكلعي وكاليشر. أما المرحلة الثانية التي شهدت ولادة مصطلحي الصهيونية واللاسامية حتى غدا المصطلحان بمثابة حركتين سياسيتين، فقد انعكست في كتابات ودعوات ويلهلم مار الذي ابتدع مصطلح اللاسامية (عام ١٨٧٩) وادولف شختر وهنريخ ترايشكه (الوسط اللاسامي) وتيودور هرتسل نبيّ الصهيونية، وصاحب كتاب «دولة اليهود»، ونوردراو وسيركين (الوسط اليهودي).

تعدّ الصهيونية واللاسامية، من المنظور التاريخي، بمثابة ظاهرتين اوروبيتين توأمين، منسجمتين إلى حد كبير من حيث الأهداف، وإن كانتا متناقضتين من حيث الدوافع. فقد التقتا عند ضرورة ايجاد حل لمجموع اليهود في العالم، ولم تكتفيا بوضع حلول منفردة لهذه الجالية او تلك، واعتبرتا اليهود بمثابة امة وجنس، وعملتا على عدم دمج اليهود في مجتمعاتهم، وتمخضت معاناتهما الفكرية عن خلق فكرة «القرس»، أي جمع اليهود في منطقة ما من العالم. وكان للمفكرين اللاساميين الفضل في بلورة هذه الفكرة، فقد استبق أحدهم هرتسل نفسه وقدم اقتراحاً لحل «المسالة اليهودية» لا يختلف في شيء – الا في احراز قصب السبق في الطرح – عن طرح مشاهير القادة الصهاينة. ففي سنة ١٨٧٨، عرض جوزيه ايشتوسي (من مشاهير المعادين لليهود) مشروع قرار على البرلمان المجري يدعو فيه إلى تأييد ودعم اقامة دولة يهودية في فلسطين. وقد طرح مشروع القرار نفسه في مؤتمر برلين المنعقد في تلك الفترة، بهدف دفعه إلى حيز التنفيذ وكسب جهات اوسع إلى جانبه. ومن الجدير بالذكر، أن ايشتوسي هذا افاض في امتداح «الامة» اليهودية وفي قدرتها على اقامة دولة «نموذجية»، تماماً كما فعل بعده قادة الحركة الصهيونية. ولا شك بأن أحداً لا يخالجه الشك، إن لم يكن على علم بموقف صاحب المشروع من اليهود، بأنه احد ابرز قادة الدعوة الصهيونية. وبعد مضي قرابة عقد من الزمن طرح مواطنه المجري، تيودور هرتسل المشروع نفسه في كتابه «دولة اليهود». ولعل أول ترحيب تلقاه هرتسل بمناسبة ظهور كتابه كان من قبل عضو البرلمان المجري ايفان سيموني الذي إجتمع به، وعبر له عن تقدير مجموعة ايشتوسي للحل الذي توصل إليه.

وقد وجدت هذه الأفكار والطروحات، بغض النظر عن الدوافع الكامنة وراء اصحابها، هوى واستحساناً لدى الشعوب الاوروبية، وليس لدى ابناء الجاليات اليهودية الذين تخوفوا من انعكاسها سلباً على واقعهم في مختلف مجتمعاتهم. وقد تخوفوا بخاصة من تكريس التمايز والتمييز القائمين منذ قرون، واللذين كانا وراء سلسلة الاضطهادات

ضدهم. ويعود سبب الاستحسان، لدى الشعوب الأوروبية إلى عامل أساسي، لا يزال قائماً حتى يومنا هذا، وإن خفت حدته بشكل كبير وتفاوتت درجته، بين هذا البلد أو ذاك، نتيجة تلاشي الروح القومية الشوفينية وعلو شأن الأفكار الليبرالية والانسانية. وقد تمثل هذا الاستحسان في الرغبة الكامنة في نفسية هذه الشعوب في التخلص من اليهود ليس عن طريق اضطهادهم، وانما عن طريق هجرتهم إلى أية بقعة في الأرض. ولعل في هذا العامل، إلى جانب عوامل اخرى، ما يفسر لنا عدم رغبة قطاعات واسعة من الشعوب الاوروبية في تفهم وجهة النظر العربية، وذلك بحكم احساسها الدفين بالمصلحة – من وجهة نظرها – الكامنة بهجرة اليهود من بلدانها. وربما يكون هذا العامل أكثر وضوحاً وبروزاً عند الشعوب ذات التراث الاستعماري؛ إذ من الملاحظ أنها لا تكن تقديراً لمواطنها اليهودي او تعاطفاً معه بقدر ما تكن من تقدير وتعاطف للمواطن نفسه إذا عاد اليها حاملاً جواز سفر اسرائيلياً؛ ففي هذه الحالة، تكون عملية التخلص قد تضافرت مع عملية الافادة الاستعمارية. وهذه الظاهرة ما زالت واضحة في الدول الغربية وخصوصاً بين اوساط الشعوب ذات التراث الاستعماري، ولا أثر لها على الاطلاق بين شعوب الدول التي عانت الأمرين من الاستعمار، إذ أنها غريبة عنها. ومن الصعب عليها تفهمها. وإلى جانب استحسان الشعوب الاوروبية لهذه الفكرة، وجدت، كي تترجم، على صعيد الواقع، إلى مشروع مجسد، في الدول الاستعمارية متكأها ومرتكزها.

مع ظهور الحركة الصهيونية، كانت الجاليات اليهودية التي لا تقوم للصهيونية قائمة بدونها هي الطرف الوحيد الذي أبدى تحفظات كبيرة، وحتى معارضة شديدة في كثير من الاحيان، ضد الفكرة الجديدة؛ وذلك خشية من أن تؤثر على أوضاعها في هذا البلد أو ذاك. ولم يكن من السهل على هرتسل ورفاقه إزالة التحفظات أو المعارضة؛ لذا راهن كثيراً على العامل الذي دفعه بالذات إلى التحول من يهودي عادي إلى صهيوني والمتمثل في نظرة الكراهية تجاه اليهود والذي ترك رواسب عميقة في نفسيته؛ وذلك إثر القضية الشهيرة المعروفة بقضية داريفوس. هذا، فضلاً عن مراهنته على عاملين آخرين يتمثلان في الرغبة الكامنة لدى الشعوب الأوروبية، في التخلص من اليهود والاطماع الاستعمارية التي كانت تتمحور حول المشرق العربي لاقتسامه عقب لفظ الرجل المريض (الامبراطورية العثمانية) أنفاسه الأخيرة. فقد رأى هرتسل، في النتيجة، تماثلاً في المصالح بين دعوته وبين اللاسامية ورغبة الشعوب الاوروبية والاطماع الاستعمارية؛ ففي حال البدء بتجسيد الفكرة تتضافر مصالح هؤلاء جميعاً. وينتهي تماثل المصالح بين الصهيونية واللاسامية في حال قيام دولة مستقطبة كل أو معظم يهود أوروبا، في حين يبقى التماثل في المصالح بين الدولة الصهيونية وبين أطماع الدول الاستعمارية في ثروات شعوب المنطقة ما دامت هذه الثروات قائمة دون أن يصل أهلها إلى درجة من التطور تمكنهم من انتزاعها لصالحهم أو دون أن تصل الصهيونية درجة من التطور تمكنها من إخضاع الثروات وأصحابها لسيطرتها المطلقة.

نشط هرتسل لبث فكرته الجديدة، ضارباً على نغمة «تماثل المصالح». ولم يجد أي عيب في تكريس جهود كبيرة لعقد سلسلة من اللقاءات مع شخصيات مرموقة معروفة

بكراهيتها لليهود، وكان على رأس هؤلاء وزير داخلية روسيا القيصرية فياتسلاف بليفه الذي اعتبره يهود روسيا ليس فقط معادياً لهم بل مسؤولاً، أيضاً، عن إحداث كيشينيف سنة ١٩٠٣ التي ذهب ضحيتها الكثيرون من بين صفوفهم. وقد جرى الاجتماع، ولما تمض على تلك الأحداث بضعة شهور، وخلاله ردد هرتسل مقولة «تماثل المصالح»، ولم يخف بليفه سروره تجاهها، إلى جانب تأييده لها.

وجدت هذه المقولة، أيضاً، بإبراز هرتسل المصالح التي يمكن أن يجنيها كل وسط من مشروع قيام الدولة اليهودية، أذناً صاغية لدى الأوساط الاستعمارية الأوروبية المتحفزة للانقضاض على «الرجل المريض» لاقتسام تركته. ومن الجدير بالذكر، أن صاحب الدعوة الصهيونية الذي كان مدركاً وواعياً للتناقضات القائمة بين اطماع الأوساط الاستعمارية الأوروبية في بريطانيا وفرنسا والمانيا، حرص على أن يركز امام كل وسط على المصالح الذاتية العائدة إليه في حال تطبيق الفكرة، وكان بذلك أشبه بالتاجر الذي يروج لبضاعة وفق أهواء كل مشتر.

وبعد أن تمكن من بيع الفكرة والترويج لها بين الأوساط الاوروبية، وعقب نجاحه في استمالة قطاع من اليهود إليه، حاول هرتسل بيعها إلى «الرجل المريض» عن طريق ما اعتبره «تماثل المصالح» بين الصهيونية والسلطنة العثمانية. وبطبيعة الحال، لم يكن التماثل متمثلاً في عملية تخليص الامبراطورية العثمانية من اليهود، كما كان الأمر بالنسبة للشعوب الاوروبية، بل في المردود الاقتصادي الذي يمكن للرجل المريض أن يجنيه من واقع وجود دولة يهودية مزدهرة في الشرق تحرص على خدمة السلطان، وعلى تعزيز حكمه بدعم خزينته بالأموال.

لم يجد السلطان تماثلاً حقيقياً في المصالح، فوضعه مغاير لاوضاع الدول الأوروبية الاستعمارية أو غير الاستعمارية؛ إذ لم تكن في مملكته رغبة كامنة في النفوس للتخلص من اليهود، وحتى لو كانت هذه الرغبة قائمة فإن صاحب المشروع لم يطرح عليه ولاية ويلز في بريطانيا لتحقيق مشروعه وإنما طرح عليه مكاناً في مملكته. ومن هنا جاء تحفظ السلطان الذي لم تثنه عن موقفه الاغراءات بتقديم الأموال وتنظيم إدارة خزينته من قبل اليهود؛ الأمر الذي دفع هرتسل إلى العودة والتركيز على التماثل المصلحي مع الاستعمار.

بيد أن مأساته، في ذلك الحين، كانت تتمثل في غياب السيطرة الفعلية للقوى الاستعمارية الأوروبية على فلسطين والمناطق المجاورة لها لبطء «الرجل المريض» في لفظ أنفاسه الأخيرة. ومن هنا جاء التفكير بإقامة الدولة اليهودية في اوغندا، أو في منطقة العريش في صحراء سيناء بحكم توفر السيطرة الاستعمارية على الأولى وبسط نفوذها على الثانية. ولم يكتب لهذا التفكير أن يعمر طويلاً لاسباب صهيونية واستعمارية ليس هنا مجال الوقوف عندها. ومع اندلاع الحرب العالمية الاستعمارية الأولى وانحسار ظلال الهيمنة العثمانية عن الشرق العربي ووقوعه فريسة الاستعمارين البريطاني والفرنسي، وضعت الصهيونية ثقلها إلى جانب الاستعمار البريطاني، وتمكنت بفعل تماثل المصالح من الحصول على وعد بلفور الشهير القاضي بإقامة «وطن قومي» لليهود في فلسطين. ومن نافل

القول أن هذا الوعد لا ينطوي على أية قيمة حقيقية لو لم تقع فلسطين تحت الهيمنة الاستعمارية.

في ذلك الحين، كان عدد اليهود في فلسطين يناهز الـ ٥٥ ألفاً، كان قسم منهم في فلسطين قبل ظهور الحركة الصهيونية وقسم آخر هاجر إليها بعد ظهور الحركة. ولم يكن بوسع هؤلاء، ولا حتى بوسع الكتائب اليهودية التي خلقتها الحركة الصهيونية بشكل مفتعل خلال الحرب العالمية الأولى وخدمت تحت علم الجيش الاستعماري البريطاني دون أن تدخل معارك تذكر، تغيير معالم فلسطين، أي نفي القائم؛ لأن ذلك لا يتأتى إلا بنفي الوجود اليهودي في أوروبا وأماكن أخرى وغرسه في فلسطين. وبما أن تحقيق المسألة الأخيرة صعب ويحتاج إلى عناء كبير سواء على الصعيد الدعاوي أو على الصعيد العملي، إلى جانب المراهنة على تفاقم أوضاع اليهود نتيجة اشتداد روح العداء ضدهم في أوطانهم الأصلية، فقد رأت الحركة الصهيونية في واقع سقوط فلسطين بيد أكبر دولة استعمارية في ذلك الحين الضمانة الأساسية لتنفيذ الوعد بتحويل فلسطين إلى نقطة استقطاب لجميع اليهود في العالم واستيعاب من يصل إليها، إلى أن يصل التجمع الصهيوني فيها إلى تلك الدرجة التي تمكنه من تحقيق الدولة اليهودية عليها أو على جزء منها في طريق استكمال مشروعها. لذا ارتبط المشروع بضرورة بقاء القوة الاستعمارية في فلسطين وإلى حين، مع اعتبار هذه القوة قوة حليفة، والتمييز بينها وبين بعض الرموز البريطانية التي لا تولي مقولة التماثل المصلحي كبير اهتمام.

وكما نسج هرتسل، على أرضية تماثل المصالح، شبكة من العلاقات مع شخصيات وهيئات مناهضة لليهود في أوروبا، إدراكاً منه للفوائد الجمة العائدة على مشروعه، بذل خلفاؤه من بعده، ضاربين على نغمة «تماثل المصالح»، جهوداً كبيرة للاتصال بحركات فاشية أو حكومات معروفة بعدائها لليهود، وكذلك بأوساط استعمارية تصبو أنظارها نحو الشرق الأوسط لغرس نفوذها فيه. ففي أوائل العشرينات، وعشية استعداد الحزب الفاشي الايطالي للتربع على سدة الحكم، تلقى زعيمه الدوتشي موسوليني مذكرة من قبل جابوتينسكي، بصفته موفداً بمهمة خاصة من طرف الحركة الصهيونية، تعرض عليه خدمات الصهيونية في المشرق العربي، وتحذره من المراهنة على الحركة القومية العربية لكونها تقف بطبيعة الحال ضد مجمل الأطماع التوسعية لمختلف الأوساط الاستعمارية الأوروبية، وتطالبه بدعم المشروع الصهيوني. بيد أن موسوليني لم يول المطلب الصهيوني اهتماماً خاصاً اعتقاداً منه بأن الحركة الصهيونية ما هي إلا أداة بيد الاستعمار البريطاني المنافس له. ومع ذلك، فقد بقي باب الدوتشي مفتوحاً أمام القادة الصهاينة، وجرت لقاءات عدة، في العشرينات، اسفرت، في أواسط الثلاثينات، عن اتفاق سري بين موسوليني ووايزمان، تعهد فيه الأول بدعم المطالب الصهيونية في فلسطين وتقديم تسهيلات للمهاجرين اليهود عن طريق الموانىء الايطالية، مقابل تعهد وايزمان بالنهوض بمساعدة الصناعة الكيمائية الايطالية.

إلى جانب ذلك، نشط التيار التصحيحي في الحركة الصهيونية، بزعامة جابوتينسكي

في تطوير العلاقات مع الحزب الفاشي، وقطع، في هذا المجال، شوطاً بعيداً عكس نفسه في سماح الدوتشي بإقامة كلية عسكرية بحرية بالقرب من روما لعناصر حركة بيتار تخرج منها خلال الأعوام ١٩٣٤ – ١٩٣٨، قرابة مئتي عنصر. وتطورت العلاقات باضطراد، وكادت أن تصل إلى درجة منح الدوتشي وعداً للصهيونية شبيهاً بوعد بلفور، لولا اندلاع الحرب العالمية الثانية واضطرار الحركة الصهيونية إلى اتخاذ موقف إلى جانب الاستعمار البريطاني.

وكما حاولت الصهيونية إرساء علاقات طيبة مع الحركة الفاشية الايطالية، فعلت الشيء نفسه مع الحركة النازية الألمانية، إذ استبشرت خيراً بولادتها، وقد فعلت ذلك ليس حباً في ايديولوجيتها، وإنما رغبة منها بالردود العائد من جرائها على مشروعها؛ تصوراً منها، أنها الأداة الأمضى لحمل اليهود على ترك أوطانهم والهجرة إلى فلسطين دون ان يخطر ببالها أن هذه الاداة ستكون أداة قتل أكثر مما هي أداة تهجير. لذا فإن وسائل إعلامها، وخصوصاً في المراحل الأولى من ظهور النازية، لم تشن، بشكل جدي، حملات ضد هذه الأخيرة التي حاول التياران الصهيونيان إحداث علاقات معها إثر صفقود نجمها في المانيا، وفق المقولة الهرتسية الخاصة بـ «تماثل المصالح». وقد جرت، تحت هذا الغطاء، سلسلة من اللقاءات بين الطرفين، حصل فيها التيار العالمي على اتفاقية الـ «هعفزاة» (النقل) بينما ركز التيار التصحيحي، في لقاءاته، على القاسم المشترك بين النازية والصهيونية المتمثل في «تنظيف» أوروبا من اليهود.

في هذا الوقت كانت بولونيا التي كانت تحتضن، في ذلك الحين، أكبر تجمع يهودي، تدار بواسطة حكومة معادية لليهود، ولم ير جابوتينسكي، زعيم الجناح التصحيحي، عيباً في عقد اجتماع مع رئيس حكومتها الشهير بعدائه لليهود والمكروه من قبلهم، مغطياً عمله هذا بالسابقة الهرتسلية مع وزير داخلية قيصر روسيا. وركز جابوتينسكي حديثه مع رئيس الحكومة حول «تماثل المصالح» ليعرض عليه إجلاء اليهود إلى فلسطين. وبعد سقوط الحكومة البولونية، اللاسامية، توطدت العلاقات بين جناحي الحركة الصهيونية: الهاغاناه وايتسل، وبين الحكومة البولونية، وتم فتح الأراضي البولونية أمام عناصرهما لتلقي التدريبات العسكرية على أيدي ضباط من الجيش البولوني، بغرض تحقيق هدف مشترك، مع الاختلاف في الدوافع: تهجير يهود بولونيا، حيث تتخلص بولونيا من أكبر تجمع يهودي، وتتمكن الصهيونية، بما تخلصت منه بولونيا، من تجسيد مشروعها ودعمه.

إذن، يمكن القول، أن الحركة الصهيونية حرصت، مع انتهاء الحرب العالمية الأولى، على تمتين علاقاتها ودفعها إلى مرتبة التحالف مع أكبر قوة استعمارية في ذلك الحين (الاستعمار البريطاني) بغرض التمكن من بناء المشروع الصهيوني في فلسطين دون إغفال ضرورة تنمية علاقات، فيما بعد، مع استعمارين آخرين (الايطالي الفاشي والالماني النازي) لهما أطماع تتعارض وأطماع الاستعمار البريطاني، لسعيهما، ولا سيما النازية، إلى تنظيف أوروبا من اليهود، وكذلك مع بولونيا التي، وإن لم يكن لها أطماع استعمارية في الشرق الأوسط، كانت ترغب بالتخلص من وجود كبرى الجاليات اليهودية. ونتيجة لذلك ارتسمت، في أواخر الثلاثينات، عشية اندلاع الحرب العالمية الثانية، صورة تفصح بشكل

واضح وحاد عن الترابط القائم بين مصالح الثالوث: الصهيونية والاستعمار واللاسامية وعن تعاظم قوات الهاغاناه على يد الاستعمار البريطاني، بحيث بلغ عدد أفرادها، خلال سني الثورة الفلسطينية، ما ينوف عن العشرين ألفاً بعد أن كان قرابة الالفين عند اندلاعها، وفتح الأراضي البولونية أمام التنظيمات الصهيونية لتلقي التدريبات العسكرية على يد ضباط الجيش البولوني، وفتح كلية عسكرية بحرية بالقرب من روما لعناصر اتسل لتلقي التدريبات على يد الدوتشي.

ومع اندلاع الحرب العالمية الاستعمارية الثانية، لم يكن بوسع الحركة الصهيونية إلا الوقوف، بشكل لا لبس فيه، إلى جانب بريطانيا؛ وذلك بحكم استعمار هذه الأخيرة لفلسطين والمراهنة على انتصارها في الحرب. بيد أن ذلك لم يمنع طرفاً صغيراً في الحركة الصهيونية تمثل في فريق شتيرن (منظمة ليحي) من المراهنة على المحور النازي – الفاشي والتحالف معه على أرضية الرغبة المتبادلة في تنظيف أوروبا من اليهود دون أن يرى أي عيب في ذلك. مستنداً إلى الموقف الذي اتخذه هرتسل تجاه وزير داخلية روسيا القيصرية، والآخر الذي قام به جابوتينسكي تجاه رئيس الحكومة البولونية. وجرت محاولات عدة للاتصال لم يكتب لها النجاح باستثناء واحدة هي التي جرت سنة ١٩٤١ في السفارة الالمانية في بيروت بين أحد مسؤولي المنظمة وأحدالمسؤولين النازيين، وتمخضت عن تقديم مذكرة للمسؤول الالماني حول الأهداف المشتركة للصهيونية والنازية، والتقارب الايديولوجي بينهما كما يفهمها فريق شتيرن.

ومع أن الحركة الصهيونية تصدت لهذا الفريق بسبب توجهه النازي، إلا أن ذلك لم يمنع قادتها مثل وايزمان وبن – غوريون من المراهنة على حدة «لا سامية» دول المحور واضطهادها لليهود عن طريق الملاحقة والمطاردة وتضييق الخناق عليهم اقتصادياً، الأمر الذي يدفعهم للهجرة إلى فلسطين، دون أن يخطر ببال هؤلاء ارتقاء حدة اللاسامية إلى درجة التصفية الجسدية لاعداد كبيرة من اليهود. وانطلاقاً من هذه المراهنة، أعد كل منهما خطتين تعتمد كل واحدة منهما لجلب قرابة مليونين أو ثلاثة ملايين من المشردين المحتلين من اليهود في أوروبا نتيجة أعمال المصادرة والمطاردة النازية اللاسامية؟ وذلك قبل أن يبدأ النازيون بهذه الاعمال مضيفين إليها أعمال التصفية الجسدية.

ويبدو أن رغبتها في وجود ملايين من اليهود المشردين كانت من الشدة لدرجة أن أخفى المسؤولون في الوكالة اليهودية والادارة الصهيونية، لبعض الوقت، عن الاعضاء تقريراً وصلهم عن استبدال النازية اسلوب التشريد بأسلوب التصفية الجسدية الذي يعتبر بمثابة ضربة مؤلمة للمراهنة.

إلى جانب ذلك، مارست الحركة الصهيونية ضغوطات على عدد من الحكومات الأوروبية القائمة في المنفى، أثناء الاحتلال النازي لبلدانها، بعدم ترميم ما تبقى من الجاليات اليهودية بعد أن تنحسر ظلال الحكم النازي عن بلدانها، في محاولة لدفع ما تبقى من اليهود للهجرة إلى فلسطين. وقد استجاب عدد من حكومات المنفى، كحكومتي

بولونيا وتشيكوسلوفاكيا، للطلب «اللاسامي» الصهيوني، وتعهد بالعمل بموجبة.

ولعله من المفيد هنا الوقوف قليلاً عند العلاقة الصهيونية – البولونية في سني أواخر الأربعينات. فعقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، ارتكبت الأوساط اليمينية البولونية عدداً من المجازر ضد اليهود؛ حيث لقي قرابة الفين منهم مصرعهم في أماكن مختلفة من بولونيا، وقد تم ذلك إما بفعل اشتغال أعداد كبيرة من اليهود بالسوق السوداء، أو نتيجة كشف اليهود للجيش الأحمر أسماء من تعاونوا مع النازيين، أو بفعل معاداة السامية. وربما كانت هذه المجازر التي ساعدت الحركة الصهيونية على استقطاب أعداد المهاجرين البولونيين، المظهر البارز في مسلسل الاضطهادات التي عانى منها اليهود في أوروبا خلال القرن التاسع عشر وحتى انتهاء الحرب العالمية الثانية، حيث بدأت الأفكار اللاسامية تضعف بفعل رواج الأفكار الانسانية والليبرالية.

ومن الجدير بالذكر، أن الصهيونية التي راهنت كثيراً، لتجسيد مشروعها، على تفاقم أوضاع اليهود في مختلف البلدان الأوروبية لحثهم على الهجرة إلى فلسطين، استمرت في نشاطها في بولونيا على الرغم من الانقلاب الجذري الذي حدث هناك، وأحدثت علاقات مع العهد الجديد لتهجير ما تبقى من اليهود إلى فلسطين. ولم تجد صعوبة تذكر أمام تحقق هدفها، حيث وقفت السلطات الجديدة إلى جانبها تماماً كما فعلت السلطة البرجوازية في أواخر الثلاثينات. ولم يعرقل نشاطها سوى وسطين يهوديين، تمثل الأول في حزب البوند المعادي للصهيونية والذي حلّته السلطات سنة ١٩٤٩، والثاني في مجموعة من بين اليهود المنتمين للحزب الشيوعي البولوني الحاكم، وقد وقفت هذه المجموعة، خلافاً لقيادة الحزب، ضد نشاط الحركة الصهيونية وأهدافها وخاضت مع الحزب لبعض الوقت نقاشات حامية حول تعاطفه مع ما أسماه بالتطلعات القومية للشعب اليهودي. وبطبيعة الحال، كانت الغلبة لموقف الحزب؛ حيث تغلبت رغبة التخلص من اليهود – وليس عامل التعاطف الزائف مع ما اسماه بالتطلعات القومية اليهودية في فلسطين – على الفهم العلمي للماركسية الذي تمسكت به، لفترة، المجموعة اليهودية في الحزب. وبذلك، وجدت الحركة الصهيونية أن الأرضية ما زالت صالحة للعمل، فنشطت في ميدان الهجرة بمساعدة ودعم السلطات التي لم تكتف فقط بتسهيل عملية نقل أعداد من مواطنيها إلى خارج الوطن على يد جهة أجنبية، بل ذهبت إلى أبعد من ذلك حين سمحت للحركة الصهيونية بتجنيد قرابة ألفي شاب يهودي بولوني وتدريبهم فوق أراضيها، ومن ثم إرسالهم إلى فلسطين خلال الحرب العربية – الاسرائيلية سنة ١٩٤٨. ومع انتهاء الحرب، عاد الحزب وتبنى موقف المجموعة اليهودية الشيوعية، وأخذ يحارب الصهيونية، ولكن بعد أن أنجز الكثير من مهام «التخلص» من الوجود اليهودي.

ومع إنتهاء الحرب العالمية الثانية، أخذت الحركة الصهيونية تبذل جهوداً جبارة للمشاركة في اقتسام ثمار الحرب ونيل حصتها على شكل دولة. وقد تمكنت من ذلك بفعل جهودها الذاتية وترابط مصالحها مع مصالح الاستعمارين البريطاني والأميركي، وكذلك بفضل تبعات المجازر النازية، أي أن الدولة الاسرائيلية التي أعلن عن قيامها سنة ١٩٤٨ كانت ثمرة جهود أطراف رئيسية: الصهيونية واللاسامية والاستعمار.

ومن الجدير بالذكر، هنا، أن اللاسامية أخذت مع انتهاء الحرب العالمية الثانية بالتلاشي والغروب بفعل تقدم الأفكار الليبرالية والانسانية، وهي الآن في طريق الزوال. إلا أن الحركة الصهيونية، ادراكاً منها للعلاقة بين مصير مشروعها وموت اللاسامية، ركزت نشاطاً محموماً، عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، وحتى بعد قيام اسرائيل، ضد اللاسامية، مسخرة إياه ليس لصالح اليهود في العالم المتأذين أصلاً من اللاسامية وإنما لصالح المشروع الصهيوني المستفيد منها. ومن بين ما نشطت فيه، محاولتها الرامية إلى أن تدخل في أذهان الكثير من الشعوب الاوروبية، وبخاصة منها تلك ذات التراث الاستعماري، فكرة أن هذه الشعوب هي المسؤولة عن المجازر الهتلرية التي ارتكبت بحق اليهود؛ وذلك بسبب سكوت هذه الشعوب أو عجزها عن عمل شيء. وقد حمّلت الشعب الالماني وكذلك الأجيال الالمانية اللاحقة مسؤولية الدماء اليهودية. وأفلحت هذه المحاولة في بداية الأمر، حيث أخذ سلاح «تبكيت الضمير» أشكال التعاطف والتأييد الأعمى لإسرائيل إلى جانب التعويضات المادية من المانيا الغربية للكيان الاسرائيلي والتي كان لها دور كبير في تنمية اقتصاده. إلا أن هذا السلاح أخذ، مع مرور الوقت، يبهت ويفقد مضاءه؛ وذلك بسبب رفض الأجيال الالمانية تحمل تبعات مجزرة لم ترتكبها، تماماً كما ترفض الاجيال اليهودية، وبحق، تحميلها تبعة مقتل أحد الرسل.

وفي الوقت الحاضر، وبعد أن أخذت شعوب القارات الثلاث مكانتها السياسية والدولية ولم يعد الرأي العام العالمي يرسم وفق وجهة نظر أوروبا لوحدها، دخلت الصهيونية في طور الحصار العالمي؛ وبخاصة إثر اعتبارها، قبل حوالي ستة أعوام، على يد الأمم المتحدة، بمثابة حركة عنصرية. ولم يفد التلويح بتهمة اللاسامية ضد شعوب العالم الثالث - كما كانت تفعل مع الشعوب الأوروبية - الصهيونية في شيء؛ وذلك لان التهمة ليست مستغربة ومستهجنة فحسب، بل كذلك لان هذه الدول جزء من الشعوب السامية. وربما كان الأمر الوحيد المتأتي عن ترداد هذه التهمة هو الامعان في تضليل الجمهور الاسرائيلي وإغلاق فكره على مقولة عفا عليها الزمن. ومن الجدير بالذكر، أنّ عدداً من الكتاب الاسرائيليين ومن بينهم أصحاب شهرة واسعة، ينهمكون أنفسهم، بين الحين والآخر، في كتابة مقالات تتسم بالسخف والتفاهة حول «اللاسامية الغربية»؛ وذلك في محاولة منهم لإثبات أن العرب يعادون السامية، وكأن العرب ليسوا من أصل سامي، أو كأن السامية حكر على اليهود وحدهم.

إذن يمكن القول أن اللاسامية كانت الحليف الطبيعي للحركة الصهيونية في القرن التاسع عشر وحتى انتهاء الحرب العالمية الثانية، ومع بداية أفول نجمها أخذ الاستعمار يحل محلها، ويحتل دور الحليف المركزي والاساسي بعد أن كان شريكاً لها في التحالف. ومأساة الصهيونية تتلخّص في أن هذا الحليف قد شاخ بعد قرون من السطو والبطش، ودخل طور نهايته.

وعشية قيام اسرائيل، كانت أكثرية شعوب العالم الثالث خاضعة، بشكل مباشر أو غير مباشر، للظاهرة الاستعمارية الأوروبية. وفي ذلك الوقت كانت الصهيونية في سباق

حقيقي مع الزمن لإقامة مشروعها قبل أن تتمكن الشعوب من حسر ظلال تلك الظاهرة وتفوت عليها فرصتها الذهبية. وبالفعل تمكنت سنة ١٩٤٨، وقبل أن تنال غالبية الشعوب استقلالها، من إقامة الدولة اليهودية في فلسطين، وأفلحت في الحصول على «شرعية» دولية تحت ظلال هيمنة «شرعية» الظاهرة الاستعمارية الأوروبية على عدد كبير من أقطار العالم.

من الملاحظ أننا ركزنا على علاقة الصهيونية باللاسامية أكثر من تركيزنا على علاقتها بالاستعمار. ولا يجب أن يفهم من ذلك أن القصد هو تحجيم العلاقة الصهيونية – الاستعمارية وإغفال الاستعمار البريطاني ومن ثم الاميركي في تنفيذ المشروع الصهيوني. ذلك أن هذه العلاقة أكثر وضوحاً، ومغطاة بشكل أو بآخر ولا ينكرها، لا ماضياً ولا حاضراً، أصحاب المشروع الذين يعتبرون أنفسهم جزءاً من «العالم الحر». والمقصود من هذا المصطلح، في الوقت الحاضر، الولايات المتحدة وعدد من الدول ذات التراث الاستعماري. لذا فضلنا الاشارة فقط إلى هذه العلاقة دون الخوض فيها. وما يعنينا هنا هو تأثر الصهيونية من مسار أفول الظاهرة الاستعمارية تماماً كتأثرها من غروب اللاسامية.

وتجدر الاشارة إلى أن العامل المتحكم في العلاقة القائمة بين الصهيونية والاستعمار يكمن في قوة تماثل المصالح بين الطرفين في الشرق الأوسط، وفي مدى نفوذ الحركة الصهيونية في البلد المستعمر؛ ووفق هذا العامل تتحدد العلاقة وطبيعتها ومدى قوتها. ففي الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين، كانت الحركة الصهيونية تضع ثقلها الأساسي على بريطانيا وتراهن عليها وترتبط ارتباطاً محكماً بها، وذلك بحكم كونها كبرى الدول الاستعمارية ذات النفوذ القوي في الشرق الأوسط. ومع ظهور علائم الشيخوخة على الامبراطورية البريطانية، المصاحب ببروز الولايات المتحدة الاميركية ودخول بريطانيا عقب الحرب في طور الاعتماد الاقتصادي على الولايات المتحدة، أخذت الحركة الصهيونية تمهد الطريق لعملية الاستبدال. وكان مؤتمر بلتيمور الذي انعقد في نيويورك سنة ١٩٢٤ من أبرز المؤشرات على هذا التحول.

لم تجر عملية الاستبدال دفعة واحدة، وإنما سارت ببطء وتفاعلت وتيرتها مع وتيرة مسار عملية بسط النفوذ الاميركي في الشرق الأوسط، ولكن دون التخلي عن التحالف مع الاستعمارين السابقين وتمتين الروابط معهما لجهة محاربة تطلعات الشعوب العربية نحو الاستقلال.

وقد تأثرت عملية الاستبدال كثيراً بتعارض المصالح والمنافسة القائمين بين الاستعمار الجديد الزاحف إلى المنطقة والاستعمارين البريطاني والفرنسي اللذين كانا يمران في طور الغروب عنها. فقد كانت ظلالهما آخذة بالانحسار عن بلدان كثيرة في أكثر من قارة، وحاولا، خلال الخمسينات، بكافة الوسائل، الابقاء على نفوذهما في المنطقة العربية مما رفع وتيرة العداء بينهما وبين الشعوب العربية لدرجة الصدام الدموي الذي كان من أبرز معالمه العدوان الثلاثي على مصر سنة ١٩٥٦ وحرب الجزائر. وقد راهنت اسرائيل

على هذا الصدام التناحري ونتائجه في الوقت الذي حاولت فيه ترسيخ علاقاتها مع الوافد القوي المنافس.

ومع هزيمة بريطانيا وفرنسا في بور سعيد، وانحسار ظلال الاستعمار الفرنسي بعد ذلك عن شمال افريقيا، وحلول النفوذ الاميركي في المنطقة العربية، أخذت الصهيونية تضع ثقلها الاساسي على الولايات المتحدة مستعينة بتماثل المصالح وقوة النفوذ الصهيوني داخل هذا البلد.

ومع مرور الوقت، وخلال الستينات والسبعينات توطدت العلاقة بين الطرفين ووصلت إلى تلك الدرجة التي غدا فيها من الصعب البت بشكل واضح في مسألة أيهما أكثر تأثيراً في اتخاذ القرارات الحاسمة بالنسبة لقضايا الصراع العربي – الاسرائيلي. ومع ذلك، يمكن القول أن المصالح الاميركية في الشرق الأوسط حتمت على الإدارة الاميركية عدم إحداث تماثل أو تطابق بين الموقفين الاميركي والاسرائيلي تجاه الصراع في المنطقة وطرق حله. وهذا التعارض، في جوهره، أشبه بالتعارض القائم بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي أو بين حزبي الليكود والمعراخ، فهو لا يتعدى أرضية المصالح المشتركة ويدور في دائرتها. وإذا كانت المصالح الاميركية، في الشرق الأوسط، قد أملت إحداث تعارض، في الموقف، لاسباب تكتيكية إلا أنها التزمت بالحرص على مبدأين اثنين: **الأول**، الحفاظ على قوة اسرائيل في جميع الأحوال، سواء في حال التوسع في احتلال أراض عربية، أو في حال انحسار احتلالها عن أراض محتلة، وذلك بتزويدها بأحدث الأسلحة التي تؤهلها للتفوق على القوة العربية مجتمعة. **والثاني**، يتمثل في دعم الاقتصاد الاسرائيلي. ولا يتأثر هذان المبدآن عملياً، في أي حال من الأحوال، بالتعارض في المواقف السياسية، وإن بدا ظاهرياً وكان خدوشاً تلحق بهما. ولعل في استعداد الرئيس الاميركي السابق كارتر تقديم حياته قرباناً لأمن اسرائيل ما يشير إلى مدى «قدسية» المبدأ الأول ومدى ما وصلت إليه العلاقات الاميركية – الصهيونية من تشابك. وكان كارتر قد صرح في إحدى المناسبات – رداً على سؤال وجه إليه عما إذا كان يعرض، بسياسته، أمن اسرائيل للخطر، ليس بمعنى مساعدة أعدائها وإنما بمعنى إمكانية استخدام تزويدها بالسلاح كعامل ضغط عليها لتهذيب مواقفها – بأنه يفضل الانتحار على خدش أمن اسرائيل.

ومع ذلك، فان اسرائيل تعيش، اليوم، بفعل انحسار الظاهرة الاستعمارية، في عزلة صعبة على الصعيد العالمي. فاذا استثنينا الولايات المتحدة الاميركية، القوة الوحيدة الداعمة لها بقوة، وعدداً بسيطاً من دول أوروبا الغربية ذات التراث الاستعماري والتي يأتي تأييدها المتحفظ لاسرائيل انعكاساً بالأساس لعلاقات هذه الدول مع الولايات المتحدة وضغط الاخيرة عليها، تجد أن حلقة الخناق تضيق على عنقها، سياسياً في الساحة العالمية وعلى امتداد بلاد وشعوب كثيرة. ولا شك بأن هذا الواقع هو لصالح أعدائها. بيد أن عجز الشعوب العربية، بحكم حرمانها من المشاركة في صناعة القرار السياسي، عن تجيير ما هو صالح لصالحها فيه ما يخفف من حده الخناق والعزلة.

ما هي أزمة الصهيونية في الوقت الحاضر

يتمثل جوهر الأزمة، اذا استثنينا تأثر الصهيونية سلباً من مسار غروب الظامرتين الاستعمارية واللاسامية، في واقع تحسن أوضاع اليهود باضطراد في العالم: من جهة، وفي عجز المجتمع الاسرائيلي عن التغلب على مشاكل داخلية كثيرة مستعصية الحل، من جهة أخرى.

ولا شك في أن أفضل طريق يؤدي بنا إلى الاطلالة على الأزمة الصهيونية يكمن في التساؤل: لماذا لم يتمكن الكيان الاسرائيلي منذ ١٩٦٧، وحتى الآن، من ضم المناطق العربية المحتلة؟ لماذا لم يتمكن من تهويدها، أي من تغليب الطابع اليهودي على الطابع العربي فيها؟ لقد شكلت الأراضي العربية المحتلة منذ العام ١٩٦٧، وما زالت، تحدياً حقيقياً للصهيونية. ذلك ان هذه الأراضي تدخل كلها، أو معظمها، ضمن دائرة تصور مختلف التيارات الصهيونية على ضمها أو ضم أجزاء كبيرة منها والحاقها، في نهاية المطاف، باسرائيل. وكان سقوطها تحت السيطرة الاسرائيلية بمثابة فرصة تاريخية لتحقيق هذا التصور، بيد أن التهويد الفعلي لم يحدث. ذلك ان تمكن الصهيونية من غرس قرابة خمسة وعشرين ألف مستوطن في هذه المناطق خلال فترة طويلة نسبياً لا يتناغم مع الأيديولوجية الصهيونية المرتكزة على تهويد الأرض، وان كان قد دق اسفين عملية التهويد. خلال هذه الفترة المذكورة كان من الممكن للصهيونية، لو لم تواجه أزمة ذاتية – انعكست أساساً في عملية نفي «المنفى» – ان تقطع شوطاً بعيداً في تهويد الأرض. فلو سارت عملية نفي «المنفى» كما ترغب اسرائيل، ووصل إلى مجتمع المهاجرين والمستوطنين، سنوياً، خمسون ألف مهاجر يهودي، ليندفع نصف هذا العدد على الأقل، إلى أماكن (أسافين) التهويد المغروسة في المناطق المحتلة على شكل مستوطنات، لأصبحت المناطق العربية المحتلة تسير فعلاً في سياق التهويد الخطر. إذ انها ستكون قد استوعبت حوالي ثلث مليون مستوطن يهودي. ومن الطبيعي أن ينجم عن ذلك، لو تم، خلق واقع ينقل الصراع العربي–الاسرائيلي إلى تحديات أخطر: التوسع الصهيوني من خلال نقاط الارتكاز الجديدة، في مناطق عربية أخرى: الأردن وسوريا ولبنان، مقابل تصدي العرب للهجمة الجديدة. ومن نافل القول أن نتيجة الصراع حول التحديات ستحددها نقاط معادلة القوى بين الطرفين. الا أن ذلك لم يحدث، الأمر الذي حدا باسرائيل إلى خلق مستوطنات صغيرة متناثرة تستوعب كل من يشاء خدمة الصهيونية في دق اسفين التهويد، إلى جانب اقدامها على مصادرة مساحات واسعة جداً من الأراضي تفوق حاجة الاستيطان القائم بكثير، وتلبي استيطان قرابة نصف مليون شخص، وذلك في محاولة منها لتمهيد الأرض أمام احتمال تدفق سيل الهجرة في حال تغلب الصهيونية على أزمتها، من جهة، وتضييق الخناق على السكان الأصليين ودفعهم للرحيل، أي نفي القائم من جهة أخرى.

لذا، يمكن القول ان جوهر أزمة الصهيونية يكمن في واقع تحسن أوضاع اليهود باضطراد في العالم، وفي عجز المجتمع الاسرائيلي عن التغلب على مشاكل كثيرة مستعصية. فهذا الواقع لم يحرم الصهيونية من جلب اعداد كبيرة لبلورة مشروعها

وتطويره وتوسيعه بوتائر أسرع فحسب، وانما شكل أيضاً تحدياً آخر بالنسبة لها. إذ ساعد على تعزيز حركة الهجرة المعاكسة، حيث وصل عدد الاسرائيليين المهاجرين إلى الولايات المتحدة الاميركية حتى الآن، إلى أكثر من ثلاثمئة ألف شخص. ولا يحتاج المرء إلى خصوبة خيال للوقوف على مدى خطورة نجاح الصهيونية في التخلص من أزمتها فيما لو تمكنت من جلب هذا العدد وأقنعته بالاستيطان في المناطق المحتلة «حديثاً».

ولعله من المفيد هنا أن نذكر بأن معظم موجات الهجرة اليهودية إلى فلسطين ومن ثم إلى الكيان الاسرائيلي لم تتأت عن العامل الصهيوني بقدر ما تأتت عن رغبة اليهود في التخلص من واقع لا يرغبونه. فالهجرة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية ناجمة بالاصل عن واقع الضيق الذي عانت منه مجموعات يهودية. كما وان هجرة يهود العالم العربي (الطوائف الشرقية) لم تتأت هي الأخرى عن الدافع الصهيوني، وكذلك الأمر بالنسبة لموجات سبقت من الهجرة.

وإلى جانب واقع تحسن أوضاع اليهود، ساعد واقع المجتمع الاسرائيلي (وهو واقع مغاير لتصور هرتسل «الدولة النموذجية») القائم على التمييز الاثني الواقعي غير المكتوب، على فقدان اسرائيل قوة جذب جماهير يهودية اليها. كما أضفى عامل غياب الأمن بفعل استمرار الصراع العربي ـ الاسرائيلي وهو نقيض لمقولة «الملجأ الآمن» – ظلاله على الواقعين آنفي الذكر، وساعد، بشكل أو بآخر، على مسار عملية نفي «المنفى».

اذن، يمكن القول: ان الحركة الصهيونية تمر في أزمة ذاتية تجد تعبيرها الاساسي في ضآلة حجم الهجرة إلى الكيان الاسرائيلي، وفي استمرار ظاهرة الهجرة المعاكسة منه، بحيث غدت كفة الهجرة، خلال الأعوام الماضية، لا ترجح كثيراً عن نقيضها. ونخلص من ذلك كله باستنتاجين:

١ – ان خلاص اليهود من الواقع اللاسامي، أي خلاصهم من حدة الرغبة الكامنة لدى عدد من الشعوب الغربية في التخلص من التجمعات اليهودية في بلدانها، على أثر ترسخ الأفكار الليبرالية والانسانية، فيه مصلحة لليهود ولنا على حد سواء، ولا ينطوي ذلك على أية مصلحة للصهيونية، بل بالعكس من ذلك. وعلى سبيل المثال، يعتبر الاعتداء على كنيس يهودي أو على متجر يهودي في هذا البلد أو ذاك في غير صالح اليهود لمسه معتقداتهم أو مصدر رزقهم، وفي غير صالح العرب لدفعه عدداً من هؤلاء للهجرة إلى اسرائيل والانخراط في آلة الحرب الموجهة ضدهم، ولا يستفيد من ذلك الا الصهيونية.

٢ – ان مسار الظاهرة الاستعمارية المتجه نحو الافول فيه مصلحة للانسانية كلها بما في ذلك العرب واليهود، وليس فيه أية مصلحة للصهيونية، ان لم يكن مؤشراً حاداً على أفولها، وبما أن الظاهرتين تمران، في الوقت الحاضر، في سياق نهايتهما، فانهما ستنعكسان بالضرورة سلباً على المشروع الصهيوني المجسد باسرائيل.

ومع ذلك، فان تجسيد الصهيونية – اسرائيل – لا يزال قوياً، بفعل عوامل ذاتية إلى جانب العامل العربي، من أهمها عامل الديناميكية الذاتية الذي برز

بعد أن وقف المشروع على قدميه. والعامل الآخر والأهم هو توفر الحياة الديمقراطية لتجمع المهاجرين والمستوطنين من خلال ارساء وترسيخ تقاليد الحياة الحزبية الديمقراطية لجميع التيارات السياسية والاجتماعية المتفاعلة داخله، والحفاظ عليها بكل قوة، حيث يجد الانسان الفرد (المهاجر المستوطن فقط) نفسه حراً طليقاً في التعبير عن رأيه والانتماء لهذا التيار أو ذاك، والعمل على خلق تيار سياسي أو اجتماعي جديد إذا أراد وتمكن، الأمر الذي يجعل من الفرد ومن ثم التجمع، ليس شريكاً ومؤثراً في صناعة القرار السياسي أو التوجه الاجتماعي فقط، بل أيضاً، مسؤولاً في تحمل النتائج سلباً أو إيجاباً. واذا ما فقدت اسرائيل هذا العامل بالذات، فلا شك بأنها ستدخل طور بداية النهاية، والنهاية السريعة لوجودها.

العامل العربي: ذكرنا في بداية المقال، ان الركائز الثلاث لبقاء اسرائيل تكمن في العامل الاستعماري والعامل الصهيوني الذاتي والعامل العربي. وقد تطرقنا إلى العاملين الأولين، وأشرنا إلى دورهما في بلورة المشروع الصهيوني، وإلى أزمتهما الراهنة وتبعاتهما الخطيرة على مستقبل المشروع. ولا شك بأن السؤال الذي يتبادر للذهن، كيف يكون العامل العربي، والمفترض فيه أن يشكل النقيض للمشروع الصهيوني، قد ساهم في الماضي، ويساهم حاضراً، موضوعياً، بشكل أكثر وأوضح في الحفاظ على بقاء اسرائيل واستمرار وجودها، ويمكنها من التوسع فيما إذا تغلبت على أزمتها الداخلية؟

الواقع أنه بقدر ما ساهمت الحركة الصهيونية في إنشاء ذاتها، وبقدر ما ساعدها الاستعمار الأوروبي ومن ثم الاميركي في بلورة مشروعها، ساعد الواقع العربي في اشتداد ساعدها. وان إثبات ذلك علمياً ليس عسيراً، وهو يتطلب دراسة أوضاع العالم العربي سياسياً واجتماعياً، ابتداء من مطلع هذا القرن وحتى الآن، من خلال الوقوف على القوى الاجتماعية التي سيرت أموره وعلاقاتها مع القوى الاستعمارية التي كانت لها مصلحة في إقامة المشروع الصهيوني.

لسنا هنا بصدد دراسة أوضاع العالم العربي، لا سابقاً ولا حاضراً، وانما الوقوف على مسألة أساسية ذات علاقة أصيلة بالموضوع، تكمن في السؤال التالي: لماذا لم تتمكن الشعوب العربية، بصفتها النقيض للمشروع الصهيوني والمتأذي منه، من التصدي للمشروع ووأده في مهده؟ ولماذا تقف اليوم بعواطفها فقط ضده، دون أن تحرك ساكناً خارج اطار العاطفة؟

من الطبيعي أن تكون هناك اجتهادات عدة للإجابة على هذين السؤالين. ومع ذلك فإن القاسم المشترك، الذي يجمع بين هذه الاجتهادات هو «تغييب» دور الجماهير في التصدي. ومن المعروف ان العالم العربي مر، خلال ولادة الحركة الصهيونية وتطورها بفترتين، فترة الهيمنة الاستعمارية المباشرة، أو غير المباشرة، على مختلف المناطق العربية، سواء على شكل احتلال أو انتداب أو بسط نفوذ قوى؛ وفترة الاستقلال الوطني التي نعيشها الآن.

وخلال الفترة الأولى، كان من الطبيعي، بفعل الحكم الاستعماري، وبحكم تواجده

في المنطقة وتماثل مصالحه، بشكل أو بآخر، مع الصهيونية، ان تقمع الجماهير العربية وبأشكال متعددة ومختلفة، وتمنع بالتالي من المساهمة في التصدي للمشروع الصهيوني: الأمر الذي ساعد على ولادة الدولة اليهودية. فلو كانت الجماهير العربية مالكة زمام أمرها ومتحررة من الوجود الاستعماري لتصدت للمشروع الصهيوني – الذي لا يمكن له أن يتم أصلاً الا بوجود قوة استعمارية قامعة لأي تحرك شعبي – بسهولة، وحتى بدون اللجوء إلى استخدام أية طلقة نارية، وعن طريق الكلمة، كالقول مثلاً: اننا لسنا ضد السامية، لكوننا أصلاً ساميين وانسانيين، واذا كان بلفور قد منحكم وعداً بوطن، فليتكرم ويمنحكم المقاطعة التي ولد فيها صاحب كتاب «تاجر البندقية» تكفيراً عما أشاعه بحقكم. فلو كان العرب متحررين من الوجود الاستعماري، لكان بامكانهم قول ذلك، ولكان لقولهم معنى. ولكن، نتيجة لوقوع العالم العربي فريسة الاستعمار الأوروبي،البريطاني – الفرنسي، ونمو المشروع الصهيوني تحت كنفه، وسط ضعف المجتمعات العربية وتخلفها، فان قولاً كهذا لم يكن ليجلب لصاحبه سوى السخرية المشفوعة بالشفقة.

ان نقطة الضعف الاساسية التي ألمت بالعالم العربي، والتي مر المشروع الصهيوني من خلالها، ونما، تمثلت في واقع تغييب دور الجماهير، أي في قمعها ومنعها من المساهمة في التصدي للمشروع بواسطة الوجود الاستعماري. وقامت اسرائيل بفعل هذا التغييب والقمع والمنع، ولا شك بأنها مدينة له بشكل كبير. ومن سخريات القدر أن يتعزز، خلال مرحلة الاستقلال، هذا العامل نفسه ويبقى وجود اسرائيل مديناً له ومرتبطاً به بعلاقة جدلية واضحة.

إذن، فقد شكل القمع الاستعماري، أي حرمان الجماهير العربية من التعبير عن تطلعاتها ورغباتها ضمن أطر وطنية مستقلة، العامل الأساسي لنمو المشروع الصهيوني وتطويره إلى دولة في العام ١٩٤٨، دون أن يكون بوسع الجماهير، بسبب قمعها، التصدي له. وكان من الممكن، بعد انحسار ظلال الاستعمار عن المنطقة، زوال هذا العامل، وبالتالي وضع حد للكيان الاسرائيلي، أو على الأقل منعه من التوسع والتضخم على حساب أراض عربية جديدة. بيد أن ذلك لم يحدث، ليس بسبب تركة العهد الاستعماري فقط، وانما أيضاً، وبالأساس، بسبب بقاء عامل القمع ساري المفعول، وتغذي ساعده يوماً بعد يوم.

ولكي ندرك مدى جسامة خطورة تغييب الحياة الديمقراطية، أي فرض القمع، الذي يعطل إرادة الجماهير، في رسم طريقها وتحقيق أهدافها عن طريق السماح لكافة الاجتهادات والطروحات والمواقف، من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، في التعبير عن نفسها ضمن دائرة الوطن، نجد أنفسنا مضطرين لتوجيه سؤال: ماذا يحدث للكيان الاسرائيلي فيما إذا قام أحدهم فيه، وألغى الحياة الديمقراطية (يتمتع بها مجتمع المهاجرين والمستوطنين فقط) وفرض اجتهاداً واحداً، وقمع أصحاب وجهات النظر المغايرة له؟ الذي سيحدث، هو أن الكيان الاسرائيلي سيجد نفسه أمام ظاهرة بناء «أسوار وأبراج» ليس لتحقيق مهام الصهيونية في تهويد الأرض والتوسع عليها، وانما لزج أبنائه وخنقهم داخلها. الذي سيحدث هو أن ظاهرة الهجرة إلى الخارج ستتسع وتزداد يوماً بعد يوم، وتنشأ حالة تمزق رهيبة ستعصف بهذا الكيان وتدفعه للدخول في طور نهايته.

وسيكون المستفيد الأول من هذا الواقع، فيما إذا حدث، أعداء الكيان الاسرائيلي. ولا شك بأن التاريخ سيحكم، موضوعياً، على من يقدم على مثل هذه الخطوة، على الرغم من شعاراته الصهيونية، سواء كان صادقاً أو مخادعاً في رفعها، بأنه قدم إلى أعداء اسرائيل، أي العرب، قوة إضافية تعادل قوتهم الفعلية أو تزيد عنها الأمر الذي يمكنهم من تسريع عملية إزالتها.

وإذا كان عامل تغييب الحياة الديمقراطية ينطوي على هذه الخطورة بالنسبة للمجتمع الاسرائيلي، ويعتبر، في الوقت نفسه، سلاحاً حاداً في يد أعدائه، إفلا يشكل، أيضاً، في حال توافره في العالم العربي، سلاحاً حاداً في يد اسرائيل موجهاً ضد أعدائها؟

لا يحتاج المرء إلى إجهاد فكري للاجابة بأنه إذا توافر عامل القمع وشاد المنطقة العربية، فإن ذلك يعني ليس اضعافاً للقوة العربية فحسب، بل أيضاً إضافة قوة إلى العدو توازي، ان لم تزد مرات كثيرة بالفعل، قوة الجيش الاسرائيلي، الأمر الذي يمكن اسرائيل من البقاء والتوسع ويمنحها بالتالي أسباب الحياة، تماماً كما منحها واقع القمع الاستعماري في فترة ولادة مشروعها وتطوره.

ان اسرائيل تستطيع، من خلال جيشها، ردع هذه الدولة أو تلك، أو توسيع حدودها، في حال حل أزمة الصهيونية، على حساب أراض من هذه الدولة أو تلك، ولكنها لا تستطيع أبداً فرض القمع على شعوب تتفوق عليها عدداً ثلاثين مرة. هذا، علاوة على انها تفضل التشريد والطرد على القمع إذا كان الأمر ممكناً. **ومن حسن حظها انها وجدت على امتداد تاريخها، كفكرة ومن ثم كتجسيد، من يقوم بالدور الذي لا تستطيع هي ذاتياً القيام به.**

ولكن، هل القمع سائد بالفعل في العالم العربي؟ وهل الحياة الديمقراطية، نقيض القمع، قائمة فيه وتتمتع بها جماهير المنطقة لتقضي على التخلف والتجزئة وتسخر ثرواتها لصالحها، وتساهم في تطوير الحضارة الانسانية واغنائها؟ وهل تساهم هذه الجماهير العريضة الممتدة من المحيط إلى الخليج في صناعة القرار السياسي؟

طبعاً، إذا كانت الاجابة صادرة عما يزيد على عشرين رمزاً متربعين على كراسي الحكم في شتى أرجاء العالم العربي، ستكون بأن الحياة الديمقراطية سليمة وقائمة وان لا قمع ولا «ما يحزنون»، أو ان حالة القمع قائمة في معظم، أو كل، الاقطار العربية باستثناء بلد المجيب. وربما تسلح البعض بتهمة عمالة الاستعمار والصهيونية ليوجهها إلى من تجرأ على ربط القمع ببقاء اسرائيل ومضاعفة قوة جيشها مرات. ولكن يمكن تفنيد ادعاءات هؤلاء بالتساؤل: هل هم (أنظمة الحكم) على استعداد للسماح لطروحاتهم واجتهاداتهم بالتصارع في جميع أرجاء الوطن العربي بجدية ضمن أطر وتنظيمات دون أن تطالها أداة القمع؟ الاجابة معروفة سلفاً. إنهم لا يستطيعون، فمن يقمع جماهيره هو أيضاً أسير عملية القمع.

ان القاسم المشترك لأنظمة الحكم العربية يتمثل بتغييب الديمقراطية وإخلال القمع مكانها. ومن نافل القول أن لهذا الواقع أثره السلبي ليس على تطلعات الجماهير العربية

فقط بل، أيضاً، على مصيرها، وأثره الايجابي على تطور عددها الذي تكمن قوته في توافر الحياة الديمقراطية للمجتمع الذي يبنيه. ولو سمحنا لانفسنا أن نتساءل ونفكر: كم يبقى الكيان الاسرائيلي على قيد الحياة إذا استبدل نظام حكمه بأي نظام حكم في الوطن العربي: الحكم الاميري أو الملكي أو الجمهوري المعتمد على البيان «رقم واحد» وعلى الحزب الواحد. طبعاً ستحدد «مدة القدرة» على البقاء على نتيجة الاختيار، بيد أن هذه المدة ستكون، في أي حال من الاحوال، محددة في دائرة معينة من الأعوام.

وهنا نصل إلى بيت القصيد. إذا اتفقنا على أن بقاء اسرائيل مرتهن بعوامل ثلاث: العامل الذاتي الصهيوني، والعامل الاستعماري، وعامل تغييب دور الجماهير العربية عن صياغة نظام حكمها، وإذا أخذنا بعين الحسبان أن العاملين الأولين يمران في أزمة فعلية لا يخفف من حدتها وتبعاتها على الكيان الاسرائيلي الا انتعاش العامل الثالث، ندرك حينذاك وبشكل علمي واضح، ليس العلاقة الجدلية القائمة بين العوامل الثلاث التي يرتكز عليها بقاء الكيان الاسرائيلي فقط وانما أيضاً الطريق التي تنسج مجموعة الطرق الملتوية المؤدية إلى المجهول المخيف، وتوصلنا في نهاية المطاف إلى تحقيق أهدافنا واحتلال دورنا الحضاري الانساني، الا وهي طريق الديمقراطية.

طبعاً سيزعم الكثيرون، وحتى أولئك الذين حلت بهم أرواح مشاعر الطغاة، أنهم ديمقراطيون وينادون بالديمقراطية، تماماً، كما اعتادت أن تنادي بها القوى الوطنية التقدمية في العالم العربي دون تحديد شكلها.

وهنا لا بد من القول أن للديمقراطية في العالم المتحضر شكلين لا ثالث لهما: الديمقراطية التي تأخذ شكل تعدد الاحزاب من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، كالهند وفرنسا وايطاليا مثلاً، والديمقراطية التي تأخذ شكل الحزب الواحد الممثل لمصالح الطبقة العاملة وفق الايديولوجية الماركسية اللينينية، كمجموعة دول المنظومة الاشتراكية. وما عدا ذلك في عالمنا اليوم، هو مجرد ديكتاتورية مغطاة بألفاظ ديمقراطية.

ان خلاص الشعوب العربية، وطريق كسر السجن الكبير، يكمنان في **تحقيق الديمقراطية التي تأخذ شكل تعدد الاحزاب والاجتهادات والهيئات من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار**. حينذاك تستطيع الجماهير العربية أن تعبر عن رأيها دون خوف من أدوات القمع، سواء كانت على شكل مخبرين سريين أو جيوش، لأن هذه ستكون الدرع الواقي لحماية الجماهير وإراداتها بقدر ما هي حماية لحدود الوطن. حينذاك، فقط، نكون قد أفقدنا الكيان الاسرائيلي العنصري ما يعادل ثلاثة أضعاف قوة جيشه، ويغدو شعار محاربة الاستعمار والصهيونية جدياً ومعقولاً وقابلاً للتحقيق. حينذاك، نكون قد وضعنا حداً نهائياً للدور التاريخي الذي لا تستطيع اسرائيل القيام به، ويقوم به الآخرون نيابة عنها سواء عن وعي أو غير وعي. حينذاك نكون قد وجهنا ضربة، في الصميم، للعامل الثالث لبقاء الكيان الاسرائيلي؛ الأمر الذي يؤثر بالضرورة على العاملين الآخرين ويفاقم من أزمتهما، حينذاك يكون الانسان العربي قد خلق.

حنّه شاهين

حكومة ليكود تتراجع عن بعض مبادىء الاقتصاد الحر وتقر سياسة اقتصادية انتخابية

الازمة الاقتصادية بين سياستين

تعتبر الازمة الداخلية التي تواجهها اسرائيل، الآن، على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، من أشد الازمات التي واجهتها منذ قيامها؛ وذلك من حيث عواملها وتأثيراتها السلبية. فالتضخم المالي السريع الذي وصل معدله، وفق احصائيات صندوق النقد الدولي[1]، إلى نحو ١٣١٪، سنة ١٩٨٠، لم يسبق له مثيل في تاريخ اسرائيل التي واجهت، خلال النصف الأول من الخمسينات، وفي أواسط الستينات، ازمتي ركود اقتصادي، اختلفت عواملهما ونتائجهما عما هو قائم الآن. والسؤال الذي يطرح نفسه، هنا، لماذا تفاقمت الازمة الاقتصادية في اسرائيل إلى هذا الحد، خلال ثلاث سنوات ونصف السنة، مضت من عهد ليكود؟ أصحيح ان السياسة الاقتصادية التي اتبعتها حكومة الليكود كانت المسبب الوحيد لهذه الازمة؟ أم ان هناك مسببات أخرى لا تقل أهمية، ساعدت على تطور هذه الأزمة إلى حد دفع زعماء ليكود للتسليم بتقديم موعد الانتخابات للكنيست العاشر، من خريف هذه السنة إلى صيفها؟

ان نظرة سريعة إلى تطورات الوضع الاقتصادي في اسرائيل، منذ مجيء ليكود إلى الحكم، تبيّن أن هنالك سياستين تؤثران على مجرى الاحداث: أولاهما السياسة الرسمية التي تقرها الحكومة وتنفذها عن طريق الميزانية العامة – السنوية؛ وثانيتهما السياسة المضادة التي تقرها وتنفذها الفئات المعارضة بقيادة الهستدروت. وهذه لا تقل شأناً، من ناحية تأثيرها في الوضع، سلباً أو ايجاباً، عن السياسة الأولى. وقبل الدخول في تفصيلات هاتين السياستين وتطوراتهما، لا بد من ان نذكر بأن الأزمة الاقتصادية الراهنة لم تولد في ظلهما، وانما تعود جذورها إلى مطلع السبعينات، أي إلى بداية ظهور الضغوط التضخمية

في الاقتصاد الاسرائيلي، التي اشتدت بعد حرب ١٩٧٣ بسبب ما تكبدته اسرائيل من خسائر ونفقات باهظة خلالها، وكانت تلك الضغوط قد ادت، اضافة إلى تنشيط التضخم المالي، إلى حالة من الجمود في النمو الاقتصادي في اسرائيل، وإلى مضاعفة العجز في ميزان المدفوعات وازدياد قيمة الديون الخارجية التي وصلت، لدى تسلم ليكود السلطة، إلى أكثر من عشرة مليارات دولار سنة ١٩٧٧. وقد كان من النتائج الهامة لتلك الحرب، ازدياد اعتماد اسرائيل على المساعدات الخارجية، وبخاصة الاميركية منها؛ وذلك لتعويض خسائرها المادية، وإعادة بناء قوتها العسكرية التي اهتزت كثيراً خلالها. فمنذ نشوب تلك الحرب، ازدادت اعباء اسرائيل الامنية حتى وصلت، سنة ١٩٧٣، إلى نحو ٥٠٪ من ميزانية اسرائيل، ثم انخفضت تدريجياً بعد ذلك ليصل معدلها إلى ثلث الميزانية تقريباً خلال السنوات التي تلتها.

ويستنتج، من ذلك، ان حكومة ليكود تسلمت، لدى توليها السلطة، وضعاً اقتصادياً صعباً يعاني من ازمات على صعيد التضخم المالي والنمو الاقتصادي والعجز التجاري والديون الخارجية. وبناءً عليه، فان سياستها الاقتصادية لم تكن لتطبق دون أن تواجه عقبات كبيرة؛ الامر الذي لم يؤخذ بعين الاعتبار بصورة كافية لدى اقرارها. فباستثناء بعض الاجراءات الاقتصادية التي اتخذت في منتصف تموز (يوليو) ١٩٧٧، «لتصحيح المسار الاقتصادي»، والتي تمثلت في رفع اسعار بعض المواد الخام وتكاليف الخدمات، كالمحروقات والبريد واجور النقل وغيرها، ثم تخفيض الدعم الموجه لسلع التصدير والمساعدات الاجتماعية والتعليم، لم تتخذ اجراءات اخرى فعلية لملاءمة الوضع الاقتصادي وتهيئته قبل اقرار السياسة الاقتصادية الجديدة، مما أدى إلى حدوث نتائج سلبية في حال تنفيذ هذه السياسة مباشرة.

كانت السياسة الاقتصادية الجديدة التي اقرتها حكومة ليكود في ٢٨ شباط (فبراير) ١٩٧٨، بمثابة انقلاب في اسرائيل، وذلك لما تضمنته من اسس جديدة تنبع من عقيدة اليمين الصهيوني المبنية على تبني نظرية الاقتصاد الحر وسيلة لادارة الاقتصاد، خلافاً لعقيدة الاحزاب العمالية التي حكمت اسرائيل منذ قيامها، والمبنية على نظرية التدخل في المسار الاقتصادي وتوجيهه بما يتناسب ووضع اسرائيل. ووفقاً لسياسة ليكود هذه، ألغيت الرقابة على العملة الصعبة بصورة شبه كاملة، وجرى تعويم الليرة الاسرائيلية، أي اخضاع قيمة صرفها لقوانين العرض والطلب في السوق، وذلك بعد اجراء تخفيض كبير في قيمتها وتوحيد قيمة صرفها. وكانت الليرة تصرف، حتى ذلك الوقت، بموجب ثلاث قيم مختلفة: الأولى هي تلك التي كانت تنقل وفقها رؤوس الاموال من اسرائيل وإليها؛ الثانية قيمة الصرف للواردات؛ والثالثة قيمة الصرف للصادرات. إضافة إلى ذلك، نصت السياسة الجديدة، بعد إلغاء ضريبة الشراء، على رفع ضريبة القيمة الاضافية، وعلى تخفيض الدعم الحكومي للمواد الاساسية، الامر الذي انعكس، بصورة سلبية جداً، على الوضع الاجتماعي[٢]. واتضح بعد اقرار هذه السياسة، من خلال تصريحات المسؤولين الاسرائيليين وعلى رأسهم وزير المالية وزعيم حزب الاحرار في كتلة ليكود سيمحه ارليخ، ان اهدافها تتمثل في ايجاد حلول لمشكلات اسرائيل

الاقتصادية؛ وذلك عن طريق جذب رؤوس الاموال اليهودية والاجنبية وتحقيق الاستقلال الاقتصادي بواسطة تحويل اسرائيل إلى مركز مالي عالمي في المنطقة على غرار سويسرا في الغرب. فرؤوس الاموال المتدفقة على اسرائيل، في ظل نظام الاقتصاد الحر، كانت ستؤدي، وفق مفهوم هؤلاء المسؤولين، إلى زيادة الاستثمارات، وإلى اقامة مشاريع كبرى وتوفير إمكانات مالية لتشجيع فرع الصادرات. وبهذه الطريقة، ينتعش النمو الاقتصادي، ويتم القضاء على البطالة، وينخفض العجز في ميزان المدفوعات. وقد لخص نائب وزير المالية السابق يحزقيل فلومين هذه السياسة بقوله: مزيد من الاستثمارات، مزيد من النمو، مزيد من العمل والصادرات، تعلق اقل بالولايات المتحدة، اصلاح ميزان المدفوعات، خفض وتيرة التضخم المالي. ونتيجة لذلك: زيادة في الاجور، زيادة في القوة الشرائية ورفع مستوى المعيشة والاستهلاك الفردي[٣].

ومع بدء تطبيق هذه السياسة، اتضح للمسؤولين الاقتصاديين في حكومة ليكود ان نظرياتهم لا تتلاءم والوضع القائم. ولكن بسبب اصرارهم على المضي في تطبيق هذه السياسة، بدأت نتائجها السلبية، على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، تتراكم شهراً بعد آخر، إلى ان وصلت، بعد اقل من سنتين، إلى حد الازمة الفعلية، لا سيما بعد ظهور النتائج الاقتصادية لسنة ١٩٧٩ والتي دفعت وزير المالية الاول في حكومة ليكود ارليخ، إلى تقديم استقالته، لافساح المجال أمام منقذ للوضع المتأزم. فقد وصل معدل التضخم المالي، في تلك السنة، إلى ١١١,٤٪ مقابل ٤٨٪ وصلها سنة ١٩٧٨، وذلك بعد أن شهدت اسرائيل، خلالها، موجة غلاء حطّمت الرقم القياسي، خصوصاً في المواد الغذائية الاساسية التي ارتفعت اسعارها بمعدل ٣٠٠٪، وذلك بسبب بدء إلغاء الدعم الحكومي لها. كذلك ارتفع عجز اسرائيل التجاري، خلال تلك السنة، مقارنة مع السنة السابقة لها، بنسبة ٦٢٪، وازدادت ايضاً الديون الخارجية بالعملة الصعبة بمعدل ٥٠١٪؛ حيث وصلت إلى ١٤٦٩٩ مليون دولار مقابل نحو ١٠٢٠٠ مليوناً. وصلتها لدى تسلم ليكود السلطة. اضافة إلى ذلك، وصلت الديون الداخلية، حتى سنة ١٩٧٩، إلى نحو ٥٠٠ مليار ليرة، معظمها لاصحاب السندات ومشاريع التوفير وصناديق المساعدة المتبادلة وشركات تامين وللتأمين القومي، وهي مرتبطة بجدول غلاء المعيشة وتحمل فائدة سنوية تتراوح بين ٢ – ٦٪. وتشير الاحصاءات إلى انه، خلال سنتين، من حكم ليكود، أي حتى سنة ١٩٧٩، ارتفع مجمل ديون اسرائيل الداخلية والخارجية بنسبة ٣٠٠٪، من ٢٤٠ مليار ليرة إلى ألف مليار ليرة، صرف معظمها، كما يبدو، عن طريق زيادة النفقات العامة والاستهلاك الخاص الذي ارتفع، خلال ١٩٧٩، بنسبة ٧٪. أما على الصعيد الاجتماعي، فقد اتسعت الهوّة في المداخيل بين الاسرائيليين خلال سنتين من حكم ليكود، حيث بدأت طبقة معينة بينهم، تشكل نحو ٢٠٪ من السكان، تستأثر بـ ٤٧٪ تقريباً من المداخيل، بينما راحت الطبقة الفقيرة، التي تشكل نحو ٢٠٪ من السكان، تحصل على نحو ٧٪ منها فقط، الامر الذي يثبت نمو التفاوت الطبقي في اسرائيل في عهد ليكود، بشكل لم تعهده من قبل[٤].

ان كل من يتعقب تطور الوضع الاقتصادي ونتائجه، خلال الفترة الاولى من حكم

ليكود، اي في فترة ارليخ، يتبين له ان عوامل عديدة قد ساهمت في وصوله إلى حد الازمة الفعلية؛ بعضها يقع في اطار المسؤولية الرسمية؛ والبعض الآخر في اطار السياسة المضادة التي اتبعتها الفئات المعارضة، كما سبق واشرنا. فمثلاً، على صعيد السياسة الرسمية، لم تتمكن الحكومة من تخطيط عملية زيادة النمو الاقتصادي والاستثمارات بشكل يؤدي إلى تحقيق اهداف مفيدة في زيادة الانتاج والصادرات والعمالة وتوزيع الداخيل بشكل صحيح. فالزيادة في الانتاج القومي الذي ارتفع سنة ١٩٧٨ بنسبة ٥٪، وفي سنة ١٩٧٩ بنسبة ٤٪، ثم القروض الرخيصة الباهظة التي حصل عليها المستثمرون، قد استغلت جميعها في زيادة الاستهلاكين العام والخاص، وفي تحقيق ارباح عالية؛ وذلك بفضل معدلات التضخم السريعة التي تجاوزت كثيراً نسبة الفوائد الرخيصة المفروضة على قروض الاستثمار. كذلك، فإن نفقات الحكومة المتزايدة التي تمثلت في الميزانيات الموسعة، سواء في مجال الامن أم في غيره من المجالات الأخرى، قد ساهمت كثيراً في دفع وتيرة التضخم المالي إلى درجة لم تعد معها الحكومة قادرة على ضبط الميزانية العامة التي تعتبر الاداة التي تنفذ بواسطتها السياسة الاقتصادية. وليس ازدياد العجز في الميزانية العامة، سنة بعد اخرى، منذ تولي ليكود الحكم، سوى دليل على عجز الحكومة عن ضبط الوضع الاقتصادي، وفشلها في تحقيق اهداف سياستها الاقتصادية.

كذلك ساهمت السياسة المعارضة التي قادتها الهستدروت، تحت شعار تحسين الوضع المعيشي للعمال، في زيادة تفاقم الازمة الاقتصادية. فالتناقض السياسي الداخلي القائم في اسرائيل بين حكومة ليكود من جهة، وبين المعارضة بزعامة المعراخ من جهة اخرى، قد تجسّد جلياً في الصراع الذي خاضته «حكومة» المعارضة في الهستدروت ضد سياسة الاقتصاد الحر. وقد تمثلت الاهداف المعلنة لهذا الصراع، كما اعلنتها زعامة الهستدروت، في الحفاظ على مستوى معيشة العمال بواسطة تبني مطاليبهم فيما يتعلق بزيادة اجورهم وتعويضهم الكامل مقابل كل غلاء، وزيادة المنافع الاقتصادية والاجتماعية التي يحصلون عليها في اطار المؤسسات التي يعملون فيها، ثم حماية مصالح الهستدروت التي ثابرت على تطويرها، منذ قيام اسرائيل، كمستوطنات الاستيطان العامل والمؤسسات التعاونية وهيئة العاملين، والتي اصبحت مهددة في ظل السياسة الاقتصادية الجديدة التي شجعت بيع الشركات وعدم مساندة المؤسسات الضعيفة. ولكن كان هنالك هدف آخر، غير معلن، لسياسة الهستدروت هذه، وقد تمثل في العمل على زيادة حدة الازمة الاقتصادية والاجتماعية، بهدف شل عمل حكومة الليكود على الصعيد الداخلي واظهار عجزها، وبالتالي دفعها إلى الرحيل بأسرع وقت.

فشل سياسة هوروفيتس

لم تنجح سياسة وزير المالية الثاني في حكومة ليكود يغئال هوروفيتس في اصلاح الوضع الاقتصادي في اسرائيل، أو في التخفيف من حدة الازمة التي بدأت تتفاقم في عهد ارليخ. فسياسة شد الاحزمة التي اعلنها هوروفيتس بعد تعيينه، في اوائل تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٩، من اجل وقف تسارع وتيرة التضخم المالي وتشجيع الانتاج واصلاح

البنية الاقتصادية وتقليص الاعتماد على المساعدات الخارجية[٥]، فشلت في تحقيق أي من هذه الاهداف؛ الامر الذي زاد من حدة الازمة الاقتصادية خلال سنة ١٩٨٠. وللتعرف على حقيقة هذه الازمة يكفي التعرف إلى النتائج الاحصائية حول الوضع الاقتصادي كما اعلنت في نهاية هذه السنة: فالتضخم وصل إلى الذروة، حيث بلغ معدله ١٣٢,٩٪ مقابل ١١١٪ سنة ١٩٧٩، مسجلاً اعلى نسبة له في المواد الغذائية التي ارتفعت اسعارها بمعدل ١٥٢٪[٦]. ويلاحظ من الارقام الاحصائية هذه ان تأثر الفقراء بالغلاء قد ازداد كثيراً عن تأثر الاغنياء به؛ إذ ارتفعت اسعار المنتجات التي تستهلكها العائلات التي هي في اسفل سُلّم المداخيل في اسرائيل بنسبة ١٤٤,٣٪، بينما بلغ ارتفاع اسعار «السلة الاستهلاكية» للعائلات التي هي في اعلى السلم بنسبة ١٢٨,٢٪[٧]. وعموماً، فقد ادى الغلاء، خلال سنة ١٩٨٠، إلى انخفاض مستوى معيشة الاسرائيليين باستثناء الطبقات الغنية منهم. ورغم جميع العلاوات التي حصل عليها العمال، من زيادة في الاجور وتعويض على الغلاء، فإن معدل الاجر الحقيقي قد انخفض، خلال السنة نفسها، بنسبة ٩٪؛ الامر الذي ادى إلى انخفاض الاستهلاك الخاص بنسبة ٥٪[٨]. وقد سجلت الاحصائيات لسنة ١٩٨٠، انخفاضاً بنسبة ٨ – ٩٪ في استهلاك المواد الغذائية خصوصاً اللحوم ومشتقاتها والحليب ومشتقاته. وبطبيعة الحال، فإن انخفاض استهلاك هذه المنتجات انما يكون، أولاً، من جانب أصحاب الدخل المحدود الذين ينتقلون إلى استهلاك مواد غذائية اقل كلفة. وكان السعي إلى خفض مستوى المعيشة القائم على خفض الاستهلاك الخاص، من الاهداف الرئيسية في سياسة هوروفيتس لتهدئة الوضع الاقتصادي، الا ان هذا الامر كان يجب ان يقرن بخفض الاستهلاك العام ايضاً؛ الامر الذي فشل هوروفيتس في تحقيقه. فقد ارتفع الاستهلاك العام، خلال سنة ١٩٨٠، بنسبة ٦٪؛ وذلك بتأثير ارتفاع الواردات الامنية، بما في ذلك بناء المطارات العسكرية في النقب، مما قضى على النتيجة الايجابية التي كانت متوخاة من وراء انخفاض الاستهلاك الخاص.

اما على صعيد الانتاج القومي القائم، فهو لم يسجل أي ارتفاع خلال السنة الماضية؛ الامر الذي يعني استمرار مجرى جمود النمو الاقتصادي، في اسرائيل، والذي بدأ منذ حرب ١٩٧٣. ومن ظواهر هذا الجمود انخفاض الانتاج الصناعي بنسبة ٤ – ٥٪ مقابل ارتفاع بمعدل ٤ – ٦٪، سنوياً، حدث في الفترة ما بين ١٩٧٦ – ١٩٧٩. كذلك لم يسجل اي ارتفاع في الانتاج، في فرع البناء خلال السنة الماضية، مقابل ارتفاع بنسبة ٢٪، حدث خلال ١٩٧٩، وجمود كامل خلال ١٩٧٨. أما الارتفاع الوحيد الذي أمكن تسجيله، خلال السنة الماضية، فكان في انتاج الفرع الزراعي الذي ارتفع بنسبة ٤٪؛ وذلك رغم المشكلات العديدة التي يعاني منها على صعيد التمويل والتطوير والنقص في الطاقة البشرية. ومن ظواهر عدم النمو الاقتصادي ايضاً انخفاض الاستثمارات خلال السنة الماضية، خصوصاً في المنشآت والمعدات ووسائل المواصلات، بنسبة ١١٪، بعد ارتفاع، بالنسبة ذاتها، حدث خلال ١٩٧٩[٩]. وقد حدث هذا الانخفاض في الوقت الذي تشهد فيه البورصة، في اسرائيل، انتعاشاً لا سابق له؛ حيث تستثمر المبالغ التي تجند بواسطتها في الاساس في شراء السندات الحكومية من اجل

تمويل الميزانية العامة بشكل جار، بدلاً من استثمارها في قطاع الانتاج. «فمنذ بداية سنة ١٩٨٠ وحتى شهر تشرين الأول (اكتوبر) منها، جنّدت بهذه الطريقة حوالى ١,٥ مليار شيكل. واذا فحصنا مسار تدفق هذه الاموال يتضح لنا ان معظمها وصلت إلى البنوك والمؤسسات المالية الاخرى واستغلت في التجارة وشراء الاراضي. حتى ان جزءاً من الاسهم الجديدة التي انفقتها مشاريع صناعية لم يكن الغاية منها الحصول على استثمارات جديدة، وانما ساعدت اصحاب هذه المشاريع على خفض استثماراتهم الخاصة بها»[١٠]. أي ان الانتعاش في البورصة، والارباح التي أمكن تحقيقها بواسطة عمليات المضاربة، قد دفع المستثمرين الاسرائيليين إلى عدم توظيف اموالهم في قطاع الانتاج الذي لا يحقق الربحية الكافية في ظل سياسة حظر الدعم عنه.

كان الانجاز الوحيد الذي حققه هوروفيتس، من وراء تطبيق سياسته التقشفية، هو التحسن النسبي الظاهر في البند المدني من العجز في ميزان المدفوعات (بضائع وخدمات بدون مصاريف الأمن) الذي انخفض بقيمة ١٣٩ مليون دولار، ووصل في نهاية السنة إلى ٢,٤٦ مليار دولار مقابل ٢,٥٩٩ ملياراً سنة ١٩٧٩[١١]. الا ان هذا التحسن قد جاء على حساب خفض الاستثمارات، كما سبق ورأينا، وعلى حساب خفض الواردات ورفع اسعارها. وهذا الاجراء من شأنه ان يؤدي، بعد مرور سنة او سنتين، إلى وقف عمل الآلات في المصانع اذا لم يتم تزويدها بالمواد الخام المستوردة، وعندئذ سيرتفع العجز التجاري من جديد بسبب قلة الانتاج والاسعار المرتفعة. أي ان التحسن الذي طرأ على الميزان التجاري والذي يتفاخر هوروفيتس بانجازه، ليس ناتجاً عن مجرى طبيعي لزيادة الانتاج، وانما هو نتيجة لاجراء سلبي قد يعود بالضرر مستقبلاً. وعلى أي حال، فان هذا التحسن لم يؤثر على مجمل العجز التجاري في بنديه المدني والامني، الذي ارتفع من ٣,٨٣ مليار دولار، سنة ١٩٧٩، إلى ٤,٠٨ مليار دولار سنة ١٩٨٠[١٢]. وقد نلمس خطورة هذا العجز في الاقتصاد الاسرائيلي اذا ما اخذنا في الاعتبار حجم الديون الخارجية التي وصلت، حتى شهر حزيران (يونيو)، من السنة الماضية، إلى ٢٠,١ مليار دولار[١٣]، الامر الذي يبرهن على شدة اعتماد اسرائيل على المساعدات الخارجية، وبخاصة الاميركية منها، والتي يمنح جزء كبير منها على شكل قروض. وقد قامت السفارة الاميركية في تل - أبيب بنشر معلومات حول المساعدات الاميركية السخية لاسرائيل، يتضح منها ان هذه حصلت منذ قيامها وحتى تشرين الأول (اكتوبر) من سنة ١٩٨٠ على مساعدات عسكرية ومدنية من الولايات المتحدة على شكل منح وقروض، تقدر بـ ١٥,٦ مليار دولار، وهي ثاني بلد في العالم يحصل على مساعدات ضخمة كهذه من الخزينة الاميركية، بعد فيتنام التي كانت قد حصلت على ٢٣ ملياراً. ويمكن لمس ضخامة هذه المساعدات من خلال حسابها بطريقة أخرى، استناداً إلى المبالغ السنوية التي تحصل عليها اسرائيل؛ حيث يمكن القول انها تحصل، يومياً، على ٦ مليون دولار تقريباً من المساعدات الاميركية[١٤].

اسباب فشل سياسة هوروفيتس

تثبت نتائج دراسة الوضع الاقتصادي لسنة ١٩٨٠، المذكورة سابقاً، فشل

السياسة التي اتبعها موروفيتس في تحقيق اية مكاسب على صعيد حل المشكلات التي يتخبط فيها الاقتصاد الاسرائيلي، خصوصاً مشكلة التضخم المالي السريع. والسؤال الذي يطرح نفسه، هنا، ما هي اهم الاسباب التي ادت إلى هذا الفشل الذي اضطر موروفيتس، اخيراً، إلى تقديم استقالته كوزير للمالية؟

أهم هذه الاسباب، كما يلاحظ، التركيز على إلغاء الدعم الحكومي للمنتجات الاستهلاكية الاساسية وللخدمات الضرورية، أو تخفيضه، وبالتالي التسبب في رفع اسعار هذه المنتجات والخدمات بشكل متواصل. لقد اعتمدت سياسة موروفيتس على تقليص الدعم بهدف امتصاص سيولة فائضة من الجمهور، وذلك من اجل تقليص الطلب لديه، أي خفض استهلاكه، ومن ثم تحميله العبء الكامل في شراء هذه المواد والخدمات بكلفتها الحقيقية. الا ان ما حدث، منذ بدء تطبيق هذه السياسة، في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٩، انما يثبت عدم ملاءمتها للواقع الإسرائيلي؛ وذلك بسبب نظام الربط الوثيق القائم بين الداخيل والغلاء، والذي يضمن تعويضاً شبه كامل للجمهور، بحيث تكون النتيجة ان الاموال التي توفرها الحكومة نتيجة الغاء الدعم، تعود وتدفعها كتعويض على الغلاء، وربما بقيمة اكبر. اضف إلى ذلك إن هذه الطريقة، أي طريقة الغاء الدعم من اجل تخفيف ضغوط التضخم المالي، تؤدي إلى تعميق الفوارق الاجتماعية في اسرائيل. فارتفاع اسعار المنتجات الاستهلاكية، كالمواد الغذائية والوقود والخدمات، والمواصلات العامة، يمسّ، اولاً، الطبقات الفقيرة التي تعتمد، في معيشتها، على اجر العمل اليومي أو على المساعدات الاجتماعية، وهي اذ لا تحصل على تعويض ملائم، فينخفض مستوى معيشتها اكثر فاكثر. كذلك فان هذا الغلاء يمس ايضاً الطبقات المتوسطة من عمال الانتاج وموظفي الخدمات الذين يحصلون على تعويض متأخر، بواسطة دفع علاوة غلاء المعيشة مرة كل ثلاثة شهور، بينما الاسعار ترتفع مرتين، وربما أكثر في الشهر الواحد. أما الطبقة المستفيدة من هذا الوضع، فهي الطبقة الغنية التي تحمل سندات الدين الحكومية المربوطة بجدول الغلاء وبقيمة الدولار، فهذه الطبقة تستغل معدلات التضخم السريعة لزيادة ارباحها بواسطة الاستثمارات المالية المربحة سواء في الاسهم أو في السندات. وخلاصة القول ان «الطريقة التي اتبعها [وزير المالية هوروفيتس]... لم تؤدِّ إلاّ إلى زيادة الغلاء، وإلى قفز سريع في معدلات التضخم، مما سبب تقويض الثقة بالاقتصاد الاسرائيلي. اضف إلى ذلك، انه مقابل التنازل عن اية محاولة [اخرى] لخفض معدلات التضخم، دفع الاقتصاد الاسرائيلي ثمناً مضاعفاً مرتين أو ثلاث مرات؛ اذ ان امتصاص مئات ملايين الشيكلات*، بواسطة رفع اسعار المنتجات والخدمات، سيلزم الحكومة بدفع مبالغ كبيرة [كتعويض]... مما يسبب زيادة نفقات الوزارات الاجتماعية والاقتصادية، ويلزم بادخال تعديلات إضافية على الميزانية العامة، ويمنع تنفيذ أي اقتطاع منها»[١٩].

---

* الشيكل، هو العملة الاسرائيلية الجديدة التي اقرتها الحكومة الاسرائيلية، في ٢٢ شباط (فبراير) ١٩٨٠، على اساس ان قيمته تساوي عشر ليرات اسرائيلية؛ والليرة هي وحدة العملة التي كانت متبعة في اسرائيل حتى ذلك التاريخ.

لقد اوضح وزير المالية هوروفيتس انه فضّل اختيار طريقة الغاء الدعم الحكومي بصورة تدريجية، من اجل امتصاص فائض السيولة من الجمهور، بهدف موازنة المصاريف والمداخيل في الميزانية العامة؛ لأن الزيادة في المصاريف هي مصدر التضخم المالي. واضاف انه كان بامكانه تحقيق هذا الهدف، أي خفض معدلات التضخم، على حساب ميزان المدفوعات، أو بواسطة فرض ضرائب جديدة، إلّا ان «تبذير الدولارات وزيادة عجز الميزان التجاري وارتباط اسرائيل [بالمساعدات الخارجية] سيؤدي بها خلال وقت قصير، لا يتجاوز الثلاث سنوات، إلى وضع تفتقر فيه للعملة الصعبة من اجل شراء الوقود والمواد الخام للصناعة»[١٦]. الا ان اهتمام هوروفيتس بتحسين ميزان المدفوعات الاسرائيلي وخفض العجز فيه، ثم تفاخره، فيما بعد، بتحقيق انجازات ضخمة، على هذا الصعيد، لم يكن واقعياً، كما سبق وأشرنا. أما بالنسبة لامتصاص السيولة بواسطة فرض ضرائب جديدة، وهي الطريقة التي شاعت كثيراً في عهد الحكومات السابقة، فان حكومة ليكود قد تجنبتها تقريباً. فباستثناء رفع نسبة ضريبة القيمة الاضافية ضمن السياسة الجديدة التي اقرت في بداية عهد ليكود، لم تفرض ضرائب اخرى هامة؛ والسبب الاساسي، كما يبدو، يعود إلى تجنب المواجهة مع الهستدروت بخصوص زيادة اجور العمال. فتجميد اتفاقات الاجور، في القطاع العام، بالاتفاق مع الهستدروت، حتى سنة ١٩٨١، كان الاساس في سياسة هوروفيتس الذي راعى، خلال فترة عمله كوزير للمالية، عدم خرق هذه الاتفاقات وخلق ذريعة لتوتير علاقات العمل، وربما بشكل لم تُعهده اسرائيل من قبل، على خلفية التناقض القائم بين سياستي الحكومة والهستدروت. ومن هنا يمكن فهم اصراره على عدم تلبية مطالب المعلمين حول زيادة اجورهم، خلال الازمة الحكومية الاخيرة،ومن ثم تفضيله الاستقالة، خوفاً من ان يكون ذلك بداية لمطالب اخرى من جانب مختلف الفئات العمالية؛ الامر الذي سيزيد حتماً الوضع الاقتصادي سوءاً، لأنه سيؤدي إلى زيادة نفقات الحكومة.

ان اخفاق هوروفيتس في كبح جماح نفقات الحكومة، هو من الاسباب الرئيسية التي ادت إلى فشل سياسته. فرغم صراعه ضد الوزراء الذين كانوا يطالبون دائماً بتوسيع الميزانيات المخصصة لوزاراتهم، فان هوروفيتس لم ينجح في اجراء تخفيض حقيقي فيها، الامر الذي كان يعني مزيداً من النفقات العامة يتجاوز المداخيل، أي عجزاً متزايداً في الميزانية يؤدي إلى مزيد من اصدار الاوراق النقدية لتغطية هذه النفقات، وبالتالي تنشيط مجرى التضخم. وكان الاقتطاع من الميزانية العامة، وبالتالي خفض نفقات مختلف الوزارات، يتطلب اتفاقاً بين الوزراء بشأن خطة عمل اقتصادية واجتماعية موحدة، الامر الذي لم يتوافر منذ اصبح هوروفيتس وزيراً للمالية. فسياسة «ليس لدي اموال» لم تترجم إلى خطة عمل متفق عليها داخل الحكومة، وبالتالي لم يتمكن هوروفيتس من تطبيقها. كما ان اسلوب بحث السياسة الاقتصادية ضمن لجنة وزارية خاصة، قبل طرحها أمام الحكومة، لم يؤد إلى بلورة مواقف موحدة بشأن السياسة التي ستتبع. وقد ادى هذا الامر إلى شلّ قدرة وزير المالية على التحكم بالوضع الاقتصادي، من خلال بنود الميزانية، مما اضطره إلى تقديم ميزانية اضافية للسنة المالية الجارية، ادت إلى رفع

الميزانية العامة من ٦٥٣ مليار ليرة، كما كان مقرراً في بداية السنة المالية، إلى ٩٠١ مليار. وبموجب هذا «التعديل»، فان العجز في الميزانية سيرتفع بنسبة ١٠٠٪، أي من ٢٦,١ مليار ليرة كما كان مقرراً، إلى ٥٢,٢ مليار، مما يعني اصدار ٢٦,١ مليار ليرة جديدة، ستنفق في تمويل مصاريف الحكومة دون ان تستند إلى أي مدخول حقيقي، وهذا يعني المزيد من التضخم المالي[١٧].

ان فشل هوروفيتس في ضبط الانفاق العام لا يبرئه، على أي حال، من المسؤولية في دفع الازمة الاقتصادية إلى درجة التضخم السريع. فهو لم يتخل عن مبادىء الاقتصاد الحر، كما الزمتها حكومة ليكود في بداية عهدها، وقد انعكس تمسكه بهذه المبادىء في استمرار ازدهار التجارة في السوق المالي على حساب فرع الانتاج. كذلك لم يدرك «ان اسرائيل، بوضعها الخاص، وعجزها [المالي] الكبير، لا يمكنها ان تتحمل تحولاً شديداً نحو قيمة صرف موحدة [لعملتها]. فهي بحاجة لسنين طويلة إلى ثلاث قيم صرف: للواردات وللصادرات ولتحويل مبالغ التبرعات والمساعدات والقروض والتعويضات وسائر الرساميل الاخرى المحوّلة إليها. وبهذه الوسيلة فقط، يمكن محاربة العجز في ميزان المدفوعات دون شقّ سدود التضخم المالي[١٨]، بواسطة توجيه مسار تدفق العملة الصعبة، حيث تدفع حوافز للصادرات ويمنع الاستيراد غير الضروري للاستثمار والانتاج مع تفضيل استيراد المواد الخام اولاً، ثم تحديد الصفقات المالية غير الانتاجية. وثمة في اسرائيل من يرى، وربما عن حق، «ان عودة التخطيط الحكومي والتوجيه الاقتصادي من اجل تجديد النمو المترافق مع توزيع عادل وصحيح للعبء، يمكن ان يحقق تقدماً في الاتجاه الصحيح، وهذا ما لم يفعله هوروفيتس؛ ولذلك فشل»[١٩].

إضافة إلى ذلك، فإن هوروفيتس لم يبادر إلى تجديد النمو الاقتصادي كوسيلة لحلحلة الازمة، خصوصاً وان تجميده لفترة طويلة من شأنه ان «يمس معنويات الجمهور وتوقعاته، ويقلل من احتمالات اصلاح الوضع الاقتصادي. فسياسة الكبح تصلح لفترة قصيرة كعلاج عن طريق الصدمة، وكبداية اصلاح بعد وقوع ازمة أو نشوب حرب. الا انه لا يمكن مواصلة هذه السياسة لسنوات طويلة – وعملياً منذ سنة ١٩٧٤. فتجديد النمو الاقتصادي يمكن ان يؤدي، فقط، إلى بداية الاصلاح؛ حيث يمكن زيادة حجم «الكعكة» الاقتصادية وتبديل النسبة داخلها بين الاستهلاكيّين العام والخاص، وذلك من خلال تفضيل ما يساهم في زيادة الانتاج، وبين الاستثمار والتوفير، والربحية لرأس المال والانتاج. [خلافاً لذلك] يصعب في اقتصاد متعدد الوجوه وديمقراطي تبديل النسب بين مركباته عندما يكون الامر مرتبطاً بحدوث بطالة بين العمال وعوامل الانتاج»[٢٠].

خطة اقتصادية انتخابية

على خلفية الازمة الاقتصادية القائمة في اسرائيل، قدم هوروفيتس للحكومة، قبل استقالته، مشروع ميزانية للسنة المالية ١٩٨٢/١٩٨١ التي تبدأ في نيسان (ابريل) ١٩٨١، مرفقاً بخطة اقتصادية شاملة لتلك السنة. وفي مشروعه هذا، أدخل هوروفيتس، للمرة الاولى منذ توليه منصب وزير المالية، تغييراً في سلم الاولويات، حيث وضعت مشكلة

التضخم المالي في الدرجة الأولى منه بدلاً من «تحسين ميزان المدفوعات» كما كان الامر في السابق. أما الوسيلة الاساسية المقترحة لخفض معدلات التضخم، في هذا المشروع، فهي تقليص نفقات الحكومة التي تجاوزت الحدود في الميزانية الجارية كما سبق واشرنا. وفي هذا الاطار، يقترح هوروفيتس عدم تجاوز حجم النفقات لسنة ١٩٨٦، والبالغ ٩١,٧ مليار شيكل، مقابل ٩٠,١ مليار شيكل في السنة المالية الجارية. وللحفاظ على هذا الحجم من النفقات يدعو إلى اتباع سياسة الكبح في مجالات الطاقة البشرية، الامن والهيئات التي تتلقى دعماً من ميزانية الدولة. ففي مجال خفض الطاقة البشرية في القطاع العام، ورد في هذا المشروع ان عدد العاملين فيه يصل إلى نحو ٢٦٠ الفاً يشكلون ثلث مجموع العاملين في اسرائيل، وانه لا يمكن تقليص نفقات الحكومة دون اجراء تخفيض كبير ومتواصل في عددهم. وبناءً على ذلك، يقترح هوروفيتس تخفيض ٩٪ من عددهم خلال السنة الحالية، ثم فرض حظر كامل على قبول عاملين جدد، بحيث يكون بالامكان خفض ٣٪ منهم ايضاً في السنة المالية المقبلة[٢١]. وبالنسبة لنفقات الامن المحلية، اقترح هوروفيتس تخفيضها من ١٥,٥ مليار شيكل إلى ١٥ ملياراً، وذلك بواسطة تقليص حجم القوات في الجيش الاسرائيلي، وخفض عدد العاملين في جهاز الأمن ثمانية آلاف عامل، واعادة النظر في نظام توزيع الجيش ثم تحويل جزء كبير من الانتاج الامني إلى التصدير[٢٢]. كذلك اقترح تقليص خدمات التعليم، وتخفيض عدد العاملين في دوائر الشؤون الاجتماعية، وتقليص الخدمات في المستشفيات، وتحديد الخدمات التي تقدمها مؤسسة التأمين القومي وتقليص نفقاته بـ ٢٠٠ مليون شيكل، ثم تأخير تنفيذ قرار زيادة مخصصات الاولاد، ووقف تنفيذ مشروع التقاعد الرسمي. أما في مجال الدعم، فان هوروفيتس يقترح، في مشروعه، الغاء الدعم على الوقود وتقليصه جداً على المياه، بحيث يبقى الدعم قائماً بالنسبة للخبز والمواصلات العامة فقط، اضافة إلى ملاءمة اسعار المنتجات الاستهلاكية الاخرى مع الزيادة في تكاليف الانتاج[٢٣].

بدأ النقاش في اللجنة الوزارية للشؤون الاقتصادية حول مشروع الميزانية للسنة المقبلة والخطة الاقتصادية المرفقة به واللذين قدمهما هوروفيتس، في ظل اجواء الانتخابات النيابية لهذه السنة. وبدا واضحاً، أمام الوزراء، ان احتمالات فوز ليكود في هذه الانتخابات تتضاءل اكثر فاكثر في حال استمرار الازمة الاقتصادية في وضعها الحالي.لذلك اعتبروا ان بداية اصلاح الوضع الاقتصادي أو التخفيف من مظاهر الازمة اللاحقة به، تبدو من الامور المحتمة في هذه الفترة. ومنذ بداية النقاش المذكور، اتضح ان المطلوب لديهم وما يوافقون عليه هو خطة اقتصادية انتخابية، حتى ولو كلفهم ذلك التراجع عن جزء هام من مبادىء سياسة الاقتصاد الحر التي اقروها سابقاً. لذلك كثرت اعتراضاتهم على مشروع هوروفيتس، خصوصاً حول ما يتضمنه من تقليص في ميزانيات الوزارات الاجتماعية وخفض الدعم على المنتجات الاستهلاكية. ورغم تحذير هوروفيتس، في بداية النقاش، من ان الحكومة قد تفقد السيطرة تماماً على الوضع الاقتصادي، اذا ما استمرت معدلات التضخم في الارتفاع، وتأكيده على ان مشروع الميزانية الذي قدمه هو «مشروع مغلق تماماً» لا يمكن توسيع اطاره، فإن الاعتراض من جانب الوزراء في

اللجنة الحكومية بقي قائماً. وقد اقترحوا خطة، لاقت تأييداً من جانب اكثرية اعضاء الحكومة فيما بعد، ترتكز على تخصيص مليارى شيكل لدعم المنتجات والخدمات الضرورية مثل الوقود والكهرباء والمياه والمنتجات الغذائية الاساسية والمواصلات العامة ورسوم صندوق المرضى والضرائب البلدية، ومنع ارتفاع اسعارها أكثر من ٤٪ شهرياً، ابتداءً من نيسان (ابريل) ١٩٨١، ثم العمل على تجميد اسعارها بصورة كاملة حتى ذلك التاريخ. واقترحوا كذلك على الهستدروت التنازل عن جزء من زيادات الاجور في السنة المقبلة، مقابل تعديل نقاط الاعفاء في ضريبة الدخل، وتعديل مخصصات الاولاد اربع مرات في السنة بدلاً من مرتين، كما هو الوضع الآن[٢٤]. كذلك تضمنت اقتراحاتهم عدم فرض ضرائب جديدة، سواء كانت مباشرة أم غير مباشرة، خصوصاً على التجارة في البورصة «على اعتبار انها تشكل عامل امتصاص لمليارات الشيكلات، مما يؤدي إلى خفض معدلات التضخم»[٢٥].

ويلاحظ ان أهم ما يميّز هذه الخطة هو العودة إلى سياسة الدعم من اجل كبح ارتفاع الاسعار وخفض معدلات التضخم المالي شهرياً، أي بدء التخلي عن المبدأ الاساسي في سياسة الاقتصاد الحر، الذي نصّ على الغاء الدعم انطلاقاً من سياسة عدم التدخل في النشاط الاقتصادي. ويبدو ان هنالك سببين اساسيين دفعا اعضاء اللجنة الوزارية للشؤون الاقتصادية، لاقتراح خطة كهذه: الأول منهما هو التسليم بفشل سياسة الاقتصاد الحر عقيدة وأسلوباً، منذ بداية تطبيقها في فترة ارليخ وحتى الآن، اذ ان هذه السياسة «كان يجب ان يرافقها تقليص كبير في تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي، خصوصاً في مجال الخدمات الاجتماعية، سوية مع شد الحزام [في الميزانيات العامة]. الا ان سياسة الاقتصاد الحر والتعليم الثانوي المجاني [مثلاً] لا يمكن ان يلتقيا، والنتيجة الفورية زيادة الضغط على صعيد التضخم المالي السريع، ومن بعد يذكر، اليوم، برامج ليكود وداش، في آن واحد، التي وعدت بتخفيض معدلات التضخم السنوية، بحيث لا تتجاوز الخمسة عشر بالمئة؟»[٢٦]. والسبب الثاني يعود إلى كون هذه السنة سنة انتخابية، وكسب اصوات الناخبين امر تفرضه المصلحة، خصوصاً اذا كان هؤلاء من الطبقات التي تتأثر تأثراً مباشراً بسياسة الدعم والميزانيات الاجتماعية. لذلك يمكن تسمية سياسة الحكومة الاقتصادية حتى موعد اجراء الانتخابات، في اواخر حزيران (يونيو) المقبل، سياسة اقتصادية انتخابية، اذ انه «بعد ثلاث سنوات ونصف السنة، من اجراء التجارب الفاشلة حول معالجة المشكلات الاقتصادية في اسرائيل، يتخلى وزراء ليكود عن مبادىء الانقلاب الاقتصادي، مبدين استعدادهم للعودة إلى اتباع اسلوب الدعم، كمحاولة اخيرة لخفض معدلات التضخم المالي واستمالة جمهور الناخبين... ويزداد الانطباع [من خلال المناقشات الاقتصادية داخل الحكومة] بأن الاهتمام، لدى اعضائها، ينصب على النصف الأول من السنة المالية، لذلك فهم على استعداد لاعادة دعم الوقود والمنتجات الاستهلاكية الاساسية، تاركين مسألة الاهتمام بتغطية نفقات هذا الدعم للحكومة المقبلة...»[٢٧]. ومهما يكن، فإنه يبدو ان قرار الحكومة حول التوقف عن سياسة المبادرة إلى رفع الاسعار، عن طريق الغاء الدعم، وهي السياسة التي اتبعتها منذ توليها

الحكم خصوصاً منذ اعلانها الحرب على دعم المنتجات الاستهلاكية والخدمات الحيوية، انما يعتبر تحولاً هاماً على الصعيد الاقتصادي البحت، حتى يمكن القول انه بمثابة انتصار لمعارضي «الانقلاب الاقتصادي» منذ بداية تطبيقه.

ويلاحظ ان الحكومة لم تتوقف عند هذا القرار، أي تجميد الاسعار حتى نيسان (ابريل) المقبل، ثم العودة إلى سياسة الدعم بعد ذلك، كما سبق وذكرنا، وانما بدأت ايضاً فتح «حنفيات» مالية اخرى لتحسين اوضاع الناخبين. فمثلاً، قررت، في نهاية السنة الماضية، تعديل نقاط الاستحقاق في مخصصات الاولاد اربع مرات سنوياً بدلاً من مرتين، ابتداءً من كانون الثاني (يناير) الماضي. وبموجب هذا التعديل، سترتفع مخصصات الولد الواحد في العائلة من ١١١ إلى ١٤٤ شيكل، والولدان من ٢٢٢ إلى ٢٨٢ شيكل، والثلاثة اولاد من ٤٤٤ الى ٥٦٤ شيكل والاربعة من ٦٩٤ إلى ٨٨١ شيكل(٢٨). والواضح ان الغاية من هذه الزيادة في المخصصات، هي استمالة العائلات كثيرة الاولاد التي تنتمي بمعظمها إلى الطبقة الفقيرة في اسرائيل. والجدير بالذكر هنا، ان اغلبية اصوات هذه العائلات قد منحت لليكود في الانتخابات السابقة، وذلك بسبب الوعود التي اغدقها عليها خلال المعركة الانتخابية والتي تتعلق بتحسين اوضاعها الاقتصادية والاجتماعية. الا ان عدم الوفاء بهذه الوعود، خلال السنوات الثلاث الماضية، وازدياد اوضاع هذه العائلات سوءاً، يحول مراهنة ليكود مرة اخرى، على كسب أصواتها، إلى مراهنة شبه فاشلة، خصوصاً وان بعض المنافع المادية لن تساعد في اصلاح اوضاعها بصورة جذرية.

كذلك بدأت الحكومة تراهن على استمالة بعض الفئات من العاملين في القطاع العام، كالمعلمين مثلاً، عن طريق منحهم زيادات في الاجور. وعلى هذه الخلفية، نشبت الازمة الاخيرة في الحكومة الاسرائيلية التي ادت إلى استقالة وزير المالية هوروفيتس، وإلى تقديم موعد الانتخابات للكنيست إلى اواخر حزيران (يونيو) المقبل. وتعود اسباب هذه الازمة إلى انقسام اعضاء الحكومة بين اكثرية يتزعمها وزير المعارف زفولون هامر من حزب المفدال، تؤيد مطالب المعلمين حول زيادة رواتبهم؛ واقلية بزعامة وزير المالية المستقيل هوروفيتس ترفض اية زيادة من شأنها ان تزيد العجز في الميزانية العامة وتؤدي إلى مزيد من المطالب المماثلة من جانب فئات مهنية اخرى رُفضت مطالبها في السابق، كالاطباء والمهندسين مثلاً. واستندت مطالب المعلمين هذه إلى توصيات لجنة عتسيوني التي بادرت الحكومة إلى تشكيلها، في بداية عهدها، لبحث وضع المعلمين بصورة جذرية وشاملة. والجدير بالذكر، ان الحكومة رفضت توصيات هذه اللجنة، بعد عرضها أمامها قبل سنتين، ثم عادت ورفضتها مرة اخرى قبل سنة ونصف السنة تقريباً، أي خلال الاشهر الأولى من عمل هوروفيتس كوزير للمالية، فما الذي تبدّل الآن في الواقع الاقتصادي من اجل تبدل هذه التوصيات؟ «لقد ازداد التضخم المالي والبطالة، وتوقف التحسن في ميزان المدفوعات وارتفع العجز في الميزانية العامة. [رغم ذلك] كان هنالك احتمال ضعيف لخلق نوع من الاستقرار في جبهة علاقات العمل، وقد نتج ذلك بفضل صمود الحكومة [خلال السنة الماضية] أمام مطالب الاطباء... واصبح احتمال تثبيت الوضع نهائياً في هذه الجبهة الحساسة متعلقاً بطريقة معالجة قضية المعلمين. وليس من

شك في ان المصلحة الاقتصادية كانت تستوجب تحييد، أو تأخير، تنفيذ بند الاجور في توصيات لجنة عتسيوني، حتى وان كان ذلك سيتسبب في اضراب متواصل من جانب المعلمين. الا ان واجب الحفاظ على شعبية [وزير المعارف] هامر، المرتبط بتحسين اوضاع ستين ألف معلم والوقوف إلى جانبهم في حال اعلانهم الاضراب، هو اقوى من المصلحة الاقتصادية. ولهذا السبب، فوزير المعارف تصرف بشكل منهجي لتخطي معارضة هوروفيتس بشأن تحويل مليارات من الشيكلات إلى المعلمين، وبعدهم إلى سائر العاملين في القطاع العام»[٣٩]. والجدير بالذكر ان الحزب الديني القومي (مفدال)، الذي ينتمي إليه هامر، يتمتع، منذ نشأته، بنفوذ قوي داخل جهاز التعليم في اسرائيل، وليس عجيباً إذن أن تستغل فترة ما قبل الانتخابات لتحقيق منافع مادية لهذا الجهاز، خصوصاً اذا كان هذا الامر يحظى بتأييد الاغلبية في الحكومة.

تخفيض ميزانية الدفاع

إثر هذه الازمة التي ادت إلى استقالة هوروفيتس من الحكومة، وإلى انسحابه ورفاقه اعضاء لاعام من ليكود نهائياً، يطرح السؤال: ماذا استطاع هوروفيتس ان يحقق قبل رحيله، على صعيد اقرار مشروعه الاقتصادي للسنة المالية المقبلة، كما جرى عرضه سابقاً؟ يبدو ان الانجاز الوحيد الذي استطاع هوروفيتس تحقيقه هو موافقة الحكومة على تخفيض ميزانية الدفاع! الامر الذي أثار معارضة شديدة من جانب قيادة الجيش. فقد قررت اللجنة الوزارية للشؤون الاقتصادية تخصيص مبلغ ١٥,٥ مليار شيكل للدفاع في ميزانية السنة المقبلة، في الوقت الذي طلبت فيه قيادة الجيش تخصيص مبلغ يصل إلى ٢١,٥ مليار شيكل. والجدير بالذكر، ان نفقات الأمن تشكل اليوم نحو ٢٥٪ من الانتاج القومي القائم في اسرائيل. وقد ازدادت نفقات الأمن المحلي ثلاثة اضعاف ونصف منذ سنة ١٩٧٤، ومنذ سنة ١٩٧٣، اصبحت الزيادة في نفقات الأمن تفوق الزيادة في الانتاج القومي القائم[٣٠]. ويلاحظ انه بعد كل حرب تخوضها اسرائيل تزداد نفقات الأمن فيها، ولا تنخفض حتى في حال عودة الهدوء إلى المنطقة. فمنذ سنة ١٩٧٤، استثمرت اسرائيل ١٠ مليار دولار في مجال نفقات الأمن، وارتفعت نسبة الطاقة البشرية العاملة في الجيش ثلاثة اضعاف منذ سنة ١٩٦٥، مقابل زيادة بنسبة ٤٠٪ فقط في مجموع العاملين في الاقتصاد[٣١].

وقد اثار تخفيض ميزانية الدفاع استياءً شديداً لدى الاوساط العسكرية في اسرائيل؛ وذلك في الوقت الذي ظهر فيه ان خلافاً حول تقرير نتائج هذا الامر، قد نشبت بين كبار المسؤولين في وزارة الدفاع وبين قيادة الاركان في الجيش. ففي حين اعلن نائب وزير الدفاع، مردخاي تسيبوري، ان الجيش يمكنه تدبير اموره بميزانية مخفضة[٣٢]، بادرت قيادة الاركان إلى تقديم مذكرة مفصلة إلى رئيس الحكومة وإلى اللجنة الوزارية للشؤون الاقتصادية، حول نتائج تخفيض الميزانية على صعيد العمل في الجيش، سيفصل، بموجبها، نحو عشرة آلاف من العاملين في الجيش، بينهم اربعة آلاف من المجندين الدائمين، وسيتضرر انتاج طائرة الكفير ومشروع تطوير طائرة لافي، وسينخفض حجم التدريبات والعمالة في جميع أجهزة الجيش بما في ذلك سلاح الجو. وبموجب هذه الوثيقة،

فانه يتوقع انخفاض في مستوى الجيش ونوعيته، قد يترك آثاره بمضي الوقت حتى في المجال العملياتي، وخصوصاً في تشكيلات الاحتياط[٣٣]. ورداً على هذه المذكرة، اعلنت اللجنة الوزارية للشؤون الاقتصادية ان قرارها نهائي فيما يتعلق بحجم ميزانية الدفاع، الا انها التزمت، أمام قيادة الجيش، بإعادة البحث في متطلبات الأمن خلال النصف الثاني من هذه السنة. واذا اتضح، حقاً، ان الجيش بحاجة إلى زيادة في ميزانيته، ستخصص له وزارة المالية نصف مليار شيكل اضافي. غير انه يبدو ان هذا الالتزام غير واقعي، خصوصاً اذا اخذنا بعين الاعتبار انه بات شبه مؤكد ان حكومة بديلة ستتولى الامور خلال النصف الثاني من السنة الجارية، وربما قررت إعادة البحث في مسألة ميزانية الدفاع من اساسها.

ومهما يكن، فان تخفيض ميزانية الدفاع أثار ردود فعل مختلفة في اسرائيل، وقد تراوحت هذه الردود بين التأييد والمعارضة. فمؤيدو القرار يبررون تأييدهم بأن الجيش يجب ان يأخذ في الاعتبار الوضع الاقتصادي السيء من جهة، ثم المتغيرات الاستراتيجية في المنطقة من جهة اخرى، كالسلام مع مصر والحرب في الخليج التي تحتم خفض الاعباء الأمنية في اسرائيل. وحسب قول احدهم، «ينبغي الا تتجاوز ميزانية الجيش ١٢٪ من الانتاج القومي القائم، وعلى رئيس الاركان الذي لا يستطيع تنفيذ هذه المهمة اخلاء منصبه، لأن اسرائيل لا تستطيع، وليست ملزمة، باستثمار نسبة اكبر من انتاجها القومي في جيشها، خصوصاً وان نسبة كهذه تقريباً تستثمرها الدول الكبرى في العالم في نفقاتها الأمنية»[٣٤].

أما معارضو تخفيض ميزانية الدفاع، فإنهم يركزون معارضتهم على الطريقة التي خفضت بها الميزانية، فهم يرون ان الصراعات الحزبية أثرت لدى اتخاذ القرار. فبيغن، بصفته وزيراً للدفاع، وافق مرغماً على قرار التخفيض، خشية من استقالة هوروفيتس وانسحابه ورفاقه من ليكود؛ وهو ما حدث، على أي حال، بعد اتخاذ هذا القرار بفترة قصيرة. كذلك ساند شارون مطلب هوروفيتس حول تخفيض هذه الميزانية؛ وذلك بسبب خيبة أمله من بيغن الذي رفض تعيينه وزيراً للدفاع[٣٥]. وعلى أي حال، فإن قرار تخفيض ميزانية الدفاع الذي سيبدأ تنفيذه في ميزانية السنة المالية المقبلة، ربما بقي معلقاً حتى الانتخابات، اذ لن تقدم حكومة ليكود على اتخاذ أية خطوة من شأنها، مثلاً، اقالة عشرة آلاف عامل في جهاز الدفاع.

اريدور وزير المالية الثالث في حكومة ليكود

كانت استقالة هوروفيتس من الحكومة والتي دخلت حيّز التنفيذ في ١٣ كانون الثاني (يناير) الماضي، بمثابة اعلان نهائي لفشله في تطبيق سياسته بشكل صحيح. فالازمة الاقتصادية التي بدأت تشتد في فترة اراليخ، لم يكن بالامكان وقف تفاقمها في فترة هوروفيتس، وذلك على الرغم من الاجراءات التقشفية التي اعلنها هذا الاخير، الذي يبدو ان دوافع استقالته لم تكن تتعلق بقضية زيادة رواتب المعلمين، بقدر ما كانت تتعلق بفشله في كسب تأييد الحكومة لسياسته في سنة الانتخابات، خصوصاً وانه عارض زيادة

الانفاق الحكومي على حساب العجز في الميزانية؛ الامر الذي لم يلق استحساناً لدى الوزراء. اضف إلى ذلك، ان هوروفيتس الذي ينتمي إلى قائمة لاعام، لم يكن مقبولاً داخل الحكومة سواء بسبب سياسته الاقتصادية أم بسبب وضعه غير المستقر في ليكود، وتهديداته المستمرة بالانسحاب.

ويعدّ الوضع الاقتصادي والاجتماعي من القضايا المهمة التي تطرح على بساط البحث قبل كل انتخابات، بحيث يجري الحكم اولاً على انجازات الحكومة من خلال ما حققته على هذين الصعيدين. وبعبارة اخرى، يمكن القول ان ايجابية الوضع الاقتصادي أو سلبيته، هما المقياس لدى شعبية الحكومة. والجدير بالذكر هنا، ان احد الاسباب الرئيسية لسقوط المعراخ، خلال الانتخابات السابقة في اسرائيل، يعود إلى سوء الوضع الاقتصادي خلال تلك الفترة. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا، هل تكون الازمة الاقتصادية الراهنة في اسرائيل السبب المباشر في سقوط ليكود في الانتخابات المقبلة، كما تتوقع استقصاءات الرأي العام؟

لقد ادت الازمة الاقتصادية، حتى الآن، إلى تسليم الحكومة بتقديم موعد الانتخابات من خريف هذه السنة إلى صيفها. أي انه لم يبق أمام حكومة ليكود، كي تحسّن «مواقعها» الاقتصادية والاجتماعية لدى الاسرائيليين، وتتمكن بالتالي من كسب ثقتهم واصواتهم، سوى بضعة اشهر فقط. لذلك كان تعيين وزير الاتصال يورام اريدور، المقرب جداً من رئيس الحكومة، وزيراً للمالية خلفاً لهوروفيتس، بمثابة تعيين سياسي فرضه بيغن ووزراء حيروت في الحكومة، رغماً عن ارادة حزب الاحرار الذي يحتفظ لنفسه، منذ تولي ليكود السلطة، بحق اشغال هذا المنصب. ويبدو ان هناك عدة اعتبارات لتعيين اريدور، لا تصب كلها في مجرى قدرته على ادارة الاقتصاد؛ وذلك على الرغم من كونه وزير المالية الاول في اسرائيل الذي حصل على ثقافة اكاديمية في الاقتصاد. فهناك اعتبار كونه أحد المخلصين لحركة حيروت والمقربين جداً من بيغن، كذلك فهو متحرر نوعاً ما من الطابع «البورجوازي» الذي تميز به وزيرا المالية السابقان في الحكومة، وعلى هذا الاساس فهو من مؤيدي شعار «تحسين اوضاع الشعب»، كما رفعه ليكود في حملته الانتخابية السابقة. ويمكن معرفة اتجاه سياسته الاقتصادية التي سيطبقها، خلال الاشهر المتبقية حتى الانتخابات، من خلال رسائله إلى وزير المالية السابق هوروفيتس قبل تعيينه بستة اسابيع تقريباً، حيث يشرح افكاره حول طريقة معالجة التضخم المالي وخفض معدلاته خلال وقت قصير. وقد حصر اريدور افكاره تلك في جملة خطوات اهمها دفع علاوة غلاء معيشة شهرياً مرتبطة ارتباطاً كاملاً بجدول غلاء الاسعار ابتداءً من نيسان (ابريل) ١٩٨١، ثم دفع زيادات حقيقية على اجور العمال تتناسب وقيمة الزيادة في الانتاج. وفيما يتعلق بالضرائب، اقترح خفض نسبة الضريبة على الوقود بصورة تدريجية، ثم رفع قيمة ضريبة القيمة المضافة. كذلك قدم أريدور اقتراحات أخرى تتعلق بمداخيل الحكومة، من اجل تمويل مصاريفها، وامتصاص السيولة الزائدة من الجمهور، وذلك عن طريق تحسين شروط بيع سندات الدين وشروط مشاريع التوفير، ثم خفض معدل الانخفاض في قيمة العملة بواسطة تثبيت قيمة صرفها، عن طريق بيع العملة

الصعبة للجمهور وتشجيع مشاريع التوفير بالدولار. وعلى صعيد الغلاء، اقترح اريدور وقف عملية رفع الاسعار المتواصلة بالنسبة للمنتجات الاستهلاكية الاساسية، بواسطة دعمها في الاساس، ثم العمل على كبح الميزانية العامة[٣٦]. ويبدو واضحاً، من خلال هذه الاقتراحات، ان اريدور لا ينظر إلى الفائدة الاقتصادية على المدى البعيد بقدر ما تهمه النتائج الفورية على المدى القصير. فتخفيض الاسعار، ودفع تعويضات كاملة على الغلاء، ثم زيادة اجور العمّال، ستؤدي حتماً إلى زيادة نفقات الحكومة وبالتالي إلى زيادة العجز في الميزانية، مما يضر بالوضع الاقتصادي ويلزم الحكومة باتخاذ اجراءات مضادة.

ان قصر ولاية اريدور المتوقعة، كوزير للمالية، لا يعني بالضرورة ان سياسته أو اجراءاته ستكون عديمة التأثير اقتصادياً، خصوصاً وانه ملزم بتنفيذ مهمتين اساسيتين: اولاهما تتعلق بتقديم مشروع ميزانية اضافية لهذه السنة؛ وثانيتهما هي تقديم مشروع الميزانية العامة للسنة المالية المقبلة إلى الكنيست لاقراره قبل بدء السنة المالية الجديدة في نيسان (ابريل) ١٩٨١. وتمهيداً لتقديم مشروع الميزانية الاضافية الثالثة، منذ بداية السنة المالية الجارية، قام اريدور بتقديم أول مشروع قانون له إلى الكنيست، في ٢٩ كانون الثاني (يناير) الماضي، حول تحسين شروط التوفير القصيرة الاجل بواسطة رفع الفائدة عليها، وذلك من اجل زيادة مداخيل الحكومة في الاشهر المقبلة لتتمكن من تغطية جزء من العجز في الميزانية الذي سيرتفع بفعل النفقات في الميزانية الاضافية لهذه السنة. وكان الدافع الاساسي لتقديم هذه الميزانية الاضافية، هو النفقات المتزايدة على بناء المستوطنات والالتزام بدفع تعويضات كبيرة لمستوطني مشارف رفح، أي زيادة فائض الطلب الحكومي؛ حيث يتوقع وصوله إلى أكثر من ١٠٠ مليار ليرة في نهاية السنة المالية الجارية، الامر الذي يشكل حافزاً اساسياً لدفع معدلات التضخم، ومن شأنه أن يقضي على كل أثر ايجابي لاي توفير من جانب الجمهور[٣٧]. واضافة إلى تحسين شروط مشاريع التوفير لتغطية جزء من العجز، لجأت وزارة المالية إلى تطبيق سلسلة من الاجراءات الاولية، قضت برفع اسعار محدود للمنتجات الاستهلاكية الحيوية، مثل السولار والنفط والغاز والكهرباء والمياه ومشتقات الحليب بنسب تراوحت بين ٦ – ١٥٪، وخفض اسعار السلع الاستهلاكية الكمالية المستوردة في الاساس بواسطة منح تسهيلات للمستوردين، الامر الذي اثار اعتراضاً شديداً لدى مختلف الدوائر في اسرائيل، واعتبر مناقضاً للسياسة السابقة التي عملت على تحسين ميزان اسرائيل التجاري بواسطة تشجيع الصادرات وتحديد الواردات. ويبدو ان الهدف الرئيسي من وراء تخفيض اسعار السلع الكمالية هو امتصاص سيولة من ايدي الجمهور بواسطة تحويلها إلى المنتجين الاجانب، مما يؤدي إلى خفض الطلب في السوق المحلي، وبالتالي خفض وتيرة ارتفاع الاسعار، اي بمعنى آخر محاربة التضخم المالي على حساب ميزان المدفوعات.

ان فترة اريدور، وان كان من المتوقع ان تكون قصيرة، تحمل الكثير من المخاطر التي يمكن ان تحدثها سياسة اقتصادية خاطئة تقوم على تحسين مصطنع للوضع الاقتصادي، يتمثل اساساً في خفض معدلات التضخم المالي سواء على حساب زيادة

العجز في الميزانية أو على حساب ميزان المدفوعات: الامر الذي بدأت تحذر منه الدوائر المعارضة. فقد اعلن رئيس اللجنة الاقتصادية في الكنيست غاد يعقوبي (المفراخ) ان حكومة ليكود تنوي أن يتدفق مبلغ يتراوح بين ٨ – ١٠ مليار شيكل إلى السوق، وأن يزداد العجز التجاري بمبلغ يتراوح بين ٤٠٠ – ٦٠٠ مليون دولار، من اجل تحسين مواقعها قبل الانتخابات. واضاف ان تدفيق هذه الاموال سيتم بواسطة زيادة الدعم على المنتجات الاستهلاكية الاساسية وعلى الوقود، بحيث يؤدي إلى خفض مصطنع لمعدلات التضخم، الامر الذي ستكون له نتائج اقتصادية سلبية خلال الفترة المقبلة[٣٨]. واذا ما اخذنا بعين الاعتبار الخطط الاقتصادية التي جرى بحثها في الحكومة، سواء في اواخر فترة هوروفيتس أو بعد تعيين اريدور، نرى ان تحذير المعارضة هذا انما يستند إلى اساس واقعي، يحوّل النصف الاول من هذه السنة إلى فترة «ضائعة» على الصعيد الاقتصادي في اسرائيل.

---

(١) هآرتس، ٢/١/١٩٨١.
(٢) حنه شاهين، «سياسة ليكود الاقتصادية الجديدة في اسرائيل»، شؤون فلسطينية، العدد ٧٦، آذار (مارس) ١٩٧٨، ص٣١ – ٥١.
(٣) من مقابلة مع يحزقيل فلومين في معاريف، ٢٨/ ١٠/ ١٩٧٧.
(٤) حنه شاهين، «محاولات اصلاح الوضع الاقتصادي في اسرائيل»، شؤون فلسطينية، العدد ١٠٢، ايار (مايو) ١٩٨٠، ص٦٧ – ٨٣.
(٥) المصدر نفسه.
(٦) هآرتس، ١٦/١/١٩٨١.
(٧) المصدر نفسه.
(٨) دافار؛ هآرتس، ١/١/١٩٨١.
(٩) المصدر نفسه.
(١٠) يوفال اليتسور، معاريف، ٥/ ١٢/ ١٩٨٠.
(١١) دافار؛ هآرتس، ١/١/١٩٨١.
(١٢) المصدر نفسه.
(١٣) دافار، ٢٧/١٠/١٩٨٠.
(١٤) يديعوت احرونوت، ١٢/١٢/١٩٨٠.
(١٥) دافيد ليفكين، دافار، ٩٠/١١/١٩٨٠.
(١٦) من مقابلة مع وزير المالية هوروفيتس، د.إ.إ.، العدد ٢٢٥٠، ٢٢ و٢٣/ ١/ ١٩٨١، ص١٣.
(١٧) دافار، ٢٠/١٠/١٩٨٠.
(١٨) دانيئيل بلوخ، دافار، ٢٤/١٠/١٩٨٠.
(١٩) المصدر نفسه.
(٢٠) دانيئيل بلوخ، دافار، ١/١٠/١٩٨٠.
(٢١) يديعوت احرونوت، ١٧/١٢/١٩٨٠.
(٢٢) المصدر نفسه.
(٢٣) المصدر نفسه.
(٢٤) يديعوت احرونوت، ١٧/١٢/١٩٨٠.
(٢٥) هآرتس، ٢٦/١٢/١٩٨٠.
(٢٦) دانيئيل بلوخ، دافار، ٢٤/١٠/١٩٨٠.
(٢٧) دافار، ٢٦/١٢/١٩٨٠.
(٢٨) هآرتس، ٣٠/١٢/١٩٨٠.
(٢٩) ابراهام طال، هآرتس، ٢١/ ١٢/ ١٩٨٠.
(٣٠) انظر حديث المسؤول عن الميزانيات امنون نويليخ، دافار، ٢٨/١٠/١٩٨٠.
(٣١) المصدر نفسه.
(٣٢) تصريح مردخاي تسيبوري بشأن ميزانية الدفاع، هآرتس، ٢٤/١٢/١٩٨٠.
(٣٣) هآرتس، ٢٢/١٢/١٩٨٠.
(٣٤) مُتتياهو بيليد، هآرتس، ١١/١٢/١٩٨٠.
(٣٥) زئيف شيف، هآرتس، ١٩/١٢/١٩٨٠.
(٣٦) دافار، ٢٠/١/١٩٨١.
(٣٧) تسفي ريمون، عل‌همشمار، ٣٠/ ١/ ١٩٨١
(٣٨) تصريح لغاد يعقوبي، هآرتس، ١٩/١/١٩٨١.

سهيل عامر

أضواء على الأيديولوجية الصهيونية المعاصرة

قلما شهدت البشرية ايديولوجية غير علمية مرتكزة على «الأساطير» كالايديولوجية الصهيونية. لقد تحولت إلى قناعات تشبه «ستريوتيب» (Stereotype) في ذهن قسم لا بأس به من الرأي العام، واستطاعت أن تؤطر حولها فئات واسعة من اليهود وغير اليهود، وأضحت الايديولوجية السائدة للدوائر الحاكمة ولكافة الأحزاب اليمينية في إسرائيل، وتمكنت أيضا من أن تتغلل بعضا من قناعاتها إلى عقل قيادات عربية، فأصبحت إسرائيل في ذهن الرئيس المصري، ومن يدور في فلكه عربيا، حقيقة واقعة، وباتت الصحافة المصرية الصفراء تروّج لدولة عدوانية مثل إسرائيل، وكأنها تنشد الإستقرار والأمان وتطمح لأن تساهم في بناء «السلام الوطيد» في منطقة الشرق الأوسط.

حقيقة الايديولوجية الصهيونية

ترتكز الايديولوجية الصهيونية في هيكلها العام على أسس رجعية شوفينية معادية للتحرر الوطني ولكافة قوى السلام والتقدم في العالم؛ وهي تعبر عن مصالح القيادة الإسرائيلية والبورجوازية اليهودية الكبرى، المرتبطة بالإحتكارات الدولية. ولكونها وليدة الامبريالية، ولكونها ترتبط بقواها الأكثر عدوانية ورجعية، فهي تساهم في توتير وتسميم المناخ السياسي الدولي، وتدافع عن مصالحها ومصالح حلفائها في كل مكان، وبالذات في منطقة الشرق الأوسط؛ وهذا ما يجعلها، بطبيعة الأمر، تخوض صراعا تناحرياً مع حركة التحرر الوطني العربية والفلسطينية. فالمهمة الأساسية للايديولوجية الصهيونية في المرحلة الراهنة هي تقديم كافة أنواع الدعم لسياسة إسرائيل العدوانية التوسعية، لدعم اقتصادها وقدراتها العسكرية. فلكي تصل هذه الايديولوجية إلى هدفها المنشود تقوم بتغطية نشاطات إسرائيل وسياستها على مسرح الديبلوماسية العالمية وتجمع لها عشرات المليارات من الدولارات من صناديق الدعم الصهيونية في الغرب ومن الدول الرأسمالية الكبرى ومن الولايات المتحدة الأميركية بشكل خاص. وهي، أي الصهيونية، تقوم

إلى جانب ذلك بدعاية مكثفة في كل البلدان تقريبا، حيث توجد تجمعات يهودية، من أجل الحؤول دون اندماج اليهود في البلدان التي يقطنونها، مستهدفة من وراء ذلك عزلهم عن شعوبهم وإيهامهم بأنهم ينتمون إلى ما يسمى بـ«الأمة اليهودية العالمية» وارتباطهم، بالتالي، بمركز نشاط الحركة الصهيونية، دولة «إسرائيل».

لذا نرى هذه الايديولوجية تولي أهمية خاصة في مؤتمراتها وندواتها وتوجهاتها إلى بعث الديانة اليهودية، وإحياء ما يسمى بـ«الثقافة اليهودية المميزة»، عبر الدعوة لتعلّم اللغتين الإيديشية والعبرية، وبناء المسارح والمعاهد العلمية ذات الطابع «اليهودي المستقل». فهي في توجهها إلى الرأي العام ترتكز إلى عدد من الكليشيهات النظرية مثل: وجود «شعب يهودي واحد في العالم»، وإن الصهيونية «حركة تحرر وطني للشعب اليهودي»، و«أبدية معاداة السامية»، وترادف كلمات «صهيوني – إسرائيلي – يهودي». بيد أن هذه الأسس النظرية غير ثابتة، فهي تتغير مع تغير الظروف والمستجدات التي تطرأ على ذهن الرأي العام؛ **فما يميز الايديولوجية الصهيونية هو براغمائيتها السياسية.**

يتوجه منظرو هذه الايديولوجية الذين يقودون نشاطها الفكري والإعلامي إلى كل شعب، بعد أن يدرسوا خصائص تركيبه النفسي والاجتماعي والاقتصادي والحضاري عموما. ففي أوروبا الغربية وأميركا مثلاً، يركزون على أن الصهيونية «حركة تحرر وطني»، ويلوحون دائما بمخاطر انبعاث ما يسمى بـ«معاداة السامية» مذكرين بذلك الشعوب الاوروبية والغربية عامة، بالمجازر النازية ضد اليهود في الحرب العالمية الثانية، وبتاريخ العلاقات اليهودية – «الغربية» المليء بالمنافحات الدينية والقومية. أما في أوروبا الشرقية فيوجهون دعايتهم على أساس أن أهمية إسرائيل تنبثق من كونها «بؤرة اليهودية العالمية»، ولكونها «أرض اللبن والعسل»، ولذلك فإن اليهود مدعوون إليها للتمتع بخيراتها. وهذه التوجهات، كما سبق وقلنا، غير ثابتة. فعلى حد قول الباحث اليهودي ف. ايرليخ: «إن الصهيونية في موقفها غير الجدي من أسسها النظرية تظهر قصر باعها في أن تعكس بشكل صحيح التطور الواقعي، وذلك لإفلاسها النظري البارز بشكل خاص في الآونة الاخيرة»[1].

قبل أن نستخلص بعض الاستنتاجات السياسية التي تبين زيف ورجعية الايديولوجية الصهيونية، سنحاول تسليط الأضواء على بعض كليشيهات هذه الايديولوجية لنبين خطل ولاعلمية مجمل طروحاتها النظرية:

حول مفهوم «خصوصية الشعب اليهودي»: يتغنّى الصهيونيون بخصوصية «الشعب اليهودي» ويدّعون بأنه «أنقى وأرقى جنس خلقه الله». ومن الصعب جداً إقناع أي شخص في عصر العلم وعصر الثورة العلمية – التكنيكية بحجج هذا الادعاء، ذلك أن الدراسات التي قام بها علماء الانتروبولوجيا والاجتماع أثبتت بأن يهود العالم لا يرجعون إلى جنس واحد. فما هو الرابط الانتروبولوجي والاثنوغرافي الذي يجمع بين اليهودي الصيني واليهودي الاميركي واليهودي الروسي واليهودي الأثيوبي واليهودي العربي، فلكل واحد من هؤلاء سماته الأنتروبولوجية النسبية الخاصة به. وبهذا الصدد يشير العالم الانكليزي «فيشر» في

نورداو معاداة السامية «بالخصائص الأساسية للتفكير الإنساني والوجود البشري»[٨].

كما يُلاحظ ان المنظرين الصهاينة يردون أسباب «معاداة السامية» إلى نـوازع بسيكولوجية متأصلة في أعماق اللاوعي البشري، ويغيبون عمداً، العامل الأساسي الذي يعزز مثل هذه الظواهر الشاذة، ويغيبون العامل الطبقي أيضاً. فإذا احتكمنا إلى وجهة النظر العلمية، لا البسيكولوجية المجردة أو العنصرية الشوفينية، وطـرحنا التسـاؤلات التالية: أي يهود تعرضوا للملاحقة عبر التاريخ؟ اليهود الأغنياء أم الفقراء؟ المرابون والتجار أم الحرفيون الصغار الذين عاشوا ويعيشون في ظل أوضاع اقتصادية مزرية؟

إذا كانت هناك ظواهر معادية للسامية في هذا البلد أو ذاك، فيجب البحث عن سبب ذلك لا في البسيكولوجيا، ولا في العداء القومي أو الديني الذي يطفـو على السطح أحياناً، وإنما في العداء الطبقي. إن المعادين للسامية والصهيونيين معاً يتناولون مسألة معاداة السامية بأسلوب عنصري. فالمعادون للسامية يصمون اليهود، كل اليهود، بشتى الاوصاف غير الانسانية، والصهيونيون يصورون اليهود، كل اليهود، بأنهم أبرار وأنقى وأذكى عرق وهبه الله للبشرية؛ المعادون للسامية، يعتبرون اليهود، كل اليهود، صهاينة بشكل مكشوف، والصهاينة يرون «الاغيار» غير اليهود، أعداء ألداء للسامية. إن الذين حملوا ويحملون لواء العداء للسامية يدعون بحكم فلسفتهم العنصرية وأنانيتهم الطبقية إلى التخلص من اليهود وعدم اعتبارهم أبناء مخلصين للبلدان التي تربوا وترعـرعوا فيهـا. وبحكم فلسفتهم العنصرية أيضاً والأنانية الطبقية أيضاً، يدعون اليهود لعدم الإخلاص لأوطانهم وشعوبهم ويحضونهم على الهجرة إلى إسرائيل، والضحية هي دائماً الفقراء اليهود والتضامن النضالي الأممي بين كافة عمال وشعوب العالم.

هل يمكن تماثل حياة اليهود في مجتمع يرتكز على الاستغلال القومي والطبقي مع حياتهم في مجتمع إشتراكي؟ وهل يصح القول بأن حياة اليهود في ظل بولونيا الرأسمالية مثلاً شبيهة بحياتهم في ظل النظام الإشتراكي البولوني المعاصر؟ هذا من جانب، ومن جانب آخر كيف تُتهم حركة التحرر الوطني الفلسطينية والعربية بالعداء للسامية، وهي بأصول المنتمين إليها انتروبولوجيا سامية. وهل يعني نضال الشعب العربي الفلسطيني، ومعه كافة قوى التقدم والاشتراكية في العالم، ضد الايديولوجية والممارسة العنصرية الصهيونية التي قامت على أساس «وطن للشعب على أرض بلا شعب» والتي تمارس سياسة الإبادة الجماعية على مخيمات الفلسطينيين واللبنانيين والسوريين والعرب، وآخرها محاولة اغتيال رؤساء البلديات في الضفة الغربية، هل يعني هذا في قاموس الحركة الصهيونية نضالاً معادياً للسامية؟ وهل هذا يرجع يا ترى، كما تدعي الخرافات الصهيونية، إلى العداء المتأصل في نفوس الشعوب العربية ضدهم، وهم الذين عاشوا مئات السنين مع جيرانهم العرب في جو من الاخاء والطمأنينة والسلام؟ الصهيـونيون يتعـامون دون شـك عن كل هـذه الحقائق ولا يريدون الاعتراف بها، ولأنهم هم العنصريون تراهم يقسمون الناس لا وفق المعايير الطبقية والوطنية وإنما وفق معايير عرقية مزيفة غير علمية؛ فبتأكيدهم على ما يسمى بـ«أبدية معاداة السامية»، يحاولون صرف أنظار الرأي العام العالمي عن حقيقة الصراع

العربي – الإسرائيلي، ويسعون جاهدين للحؤول دون اندماج يهود العالم بالمجتمعات التي ولدوا وترعرعوا فيها، ودون انخراطهم في النضال الثوري التقدمي في أوطانهم، للوصول إلى النظام الأمثل الذي يقضي على كل جذور الاستغلال والتمايز الطبقي والقومي والديني والعرقي.

فكلما قضي بشكل جدي على جذور «معاداة السامية» لا يشعر الزعماء الصهيونيون بالارتياح لهذه النتيجة، التي لا يريدونها في الواقع. ولقد أكد هذه الحقيقة رئيس المنظمة الصهيونية العالمية ورئيس المؤتمر اليهودي العالمي السابق ناحوم غولدمان حين قال: «إن الاختفاء التدريجي لعداء السامية الصريح يمكن أن يشكل خطرا جديدا على القضية اليهودية»[٩]. والصهيونيون، على عكس ما يدعون، ساهموا، بأنفسهم، ويساهمون في تأجيج روح العداء للسامية. والتاريخ العربي المعاصر لم ينس عملية تفجير المعابد اليهودية في العراق أثناء حكم نوري السعيد، ولم ينس المحاولات المماثلة في الارجنتين وفي تشيكوسلوفاكيا والاتحاد السوفياتي وغيره من البلدان. بكلمة، إن «العداء للسامية» هو أمن ضروري للصهيونيين، إنه عامل مثير وحافز للتعصب الشوفيني الذي يحتاجونه لتنفيذ سياساتهم العدوانية.

إن الصهيونية ومعاداة السامية وجهان لعملة عنصرية واحدة، فالارضية النظرية والممارسية اللتان ترتكزان عليها واحدة، وعلى ضوء هذه الوقائع يمكننا استخلاص الاستنتاج التالي: الصهيونية على هذا النحو ظاهرة معادية للسامية موضوعيا، والنضال ضدها هو في واقع الأمر نضال من أجل مستقبل أفضل لليهود أينما وجدوا ومن أجل اجتناب كل مخلفات الماضي المأساوية، وهو نضال من أجل مستقبل أفضل للشعوب العربية ولكل القوى والدول المتضررة من الصهيونية.

حول مفهوم ترادف كلمات «صهيوني – إسرائيلي – يهودي» : مع تصاعد نضال قوى التحرر الوطني والتقدم والاشتراكية ضد الايديولوجية الصهيونية العنصرية، وضد مجمل السياسة العدوانية التوسعية الاسرائيلية، ومع وقوف عدد لا يستهان به من الأحزاب والشخصيات التقدمية، داخل إسرائيل بالذات وخارجها إلى جانب هذا النضال، ومع زيادة التأييد للنضال المشروع للشعب العربي الفلسطيني ونضال الشعوب العربية، مع كل هذا قام جهاز الدعاية الصهيونية يلصق تهمة «العداء للسامية» بكل من يقف ضدها. فالوقوف ضد الصهيونية وضد سياسة إسرائيل يعني في قاموس الفكر الصهيوني، الوقوف ضد اليهود.

ولكي لا تفلت الأمور من أيدي الصهيونيين يتمحور نشاطهم الايديولوجي داخل التجمعات اليهودية على بعث الدين اليهودي. فلقد وضع الصهيونيون نصب أعينهم هدف التوصل إلى أن ينظر سكان إسرائيل إلى الدين والقانون كشيء واحد، هذا أولاً. وثانيا، إلى جذب اليهود المؤمنين المتواجدين خارج إسرائيل إلى الصهيونية. وثالثا، تدعيم هالة القدسية حول إسرائيل باعتبارها «بؤرة اليهودية العالمية».

حول هذا الموضوع أشار المفكر الصهيوني سلمون ميتشر إلى أنه «إذا أردنا أن تظل

اليهودية، أي يهودية، سواء الاصلاحية منها أم الارثوذكسية، فعلينا أن نحافظ على الصهيونية»[١٠]. وهكذا فإن هذا التماثل المصطنع بين اليهودية والصهيونية تمليه مصلحة الصهيونيين الذين يطمحون إلى إعادة السيطرة الفكرية والسياسية على اليهود في كل أنحاء العالم والاشراف على مجمل نشاطاتهم، بصرف النظر عن أماكن إقامتهم أو انتماءاتهم الحزبية، من أجل أن يكونوا الاحتياط البشري الاستراتيجي لمخططات الصهيونية.

فالحِكَم اليهودية التي جاءت في التوراة من نوع «اليهود جسد واحد وروح واحدة» و«كل يهودي مسؤول عن أخيه» تتحول على أيدي جهاز الدعاية الصهيونية إلى صيغ، أو بالأحرى إلى قناعات سياسية. فالصهيونية منذ نشأتها اعتمدت على إثارة النعرة الدينية لدى اليهود كإحدى الوسائل الفعالة في توحيدهم وحشدهم وراء أهدافها التوسعية في منطقة الشرق الأوسط. وهذا مما أدى إلى نشوء علاقة وثيقة بين الدعوة الصهيونية والدين اليهودي. وبهذا نلاحظ أن منظري الصهيونية في محاولاتهم جمع شمل اليهود يشيرون باستمرار إلى التراث الاسطوري اليهودي، وعلى وجه التحديد إلى التراث الديني. وعن هذا الرأي عبّر رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق دافيد بن – غوريون بقوله: «إن ما ضمن بقاء الشعب اليهودي عبر الأجيال، وأدى إلى خلق الدولة، هو رؤيا المسيح المنتظر لدى أنبياء إسرائيل، ورؤيا خلاص الشعب اليهودي ومعه الانسانية جمعاء. ودولة إسرائيل هي أداة لتحقيق هذه الرؤيا عن المسيح المنتظر»[١١].

إن المفكرين الصهاينة يركزون على مسألة الانتماء إلى الدين اليهودي بوصفه أحد أهم العوامل التي يمكن التعويل عليها في ترويج دعايتهم. ويكمن خلف هذا النشاط الحرص على استمرار هجرة يهود «الشتات» إلى إسرائيل، والخوف الشديد الذي ينتاب زعماء إسرائيل من التحولات الفكرية التي يتعرض لها الجيل اليهودي الشاب في كل بلدان العالم الذي قطع أشواطا كبيرة في عملية الاندماج في المجتمعات التي يعيش فيها. وتزداد مخاوف الحركة الصهيونية كلما وقفت الأحزاب والشخصيات والعناصر التقدمية اليهودية ضد الصهيونية. فأشد ما يقلقهم هو زيادة نفوذ اليسار التقدمي في إسرائيل، ووضع يهود البلدان الاشتراكية الذين يساهمون في بناء المجتمع الجديد هناك، ومساهمة البروليتاريا الاوروبية والأميركية من الأصل اليهودي في نشاط الأحزاب اليسارية في هذه الأماكن، وإعلان الكثير من الشخصيات الوطنية اليهودية في أكثر من بلد عن عدم ارتباطها لا من قريب ولا من بعيد بالصهيونية فكراً وممارسة. ولقد عبّر عن الاتجاه الأخير الكاتب الفرنسي اليهودي المعروف بيير ديمبرون: «يجب أن ننتهي مرة واحدة وإلى الأبد من الاتهام المريع المفرط للغاية بعداء السامية الذي يلجأ إليه الصهيونيون لأي سبب من الأسباب ملوحين به – بمناسبة وبدون مناسبة – أمام من لا تعميه مأساة اليهود في الماضي عن الكارثة المأساوية التي يعيشها الفلسطينيون في الوقت الحاضر، وأمام كل من يتعاطف مع الضعفاء والمضطهدين لا مع الأقوياء والمضطهدين، وذلك حين نعلم أنه لا أهمية من الناحية العملية مطلقاً، بالنسبة للصهيونيين، إن كانت هذه الاتهامات لا تملك أدلة كافية، فالأمر الرئيسي بالنسبة لهم هو إبقاء هذه الاتهامات موجودة، واستخدامها كأداة فعالة تجرد عدوهم من سلاحه، قبل أن يستطيع ذكر أية مبررات ضدهم. وإذا سمينا الأشياء بأسمائها، فإن

معاداة السامية هي إحدى طرق الايديولوجية العنصرية والارهاب الفكري التي تهدف إلى توجيه وعي الناس الوجهة التي تريدها الصهيونية... ويكفي في وقتنا الحاضر لكي تُتهم، بمعاداة السامية، أن تكون لك، وجهة نظر خاصة بصدد إسرائيل... ويكفي كذلك ألا توافق موافقة مطلقة وأنت مغمض العينين على مبررات في صالح إسرائيل...»[١٢].

إن الصهيونية كما هو معلوم تطالب كل يهودي يعيش خارج دولة إسرائيل بالتماثل مع سياسة إسرائيل العدوانية ومع الايديولوجية الصهيونية. ولعل خير مثال على ذلك هو موقف الكاتب والمخرج الصهيوني وولف مالكوفيتش الذي نشر في الصحيفة اللندنية الصهيونية جويش كرونيكس، والذي جاء فيه: «بعد هذا الاسبوع [من حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧] الذي لا طريق إلى نسيانه، وحسب إيماني الراسخ، فإن على الذين لا يقفون إلى جانب إسرائيل الكف عن أن يكونوا يهودا من الآن فصاعدا. فلا نحن ولا باقي العالم ملزمون باعتبارهم منتمين إلينا...»[١٣].

لقد جاء هذا الموقف رداً على الأصوات اليهودية وغير اليهودية التقدمية الأوروبية ضد عدوان إسرائيل على البلدان العربية. وهكذا أُلصقت التهم جزافاً بنائب رئيس الدولية الاشتراكية بروتوكرايسكي، حين أعرب عن مواقف لا تتطابق مع مواقف إسرائيل، فاتهمته الصحافة الإسرائيلية «بالعداء للسامية» وبأنه «يهودي جديد خان شعبه». فهذا النوع من التهم موجه لإسكات أي صوت ينتقد الصهيونية. ولعدم فتح المجال لأي معارضة جدية قد تنشأ داخل التجمعات اليهودية في البلدان الرأسمالية ضد الصهيونية فكراً وممارسة.

ويلاحظ أيضاً أن الدعاية الصهيونية بدأت تولي اهتماماً خاصاً إلى الحملة التثقيفية الماركسية في البلدان الاشتراكية المناهضة للصهيونية ولممارسات إسرائيل العدوانية، وبدأت المؤتمرات الصهيونية الأخيرة تطرح على جدول أعمالها مسألة الدفاع عن اليهود في ظل «الأنظمة غير الديمقراطية». وأقامت لهذا الغرض عدة مؤتمرات عالمية في بروكسل في أعوام ١٩٧١ – ١٩٧٦، وهي توظف المئات من الكتاب والصحفيين للتشويش على سياسة البلدان الاشتراكية، وتصوير حملة التوعية التي يقوم بها علماء وساسة هذه البلدان بأنها حملة «معادية للسامية». والهدف من وراء هذه الحملة هو زرع البلبلة وعدم الثقة بين اليهود، سكان الدول الاشتراكية، بأوطانهم، على أن يحل الإخلاص للصهيونية محل الوطنية الإشتراكية.

إن طرح مفهوم الترادف لكلمات صهيوني، – إسرائيلي – يهودي لا يرتكز على أرضية واقعية، وهو يعكس في واقع الأمر الأزمة الفكرية التي تعانيها الدعاية الصهيونية في توجهها إلى الرأي العام.

في هذا الجو من القلق والتخبط الفكري، برزت في السنوات الأخيرة وجهات نظر جديدة تنادي بتحديث الايديولوجية الصهيونية المعاصرة لكي تتلاءم مع المستجدات والتغيرات التي طرأت على سياسة الحركة الصهيونية على صعيد تعاملها مع يهود العالم من جهة، ومن جهة أخرى على صعيد تعاملها مع التغيرات السياسية التي تعيشها الساحة

الشرق أوسطية والعالمية. وهكذا بدأ المنظرون الصهاينة يروجون لما يسمى بـ«الصهيونية الجديدة».

الأسس الفكرية لـ«الصهيونية الجديدة»

قبل أن نتناول هذه النقطة بالتحليل لا بد من الإشارة إلى أهم الأسس التي ارتكز عليها التعامل مع دولة إسرائيل واللجنة التنفيذية للمنظمة الصهيونية العالمية. فالأولى تعمل لدعم الثانية من أجل تنفيذ الأهداف التالية:

- الدعاية للغة العبرية.
- تطوير حركة الاستيطان.
- زيادة التبرعات المالية والمساعدة على تدفق الرساميل الأجنبية لتوظيفها في إسرائيل.
- التركيز على هجرة الأحداث والشبيبة اليهودية إلى إسرائيل.
- توسيع الهجرة من كافة البلدان وتشجيع النسل.
- تحفيز الشبيبة اليهودية في كافة أنحاء العالم الرأسمالي للحصول على التعليم العالي في إسرائيل.
- دعم إسرائيل في الحرب وتمتين مواقعها دوليا.
- تعميق وعي اليهود بواقع الانتماء إلى اليهودية.
- تقوية وحدة اليهود «المشتتين» خارج إسرائيل.
- تنشيط النضال ضد كافة أشكال انصهار اليهود ومحاولات إخفاء انتساب اليهودي إلى يهوديته[١٤].

رغم أن هذه النقاط مرسومة بدقة في التوجه الايديولوجي لليهود، إلا أن هذا لا يخلو من مصاعب جدية تعترض إسرائيل والصهيونية. ولعل أهمها عملية الاندماج ليهود العالم. وهذا ما عبر عنه غولدمان أكثر من مرة. وهو يكرر القول بأن الخطر الرئيسي الذي يهدد «يهود الشتات» هو الاندماج الذي يوازي تقريبا الانهاء الكامل. فالهجمة الايديولوجية الصهيونية العريضة على اليهود يجب أن تضع في سلم أولوياتها «البدء بهجوم جديد على اليهود، لكي يثار عند كل يهودي إندلاع شرارة روحية ما ... شرارة الصهيونية»[١٥].

ولقد طرحت هذه المسائل بحدة في المؤتمر الصهيوني التاسع والعشرين. ففي هذا المؤتمر حدد شلومو ديريخ رئيس اللجنة الايديولوجية في المنظمة الصهيونية العالمية الاتجاهات الأساسية «للصهيونية الجديدة» التي تقوم على ثلاث قواعد:

الأولى: مركزية إسرائيل بوصفها «بؤرة الهوية اليهودية» وعاملاً أساسيا يوحد أقسام اليهودية العالمية كلها.

الثانية: إن «الأمة في الشتات» طرأت عليها تغيرات بعيدة المدى في تركيبتها الاجتماعية ونفسيتها ومكانتها القانونية والسياسية.

الثالثة: القبول بتعايش الدولة و«الشتات» في المستقبل المرئي، لانه لا يمكن جمع يهود «الشتات» في رقعة إقليمية واحدة[١٦].

ولا يخفي الصهيونيون أهدافهم المتعلقة بيهود العالم، فيعلنون دائما أن إسرائيل هي «وطن» لكل اليهود أينما عاشوا وكيفما نظروا إلى الصهيونية. فمنذ بداية تأسيس هذه الدولة طرح رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق بن - غوريون: «ينبغي على اليهود مساعدة إسرائيل بغض النظر عن رغبة أو عدم رغبة الحكومة التي يتبع لها اليهود في البلاد [التي يعيشون فيها] لذلك يجب علينا عندما نقول: الشعب اليهودي الواحد، أن نتجاهل أن الشعب اليهودي منتشر في جميع أنحاء العالم،وأن نتجاهل ان اليهود هم مواطنو الدول التي يقطنون فيها»[١٧].

لا شك ان هذا الإعلان يعتبر بمثابة زرع لفكرة شرعية خيانة الوطن في وعي اليهود وفرض الجنسية الإسرائيلية على كل يهودي في العالم، ويعتبر هذا تدخلاً سافرا غير مشروع في الشؤون الداخلية لكل دولة أجنبية يعيش فيها اليهود، الامر الذي يؤدي إلى تشكيل الطابور الخامس التابع للصهيونية العالمية ولدولة إسرائيل في هذه البلدان.

لقد كان تحويل دولة إسرائيل إلى مركز اتصال فريد من نوعه يربط يهود العالم أمراً رسمت خطته قبل قيام دولة إسرائيل بفترة طويلة، وإن أقوال الاب الروحي للصهيونية تيودور هرتسل تثبت ذلك، وهو يقول عقب تأسيس المنظمة الصهيونية العالمية محددا مستقبل يهود العالم: «إن الصهيونية لا تنتظر ولا تطلب من جميع يهود العالم، بقسميه، أن يعودوا إلى فلسطين. فأولئك الذين يحيون حياة طيبة يمكنهم البقاء كل في مكانه.فنحن لا نتمنى لهم إلا مزيدا من الراحة. وهذا، بالطبع، سوف يتحقق فور أن تظهر وتبدأ، في الازدهار الحياة المستقلة اليهودية في فلسطين... فهي تعتبر مركز اتصال قويا لليهود، أكبر من روما بالنسبة لكاثوليكيي جميع البلدان. إنها ستكون جهازا عصبيا فريدا من نوعه يشمل العالم أجمع»[١٨].

فالزعماء الصهيونيون عملوا ويعملون من أجل توطيد الثقة والصلة بين يهود العالم وإسرائيل، وما يطمحون إليه هو أن يزرعوا في وعي يهود العالم أن إسرائيل هي الوطن الحقيقي لهم. وبما أنهم لم يصلوا بهم إلى هذا الهدف، وهذا ما يؤكد عليه منظرو «الصهيونية الجديدة» أمثال ديريخ، فإنهم يعملون لتكون هذه الدولة مركزا روحيا كما هي روما بالنسبة للمسيحيين ومكة المكرمة بالنسبة للمسلمين. وبهذا الصدد أشار سابير، الرئيس السابق للجنة التنفيذية للوكالة اليهودية، بأن: «إسرائيل تعتبر المصدر الوحيد لقوة الوصل بين اليهودية العالمية، وتقويضها يؤدي إلى انهيار هيكل شعب بأسره... لا يمكن لإسرائيل أن تستمر في الوجود بدون دعم اليهودية العالمية... وهذه الأخيرة تفتقد إلى المستقبل إذا لم تبق إسرائيل على قيد الحياة»[١٩].

لا شك بأن الأسس الفكرية للصهيونية ومصادر القلق على مصيرها والتي حددها شلومو ديريخ لم تأت من الفراغ، بل جاءت انعكاسا لما يجري من تغيرات وتحولات نفسية

واجتماعية واقتصادية داخل التجمعات اليهودية في كل بلدان العالم، ولعل أخطرها كما ذكرنا هو مسألة الاندماج. فلقد لاحظ أكثر من زعيم صهيوني في إسرائيل وخارجها ان التزواج بين اليهود وغير اليهود، وهو محطة هامة نحو الاندماج، يصل في الولايات المتحدة الاميركية مثلاً إلى ٤٠٪ وإن الجيل اليهودي الجديد الذي يعيش بين الشعوب الاخرى يتخلى بالتدريج عن الفكرة الصهيونية. وبين من استوقفتهم هذه الملاحظة الرئيس الجديد المنتخب للمنظمة الصهيونية العالمية أريبه دولتسين الذي يقول في مقابلة صحفية مع مراسل جريدة الجيروزاليم بوست ، وذلك أثناء انعقاد المؤتمر الصهيوني التاسع والعشرين في شباط (فبراير) ١٩٧٨ :«إنني أدعو إسرائيل واليهودية العالمية إلى إعادة تقييم الاهداف الصهيونية بشكل راديكالي وذلك بالتأكيد على الهجرة إلى إسرائيل وبالتأكيد على التعليم اليهودي...». وأعرب دولتسين عن مخاوفه من «اختفاء اليهود في المجتمعات المزدهرة إما بالاندماج أو بالزواج المختلط وأظهر، أن التعليم اليهودي في المنفى أو الشتات مريع حقاً. إن ٢٠٪ فقط من الأطفال اليهود يتلقون تعليما يهودياً»[٢٠].

أما غاد يعقوبي، الوزير السابق وأحد قادة حزب العمل الإسرائيلي، فقد دعا بدوره إلى «صهيونية جديدة» لتواجه الخطر الذي تحدث عنه دولتسين وكتب في الجيروزليم بوست ان الهبوط المستمر في نسب الهجرة إلى البلاد، وارتفاع الهجرة منها هما من أخطر المشاكل التي تواجه الصهيونية. وبعد أن ذكر عدد المهاجرين من البلاد الذي وصل إلى ٢٠٠ألف، أشار إلى ان الميزان خلال السنوات الاربع الاخيرة أظهر إن ١٥٠ألفا هاجروا من البلاد مقابل ١٠٠ألف جاؤوا إليها [٢١]. ومن الواضح ان قلق الصهيونيين من هذا الوضع يعود إلى انه يضرب الصهيونية في الصميم لأنه ينقض دعوتها الجوهرية، «العودة إلى صهيون». كما ان طرح هذه القضايا بهذا الشكل من الحدة، يعكس جانبا من المشاكل التي تعيشها إسرائيل والصهيونية العالمية من الداخل. ولقد عبّر عن هذه الهواجس والمشاكل رئيس «المؤتمر اليهودي العالمي» السابق ناحوم غولدمان، الذي ألقى خطابا أمام دورة «المؤتمر اليهودي العالمي» التي عقدت في واشنطن في الفترة الممتدة من ٣٠/١٠ إلى ١٩٧٧/١١/٣٠ إذ قال: «إن جبهتنا الداخلية تزداد ضعفا من فترة إلى أخرى، في الماضي تميّز التطور التاريخي اليهودي بصراع الأفكار الدينية والايديولوجية، ومثلت تلك الصراعات الايديولوجية أسس إبداعنا... ولكن إذا قارنا ذلك بالوضع في العالم اليهودي اليوم، في إسرائيل والمهجر، فإننا نجد أن الصراع يدور اليوم حول المناصب، وجمع الاموال، والاحتجاجات ضد الظلم، وهذه أمور مشروعة في رأيي، لكنها عاجزة عن إغناء حياة شعب موهوب ومبدع كشعبنا. هناك نتيجة أخرى وربما أشد وضوحا وهي لامبالاة الجيل الجديد تجاه الشعب اليهودي بما في ذلك الجهل التام بالتاريخ اليهودي والاغتراب عن المجتمع اليهودي، والزواج المختلط. كل ذلك قاد إلى وضع أصبح فيه معظم الشباب اليهود، وبشكل عملي، خارج عالم الابداع اليهودي...»[٢٢]. وبهذا يكون غولدمان وأنصاره في الحركة الصهيونية قد انضموا إلى تيار أحدهعام الذي طمح منذ أوائل هذا القرن لأن يجعل من إسرائيل مركزاً روحيا ودينيا معنويا ليهود العالم أجمع.

وبهذا تسعى الصهيونية إلى تحديث ايديولوجيتها والخروج من الأزمة الفكرية

الناشبة بين صفوفها. لم يعد يخفى الآن على منظري الصهيونية، طوباوية مخطط تجميع كافة يهود العالم داخل إسرائيل. ومن هنا ندرك مخاوف التيار الصهيوني الآخر الذي يدعو إلى «صهيونية جديدة» والذي يستهدف بشتى الوسائل عرقلة اندماج اليهود في جميع البلدان وربطهم بإسرائيل. فالحركة الصهيونية تعاني اليوم من أزمة فكر وممارسة سياسية. وسوف تزداد الايديولوجية الصهيونية عزلة واختناقا عندما تتوفر لدى الجانب العربي خطة استراتيجية اعلامية علمانية واحدة. ولعل أحد أهم الأسس التي يجب أن ترتكز عليها خطة كهذه هي المقولة التي تتبناها «ليس كل يهودي صهيونيا ولا كل صهيوني يهوديا». وعلى خطة كهذه أن تتوجه لمخاطبة العقل اليهودي وبالذات التقدمي منه وعقل الرأي العام العالمي بلغة عدالة القضية الفلسطينية ولغة المصالح المشتركة التي تجمع كافة الدول والقوى والشخصيات المحبة للسلام ضد العدو المشترك: الامبريالية العالمية والصهيونية وكافة الرجعيات المحلية. فالجوهر العنصري للايديولوجية الصهيونية لاقى ويلاقي الاستنكار من قبل الحكومات والأحزاب المحبة للسلام والتقدم الإجتماعي.

كما وإننا نوافق على صحة الرأي الذي أشار إليه المفكر التقدمي اليهودي أيرليخ: «بعد فشل نظريات الصهيونية وبعد ثبوت إفلاس إيديولوجيتها ماذا يبقى من الصهيونية؟ بقي الوجه البشع لبرامجها وممارساتها الرجعية»(٣٣).

وهكذا فإن الجانب الميثولوجي من الايديولوجية الصهيونية المعاصرة المرتكزة على أساس غير علمي يتهاوى ويسقط أمام أي نقد علمي. ويظهر أمامنا وجهه العنصري والعدواني المتمثل بسياسة إسرائيل الإستيطانية التوسعية. وسوف يزداد هذا الفكر وما يمثله عزلة وتقوقعا على نفسه.

---

(١) ف. ايرليخ، **دراسات في الصهيونية**، القدس: منشورات صلاح الدين، ص١٢.

(٢) A.Barnett. The Human Species. London. 1968, p177.

(٣) تيودور هرتسل، **أمام الشعب والعالم**، القسم الاول، المكتبة الصهيونية، بلا تاريخ نشر، ص٣٢.

(٤) L. Pensker. Avtaense patsia. Petrograd. 1917. P.12. ل. بينسكر، التحرر الذاتي، بتروغراد، ١٩١٧، ص١٢ (بالروسية).

(٥) **الفكر الصهيوني المعاصر**، بيروت: مركز الأبحاث، م. ت. ف.، ١٩٦٨، ص١٢ – ١٣.

(٦) **مجلة الطريق** (بيروت)، العدد١، ١٩٨٠، ص١٤٤ – ١٤٥.

(٧) ل.بينسكر، **مصدر سبق ذكره**، ص٢٦٦ – ٢٦٧.

(٨) M. Nordou Bessedi u Statun. Ekaterin aslov. 1898. p26 ماكس نوردو، **أحاديث ومقالات**، يكاترينا سلاف، ١٨٩٨، ص٢٦ (بالروسية).

(٩) **تزيونا لودي**، ١٩/٣/١٩٦٨. (عن البولونية).

(١٠) Vaprosi Philosophia. Mockva. 1972. No:11, p89 **مسائل فلسفية**، موسكو، العدد١١، ص٨٩، (بالروسية).

(١١) الياس رزوق، **الدولة والدين في إسرائيل**، بيروت: مركز الأبحاث، م. ت. ف.، ص١١٦.

(١٢) V. Begoun. Biorjenie Bez Aroujien. Mockva. 1978. p108 ف. بيجون، **هزو بلا سلاح**، موسكو، ١٩٧٨، ص١٠٨ (بالروسية).

(١٣) **دراسات في الصهيونية**، **مصدر سبق ذكره**، ص٣١.

(١٤) أنظر كتاب **الصهيونية**، تاليف مجموعة من الكتاب السوفيات والتشيكوسلوفاكيين، براغ،

١٩٧٠، ص١٩٤ (بالروسية).

(١٥) *The jerusalem Post* 11.XII. 1964.

(١٦) راجع د. أميل توما، «الإتحاد»، ٢١ و٢٢ شباط (فبراير) ١٩٧٨ وأخذها عن مجلة **فورم** (المجلة النظرية للمنظمة الصهيونية العالمية)، العدد ٢٨ و٢٩، ١٩٧٨.

(١٧) أنظر: مجلة **الطريق**، العدد١، شباط ١٩٨٠، ص١٤٤ – ١٤٥.

(١٨) أنظر: ت. هرتسل، **الدولة اليهودية**، ص٧٦.

(١٩) Zionizm. Teoria u Praktika. Moskva. 1973. p.43
الصهيونية بين النظرية والتطبيق، تأليف مجموعة من الإختصاصيين السوفيات، موسكو، ١٩٧٣، ص٤٢.

(٢٠) أنظر: مجلة فورم، **مصدر سبق ذكره**.

(٢١) **المصدر نفسه**.

(٢٢) أنظر: خطاب شولدمان، الذي ألقاه في «المؤتمر اليهودي العالمي» الأخير في واشنطن ١٩٧٧/١١/٣٠، نقلاً عن إذاعة «صوت أميركا» في اللغة الروسية، ١٩٧٧/١٢/٢٢، الساعة العاشرة مساء بتوقيت موسكو.

(٢٣) أنظر: دراسات في الصهيونية، **مصدر سبق ذكره**، ص٣٤.

فاروق وادي

أفنان القاسم وهاجس البحث عن المعادل الوهمي

«... إني أعتقد أن كتابة أدب سيء، تعرقل مسيرة العملية التاريخية نحو الاشتراكية».

غابرييل ماركيز

السمة الأساسية التي تميز أفنان القاسم، على صعيد الرواية الفلسطينية، تكمن في عطائه التراكمي. فهو الاكثر غزارة في الانتاج من بين مجموعة الكتّاب الفلسطينيين الذين مارسوا، وما زالوا يمارسون، هذا الشكل الابداعي. وهو يظل يحتفظ بهذا الموقع الانتاجي بجدارة، حتى لو أسقطنا من عداد إنتاجه مجموعة المخطوطات المتوافرة لديه والتي يعدُّ بنشرها[1].

ويشكل أفنان القاسم حالةجديرة بالدراسة؛ وذلك انطلاقاً من التساؤل الأولي الذي يطرح حول قيمة التراكم الكتابي الذي كلما تزايد وتكاثر أبعد بمنتجه عن دائرة الضوء والاهتمام. ذلك التساؤل الذي يقودنا إلى سؤال آخر اكثر جوهرية، ويتعلق بالقيمة الفنية للروايات التي قدمها الكاتب، حتى الآن، وقدرتها في التعبير عن القضية التي تحتضنها.

تعطي قراءة أفنان القاسم إجابة واضحة عن التساؤل الأول، فالتراكم الذي يحركه هاجس التكديس لعدد الكتب وعدد الصفحات، ينزع عن عملية التراكم قيمتها الكامنة، لانها تكون قد سقطت فريسة للتكرار، إذ تجترّ الصفحات ذاتها وتعيد عملية الاجترار حتى الاستهلاك... وهنا لا يشفع الحجم ولا العدد ولا الغزارة! وعند البحث عن القيمة الفنية لأعمال القاسم الروائية وموقعها في عملية التعبير عن القضية الفلسطينية، فاننا نصاب بالخذلان، ذلك لأنها تحيل الواقع عن سبق تعمد إلى وهم كاذب، والحقيقة إلى سراب خادع.

فحين يعجز الكاتب عن فهم الواقع واستيعابه وتمثله، ويعجز بالتالي عن التعبير عنه، فإنه يتوسل الوهم، يبني بكلماته مملكة من الوهم وينصّب نفسه ملكاً – كاتباً فيها.

وأفنان القاسم، في رواياته، يمثل نموذجاً يجدر الوقوف عنده، ويعبر تعبيراً صارخاً عن هذه الحالة. فهو، على الرغم من انطلاقه، في مجمل كتاباته، من ذلك الهم الفلسطيني العريض المتمثل بالاحتلال وضياع الأرض، وعلى الرغم من تعزيزه الايديولوجي للهم الوطني بالهم الطبقي من خلال حشد صور الاضرابات العمالية، والقمع الطبقي، والتضامن الاممي، والعداء للرجعية العربية... وغيرها، فانه يبقى عصياً على الوصول وخلق التواصل بينه وبين قارئه الذي يشاطره، من حيث المبدأ، همومه وأفكاره. وذلك ما يعيد التأكيد على ان للفن شكله الخاص وطريقته الخاصة في الوصول. وبديهي ان هذا الشكل وهذه الطريقة يغايران طريقة الايديولوجيا وشكلها في الوصول، ويغايزان أيضاً الصياغة التعبيرية التي تحل بها.

ان السمة الاكثر بروزاً في أعمال أفنان القاسم الروائية هي التجريد، فهو، في كل رواياته، يبني عالماً مجرداً يفتقد حرارة الالوان، يخرج عن جاذبية الزمان والمكان ليخلق زمانه ومكانه السابحين في ملكوت الوهم. فالكاتب شغوف بـ«الرمز»، وهذا الشغف يحوّل عملية الكتابة الروائية لديه إلى جهد لا يبحث عن الواقع في ذاته، بل يبحث عن المعادل الرمزي الذي يوازي الخيوط الواضحة للواقع، أي أحداثه الكبرى ومفاصله التاريخية التحولية.

هكذا تتم عملية اعدام الواقع ومسخه بمعادل رمزي يستبدل الحقيقي بالوهمي، ويُسقط التفاصيل ليظل يدور حول العموميات. ومن هذا المعادل تخرج «الشخصيات» بلا نبض، متجردة من انسانيتها، لتشكل رديفاً لفكرة أو رمزاً لها. ويغيب المناخ الاجتماعي والتاريخي الحقيقي عن الرواية حرصاً للابقاء على الاحجية الرمزية البدائية التي تعجز عن خلق شيء آخر سوى الوهم.

□ □ □

تقوم رواية أفنان القاسم الاولى «**العجوز**»[٢] على مخطط ذهني – رمزي يجهد، في أحداثه وشخصياته وأفكاره، إلى ملامسة وقائع التاريخ واعادة انتاجها – فنياً – بشكل مغاير للصورة الواقعية، فيتقدم برواية ذهنية خالصة تتلخص علاقتها بالواقع كعلاقة وهم بحقيقة، ويتلخص هم الكاتب في كيفية اعادة صياغة الواقع بشكل «يعقده»! فهو يرى الواقع مجرد «فكرة» عامة ومبسطة، ومهمة الروائي تقتصر على التقاط الفكرة المبسطة و«تعقيدها» بعمل روائي (رمزي). ولكن، بما أن الكاتب لا يثق بقدرة قارئه على استيعاب الرمز وفهمه واستجلاء معناه (الخفي)، فانه يتطوع بدوره، وفي أكثر من موقع، كما سنرى، إلى الافصاح المباشر عن معنى رمزه.

المرأة العجوز هي محور الرواية – فكرتها المحورية. ويتمثل عجز العجوز، فنياً، في كونها أخفقت عن اقناعنا بذاتها الانسانية واشعارنا بحقيقة نبضها ومعاناتها، مما أفقدنا

قدرة التعاطف معها. «شخصية» ليس بامكان الانسان أن يحبها أو يكرهها أو يصغي إليها، فهي تطرح نفسها أمامنا كفكرة مجردة، مرسومة بصرامة ذهنية.

تعبر العجوز عن فكرة الزمن، فهي الماضي المهزوم والحاضر العاجز حتى لحظة الاجهاز عليها. انها الزمن العاجز على أن يتحول إلى مستقبل... «الماضي هو شبابك، أيامك الخضراء، الماضي هو أنت قبل أن تصبحين هذه. أنت الآن غريبة عن نفسك، ومع هذا فلم تكوني يوماً أنت. نعم، أردت أن أكون المستقبل، ولكن... آه يا الهي! أي مستقبل ينتظرني!» (ص٤٠).

هذه الفكرة للماضي التي يمثل الحاضر ذروة عجزها، هي التي تتحرك أمامنا متقمصة بدن امرأة عجوز لا تملك ملامحها الذاتية هي كانسانة.

ولا تجد هذه «الشخصية – الفكرة» نقيضها الا في «شخصية – فكرة» اخرى يصطنعها الكاتب لتمثل المعنى المناقض للماضي. وهي شخصية الحفيد، البطل، الذي يقتل جدته العجوز العاجزة (رمز المستقبل الذي يقتل رمز الماضي). وعندما تنغرس نصل سكين الحفيد في جسد الجدة العجوز، لا يجد الكاتب الا أن يميط اللثام مباشرة وبين قوسين كبيرين عن (معنى) العجوز... ورمزها: «... لقد احتك (الماضي)* بالنصل، وسقطت في خياله ثلاث قطرات حمراء، فتوهج قلبه حبوراً» (ص١٤٧).

هكذا تحيا العجوز أمامنا كياناً مجرداً، وتموت موتاً مجرداً. تحيا كفكرة وتموت كفكرة. فلا يستثير موتها دمعة ولا بهجة، لانها من الأصل ألغت. أو على الأدق، ألغى الكاتب امكانية التواصل الفني والتعاطف الانساني معها، سلباً كان هذا التعاطف أم ايجاباً.

وكل العالم من حول العجوز يبقى مجرداً وخاضعاً لعملية الترميز، يبنيه الكاتب ليسقط عليه، ومن خلاله، أشكال «وعيه» بلا حدود، بحيث تغدو كل أحداث الرواية وشخصياتها مجرد ظلال باهتة للاسقاطات الذهنية التي أرادها الكاتب.

ويفتقد الزمن الذي تحيا فيه العجوز لخصوصيته الزمنية، فهو زمن ذهني، مثلما يفتقد المكان خصوصيته ونكهته المتفردة. فالقرية التي تعيش فيها «العجوز» تظل تحتفظ بالتكوين المطلق لصورة «القرية»، دون أن تكون قادرة على توكيد حضورها في داخلنا كـ«قرية» متميزة في التفاصيل، بمعنى أن المكان الروائي، بحرصه على التجريد، فقد معناه بفقدانه لسماته الخاصة.

وكل ما يحيط بذلك، أي بـ(العجوز، الزمان، المكان) يبقى خاضعاً لبرودته الذهنية ومحتفظاً بها. فالحاكم يفقد ذاته كشخصية ويتحول إلى فكرة مطلقة، واحداث الرواية تتراكم لاهثة للتعبير عن فكرة لا ترتقي إلى مستوى الحدث الذي يُعبر في ذاته ومن داخله

---

* هكذا وردت بين القوسين في الأصل.

عن الفكرة. والشخصيات الثانوية لا تتحرك الا كايديولوجيا تقوم بمهمات الاسناد.

ولا يبقى من كل ذلك، الا مجموعة من الاحداث والشخصيات التي ترسم ظلالاً باهتة لتلك الاسقاطات أو المعادلات الذهنية التي أراد الكاتب أن يعبر عنها وبها.

□ □ □

وتحمل رواية «الباشا»[٢] طموحاً للتعبير عن العلاقة الترابطية بين الصراع الوطني والصراع الطبقي، فتشرع هي الاخرى من عمومية الفكرة وعمومية الحدث التاريخي: فعمومية الفكرة تعيد التأكيد على أن الانقطاع «سيء» وعاجز عن انجاز مهمات التحرر ومتواطيء. وهذا ما يؤكده الحدث التاريخي – سقوط فلسطين – الذي كشف عن هذه الحقيقة المفجعة!

ومن جديد، يعود الكاتب إلى ممارسة صنعته الخاصة التي يدمر، خلالها، الواقع ويبدد امكانات نسج العلاقات بينه وبين العمل الروائي الحريص على الاستقلال بخصوصيته كوهم مستقل.

وهم الرواية يتكرر مرة اخرى من خلال حشود الشخصيات التي تناظر الفكرة وترمز إليها، وحشد الاحداث التي تدعي مناظرة الوقائع الموضوعية والترميز التطابقي للاحداث التاريخية الكبرى. ويتجلى هذا الوهم أيضاً في مسرح الحدث الروائي، القرية الفلسطينية الكرتونية التي بناها الكاتب بالمادة ذاتها التي يبني بها أحداثه وشخصياته وعالمه الروائي لتمثل «فلسطين» بكاملها، فتفشل، لأن فشلها الأساسي يكمن في أنها أخفقت في تأكيد وجودها كقرية حقيقية ومقنعة.

لن نوقفنا شخصية الباشا ونمط حياتها، فهي صورة طبق الأصل وطبعة مكررة دون تنقيح مستمدة من صورته السائدة التي أسرفت السينما العربية في تقديمها حتى الافراط الممل والابتذال، حيث أصبحت كلمة «الباشا» كفيلة وحدها لرسم الشخصية سلفاً. وباشا أفنان القاسم لا يخرج عن هذا النمط بشكله الذي أصبح تقليدياً، ولا يتفرد بادنى صفة انسانية مميزة. فهو «رمز» الطبقة المتهالكة والمتواطئة مع الاعداء.

ولان شخصيات أفنان القاسم لا تحرص على ذاتها قدر حرصها على «الرمز» الذي تمثله وتعنيه، فانها تظل تتحرك أمامنا كنماذج مُقولبة ومحددة من الرموز التي تطمح إلى تحقيق تطابقها مع الافكار التي تمثلها ولا تتمثلها. فالخواجا هو «رمز» للحركة الصهيونية، ومستر كلارك «رمز» للاستعمار البريطاني، وحمدان «رمز» للنضال الوطني، وسعدية «رمز» للأرض، والاسطى حسن «رمز» للنضال الطبقي، والمهندس صادق «رمز» للخيانة الطبقية، وام ساره – المرأة اليهودية الطيبة «رمز» لفكرة التعايش، وسامي – ابن الباشا، المتميز بوطنيته وطيبة قلبه «رمز» للخروج والتمرد عن الطبقة... وغيرها من الشخصيات الرمزية. فيا له من عالم غني وثري بالرموز هو الذي يقحمنا أفنان القاسم في داخله!

تلك الشخصيات – الرموز، هي محركة الحدث الروائي وصانعته، فهو اذن حدث (رمزي) يبحث الكاتب من خلاله لايجاد المعادل (الفني) لأحداث التاريخ الفلسطيني الذي شهد سقوط الأرض سنة ١٩٤٨. ولذلك، فان الشخصيات والاحداث لا تتحرك الا على مسرح مكاني وهمي يلبي حاجة الوهم السائد.

فالمعادل الوهمي لفلسطين تمثله القرية مسرح الحدث. انها مجرد ديكور رديء الصنعة للقرية بشكلها العام، تزداد رداءته اذا ما تطاول في ادعائه بتمثيل الخاص، أي كقرية فلسطينية.

فالقرية، في الرواية، لا تشبه أية قرية فلسطينية، ولا أية قرية، ولا تكون ذاتها كقرية. انها مبنى ذهني ضيق يدعي الاتساع واستيعاب احداث أكبر من حجمه، ومثل هذا الادعاء يظل يحمل بذور موته.

فقد أباح الكاتب لخياله المتميز بخصبه الكيماوي، صنع قرية فلسطينية «نموذجية»، فيها الباشا والبك والخواجا والانكليز واليهود الطيبون واليهود الاشرار، وفيها الثوار والرجعيون والانتهازيون، وفيها الفلاحون البسطاء وأسيادهم، وفيها طبقة عاملة تقوم بالاضرابات (ففي القرية مصنع كبير قادر على تكوين طبقة عاملة!)، وفيها مقهى – خمارة، في طابقه العلوي بيت دعارة!!... و...« كانت القرية جميلة، تتفتح في الصباح، بجمالها العذري» (ص٢٨٤). فأين هي العذرية التي ابقاها الكاتب لقريته؟

على أرض مثل هذه القرية الكرتونية، قزّم الكاتب أحداث التاريخ، وجعل الاحداث فوقها صورة متناهية في الصغر للاحداث الفلسطينية حتى سقوط فلسطين سنة ١٩٤٨. فكل حدث في التاريخ يتضاءل في صورة حدث روائي «رمزي» يوازيه، كانسحاب بريطانيا من فلسطين، وقرار التقسيم، ودخول الجيوش العربية، والهزيمة. ولذلك، فان الحدث الروائي لا يقوم بذاته، وإنما كمعادل «رمزي» لصورة الواقع وأحداث التاريخ.

ولان «رموز» أفنان القاسم المسفّة، تبقى غير قادرة على تحقيق فكرتها بقناعة الرمز الموحي، فان الكاتب يعود إليها من جديد ليعيد كتابتها بشكل آخر أشد تهالكاً، وذلك طمعاً في الوصول إلى الفكرة نفسها، أي بالمباشرة. فلنقرأ مثلاً: «... وللمرة الأولى – باكثر ما يكون وضوحاً – وجد حمدان ذاته، في عتمة الاستعمار والاقطاع والرجعية. ورأى آثار الاقدام الغريبة التي تلوث وجه أرضه. هذه هي يا حمدان: لكي تعيد سعدية إلى ذراعيك أن تناضل في كل صوب، ضد الخواجا، وبالقدر ذاته ضد الباشا والانجليز. ان تسقط مياكلهم كلها، هذا العهد المعتم المريض، أن تنزع شجرة الخواجا الصهيونية التي تثمر بالغدر، وتقضي على اطماعه، كذلك شجرة الباشا العجوز التي تنخر بالسوس. أن تزرع شجرة الحرية. لكم هي كثيرة مهماتك الشريفة! تقدم» (ص٣٣٤ – ٣٣٥).

□ □ □

وتتقدم رواية «النقيض»[٤] لتعيد طرح المسائل بالاسلوب ذاته، وان بشخصيات وأحداث مغايرة.

يبدأ الكاتب من تلمس الواقعي، ملتقطاً مجموعة من التفاصيل الصغيرة التي تحيط بحياة بطله الفلسطيني «علي»، الشاب المغترب في باريس. لكن امكانيات الصدق التي أومأت إليها البداية سرعان ما تنهار أمام شغف الكاتب بالمباشر الذهني والمعادل الرمزي.

هكذا يعود «علي» ذات يوم إلى بيته الصغير في باريس، ليجد أن «كابيليوك» (الصهيوني الشرير) قد احتله عنوة، دون أن تشير الرواية إلى أي مبرر داخلي لهذا الفعل، معتمدة على فعل حدث خارجها (احتلال فلسطين). ثم لا يتورع هذا الأخير عن اغتصاب حبيبة الأول وتحويلها إلى عاهرة، ملمحاً إلى «رمز» الحبيبة المغتصبة من خلال وعي المغتصب «... وعندما يقول الصليبيون جئنا بالعنف لتحرير القدس، ستقول هذا هدفي أيضاً. فالقدس لك مثلما هي لهم مدينة مقدسة» (ص٩٦).

هنا يوصلنا الكاتب إلى النمطين الذهنيين اللذين يمثلان قطبي الصراع على المستوى الايديولوجي الذي يهيمن على امتداد الرواية، والذي يشير، في الوقت نفسه، إلى معنى النقيض الذي أراده الكاتب، معتمداً على تقديم شكلي الوعي المتناقضين، مباشرة، وبتكرار باهظ على الذهن والاحاسيس لرتابته وشدة جفافه. أما الأحداث التي تعصف بالرواية، فتبقى عصية على الفهم والاستيعاب – اذا سلمنا بمحدودية العقل الانساني وعجزه عن فهم الخوارق –، حيث تنشق سماء الرواية، فجأة لتقذف الينا وبلا انذار أو توقع بشخصيات تبدو فاعلة ومؤثرة في «الحدث» الروائي ونهاياته (العجوز التي تزرع نصلها في جسد علي [لماذا!]، وشقيقه الهابط إلى المكان القصي من عالم الغيب [كيف؟]..!). ناهيك عن الاضرابات العمالية التي تقتحم عنوة عالم الرواية، بحكم العادة، ولا لشيء الا امعاناً في تأكيد الكاتب «اخلاصه» لقضية الطبقة العاملة!

فالحدث الروائي هو التحقيق (الفني) للحدود لأوهام الكاتب اللامحدودة. انه يغرق في ذاته ويقوم لذاته، يكذب على الواقع والقارىء والفن ويبقى الصدق الوحيد لاكذوبته. يقوم كسياق مستقل فلا يستقل الا بوهمه. يدعي الانسجام مع أحداث التاريخ فلا يصل إلى ادعائه، لانه يفتقد من حيث الأصل قدرته على الانسجام مع نفسه، كحدث روائي قادر على تملك علاقات الواقع وتمثل جمالياته المميزة واعادة صياغتها في أحداث تنسجم مع ذاتها أولاً، كاساس لتحقيق الانسجام مع أحداث الواقع.

واذ نقفز عن الحدث الروائي، فإنه لا يبقى لدينا سوى الأساس الذي يشكل عصب الرواية، أي ثيمة العلاقتين المتناقضتين ايديولوجياً، حيث يمثل «علي» نموذجهما الذهني الأول، و«كابيليوك» نموذجهما الآخر... النقيض.

هنا، ليس بمقدورنا الا أن نقف أمام صورتين من صور التناقض الفكري الذي يكشف عنه المنولوج الداخلي المتكرر لكلٍّ من الشخصيتين.

فعلي مسكون بأمه وتاريخها (رمز الوطن)، ومنولوجه لا يخاطب الانا وانما يتوجه دائماً إليها... إلى الام التي تزوجت العم الخائن قاتل أخيه – الأب –، ثم لفظته بعد

أن تزوج ابنة سيده. كما انه مسكون بفكرة البحث عن «المهدي» المخلص الفلسطيني من الهموم والآلام (رمز المقاومة الفلسطينية). فها هو يخاطب الام... «انتظري. سيبعث شعبنا، وتضيء معضلتنا في عين العالم. عليّ أولاً أن اجد المهدي» (ص٧١). وتمنح الام لهذا الوعي شارة الوصول إلى المهدي، فيخاطبها من جديد... «وقلت لي المهدي وجدناه، وعمّك صار يرتعد خوفاً، فلم أفهم في البداية، ثم جعلتني أفهم. قلت لي: أخوك وجده، فاعطاه سلاحاً ليقتل القاتل، وصاح الرصاص» (ص١٧٢).

وها هو الكاتب يعود ليفضح رموزه، فيعلن بالشعار أن الام هي «رمز» الوطن، فنصغي إلى صوته يخاطبها صارخاً ومصراً على التاكيد... «أنت الوطن الذي انتفض، فاعطى الكرامة بعد ان جرحوا الكرامة. تقلد أخي بندقيته الجديدة فاتاك بالعيد، وأتاك بالابتسامة» (ص١٩٦).

أما النقيض «كابيليوك»، فلا نراه الا متلازماً مع حضور الفكرة الصهيونية التي يمثلها، ولا نشهده الا مندلقاً أمامنا بما يعنيه من حالة فكرية. فهو مسكون بالفكرة الصهيونية في خطوطها العامة والنموذجية، ومتواجه الداخلي يقوم لينسف حضوره الانساني حرصاً على تحقيق معناه السياسي والايديولوجي، كنمط متورم بالفكرة (الصهيونية)... ولنقرأ منه: «أيها العرق الراقي توهج، كالشعلة في محيطات العتمة، واياك أن تثق الا بزيتك ووقودك (...) لن تنسى أنك أرقى شعوب العالم قاطبة» (ص١٢٥)... «أنت أيها الوسيم والقوي أبداً! اليهودي واليهودي أبداً» (ص٩٦)... «أيها الصواب المطلق! المال كل شيء» (ص١٢٩)... «لا لن نأخذ أرضاً أجنبية، لقد عدنا إلى وطننا. الرباط بين شعبنا وهذه الأرض رباط خالد» (ص١٦١)... «فبعد صمودك في معتقلات النازي الرهيبة حلال عليك كل شيء» (ص٢٠٦).

ان الواقع لا يشكل مصدراً لمثل هذه «الشخصية»، فمصدرها الاساسي الفكرة الصهيونية وبروتوكولات حكماء صهيون.

□ □ □

أما رواية «**الشوارع**»[٥] فتتكون من ثلاثة أقسام، يحرص الكاتب، في مطلع كل منها، على تحديد الاطار الزماني والمكاني لاحداثه. فالقسم الاول: قبل ١٩٦٧، والمكان مخيم عين بيت الماء – نابلس. والقسم الثاني: بعد ١٩٦٧، والمكان المعتقل الاسرائيلي. والقسم الثالث: قبيل ١٩٧٠، والمكان مخيم الوحدات – عمان.

في القسم الاول، يحقق الكاتب أول ملامسة فنية للواقع، فتحتفظ كتابته برصيد من الصدق والحرارة، وتشي بامكانات فنية لم يستثمرها أفنان القاسم من قبل ولم يطورها فيما بعد.

تبدأ الرواية من الاشاعة... «سيشقون في مخيمنا الشوارع» (ص٧)، ومع انتشار الاشاعة، ينتشر المخيم أمامنا كمكان حقيقي، وتنتشر فوق أرضه الموحلة شخوص الرواية متحركة بقدر كبير من العفوية. ونقف أمام نسيج متداخل من العلاقات التي ترسم

بانوراما مفصّلة للحياة في داخل المخيم تحمل قدراً كبيراً من الصحة. ورغم الاقحامات «الرمزية» الفجة لهذا السياق وتكرارها المستهلك (الام الغائبة التي تشق الطريق نحو الوطن، ولوحة «صابر» الناقصة)، الا أن الواقع البسيط يبقى أكثر تاثيراً وحضوراً من الرمز المقحم.

لكن أفنان القاسم يعود في القسم الثاني لينقض وعده بالصدق، ويرتد من جديد إلى موقعه ليجهز على أساس صحيح بناه ويدمر ثراء الواقع وشكل تحققه الفني الذي أشارت إليه البدايات ورسمت خطوطه، اذ ينسلخ عن الحقيقي والواقعي ويغرق في الاكذوبة، فيجهض على المحاولة، ويبقى القسم الأول من «الشوارع» يتيماً بلا امتدادات ولا جذور.

ففي القسم الثاني، يزج الكاتب بالحشد الاكبر من شخصياته التي عشنا معها من قبل، في معتقل وهمي... ويخلق بينها علاقات وهمية، طمعاً للوصول - بالاسلوب ذاته - إلى فكرته التي تعادل الاحتلال بالمعتقل وصورته. فالاحتلال هو سجن للشعب ومعتقل كبير. وفي معادلة أفنان القاسم للاحتلال بالمعتقل نفقد صورة الاثنين معاً وحقيقتهما، فلا المعتقل هو معتقل حقيقي، ولا الاحتلال هذه صورته الواقعية.

ان العجز عن تملك الصورة الحقيقية، يدفع بالعاجز إلى الشطط في الأوهام المضخمة و«الاعلام» الردي»... «اختاروا، عشوائياً، من الرجال والنساء، من بينهم أبو ايليا، وحارس البلدية، وام عثمان، وزياد صفوهم، وقتلوهم» (ص١٦٣). ويستعيض عن الوصف الفني باشكال متهالكة من النعوت الاخلاقية الحادة: «جنود العدوان»، «الصهاينة»، «جنود القتل»، «جنود الموت»، «سجون القمع الاسرائيلية»... إلى آخر هذه التسميات التي لا تليق بكتابة تدعي انتماءها إلى حقل من حقول الابداع.

وفي القسم الثالث، ثمة عرس مجازي في عمان يرمز إلى الولادة العلنية للمقاتل الفلسطيني المتشق سلاحه (صلاح الدين رمز التحرير والخلاص وعريس المرحلة)... «كانت كل امرأة تقوم بعمل استعداداً لزفاف ابنة صالحة، بدرية، على الفدائي صلاح الدين» (ص١٧٨). وفي العتمة الموازية لهذا العرس، ثمة مؤامرة تحاك في الخفاء، تدفع بالعريس إلى التخلي عن صمدة عرسه، والاختفاء من أجل مواجهة المؤامرة التي انفجرت في أيلول عمان، قاذفة بالدبابات التي «مزقت جسد بدرية على فراش العرس، وجسد حسين ابن أم سعيد، وجسد ام صلاح الدين وفي حضنها علاء الدين، كذلك جسد الحاج بعد أن هدمت مقهاه، وأبو توفيق، والحلاق عبده، وحليمة، وأم عفيف، دون أن تفرق بين أطفال وعجائز» (ص٢٢١). فيا لها من صورة أخلاقية جد مختزلة لأيلول عمان الأسود!

ويبقى الحديث عن فيض «الشخصيات» الرمزية والاحداث «الرمزية» ضرباً من التكرار، نقفز عنه رغم اصرار الكاتب على تكراره واستعادته باشكال متباينة لكنها متطابقة من حيث الجوهر. وأما رومانسية الكاتب (الثورية) فنقرأ منها هذه السطور:

– «وكتبت لي اختي رداً طويلاً تقول فيه انها معجبة بالسيد كلاشينكوف! هكذا من واجبك ان تدعوه، السيد كلاشينكوف (...) وقد أكدت لي انه سيد، وليس من العيب أن يكون السيد جميلاً، طالما هو يتمتع بكل تلك القوة» (ص١١٩).

– «انه دورك أيها الكلاشينكوف الغالي، انه دورك الآن، فلتنطلق، ولتفتك بهؤلاء الابالسة الملاعين!» (ص١٢٧).

– «... لم يكن الا قوس قزح اطلقته بازوكا عاشقة» (ص١٦٢).

□ □ □

وتأتينا رواية «**العصافير لا تموت من الجليد**»[٦] لتمثل أرقى اشكال الوهم الروائي وصورته المثلى لدى أفنان القاسم، ذلك الرقي الذي يعبّر عن أدنى مراتب الكتابة التي توصل إليها قلم الكاتب.

تسير الرواية في ثلاثة خيوط متوازية تلهث لأن تقنعنا بتقاطعها وتلاقيها عند نقاط محددة، بعد أن كانت قد عجزت عن إقناعنا بذاتها كخيوط حقيقية تمد أدنى صلات مع الواقع. فيبقى كل خيط وهماً مستقلاً لذاته.

الخيط الأول، في الرواية، يصور حياة المغتربين من الطلاب والعمال العرب في باريس الاحياء الفقيرة ومشاركتهم في النضالات العمالية الفرنسية التي تصل إلى ذروتها باحتلال المصانع. أما الخيط الثاني، فيقفز الكاتب، من خلاله، إلى الحزب الأهلية اللبنانية مركزاً على معركة الصمود في تل الزعتر، دون أن يفوته التنويه بالتحركات العمالية اللبنانية التي استبقت انفجار الحرب. ومنها يقفز الكاتب إلى خيطه الثالث الذي يقدم فيه نماذج من نضالات الشعب الفلسطيني وتصديه لسلطات الاحتلال.

ويفتعل الكاتب عبارات يهدف، عبرها، إلى تحقيق عملية الربط بين خيوطه الثلاثة، مثل:

– «الآن يريدون ذبحك في بيروت، لأنهم يريدون ذبح أخيك في باريس. وباريس ربيع، وبيروت ربيع، والقدس ربيع، والمذبح واحد!» (ص٩٤).

– «... عادت لمارتين ابتسامتها، وعاد لها نشاطها، وأخذت تدعم حركتنا، وصمود حركتنا في المصنع بحماس، [في باريس]. وفي تل الزعتر، وانتنا الانباء تحكي عن انتفاضة شعبنا في الأرض المحتلة» (ص٢١٤).

أما عن «الشخصيات» و«رمزيتها»، فثمة منها فيض هائل يصعب حصره، دون أن يتوقف الكاتب عن الاشارة المباشرة لمعنى الشخصية ورمزها... «كانت مارتين فرنسا، وفرنسا مارتين» (ص١٢٠). وتعود الام المقيمة في الأرض المحتلة لتكرر من جديد الرمز ذاته الذي استهلكه الكاتب حتى الابتذال – رمز الأرض والوطن –... «تلك الام التي لا تتحمل الآلام فقط بل تقدر على تحملها، هذه القدرة على تحمل الآلام هي من صفات

امك. ٣٦ ولدتها، و٤٨ ولدت الصمود فيها، و٦٧ ولدتك أنت منها، واليوم مرة اخرى تلدك امك» (ص٤١).

وأما الحرب اللبنانية، فان صورتها المقررة في الرواية تبقى متفردة في شكلها ولا تناظرها أية صورة للواقع والاحداث بادنى صلة. انها صورة بائسة لا تعادل الواقع الا من حيث كونها مجزرة لا فنية للفن، بقدر ما كانت الحرب مجزرة لا انسانية للانسان. فهي حرب الرموز الفذة للكاتب، حرب «أبو أرز» الذي يبني السور الانعزالي ومعه وإلى جانبه «أبو الهول»، وحرب «ام الاسود» (رمز المقاومة) التي تتحدى بناء السور ببناء الملاجيء...«تلك الفلاحة التي تصعد من جديلتها رائحة الجنوب العنيد»! (ص٧٧). وحرب الاخت الوسطى لفريدة التي قتلت أختها الصغرى - رمز انظمة الوسط - التي تنحاز إلى الرجعية عند استفحال المعركة... «كل هذا بسبب اختك الوسطى يا فريدة، خاننا وذهبت إلى المواقع الحقودة» (ص١٨٨). ومثل هذه الرموز اللفظة تعود إلينا مرة أخرى بالجملة المباشرة الفظة... «وأكدت فريدة بأنها لن تدعها تحقق غايتها، لن تدعها تأخذ منها تل الزعتر، تل الغضب، لن تدعها تأخذ منها تل الطلقات»! (ص١٨٩).

هذه الصورة من البؤس الفني، العارقة في فشلها عن رسم الصورة، تحاول التعلق بشعرة الانقاذ الايديولوجية. لكن الايديولوجيا العارية تتحول إلى سقوط جديد عندما تضع نفسها في موقع المنقذ للفني المتساقط، مهما استجارت واستشطت في الأوهام «الاممية»! التي دفعت بمزيد من المناضلين الفرنسيين إلى تل الزعتر، كمقابل لصورة نضال العامل الفلسطيني في المصانع الفرنسية. ويعبر الكاتب عن «اممية» المناضل الفلسطيني وحسه «البروليتاري»، حين يضعه في قلب الحصار في تل الزعتر مستمعاً إلى صوت الراديو الذي ينقل إليه أخبار انتصارات العمال الفرنسيين! (ص١٩٢).

ويصل «الشطط الاممي» إلى ذروته اذ يدعي المساس بالقلب وأحاسيسه، فيعطي مثل هذه الصورة «للعشق الاممي»:

- «قلت لمارتين انني احب فيك اممتيك، تلك النجمة المشعة في سماء البروليتاريا، والتي تصطخب بموسيقى الآلات العذبة! ذاك الوهج الذي يضيء دروب الخير والعدالة، دروب الخير والعدالة والمساواة، تلك الدروب الاشتراكية العظيمة. قلت لمارتين أحب أن أنهل من ديمقراطيتك كما ينهل العاشق نسغ الحياة من شفتي حبيبته» (ص٩٥). فيا له من عشق رائع هذا الذي يحاول أن يستتير بمبادىء الماركسية اللينينية!!

□ □ □

وتبدأ رواية «مدام حرب»[٧] بمقدمة قصيرة تمنح الرواية شرف القدرة على استشراف المستقبل والتنبؤ بالأحداث قبل حدوثها، مشيرة إلى حرص الرواية على الاحتفاظ بـ«... تلك العفوية المتنبئة التي أعلنت عن الموت - الولادة قبل وقوعه، والولادة - الولادة قبل وقوعها» (المقدمة، بقلم الكاتب ص٧).

ولن نتوقف طويلاً أمام هذه المقدمة، لنكتفي بالقول ان الاستشراف لا يتحقق بمجرد الادعاء، وانما تعبر عنه رؤية واعية ومتقدمة لمجمل علاقات الواقع ومعطياته، تستطيع أن تجد شكل تعبيرها الفني المتقدم. وعندئذ، ينتزع مثل هذا الفن بجدارة وسام زرقاء اليمامة.

الا أن «مدام حرب» تأتي لتضيف تراكماً جديداً إلى كل ما سبقها من أعمال للكاتب، وتستعيد ذات الأوهام وشكل صياغتها (الفنية) التي يحركها هاجس البحث عن المعادل «الرمزي». لكنها تجيء بوهم آخر جديد هو وهم التنبؤ والاستشراف.

تبدأ الرواية بتلمس الانساني العريض، من أزمة بطلها الوجودية، الباحث عن الدفء والحنان والتواصل الانساني المفقود، فيرتجيه في امرأة التقاها مصادفة... «لاول مرة أقدم نفسي لشخص لا أعرفه، عصمت، هذا هو اسمي، ربما قلت يعني مجنوناً» (ص١٦).

هكذا يمتد النص في البداية، محافظاً على صدقه الانساني العريض، رغم الانكسارات الايديولوجية التي اقتحمت السطور فكسرت تلقائية النص... «وحقد على أبيه وامه وعمه النائب وعمه الحاكم وكل الاغنياء، ولم يعرف كيف ينتقم منهم» (ص٣٢). ثم اتخذ قراره... «لا لبطولة الحزب، ولا لسيارة الحزب، ولا لزوجة الحزب الجميلة! وليقولوا انني لا أتمتع بوعي...» (ص٥٥).

لكن الانكسار الأساسي في الرواية، يتمثل في نقطة الانحراف المفصلية التي قذفت بسياقها من الانساني العريض إلى الوهم العريض، انطلاقاً من ادعاء الحرص على «الخصوصية الفلسطينية» التي أثبت الكاتب من قبل - وحتى الآن - عجزه عن فهمها وتمثلها وصياغتها فنياً.

يبدأ الانكسار الأساسي والفني للرواية، حين يُنفى «عصمت» بطل الرواية، إلى قرية حدودية - مع اسرائيل - ... فـ«غدا ذهابه إلى الحدود التصاقاً عدا عن كونه تحدياً (...) وتمنى من كل قلبه ان يسافر، الآن لو أمكنه ذلك، أن يسافر إلى خط النار» (ص٧٢). ثم نفاجأ بالقرية الحدودية التي أوصلنا إليها الكاتب بعد رحلة مرهقة للقطار! تلك الرحلة التي تفرض علينا أن نطرح أسئلة ما قبل الوصول الساذجة: أين هي تلك القرية العربية المتاخمة للحدود الاسرائيلية التي يتعب القطار في مسيرة الأيام والليالي قبل الوصول إليها، وأين موقعها الجغرافي على الخرائط أولاً، واين موقعها على خريطة الواقع ثانياً؟

وتأتينا اجابة الرواية على السؤال مفجعة. فقطار الوهم الذي يسير على سكة الوهم يقودنا إلى قرية الوهم... وهي واحدة لا تختلف عن القرى المتناثرة في أصقاع العالم الروائي الغريب والمترامي الأطراف لأفنان القاسم.

كل ما يمكن أن يخطر ببالك - بشأن هذه القرية - فانها تبقى خلافاً لذلك. ففيها سادة، والفلاحون هم عمال أرض يسامون أقصى أشكال القمع الطبقي!... «والسوط

الرهيب في قبضة السيد الرهيب يعرف طريقه جيداً إلى اجسادهم» (ص١١٥). ومن هذه القرية يتسلل الفدائيون إلى الارض المحتلة. وعلى اطرافها (غابة) حانية أوجدها الكاتب تلبية لمتطلبات العمل النضالي، حيث يحتمي فيها الفرسان الملثمون بعد تنفيذ عملياتهم. وثمة في عمق القرية مخيم للاجئين أهله غائبون عن الاحداث لانهم ما زالوا نياماً. وهناك نموذج البطل المقاوم... «الفارس ذي الجبين الواسع والثغر المبتسم» (ص١٤٠) الذي يشق طريقه إلى الوطن. أما «مدام حرب» التي حضرت في البداية كاحجية رغم غيابها، والتي تدير في المدينة بيتاً للدعارة، فاننا نفاجأ بأن لها في القرية نفسها قصراً ملوّناً يقبع على احدى الهضبات، وان «السيد الرهيب» الذي يمارس القمع ضد الفلاحين هو وكيل هذه السيدة الرهيبة!

واذ تقع الحرب (حزيران – يونيو ١٩٦٧)، التي ادعت الرواية استشرافها كموت – ولادة، فان أوهام الكاتب تخلقها على هيئة حروب الكواكب والنجوم: «واندهش عصمت عندما رأى جنود العدو، وهم يقطعون الاسلاك الشائكة إلى ظهورهم، واندهش مرة اخرى، وهو يتابع ألبستهم البراقة وأسلحتهم البراقة وخطواتهم البراقة والدقيقة، فكأنهم آتون من كوكب آخر! وما لبثت دبابة براقة ان تبعتهم، وهي تطلق الاشعة المهددة في كل الاتجاهات...» (ص٢١٥). فاين حدثت مثل هذه الحرب الاشعاعية البراقة؟ الا اذا كان استشراف الكاتب لا يخضع لقوانين الزمان والمكان المحدودة، فيرسم لنا بلا رهبة صورة لحرب ستقع في القرون القادمة... طالما أن (فنه) يحمل قدرة النبوءة.

□ □ □

ان الأسئلة الأساسية التي تستثيرها قراءة هذه الروايات الست لافنان القاسم هي: هل تشفع القضية الكبيرة، الصحيحة والعادلة، لكل الكلمات التي تتسلق أبراجها، فتمنحها صكوك البراءة؟ وهل يكفي «الاخلاص» المبدئي و«العشق» الكامن اللامحدود للقضية، وحدهما، لصنع أدب يخدم هذه القضية؟ وهل يحقق الأدب الطليعي و«التقدمي» ذاته ويكرس تقدميته بقدرته على أن يحشد في داخله صور النضالات العمالية، والقمع الطبقي، والعشق الاممي، أو بقدرته على طرح الشعارات بنبرة عالية، إلى جانب تدبيجه لصفحات تعليمية طويلة تشرح مبادىء الاشتراكية العلمية؟

من المؤكد أن قراءة روايات أفنان القاسم لا تنفرد بطرح هذه الأسئلة على صعيد الرواية الفلسطينية، فثمة أعمال اخرى تظل قراءتها تستثير الأسئلة ذاتها. لكن أفنان القاسم يظل متميزاً باصراره التراكمي الذي يجعل من نتاجه «نموذجاً» متكرراً يقتضي الدرس. ومن هنا جاء حرص هذه الدراسة على محاولة الاجابة على تلك الأسئلة من خلاله.

ان قول «غابرييل ماركيز» الذي يشير فيه إلى اعتقاده بان كتابة الأدب السيء تساهم في عرقلة مسيرة العملية التاريخية نحو الاشتراكية، هو صحيح إلى أبعد الحدود.

مثل هذا القول يقتضي منا، في هذا المقام، اضافة صغيرة هي: ... ويساهم في عرقلة مسيرة النضال الفلسطيني نحو التحرر والاستقلال الوطني.

انه «أدب» يطيل الطريق.

---

(١) وهي ست روايات تحت المراجعة، اشير إليها في القائمة التي ذيل بها الكاتب روايته «الشوارع»، بيروت: دار ابن رشد، ١٩٧٩؛ والروايات الست هي: «الغريبان»، «المواطن المجرمة»، «حتى لا تتمزق الاجنحة»، «يوميات نداني في الارض المحتلة»، «المسار»، «السيدة ميرابيل».

(٢) صدرت عن منشورات وزارة الاعلام، الجمهورية العراقية، بغداد، ١٩٧٤. (بالتعاون مع اتحاد الكتاب والصحفيين الفلسطينيين).

(٣) صدرت عن منشورات وزارة الاعلام، الجمهورية العراقية، بغداد، ١٩٧٧.

(٤) صدرت عن منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ١٩٧٨.

(٥) صدرت عن دار ابن رشد، بيروت، ١٩٧٩.

(٦) صدرت عن دار الفارابي، بيروت، ١٩٧٩.

(٧) صدرت عن المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٠.

ردود

أعادة توضيح الوضوح التاريخي
في كتاب «التموجات»

نشر الزميل والصديق عاصم الجندي مراجعة عن كتابي «التموجات» في مجلة **شؤون فلسطينية** العدد ١١٠، كانون الثاني (يناير) ١٩٨١، والمراجعة متواضعة ووجدانية وتقترب إلى حد كبير من مفاصل العمل بما هو نقد من موقع الغيرة والمشاركة المصيرية في آن.

غير أن ما لفت انتباهي، واقتضى هذا التوضيح، خلال قراءة المراجعة، بعض المعلومات التاريخية التي التبست واختلطت على الزميل المراجع فنوّه بمحاولات تصويبية زعم انها الوقائع الحقيقية للتاريخ. ومع اننا لسنا مؤرخين، لا عاصم ولا أنا، إلا ان العودة إلى المصادر والمراجع تظل هي الاساس والفصل في الخلاف، وقد أوضحت المعلومات، بمراجعها للزميل عاصم في جلسة وحوار هادىء بيننا، الا انه أصر بعدها على نشر هذا الوضوح على صفحات المجلة، عملاً بحرية الحوارات، وحتى لا أبدو مجنياً عليّ «بتزويره» الوقائع.

من هذا المنطلق، سأوضح بعض الملاحظات التالية:

١ — «ثمة اخطاء مرعبة احياناً على صعيد اللغة»، يقول عاصم دون ان يذكر لنا هذا «الرعب اللغوي» لكنه يعزو الاخطاء للتصحيح والطباعة. وانا ازعم، بعد قراءة الكتاب في اعقاب طبعه، علماً بانني انا الذي صححته، ان الكتاب يكاد يخلو من هذه الاخطاء الا في النادر، وقد تمنيت لو أورد المراجع بعض هذه الاخطاء التي افزعني ان يشار إليها فاضطرني ذلك إلى إعادة قراءة العمل مرة اخرى فكان ذلك من الاعمال الشاقة التي يعرفها كل كاتب يقرأ كتابه ثانية بعد إنجازه.

٢ — ويقول ان «هناك ما يشبه الاخطاء على صعيد المعلومات»، وهذا بيت القصيد في الردّ. ويورد عبارة اعدام الشيخ فرحان السعدي لاجتيازه بندقية قديمة، الواردة في النص على لسان الام. ثم يتحدث عن تاريخ فرحان السعدي كأحد رفاق القسام الذي حاول ان يقوم بانتفاضة مسلحة في منطقة نابلس وطولكرم إلى ان القي القبض عليه واعدم.

لقد ورد في نص التموجات، حفل ارجوان، نقلاً عن د. اميل توما، مؤرخ القضية الفلسطينية المعروف في كتابه: «ستون عاماً على الحركة القومية العربية الفلسطينية» الصادر عن دار ابن رشد في الصفحة ١٥٠ ما يلي: «لقد اعلن الشيخ فرحان السعدي عن حيازة بندقية قديمة دلّ المحققين عليها حيث كانت معلقة على جدار غرفته فحكمت عليه المحكمة بالاعدام. وقد اعدمته السلطات البريطانية في شهر رمضان لتستفز المسلمين. واتضح ان السلطات ارادت بهذا الاعدام البوربري تلقين الثوار درساً». ان الحديث الذي يجري في القصة على لسان الام يأتي في سياق الاعمال البربرية التي قام بها الانكليز في اعقاب فشل ثورة القسام،

وهذا الحديث يجيء عرضياً مع احداث اخرى دون التعرّض للمجرى التاريخي لشخصية فرحان السعدي.

٣ – وحول معركة حيفا، يقول عاصم ان عدد الصهاينة مبالغ فيه وان عملية قصف العدو للمدينة بالمدفعية في الوقت الذي كان يلتحم فيه في معركة شوارع، وبالسلاح الابيض، مع المجاهدين، عملية تلغيها ابسط القواعد العسكرية، لأن المدفعية في مثل هذه الحالة لا بد وان تصيب المدافع والمهاجم، ومن المعروف ان المدفعية تمهد للهجوم.

ان القتال الضاري والتصدي للهجوم الاسرائيلي المؤلف من اربع كتائب داخل الاحياء العربية، جرى بعد القصف المدفعي التمهيدي، المتمركز خلف الكرمل خلف القوات الصهيونية، وفي مواجهة الاحياء العربية؛ حيث حددت المدفعية مواقع الحرس الوطني العربي واحياء العرب المكتظة.

وقد جاء في الموسوعة العسكرية الصادرة عن المؤسسة العربية للدراسات والنشر ما يلي: «وفي الساعة الخامسة مساء بدأ الصهاينة الهجوم النفسي، اذ رفعوا مناشير ووجهوا نداءات بمكبرات الصوت تدعو السكان العرب إلى الابتعاد عن المتطوعين الغرباء والتزام بيوتهم. وما كادت الساعة تبلغ السادسة والنصف حتى فتح الصهاينة نيران مدافع المورتر والمدافع الرشاشة الثقيلة واسطوا الاحياء العربية بقنابلهم دونما تمييز. وكانت الكتائب الاربع تهاجم الحواجز العربية القريبة غير ان تقدمها كان بطيئاً، حتى ان كتيبتي الميسرة والوسط اجبرتا على القتال من بيت لبيت».

٤ – وحول جرح المناضل عبدالقادر الحسيني الذي يأتي ذكره خلال الهجرة على لسان إحدى شخصيات القصة بانه قطع الجبال والوديان وهو يحمل جرحه ودخل فلسطين سرّاً، يحاول عاصم ان يصحح قائلاً ان جرح عبدالقادر حدث قبل عشرة أعوام من استشهاده في سنة ١٩٤٨.

لقد جرح عبدالقادر للمرة الأولى في معركة الخضر الشهيرة في قضاء بيت لحم في ٤ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٣٦، والتي استشهد فيها المجاهد السوري القائد سعيد العاص. ثم غادر المستشفى ودخل سراً إلى فلسطين بعد ان توقفت الثورة في ١٢ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٣٦. وكان خروجه إلى اعقاب جرحه بعد عشرين يوماً من ايقاف القتال. وقد جاء في الموسوعة العسكرية: «جرح عبدالقادر جرحاً بليغاً فنقل إلى المستشفى الحكومي بالقدس؛ الا ان رفاقه المجاهدين قاموا بمغامرة رائعة، اذ هاجموا القوة البريطانية التي تحرس المستشفى وانتزعوه منها ونقلوه لاكمال معالجته في دمشق، وفي صبيحة ١٢/١٠/١٩٣٦، توقفت الثورة الفلسطينية الكبرى، وفي هذه الاثناء كان عبدالقادر قد غادر المستشفى ثم عاد فدخل فلسطين خلسة ليشترك من جديد في القيادة التي اجتمعت في «بيرزيت» واعلنت استئناف الثورة في ٢ تشرين الثاني (نوفمبر)...».

٥ – بقيت ملاحظة اخيرة حول الانسحاب من تل الزعتر والاقتباس من كتاب «الطريق إلى تل الزعتر» والتي يؤكد فيها عاصم ان ما ورد في «التموجات» حولها مأخوذ بكامله من الكتاب، احب ان اوضح، والمقارنة ممكنة، انني اقتبست الاسم والحادثة وصغتهما أدبياً بشكل مختلف إلى حدٍّ كبير عن النص الوصفي – الخدثي الوارد في الكتاب، وقد نوهت بذلك عند نشر القصة لاول مرة في مجلة «الثقافة الجديدة» المغربية.

احب ان أنوّه، بعد هذه الايضاحات، انني كنت منتبهاً جداً، وانا أجمع وأدون المعلومات التاريخية وانا بصدد عملي التسجيلي الاول الذي كان خارجياً أكثر منه داخلياً، حتى أنني راجعت أكثر من مرة شهادات الصحفيين والمراسلين الحربيين الذين عاشوا احداث الحرب سنة ١٩٤٨، وبخاصة شهادات مراسلي «النهار» الموجودة في ارشيف الجامعة الاميركية.

بعد هذا التوضيح هل اقتنع زميلنا عاصم؟

حيدر حيدر

تعقيب لا بد منه على ما كتبه فيصل حوراني
الموقف من «زمرة السلفيتي» قضية وطنية

كتب الزميل فيصل حوراني في العدد ١١٢ من **شؤون فلسطينية** رداً أو «توضيحاً»، ليس هناك فرق، على ما جاء في كتاب الرفيق يعقوب زيادين **البدايات** بخصوص فهمي السلفيتي وزمرته.

ما كنا لنعقب على رد الزميل فيصل، لو أنه أبقى المسألة في حدود «اجتهاد شخصي» لموقفه من إنسان لعب يوماً ما في حياة حزبنا دوراً هاماً، ولولا المسألة التي تناولها الزميل حوراني، وكيفية نظرته إليها ومحاولته التشكيك في قيادة الحزب وموقفها من «الزمرة المنشقة» واعتباره التهم التي سيقت ضد «الزمرة» وكأنها من صنع «الصغار»!! ولذا كان لا بد من توضيح لهذه المسألة، وهل هي حقاً نتاج «خصومات متراكمة» أو أنها ردة فعل شخصية؟ ولكي نضع المسألة في الاطار السليم لها، خارج التشويش السياسي، أو العواطف الذاتية فإننا سنشير لعدد من الملاحظات السياسية – الفكرية التي أدت إلى الموقف من «زمرة فهمي»، التي وصل بها الأمر في نهاية المطاف لممارسة عمل تخريبي على وحدة حزبنا الشيوعي، وممارساتها المتنافية مع الخط الوطني، والتي صبت في طاحونة النظام الهاشمي. ونقول ملاحظات سريعة، لأننا في هذا التعقيب لا نخوض في بحث – وعند الحزب المقدرة الكاملة لهذا العمل – لإلقاء الضوء على النهج اليميني الانتهازي.

أهم الملاحظات:

١) في سنة ١٩٦٤، بادرت القيادة الحزبية، إلى تغيير اسم الجريدة المركزية للحزب من «المقاومة الشعبية» إلى «التقدم»! والقيادة الحزبية التي نقصد، هي من تبقى خارج السجن في الأردن، وفي غياب أمين عام الحزب فؤاد نصار الذي كان منفياً خارج الأردن. ولذا كان للسلفيتي في وقتها الدور القيادي العملي.

وتغيير اسم الجريدة، في حزب شيوعي، هو مسألة ليست شكلية بتاتاً، بل تعبير عن فهم الحزب، لحركة العلاقات السياسية، وقدرة الجماهير الثورية. إلا أن هذا التغيير، من «المقاومة الشعبية» إلى «التقدم»، جاء انسياقاً مع تحليل فهمي السلفيتي ومن حوله «للتطورات» التي شهدها الأردن، وحركة «النمو الاقتصادي»، أو ما أسماه فهمي السلفيتي بـ«النموذج الرأسمالي». ولقد ارتأت هذه المجموعة، في ما شهده الأردن في أوائل الستينات تحولاً اقتصادياً – اجتماعياً، كما رأت فيه ولوج الأردن طريق التطور الرأسمالي. ولذا، ففي المحصلة النهائية تشهد تقدماً (!) يحتاج إلى عكس ذلك في تحليل الحزب السياسي – الاجتماعي، وكان البدء بتغيير اسم الجريدة، لأن نشرة «المقاومة الشعبية» قد مضى عليها الزمن؟!

إلا أن حقيقة الأمر، الذي لم تستطع الزمرة المتشظّة إدراكه هو أن ما شهده الأردن، من «تراكم» بضائع ورأسمال، إنما كان نتاج سياسة «الاستعمار الجديد» التي أخذت تطبق في الأردن بعد الانقلاب الرجعي في نيسان (إبريل) ١٩٥٧، بهدف الحفاظ عليه كقاعدة استراتيجية ضد حركة التحرر الوطني العربية، ولتلعب دوراً هاماً في ضرب حركة الشعب الفلسطيني، وتصفية القضية الوطنية الفلسطينية، وليس الهدف، أساساً، خلق «نموذج رأسمالي» في وجه سوريا ومصر حيث كانتا تخطوان في مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية، في حينها. ولذا، فإن مجموعة فهمي – كانت متمكّنة أيامها في القيادة – رسمت سياسة الحزب على فهم خاطىء للتطورات الجديدة. وفي الوقت الذي نقول فيه أن سياسة «الاستعمار الجديد» لم تكن تهدف لخلق «نموذج رأسمالي» في الأردن، فذلك لا يلغي نمواً محدوداً للرأسمالية، تتطلبه الحاجة المباشرة لتوطيد النظام الرجعي فيه. وهذا ما شهدته حركة السوق، وبناء عدد من المشاريع الاقتصادية المحدودة، وفتح المجال، حباً، لجذب غالبية «البرجوازية الوطنية» إلى دعم النظام، وهو عكس ما كانت عليه في أواسط الخمسينات. وهنا نشير إلى أن المسألة لا تتوقّف عند هذا الحد فحسب، بل أن فهمي السلفيتي ومجموعته قد حافظوا على فهم سياسة التحالف الوطني التي وضعها الحزب إبان الهبات الجماهيرية في أواسط الخمسينات، فحافظت المجموعة بدورها على دور خاص «للبرجوازية الوطنية» في التحالف الوطني، دون أن تدرك التغيرات السياسية في العلاقات الطبقية الناجمة عن سياسة «الاستعمار الجديد»، وكان هذا فهماً بمينياً لمسألة التحالف. ويمكن العودة، هنا إلى كراس أصدرته اللجنة المركزية لحزبنا في سنة ١٩٧١ بعنوان «الجذور الاقتصادية للإنتهازية اليمينية» بإلقاء الضوء على منابع الانحراف اليميني في الحزب.

□ سنة ١٩٦٦ شهدت الشوارع مظاهرات جماهيرية، استنكاراً لموقف النظام المتخاذل تجاه الاعتداء الاسرائيلي على البلدة. وبدلاً من أن ينخرط الشيوعيون فيها، اعتبرت القيادة التي يتزعّمها فهمي السلفيتي، للطعن في الحركة الجماهيرية، باعتبارها «فتنة» من صنع السفارة الأميركية!! وهدفها «خلق ثغرات اقليمية في البلاد»!!

هكذا قيّمت الزمرة، هبّة جماهيرية. فهل كان ذلك موقفاً سياسياً خاطئاً؟!

إن معلومات قيادة الحزب، تشير إلى لقاء عُقد في مقرّ إدارة المخابرات العامة، كان قد حدث في سنة ١٩٦٦ – قبل انتفاضة الشوارع – وقبل سنة ١٩٦٧ بـ زميل حوراني، وحضره كل من فهمي السلفيتي ورشدي شاهين ومدير المخابرات محمد رسول الكيلاني، عقدت بموجبه الصفقة فيما بينهم لأجل تصفية الحزب! وأبرز الدلائل على ذلك، ما حدث من موقف ضد هبة الشوارع الوطنية، وموقف رشدي شاهين في السجن – بعد اللقاء – حيث أخذ يروّج بأن ظروف الأردن وطبيعتها لا تحتاج لوجود حزب شيوعي، وعليه فيجب تغيير اسم الحزب، أو تحويله إلى حركة ديمقراطية (؟) ألا تتّفق معنا، يا زميل فيصل، بأن هذه عملية تصفوية، بغض النظر عن النوايا! إضافة لما أخذ يروّج له من ضرورة إعادة النظر في الموقف من الدين، وبدأ فعلاً، يمارس الطقوس الدينية اللازمة في داخل السجن. في هذا الاطار يمكنك العودة للعدد الخاص من جريدة «المقاومة الشعبية» التي أصدرها التنظيم الشيوعي الفلسطيني في لبنان بمناسبة الذكرى الـ ٢٧ لتأسيس حزبنا الشيوعي.

□ الموقف من القضية الوطنية والمقاومة الفلسطينية: موقف «زمرة فهمي السلفيتي» من القضية الفلسطينية وحركة المقاومة أبرز ملامح هذه المجموعة والتي شكّلت فهماً لا وطنياً لقضية وطنية، أوصلت الحزب في فترة قصيرة إلى عزلة جماهيرية، ومن الأمثلة التي نسوقها:

بعد عدوان ١٩٦٧ الصهيوني مباشرة، تحرّك فهمي السلفيتي، في إطار الحزب، وكان وراء إصدار بيان يدعو إلى عقد «مؤتمر وطني» برئاسة الملك حسين (!) للبحث في الرد على العدوان؟! ماذا يعني ذلك؟ وهل يمكن للملك حسين، حقاً، أن يترأس مؤتمراً وطنياً لمواجهة العدوان؟ منطق سياسي يتعاكس مع حقيقة الحدث السياسي وطبيعة النظام، ولكن الثمن مقبوض سلفاً – سنة ١٩٦٦ .

أما الهجوم العنيف على المقاومة الفلسطينية، واعتبارها حركة برجوازية مغامرة، فقد كان سمة سياسية في نشاط فهمي السلفيتي وأحاديثه ومقالاته السياسية، وأبرزها ما جاء في مجلة «قضايا السلم والاشتراكية». وهذه ليست تعبيراً عاماً عن وجهة نظر الحزب، كما أصريت في «توضيحك» يا زميل فيصل، فقد لاقت الاستنكار الشديد في العديد من منظمات الحزب القاعدية، وفي أطر الحزب القيادية؛ والدليل على ذلك هو البيان الصادر عن اجتماع اللجنة المركزية في آب (اغسطس) ١٩٦٨، الذي تناقض مع فهم وتطوّر «فهمي السلفيتي» المطروح في تشرين ١٩٦٨.

وأما الموقف من ممارسة الكفاح المسلح، فقد وقفت هذه المجموعة، بقوة، ضد ممارسته، باعتبار أن «الظروف الموضوعية» لا تسمح بعد بذلك، وكان المطلوب هو أن يتم احتلال المزيد من الأراضي لممارسة هذا الكفاح. ولم تكتفِ بموقفها هذا فحسب، بل وقفت ضد كل الرفاق الذين طرحوا ضرورة تبنّي ممارسة الكفاح المسلّح، مستغلّة سيطرتها على الأطر القيادية، التي نجمت عن ظروف معيّنة – السجن والأبعاد.

وفي سنة ١٩٧٠، عقد حزبنا الشيوعي كونفرنسه الثاني، حيث أدانت الوثائق الحزبية الصادرة عن هذا الكونفرنس «الانحراف اليميني» داخل الحزب في الفترة المنصرمة. وبرغم ما تشكّله هذه الادانة الواضحة والصريحة التي وردت في التقرير السياسي والتنظيمي، إلا أننا سنذكّر بمسألة داخلية، هي أنه خلال الانتخابات للجنة المركزية للحزب، قدّمت المجموعة إياها قائمة بمرشحيها، فلم ينجح منهم سوى اثنين فقط، هما: فهمي السلفيتي ورشدي شاهين – وإنجاحهما كان لعوامل ذاتية تخص الحزب. وعلى الفور، بعد الانتخابات مباشرة، قدّم كلاهما استقالته من اللجنة المركزية. الأول بحجة المرض، والثاني أعلنها بوضوح أن هناك تكتلاً قومياً سائداً، وعليه، فإن «الرفيق الأممي» يحتج، ولن يعمل في أطر قيادية مع «القوميين»!!

وبعد فترة وجيزة، عاد الإثنان عن استقالتهما، وأخذا مكانهما في قيادة الحزب، وكانت عودتهما «لغاية في نفس يعقوب»، سبقتها جولة فهمي السلفيتي في بعض البلدان العربية – سوريا والكويت، إضافة للأردن، وزيارة بعض المنظمات الحزبية.

ولقد توضّحت «الغاية» من العودة. ففي أواخر سنة ١٩٧٠، والأردن يشهد مجازر دموية ضد المقاومة والحركة الوطنية، أعلنت «زمرة فهمي السلفيتي» انشقاقها وأطلقت على نفسها لقب «الأمميون الحقيقيون» و«الكادر اللينيني».

لن نناقش ألقابهم الآن، إلا أننا سنتوقّف عند توقيت الانشقاق وولادته. من المعروف أن عملية الانشقاق في حزب شيوعي، إنما هي ضرب للأسس اللينينية في العمل الحزبي، وهي أضعاف لوحدة الحزب، وتشكّل عملاً تخريبياً، وإلا لما كان هناك من ضرورة لصد وإدانة كل محاولة انشقاقية. والمسألة الأهم هي توقيت الانشقاق – العمل التخريبي – مع توقيت توجيه الضربة الرجعية الأردنية لحركة المقاومة والحركة الوطنية. وكانت تلك المجموعة تعتقد أن أكثر الفرص ملائمة لفعلها هي هذا الظرف تحديداً. فبإمكانها العمل في ظله «دون خوف» من السلاح!! ولن نقع في مجال الشك والظن إذا قلنا أن هذا التوقيت التخريبي إنما هو انسياق مع الضربة الرجعية وخدمة كبيرة لها.

وسننتقل إلى ما صدر عن «الأمميين» يا زميل فيصل؛ فالمجموعة هذه، أصدرت «وثيقة» أوضحت فيها مواقفها السياسية التي أدّت بها إلى «طرد» الحزب!!

ورد في الوثيقة – وأعتقد بأنك قد اطّلعت عليها، إن لم تكن تحتفظ بها في أرشيفك – إن قيادة حزبنا قد أصبحت «ذيلية» لحركة المقاومة، وانغمست في «الاتجاه القومي»، وأكثر من ذلك، استخدمت «قوات الانصار» لقمع «الرفاق الأمميين»، إلى آخر قائمة التهم. وأما المقاومة، فقد تعرّضت إلى هجوم شرس، يعبر عن مدى ما تكنّه هذه الزمرة من حقد عليها. فوثيقة «فهمي وزمرته» تعتبر أن سنوات ١٩٦٧ – ١٩٧٠ هي فترة «إرهاب فكري» أشاعته المقاومة الفلسطينية! والمقصود هنا، حالة النمو الجماهيري التي شهدها الأردن في فترة ما قبل أيلول(سبتمبر)، على ماذا يدلّ كلام «الكادر اللينيني» حين

بصف فترة النمو الجماهيري بأنها فترة «إرهاب فكري»؟ فهذا إن دل على شيء فهو يدلّ على عداء هذه الزمرة للمقاومة الفلسطينية، وبالتالي، لقضية الشعب الفلسطيني. ولقد بيّنت اللجنة المركزية لحزبنا الشيوعي موقف هذه «الزمرة» الحقيقي من القضية الفلسطينية في كراسها الصادر في آذار (مارس) ١٩٧١، ويمكنك العودة إليه، إذا شئت، لتقف على حقيقة موقف الرفيق فؤاد نصار، لأنه هو كاتب هذا الكراس ولا نعتقد أن أمين عام الحزب تكلّم بمواقف غير التي كتبها بخط يده. إضافة إلى أن «الزمرة» نفسها قد شنت هجوماً شخصياً على الرفيق الأمين العام في وثيقتها الانشقاقية، تحمّله فيها مسؤولية «التكتيك القومي» في الحزب!! وإضافة، أيضاً، لما صدر عن اللجنة المركزية لحزبنا في رسالة داخلية بعد الانشقاق، توضح فيها ما جرى وحقيقة ذلك العمل التخريبي، وتسجّل فيها حقيقة لقاء فهمي ورشدي بالمخابرات، وهي ليست تهمة صنعها الصغار يا زميل فيصل حوراني. ونحول ما اعتبرته من أن الزمن قد حلّ بعض قضايا الخلاف، ودعوتك للوحدة، فإننا نذكّر بأن موقفنا من هذه «المجموعة» ليس موقفاً قبلياً أو «ذاتياً» بل هو موقف يستند إلى فهم سياسي وفكري. ولقد أجاب الحزب على «دعوات البعض» للوحدة، سنة ١٩٧٢، في كراس خاص بعنوان «ماذا وراء دعوة الزمرة المنشقّة للوحدة». أبان فيه طريق العودة للحزب وأسسها اللينينية، إضافة إلى أن مسؤولي العمل التخريبي لاحق لهم بالعودة إلى صفوف الحزب، لأنهم مشيوعون فعلاً.

وفي الوقت الراهن، هناك أمثلة عديدة على استمرارية نهج هؤلاء المعادين للحزب والشيوعية والقضية الوطنية، وربما تعلم أن السلطة الأردنية وعملاءها في نقابات عمال الأردن يقيمون تحالفاً مع هذه «الزمرة» في بعض النقابات. فعلى ماذا يدل ذلك؟ أهو أيضاً موقف وطني؟!

إن موقفنا، كشيوعيين، من «الزمرة» مستند إلى «مبادىء» وطنية، وليس إلى خصومة، ولا نحتاج إلى مواعظ في التعامل مع هؤلاء، والحكم النهائي على صحة خطّنا، سيبديه الجماهير التي لها كلمة الفصل في النهاية.

وملاحظة أخيرة نرى ضرورة ذكرها، وهي أننا لم ننكر كل تاريخ فهمي السلفيتي، ولم نقل عنه أنه كان خائناً منذ البدء كما فعل البعض، بل نعترف بأن فهمي السلفيتي لعب دوراً نضالياً في فترة معينة، وكان رفيقاً «ديناميكياً»، نال احترام الحزب والرفاق. وكما احترم لينين بليخانوف وكاوتسكي، عندما كانا يحترمان قضية الثورة والشيوعية، فإننا احترمنا فهمي السلفيتي. ولكن، مع ارتداد بليخانوف وكاوتسكي، لم يمنع الاحترام لهم من أن ينعتهم لينين بأشد النعوت، وأقلها كلمة مرتد وخائن. فليس «بالأخلاق» تنتصر الثورة.

حسن عصفور

تقارير

الندوة العلمية الثالثة
للمعهد العربي للثقافة وبحوث العمل
(الجزائر ٢١ - ٢٦ شباط - فبراير ١٩٨١)

نظم المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل في الجزائر، بين ٢١ و٢٦ شباط (فبراير) الماضي، ندوته العلمية الثالثة تحت عنوان: «تغلغل الرأسمال الاجنبي وأثره في تحطيم البنية التقليدية للمجتمعات العربية». وقد ساهم في أعمال الندوة قرابة أربعين باحثاً ومؤرخاً وأكثر من عشرة من ممثلي الاتحادات العمالية العربية. وتوزعت مساهمات المشاركين، في أعمال الندوة الثالثة، على محاور ثلاثة رئيسية هي:

١ - تغلغل رأس المال الاجنبي وأثره في الصناعات الحرفية التقليدية وعلاقة ذلك بتكون الطبقة العاملة في البلاد العربية.

٢ - هدم البنية التقليدية في الزراعة من زاوية ظهور العمل المأجور في الريف واتساعه، وتحديد حجم هذا العمل ودوره.

٣ - الخصائص البنيوية الراهنة للطبقة العاملة في الصناعة في البلاد العربية.

إلى جانب المحاور المذكورة قدم ممثلو الاتحادات النقابية العربية مداخلات ومساهمات تتناول الاوضاع النقابية في أقطارهم.

وتشكل الندوة العلمية الثالثة علامة فارقة في الجهود التي يبذلها المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل في الجزائر، فقد جاءت لتتابع العمل الهام الذي بدأته الندوتان اللتان نظمهما المعهد عامي ١٩٧٨ و١٩٧٩ واللتان كرستا لبحث مصادر ومنهاجية دراسة نشوء الطبقة العاملة العربية وتكونها. وإذا كانت الندوتان الاولى والثانية قد تناولتا، بدرجة أساسية، مشكلات مصادر البحث في تاريخ الطبقة العاملة (بما فيها استعادة الارشيف الوطني من البلدان المستعمرة) وكذلك مشكلات منهاجية البحث، وقدمتا، على هذا الصعيد، مساهمة هامة قادت إلى إثارة اهتمام وجدل علمي واسع حول هاتين القضيتين، فإن الندوة الثالثة جاءت بإطار أكثر تحديداً وتخصيصاً تناول محاور البحث الثلاثة المذكورة أعلاه، كما تضمنت مساهمة واسعة نسبياً من المشاركين العرب، ومن أقطار اوروبا الاشتراكية والغربية. وقد تناولت أبحاث المشتركين عدداً واسعاً نسبياً من أقطار المشرق العربي ومغربه. ويتضح من التوصيات التي قدمت، في نهاية أعمال الندوة الثالثة، ضرورة تركيز أعمال الندوة العلمية القادمة على قضايا ملموسة ذات أولوية، وتوجيه العمل البحثي باتجاه العمل الجماعي في مجموعات تتناول الخصائص البنيوية الراهنة للطبقة العاملة في البلدان العربية المتجاورة إقليمياً.

ومن أجل إعطاء فكرة واضحة عن أعمال الندوة الثالثة ونتائجها نستعرض أبرز موضوعات البحث والنقاش التي تضمنتها المحاور الثلاثة للندوة.

أعمال الندوة الثالثة

انقسمت الأبحاث الخاصة «بتغلغل رأس المال الأجنبي وأثره في الصناعات الحرفية التقليدية من زاوية علاقة ذلك بتكون الطبقة العاملة في البلاد العربية» إلى قسمين تناول الأول منهما، وهو الأقل عدداً، بلدان المشرق العربي، أساساً؛ في حين تناول القسم الثاني، وهو الأوفر عدداً، بلدان المغرب العربي. ففي صعيد المشرق العربي، تقدم محمد ريشة، من الاتحاد العام لعمال سوريا، ببحث عام تناول مجمل البلدان العربية. وتناول د. عبدالله حنا، في إطار بحث موسع، «مراحل تكون الطبقة العاملة السورية في ظل سيطرة رأس المال الأجنبي والإنتاج الحرفي»، مع مقدمة نقاشية ذات طابع نظري. واستند د. يوجان برانت من ألمانيا الديمقراطية إلى وثائق قنصلية النمسا وألمانيا وفرنسا، في المنطقة، لبحثه المقدم عن «خصائص تطور العمل المأجور» في سوريا ولبنان قبل الحرب العالمية الأولى».

وقدم جاك كولان أفكاراً حول «بعض أساليب الانتقال من التضامن الحرفي إلى التضامن الطبقي». وتقدم د. المنور مروش من الجزائر ببحث عن «طوائف البرانية» في الجزائر باعتبارها نواة الطبقة العاملة في المدن». وعرض د. ف. ماكسيمنكو من الاتحاد السوفياتي موضوعه عن «البنى الاجتماعية التقليدية وتكون الطبقة العاملة في تونس»، وطالب بن ذياب عبدالرحيم من الجزائر عن «المؤسسات الصناعية في الفترة الاستعمارية». ود. روبمان رايتير و من ايطاليا «الهجرة العمالية الايطالية في المغرب العربي والانعكاس على الجزائر بعد تشكيل لجنة تعاون عمال المناجم الايطاليين (الميتاتور) ١٩٠٩». كذلك تناول عبدالحميد الأقرش «تغلغل الرأسمال الأجنبي وأثره في تكون الطبقة العاملة في تونس». ود. مصطفى كريم «الرأسمالية الاستعمارية وأثرها على المجتمع التونسي غداة الحرب الكبرى». ود. شونسون عن رموز الاتحاد العام التونسي للشغل.

وقدم عدد من الباحثين الفلسطينيين أعمال المحور الثاني؛ حيث عرض محمد بدوان، من الاتحاد العام لعمال فلسطين، دور الاحتلال الاسرائيلي في هدم البنية الزراعية التقليدية في فلسطين. وعالج كل من د. موسى البديري وروز مصلح، الباحثة في مركز الأبحاث، أوضاع عمال الضفة الغربية وقطاع غزة في ظل الاحتلال الاسرائيلي [ستنشر مجلة شؤون فلسطينية دراسة السيدة مصلح في أعدادها القادمة]. وقدم نبيل بدران، بالنيابة عن فريق بحث مكون من سبعة باحثين نشأة وتطور الطبقة العاملة في فلسطين والأردن، نبذة عن أعمال ونتائج المرحلة الاولى من دراستهم الجماعية.

وتلاهم د. ايمري مارتون (من المجر) ببحث شيق عن «الحلقة الوسيطة الاجتماعية بين فئة الملاحين التقليديين المتحللة والبروليتاريا التي هي في طريق التكوين». ثم تحدّث د. هنى أحمد (من الجزائر) عن الاستعمار الفرنسي وتهلتر الفلاحين الجزائريين. وتحدّث المؤرخ الفرنسي د. أندريه نوشي عن «أزمات العالم الريفي في المغرب في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين» وكذلك د. آلان سانت ماري (فرنسا) عن «البنى الزراعية والتمايز الاجتماعي والعمل المأجور الزراعي في منطقة الجزائر في الربع الاخير من القرن التاسع عشر». ومن المشرق العربي، تقدم الزوجان م – وب. سلكيت ببحث عن «التحول في ملكية الأرض والبنية الاجتماعية الريفية في وسط وجنوب العراق بين ١٩١٦ و١٩٥٨». وتقدم د. أحمد بعلبكي ببحث عن «آثار دخول الرأسمالية على التشكيلة الريفية في لبنان».

أما أعمال المحور الثالث، فقد تقدمها بحث لسليم نصر (لبنان) عن الطبقة العاملة الصناعية في المشرق العربي (١٩٥٠ – ١٩٨٠)، شملت كلاً من العراق وسوريا ولبنان والاردن وفلسطين. وتلتها أبحاث د. هيرتا مولار (ألمانيا الديمقراطية) عن التطورات الراهنة لبنية الطبقة العاملة ضمن عملية التصنيع في البلاد العربية. واليزابيت لونغ نيس (فرنسا) عن بنية اليد العاملة الصناعية وعلاقات الانتاج في سوريا (دراسة حالة أحد المصانع). ود. فنكو جنكوف (بلغاريا) عن بنية الطبقة العاملة في مصر ١٩٥٢ – ١٩٧٧. ود. ناجي سفير

(الجزائر) عن التصنيع وتكون الطبقة العاملة الجزائرية اليوم. وهاني حوراني عن التطور الرأسمالي التابع وأثره على خصائص الطبقة العاملة الاردنية ١٩٧٠ - ١٩٨٠. ود. جان بيير جارسون (فرنسا) عن اليد العاملة العربية والأجنبية وتصنيع بلدان الخليج. وشفيق حافظ (تونس) عن هجرة اليد العاملة إلى ليبيا. وأوديل جوسرون (فرنسا) عن الهجرة العمالية المغربية إلى فرنسا. وشارل بارونتيني (فرنسا) «العمال المهاجرون العرب في اوروبا». ود. محمد الأخضر بن حسين (الجزائر) عن «تعددية البنى تشكل وتطور الطبقة العاملة (مثال الجزائر)». ود. سيرانيان (الاتحاد السوفياتي) عن «خصائص تشكل الطبقة العاملة العربية». وعصام خفاجي (العراق) «سياسة التصنيع وأثرها على الطبقة العاملة في العراق ٦٨ - ١٩٧٦». وهيليموت نشوفسكي (المانيا الديمقراطية) عن «أثر نشاطات الاحتكارات الدولية على تطور الرأسمالية وتكون الطبقة العاملة في البلاد العربية». ومتري مقبل عن الحرب الاهلية وأثرها على وضع الصناعة والطبقة العاملة اللبنانية.

هذا ولقد تخللت أعمال الندوة مداخلات اخرى لنقابيين من فلسطين ولبنان واليمن والكويت والسودان وباحثين وأكاديميين عاملين في الجزائر.

وقد تضمنت دراسة كل من د. موسى البديري وروز مصلح معلومات وملاحظات هامة، إلا انهما لم تقدما إجابة شافية حول أبرز مسألة تطرحها الدراستان وهي: تحطيم البنية الزراعية والريفية لسكان المناطق المحتلة يؤدي إلى تحويل قطاع متعاظم من الفلاحين والبرجوازية الصغيرة الحرفية إلى صفوف العمال المأجورين وإلى توسيع الطبقة العاملة: حيث يعمل معظمهم في سوق العمل الاسرائيلي (ما وراء الخط الأخضر)، وإلى استغلالهم استغلالاً مشدداً. إن هذه المسألة طرحت وما زالت تطرح أسئلة جوهرية. كيف تنظم صفوفهم وبأية وسائل؟ وما هو دور نقابات الضفة والقطاع؟ وما هي عوائق تنظيمهم؟ أهي موضوعية أم قانونية أم ذاتية؟ وكيف يجري تذليلها؟

لقد دفع هذا الجانب من النقص إلى أن يتساءل د. أحمد بعلبكي: ماذا بشأن العمال هؤلاء الذين يشكلون الاغلبية العظمى من قوة العمل العربية في الضفة والقطاع؟

وقد أجابت الباحثة روز مصلح، في مساهمتها: «أن مرونة حركة العمال العرب وانتقالهم السريع من عمل إلى آخر أدت، إلى صعوبة تنظيمهم، إضافة إلى أنه لم تجر حتى سنة ١٩٧٩ أية محاولات جدية من أجل تأطيرهم في النقابات المهنية القائمة في الضفة الغربية وقطاع غزة مما جعلهم باستمرار خاضعين لما تمليه عليهم شروط العمل».

والملاحظ أن قضية تنظيم عمال ما وراء الخط الأخضر، رغم المصاعب القانونية والتبني النسبي في مستوى استقرار بعض القطاعات، باتت الآن تطرح نفسها بإلحاح على الحركة النقابية العمالية في المناطق المحتلة، ويخاض بشأنها جدل عميق وواسع في صفوف التنظيمات السياسية والنقابية للطبقة العاملة. ويبرهن نجاح الحركة النقابية، في كسر القيود التي تفرضها عليها سلطات الاحتلال، في عدد من المناسبات، على قدرة الحركة العمالية على التصدي لمهمة تنظيم عمال ما وراء الخط الأخضر بأشكال مختلفة، برغم الحظر القانوني الاسرائيلي. والملاحظ أيضاً، أن الحركة النقابية العمالية ولدت تاريخياً في ظروف تصادم مباشر مع الطبقة الحاكمة وتشريعاتها التي تمنع التنظيم النقابي وتقيده، وإن هذا لم يحل دون قيامها ونهوضها بمهامها، والمجابهة الراهنة مع سلطات الاحتلال بشأن تنظيم عمال ما وراء الخط الأخضر لا تخرج، في جوهرها، عن هذا النطاق.

وضمن أعمال المحور الثاني، أثارت مساهمة أيمري مارتون عن «فئة ما قبل البروليتاريا» اهتماماً ونقاشاً غنياً، ليس بسبب أهمية هذه الفئة في بلدان العالم الثالث وقانونيات توليدها، فقط، بل، أيضاً، بسبب الجزالة الفلسطينية والغبرة «الدرامية» التي صيغت بها مساهمة مارتون.

ما هو هذا الوسط «ما قبل بروليتاريا» وكيف يتكون؟ نختزل هنا بعض كلمات مارتون: أنه حصيلة لنظام الرأسمالي غير القادر وغير الراغب في تعميم العلاقات الرأسمالية على مجمل رقعة الأرض التي يهيمن

عليها، لانه لا مصلحة له في ذلك، ولانه يحافظ على علاقات التبعية، ويتغذى من التخلف واللاتكافؤ بين المركز والاطراف. من هذا التقسيم العالمي للعمل لمصلحة المركز الرأسمالي، من التعدين المفرط، من ثنائية التشكيل الاقتصادي بين القطاع التقليدي للريف والقطاع المديني الحديث، من التهميش والعزل الاجتماعي تظهر ظاهرة الماقبل البروليتاري وهو إطار يتوسط أنماط متباينة من المعيشة بين الطبقات والطوائف، بين التضامن الطبقي وغير الطبقي، بين البروليتاريا والبرجوازية الصغيرة المفقرة، بين الاقتصاد الطبيعي والسوقي الصغير والسوق الرأسمالي، بين التقليد والحداثة وبين الانحطاط والانبعاث الاجتماعي.

ما هي أجزاء هذا الوسط «الماقبل بروليتاري»؟ إنها تضم شباباً متعلمين من الأرياف، يقتلعون من جذورهم ولا يغرسون من جديد، لا يملكون أرضاً ويعيشون حياة بغير استقرار، وتضم الاجراء الذين يصلون حديثاً إلى مدن «التنك» ليعيشوا من خلال شبكات القرابة والعلاقات العائلية، بينهم الخارجون عن القانون، وزمر العصابات، والمراهقون، والأطفال المشردون الذين يعملون في أعمال هامشية وثانوية...

مداخلة ايمري مارتون أثارت أسئلة: – هل «الماقبل البروليتاريا» مرتبة اجتماعية؟ هل هي شكل لتمرحل تاريخي للفئات الاجتماعية في البلدان التابعة وهل الماقبل بروليتاريا من تتعارف على تسميتهم بالبروليتاريا الرثة؟ لم يجزم مارتون بوضوح، لكن الانطباع الذي تولد هو أنه يقصد عملية ووسطاً اجتماعياً أوسع من البروليتاريا الرثة. انه يتناول آليات توسيع الفئات التي لا مكان ولا دوراً انتاجياً لها، إنها آلية توليد الرثاثة على نطاق واسع في مدن العالم الثالث حيث لا تحكم هذه الأوساط روابط طبقية ولا يشعرون بالانتماء إلى طبقة اجتماعية محددة.

وقد كان لمداخلة مارتون قيمتها؛ إذ حفزت على مساهمات وسجالات تنظيرية، واخرى ذات طابع ملموس فيما يخص مدن المشرق العربي.

ضمن أعمال المحور الثالث الذي يتعلق بالخصائص الراهنة للطبقة العاملة في البلدان العربية، قدم عدد من البحوث المثيرة للجدل والمتضاربة الاتجاهات. فبحث سليم نصر موضوع الطبقة العاملة في الصناعات التحويلية في المشرق العربي ١٩٥٠ – ١٩٨٠، فتناول تطور خصائص عمال الصناعة التحويلية في العراق وسوريا ولبنان والاردن وفلسطين، من الزوايا التالية: – النمو العددي، الخصائص الديموغرافية، مستوى التأهيل والتعليم، والتشتت والتمركز، والاجور ومستويات المعيشة. وتشكل دراسته «مجازفة» علمية في ظل تخلف ونقص المعطيات والاحصاءات الرسمية. ولذلك قوبلت استخلاصاتها بتحفظات من بعض المشاركين. لدراسة سليم نصر تظهر تدني الوزن النسبي لعمال الصناعة التحويلية بالمقارنة مع القوى العاملة والسكان، برغم نموهم العددي السريع، نسبياً، بين مطلع الخمسينات ومنتصف السبعينات. وتظهر أيضاً، من زاوية الخصائص الديموغرافية، فتوة العمال الصناعيين وتدني نسبة مساهمة المرأة. ويلاحظ أن عشرات الالاف يغادرون العمل الصناعي بين سن ٢٥ و٣٠ سنة. وفيما يخص بنية العاملات الصناعيات يلحظ ما يسميه «مقاومة اجتماعية» لعملهن من زاوية مؤشر التأهيل والتعليم. ويظهر سليم نصر ارتفاع مستوى الأمية بين العاملين الصناعيين، أن ٤٠ – ٥٠ بـ المئة منهم تلقوا تعليماً لبضع سنوات، وإن الذين أنهوا المرحلة الابتدائية هم اقلية تتراوح بين خمس العاملين في الصناعة وربعهم. ويلاحظ أن غير المؤهلين منهم يقاربون ٧٠ بالمئة، فيما بين الربع والثلث من العمال مؤهلين تماماً. أما التقنيون فهم بين ٢ بالمئة و٣ بالمئة من إجمالي عمال الصناعة التحويلية. أيضاً المهندسون بين ٠,٦ بالمئة و١,٥ بالمئة. وإن ثمة تغييراً إيجابياً أيضاً في حجم العمال المؤهلين خلال ١٩٧٠ و١٩٧٧. وأظهر أيضاً استمرار اتجاهي التمركز والتشتت. فمن زاوية التمركز جغرافياً، لاحظ وجود ثلاثة اتجاهات أولها وجود اتجاه أحادي القطب يتمثل في التركيز الشديد في العاصمة وضواحيها، كما هو في الأردن حيث ٨٦٠ بالمئة من عمال الصناعة يتمثل في التركيز الشديد في العاصمة وضواحيها؛ وثانيها اتجاه ثنائي القطب كما في سوريا، حيث ٣٧ بالمئة من العمال الصناعيين في دمشق ومنطقتها مقابل ٢٧ بالمئة منهم في حلب ومنطقتها، وثالثهما وجود قطب أساسي، وآخر ثانوي كما في العراق ولبنان حيث ٦ بالمئة في العواصم ومحيطها ونسبة حوالي ١٠ بالمئة في مركز القطب الثانوي. ولاحظ أن هيمنة العواصم تتراجع من جراء التصنيع الصناعي وسياسات الموازنة الاقليمية.

أما من حيث التمركز حسب حجم المؤسسة، فقد لاحظ وجود ثنائية يبرزها واقع أن المؤسسات الكبيرة تزداد حصتها من العمالة، لكن بسبب ازدياد عدد المؤسسات الصناعية الصغيرة فإنها تحافظ على وجود حصة هامة من العمالة لديها حيث تستوعب حوالي ٤٠ بالمئة من العمالة. ويتساءل، في ضوء ذلك، عما إذا كان ممكناً الحديث عن فئتين متمايزتين في الخصائص لعمال الصناعة؟ وينتهي إلى ملاحظة المركز الهامشي للطبقة العاملة الصناعية ووجود عدم استقرار وفروق عميقة، حيث تقوم على مخزون بشري هائل، وتعاني من معدلات دخول وخروج كبيرة جداً.

وقد تعرضت استخلاصات سليم نصر لمناقشة ونقاش من د. أحمد بعلبكي، عصام خفاجي، هاني حوراني. وأثيرت تحفظات وتساؤلات بصدد المعطيات فيما يخص الاردن وفلسطين، مفترضة وجود نوع من «التحيز الاحصائي» ناجم عن تفاوت المعطيات بين بلد وآخر. وربما وفرتها بالنسبة إلى لبنان قبل عام ١٩٧٥، خاصة عندما تجري المقارنة بين مجموعة عمال الصناعة بين لبنان وسوريا والعراق.. تحفظ آخر أعطي حول تراجع الاجازة الصناعية والطبقة من جراء «ما سمي «بجاذبية العمل في قطاع الخدمات» الخاص، «وحول ما سمي بـ «المقاومة الاجتماعية» للعمل الصناعي بين النساء. ولاحظ عصام خفاجي ضرورة الانتباه إلى آلية السوق وليس فقط إلى آلية عمل سيكولوجية.

جدل مشابه أثاره بحث الزابيبت لونغ نيس عن بنية عمال الصناعة السورية، من خلال دراسة حالة أحد مصانع النسيج في ضواحي دمشق؛ حيث لاحظت الباحثة وجود حالة «ازدواجية العمل» لدى نسبة عالية من العمال. النقاش الجدي انصب على ما إذا كانت الغينة تمثل حالة نموذجية أم حالة استثنائية. دراسة جان بيز جارسون عن العمالة العربية الأجنبية في دول الخليج أثارت جدلاً صاخباً، ربما كان مبعثه الخفة الشديدة التي أظهرها في عرض النتائج والنقاش.

كاتب هذه السطور قدم خلاصات دراسته عن الخصائص الراهنة للطبقة العاملة الاردنية ١٩٧٠ — ١٩٨٠ من زاوية نظر متباينة مع دراسة سليم نصر، مبرزاً اتجاهات النمو العددي والتحسن النسبي في خصائص الطبقة العاملة، وملاحظاً وجود اتجاهين متعارضين في عملية التطور الرأسمالي الكولونيالي (التابع). أحدهما يؤدي إلى عرقلة بنية الطبقة العاملة وتأخيرها وتشويهها؛ وثانيهما يؤدي إلى تطويرها وتحسين خصائصها. داعياً إلى ملاحظة الاتجاهين معاً، وأيهما له الدور الحاسم في تحديد خصائص الطبقة العاملة راهناً ومستقبلاً. واستخلص، أنه في ضوء شروط وظروف ملموسة محددة، خاصة بعد اتساع حجم الفوائض المالية النفطية وانتقال مبالغ هامشية ولكن فعالة، وارتفاع أسعار المواد الخام في العالم بعد حرب ١٩٧٣ وارتفاع أسعار النفط، فإن وتيرة التصنيع في الاردن تسارعت، ولا سيما في قطاع الاستخراج (الفوسفات والبوتاس) وبعض قطاعات الصناعات التحويلية الأساسية(الاسمنت) تكرير النفط، الاسمدة الكيماوية، النسيج). وهذه أدت وسوف تؤدي، أيضاً، إلى زيادة حجم الطبقة العاملة ووزنها، وإلى تحسين خصائصها النوعية، مع الأخذ بعين الاعتبار أن نمط التطور الرأسمالي التابع سوف يستمر في إحداث تشويهات معينة في توزيع القوى العاملة وفي تسريع وتيرة هجرتها وعدم استقرارها.

وقد بحث عصام خفاجي موضوع «سياسة التصنيع وأثره على الطبقة العاملة في العراق»، ولم تتح له فرصة التوزيع، ربما لتأخر تقديمه، كما أن الوقت المخصص لعرضه كان ضيقاً؛ مما لم يساعد على عرض خلاصاته بالنسبة لخصائص الطبقة العاملة في العراق.

وأخيراً، تقدم متري مقبل من الاتحاد الوطني لنقابات العمال في لبنان «بافكار أولية حول تاثيرات الحرب الاهلية في لبنان على بنية الطبقة العاملة». متناولاً هذه التاثيرات من زاويتي: التهجير والهجرة؛ التضخم وأثره على الصناعة الوطنية. ملاحظاً اتجاه بعض الصناعات الهامة الكبيرة نحو الاضمحلال كالنسيج والمرطبات والمشروبات الغازية واتجاه صناعة الأحذية والصناعات الخشبية إلى الانكفاء من صناعة كبيرة متقدمة إلى ورش حرفية صغيرة. كذلك لاحظ التحول البنيوي لعمال قطاع الطباعة بعد إحلال الصف الضوئي (الكومبيوتر) على الاترتيب والموتوتيب.

هذا فيما يخص بلدان المشرق العربي. ونظراً لصعوبة تناول المساهمات التي تناولت بلدان المغرب العربي وهجرة عمالها في فرنسا واوروبا، نكتفي بالتنويه بمساهمات كل من د. ناجي سفير عن التكون الراهن للطبقة العاملة الصناعية في الجزائر ود. محمد الأخضر بن حسين عن تعددية البنى، تشكل وتطور الطبقة العاملة (مثال الجزائر).

استخلاصات

قدمت، في اليوم الاخير للندوة العلمية الثالثة، مجموعة كبيرة من الاقتراحات والترصيات حول موضوعات واتجاهات البحث المفترض أن تعنى بها الندوة العلمية الرابعة وما يليها. وشكلت لجنة من باحثي الجزائر لصياغة موضوعات الندوة القادمة وبلورتها. لكن من المفيد التنويه بضرورة حصر موضوعات الندوة والندوات القادمة في محور أو محورين فقط؛ إذ مع أهمية الاستمرار بتتبع قضايا التطور التاريخي للطبقة العاملة، فإن من الأهمية بمكان تكريس محور خاص، وربما الاكتفاء بتركيز موضوع الندوة القادمة على الخصائص الراهنة للطبقة العاملة العربية، ورعاية المعهد للبحوث الجماعية والتي تتناول مجموعات من الدول المتقاربة جغرافياً أو المتقاربة من حيث نمط تطورها.

وأخيراً، لا يفوتنا التنويه بأهمية الجهد العلمي المميز والبالغ الأهمية الذي يتقدم به المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل، والذي يجري حتى الآن بصمت ودون ضجيج وبإمكانات مالية محدودة. إن هذا التنويه يجب أن لا يمنعنا من دعوة إدارة المعهد إلى تعميم الأبحاث التي تضمنتها أعمال الندوات العلمية الثلاث ونشرها على نطاق واسع، بحيث تصل إلى أوسع جماهير القراء، وليس إلى أيدي المختصين والباحثة. إننا نسجل لهذا المعهد دوره البارز، سواء من حيث اضطلاعه بمهمة إعادة صياغة التاريخ العربي الحديث من خلال تتبع نشوء الطبقة العاملة العربية وتطورها، أو من حيث كونه النافذة التي يطل منها باحثو المشرق العربي على تجارب باحثي المغرب العربي وبالعكس، في هذا الميدان البكر من العمل العلمي، فكان المعهد حلقة وصل وتفاعل بينهما ويحق له أن يفخر بما حققه، ويحق له أيضاً أن يطالب بدعمه من أجل متابعته.

هاني حوراني

مراجعات

١ – «بيروت» قصيدة محمود درويش
مفاجأة الروعة من شاعر المرحلة

دراسة الشعر، ليست بالأمر الهين، وبخاصة اذا كان الشاعر كمحمود درويش الذي ذهبنا، ومنذ منتصف الستينات، أيام كان في الوطن المحتل، وعلى وجه التحديد مع ديوانه «عاشق من فلسطين»، إلى انه يحمل سمات شاعر المرحلة جميعها، بكل ما تعنيه الكلمة من معنى، اذا ما استمر صعداً في ميادين الشعر واذا لم تزلّ به القدم، على غير توقع، أو يستلم الدفة، إلى عديد التيارات، التي تحيط به من كل جانب.

وقد كانت موجة «الحداثة» أخطر هذه التيارات عليه! هذه «الحداثة» التي عرفناها في السنوات الأخيرة، وهي غريبة عن معنى الحداثة الحق، البعيد عن الارتجال، وتجاوز المراحل دونما تمعن أو روية، كما عرفنا ذلك عند ادونيس بالذات، وما يشبهه المدرسة التي حاول ارساء اسسها، قلم يفلح حتى اللحظة...

كنا نتابع محمودا درويش، ويد الواحد منا على قلبه، كما يقولون، ليس حباً بدرويش، ولكن، لعلمنا الأكيد، ان الزمان، لا يجود علينا في كل حقبة، وربما خلال حقب متطاولة، احياناً، إلا بشاعر فذ، هذا اذا جاد...

وهو، منذ بداياته، نلح على هذه النقطة، يحمل سيماء شاعر المرحلة، بتمكّن وجدارة.

فهو، أي درويش، كفرس الرهان، الذي يسرع، عجلان، واثقاً، من أفق إلى أفق، مخلياً وراءه وفود الانفراس، وقد هدّه التعب والنصب...

وكانت قصيدته الأخيرة «بيروت» في ملتقى الشقيف، والنقط الواحد منا انفاسه، والرخ روعه، فمحمود درويش يعود البنا، كما راهنّا عليه دائماً، يعود إلى محمود درويش...

من هذا المنطلق، ومن هذا الحرص، حرصنا على الشعر أولاً، لا بد لنا من ان نمر بالقصيدة، ولو مرّ العجالة، لنفندها، ونشير الى ما فيها من روعة، ومن مثالب في آن معاً، وكلنا أمل، في ان يتسع صدر محمود للنقد، وهو الأمر الذي يزعج العاديين من الشعراء، خاصة حين يعرف، اننا لا نقصد الا وجه الشعر، ومن موقع الحرص عليه، الحرص على الشعر...

ثمة ناحية، وقبل البدء بالمرور على «مرابع قصيدة بيروت» لا بد من التوقف عندها، ولو كان من الافضل الا نفعل، وهي ان بعض قصيري النظر، أو الذين انطلقوا من عقد غريبة على الشعر، فاعتبروا ان تعبير «بيروت خيمتنا الأخيرة» هو بمثابة الاشارة، أو حتى الدليل القاطع، في تفكيرهم العجيب، على ما

يسمى بالاستيطان أو التوطين، فكانوا الابواق الشعبية لاعداء الوطن والقضية. وهكذا حكموا على القصيدة برمتها، من خلال كلمة فهموها خطأ، ولم يحاولوا ادراك ابعادها...

مثل هذا التحليل البائس، كان علينا الا نتوقف عنده. ولكن، خشية ان يتسع الشر ويستشري، كان لا بد لنا من هذه الاشارة العابرة...

ان بيروت، وغيرها مدن كثيرة في التاريخ، كانت دائماً مصدر الوحي للشعراء والفنانين. الايحاء الذي يتحول مع الزمن، إلى عشق له سمات الحزن أو الفرح، اللهفة والرغبة، والوله الحقيقي... فهل يمنع الشاعر، من ان يكتب قصيدة حب، للمرأة، أو المدينة التي يحب... وكثيراً ما تختلط المدينة بالمرأة...

«بيروت شكل الروح في المرآة، وصف المرأة الأولى، ورائحة الغمام...

بيروت من تعب ومن ذهب، وأندلس وشام...»

انه العشق المصفى، والجرح في الجوى، ما يندمل، فان فعل، تشرد الشعر...

وهو يسميها بعد حين: «أجمل من قصيدتها، واسهل من كلام الناس...» فالمدينة السحر، التي عرفها الشاعر في أوج توهجها، وعانى معها في حميا مأساتها وتمزقها وقهرها... تتحول في شعره، إلى صورة الحب الضائع، والوطن السليب، وهو لهذا يحمل اليها كل هذا اللهف، وكل هذا الوجد المحروق على جمر الشظايا... انه الشعر مكتنزاً، وعميقاً، صارخاً حيناً، باكياً حيناً آخر... انه الشعر وكفى...

«بيروت من اين الطريق إلى نوافذ قرطبة...»

وقرطبة هنا، هي الوطن – الحب، الذي رسمه القلب، بدم القلب، وأرغم على مغادرته على أمل العود... وفي علاقة الانسان بالوطن، لا شيء يسد مكان شيء، لا شيء يعيد إلى المهاجر رائحة الوطن وعرقه السجين، الا الوطن نفسه... ومع ذلك، فالمدينة ليست حائط ميكي، بالنسبة للشاعر، كيف ذا، وهو العربي، وهي المدينة العربية، التي لا بد وان تلتقي، بعد كل ما عانته، بكل عثار الماضي، لتنتفض، قوة وأملاً ومستقبلاً، على تعبها وعذاباتها...

«وردة مسموعة ببيروت، صوت فاصل بين الضحية والحسام... ولد أطاح بكل الواح الوصايا...

والمرايا... ثم نام...»

اذن ها هي، تطيح بكل الواح الوصايا، بالماضي وعثاره، بكل ما يغل انطلاقتها إلى المستقبل، بكل ما ترسب في قعر الماضي والراهن، لتقدم لنا الحل. وهو لن يكون، الا بالقاء «وصايا» الماضي، بكل تعبه وتخلفه، للاحتفاظ منه فقط، بالأجمل والأمثل...

ويمهد لهذه الفكرة، بصورة لا تملك الا ان تصيح «الله» وانت تقرؤها:

«قصيدة الحجر، ارتطام بين قبرتين تختبئان في صدر...
بسماء ثاكل جلست على حجر تفكر...»

وقد ابدع، فعل الشاعر، كل الابداع، في استعمال صيغة ثاكل بدل ثاكلة أو ثكلى... انه اللعب على التذكير والتأنيث في ابهى صوره...

أجمل ما في القصيدة، ولن يكون في مقدورنا عرض كل جمالياتها، هو عودة محمود، إلى تفعيلته الأولى، ولكن بشكل معمق وساحر...

«نفتش عن نهايات الجنوب، وعن وعاء القلب...
سال القلب سال...

وهل تعددنا على الاطلال، كي نزين الشمال بقامة الاغلال؟..
مال الظلُّ...
مال عليَّ
كسرني وبعثرني
ومال الظل طال...»

أو:
«لن نترك الخندق، حتى يمر الليل...
بيروت للمطلق، وعيوننا للرمل
في البدء لم نخلق، في البدء كان القول
والآن في الخندق، ظهرت سمات الحمل...»

انه الاصرار هنا، على ما اسلفنا اليه، ان كل ما مر، لم يمر سدى، وان أولئك الذين يظنون، ان كل شيء سيعود كما كان «لا غالب ولا مغلوب» يخطئون وهم من جهلهم يعمهون... فقد ظهرت أمائر الحمل، ومن أين، من الخندق، وعجلة الزمن لن تكر إلى الوراء...

ولنتجاوز موضوعة عودة النّغميّة بهذا المقطع:
«قمر على بعلبك
ودم على بيروت
يا حلو من صبك
فرساً من الياقوت
قلي ومن كبك
نهرين في تابوت
يا ليت في قلبك
لأموت حين تموت...»

يلاحظ طبعاً انه استعمل بعلبك كما تستعمل هذه الأيام، وليس كما جاءت في معاجم اللغة «بعلبك» مركبة من بعل وبك... حرصاً على الوزن.

انها رغبة الشاعر، في ان يعانق كل شهيد دافع عن بيروت، بعلبك، القضية، ويغيب معه...

انها صورة الالتحام الصدق، بين المناضلين العرب، في مواجهة الليل، الذي لا بد وان يذهب بدداً...
يبقى، ان نتوقف عند بعض «الهنات الهينات» التي لا بد من التوقف عندها. نحن نفهم مثلاً، ان الشاعر، لم يجد صيغة، أفضل، في المقطع السابق، من: «كبك» ولكننا لا نستطيع الا ان نتوقف، مثلاً، عند «ساق غزالة» حين يقول:

أغرتني بمشيتها الرشيقة:
أيطلا قلبي، وساق غزالة، وجناح شحرور،
ورمضة شمحدان...»

لقد وقفت عليه، الصورة القديمة وهي في وصف الفرس:

«له أيطلا ظبي وساق نعامة وارخاء سرحان وتقريب تتفل...»

فلم يجد من اللائق استعمال ساق النعامة لوصف الحبيبة... فسارع إلى استبداله بـ «ساق غزالة»...

ونسي قول ليس حين التقى بغزالة في الصحراء فذكرته بليلى فقال:

«وعينـاك عيناهـا وجيدك جيـدها سوى ان عظم الساق منك دقيق...»

فقد ذكرته عيون الغزالة، بعيني ليلى، وجيدها المتلع بجيدها، ولكنه اسف، لان ساقها دقيق، كله عظم رجلد، لا يشبه ساق الحبيبة...

وهكذا جاءت الصورة هنا، سقطة ما كان للشاعر ان يقع فيها...

وهل في العودة إلى قديم الشعر من معزّة؟!...

أيضاً، يبدو ان من اشرف على طباعة القصيدة، في الزميلة «الكرمل»، لا علاقة وطيدة له بالشعر... فهو لم يسمع، كما يبدو، بشيء اسمه «هاء السكت» فجاءت الـ«هاءات» منقطة في القصيدة، مما اضر بالوزن ايما اضرار... على سبيل المثال:

الجزيره (ص٢١) الجديده (ص٢٢) قديمه (ص٢٨).

كذلك وردت بعض الاخطاء المطبعية، التي قد تجوز في أي مقال، ولكنها «تقصم ظهر البحيره في الشعر، مثل:

مائة بدل مئةً (ص٢٦) لان الوزن يختلف، وليس لعدم جواز كتابتها.
رنارنا بدل زنازننا (ص٢١).
كافا في بدل كافكا (ص٢٨).

كانت قصيدة «بيروت» تستحق عودة إلى مجمل شعر محمود درويش، لمقارنتها به، وتبيان اثرها، واهميتها، على اسلوب الأدب المقاوم. ولكننا، فضلنا ان نمر على القصيدة، شبه مفردة، في نوع من التنبيه إلى اهميتها، وضرورة دراستها، أولاً بأول.

قصيدة بيروت، أعادت إلينا محمود، على افتراض اننا افتقدناه، أو شككنا بأمر افتقاده. وهي، تظل من عيون شعره، من عيون الشعر العربي الحديث في هذه المرحلة، التي تبدو وكأنها تكاد تكون خلواً من الشعر، سوى ما ندر..

---

٢ – ملتقى آذار الشعري
(بيروت ٢ – ٥/٣/١٩٨١)
مناسبة طيبة برغم الافتقار لحسن الاعداد

لم تكد اصداء «ملتقى الشقيف الشعري» تمر، حتى فاجأتنا بيروت بملتقى آخر هو «ملتقى آذار» الذي نظمته مجلة «فكر». وهو دليل عافية ولا ريب. فهل عادت بيروت، كما عرفناها في الماضي، مولداً للشعر والفنون...!

كانت الرغبة في ان ينجح هذا اللقاء الاخير، متوفرة لدى الجميع، خاصة وانه جاء بعد ملتقى ناجح، الا انه جاء، كما يبدو، قبل ان يجري الاستعداد اللازم له، فنجح ولم ينجح، ولم تخل امسياته الاربع، من

الثغرات، وكان التفاوت واضحاً، بين امسية وأمسية.

لقد اعلن عن أسماء مجموعة لا يستهان بها من الشعراء، وتعود الحضور، خاصة المثابرين منهم، على عريف كل حفل، وهو يعلن، بين الفينة واللينة، عن اسفه لغياب ذلك الشاعر، أو تقديم الاعتذار والمبررات لشاعر سواه لم يتمكن من الالقاء لاسباب قاهرة...

وكان النقد منفياً، عن دنيا الملتقى. فمن العادة، في مثل هذه المناسبات، ان تعقب كل أمسية، جلسة نقدية في صباح اليوم التالي، تعالج فيها القصائد، وتقيَّم، إلى جانب تقديم الدراسات النقدية التي لا بد من تقديمها، الامر، الذي لم يتم. لدرجة يشك معها المرء في ان القيمين على هذه «المظاهرة» الشعرية، لم يسمعوا بشيء اسمه النقد أو لم يخطر لهم ببال. وهو امر نعرف انهم يعونه تماماً. فلماذا لم يتداركوه اذن. حتى الاعلام، الذي هو من الضرورات، كان شبه غائب عن اجواء الملتقى. فقد وزعت الدعوات، بسرعة، ولم تصل، في كثير من الاحيان، إلى ذويها.

بدأ الملتقى، في قاعة الوست هول بالجامعة الاميركية، بالقاء قصائد لكمال خير بك. قدمها الشاعر غسان مطر بصوته. فكان لها اطيب الوقع، بعد غياب كمال. ثم تلاه رئيس تحرير مجلة «فكر» نصري الصايغ فالقى كلمة طيّبة، ثم جاء دور الشعراء.

كان من المفروض، ايضاً، ان يفتتح عمر ابوريشة المهرجان. ولكنه غاب، فبداه علي الجندي، الذي القى، في البداية، قصيدة مغرقة بالسوداوية والحزن. الا انه، حين عاد فالقى قصيدة «موسى بن نصير...» أعاد للقاعة شيئاً من الحيوية، وتركت القصيدة المعروفة أطيب الاثر. وقد لوحظ ان أغلب الشعراء، لم يأتوا بقصائد جديدة، وكان أغلبهم يقرأ من دواوين مطبوعة، أو سبق أن ألقيت قصائدهم في أكثر من محفل.

محمد علي شمس الدين، شوقي بزيع، خالد أبوخالد، تتالوا تباعاً على المنبر. وهم لكل حجمه في دنيا الشعر. الا انهم لم يقدموا شيئاً مميزاً.

ثمة ملاحظة، نذكرها كلما حضرنا مناسبة يلقي فيها أبوخالد، وهي ان طبقة صوته القوية والصارخة جداً، يجب ان يوازن بينها، وبين جو القاعات التي يلقي فيها. وكانت قصيدته طويلة، طويلة، لم يترك مفردة أو صورة يمكن ان تخطر ببال شاعر، إلاّ وضمنها اياها...

ولهذا، تركت ملاحظة الشاعر وليد خازندار، التي مهد لقصيدته بها، أطيب الاثر. واستقبله الجمهور بحرارة. خاصة، وان مقطوعاته النثرية، التي لا تخلو من نفحة الشعر واكتنازه، جاءت منسجمة مع ذلك الاستقبال الذي استقبل به.

نذير العظمة، غادر بيروت، منذ قرابة عشرين عاماً. غادرها وقد ترك خلفه، اصداء قصيدته القديمة «قرص الريح» التي قالها في الثورة الجزائرية إبان اشتعالها، فاجأنا بثلاث محاولات، انتقل فيها بين النثر والعمودي ثم الطلق، فبدا ذلك، وكأنه نوع من توكيد المقدرة الشعرية الذي لا ضرورة له.

في الأمسية الثانية، في قاعة عبد الناصر، توالى على المنبر كل من علي سليمان، غسان مطر، جورج عشي، أحمد دحبور، هاشم شفيق وسهيل ابراهيم. وفي هذه الامسية، تميز مطر بحسن وقفته وإلقائه وكذلك ابراهيم... كما كان لغنائيات دحبور العتيقة أثر طيب كذلك.

الليلة الثالثة، ألقى عصام ترشحاني، محمد عمران، شريف ابراهيم، صادق الصايغ، محمد الليسي وطلال حيدر. تميز فيها الصايغ، بتوتره وعمقه (ألقى شعراً نثرياً) ونغمة الصدق التي كانت تنضح من شعره.

وابدع طلال حيدر، خاصة في قصيدته التي كتبها في فؤاد الشمالي. وهي شعر محكي. فكان له أوقع الاثر وأغناه. فكان الشاعر الشاعر، وقفة والقاء وشعراً...

آخر أمسية، كان هناك سعيد رجو، ابراهيم نصر الله، غسان الشامي (قالوا شعراً محكماً جيداً، فقد لمعته لانه جاء بعد طلال حيدر)، حسن العبدالله، غسان زقطان، الياس لحود (الذي جاء معتذراً عن غيابه في الأمسية السابقة، فالقى قصيدة - من الذاكرة - ومضى) وسعادة سوداح، الشاعر الشاب الذي ألقى غزليات لطيفة.

الامسية الاخيرة هذه، خسرت شاعرين مجيدين هما: سعدي يوسف الذي تخلف عن الحضور، وفايز خضور، الذي كان حاضراً ولم يلق، لأسباب «قاهرة» على حد تعبير عريف الحفل، مما أفقدها الكثير من امكانات النجاح...

عموماً، لا بد للمرء من ان يتمنى على كل من يود الدعوة إلى مهرجان شعري في المستقبل، ان يحسن الاعداد والتهيئة له، وعلى الاصعدة كافة، كي يكون الشعر، في مستوى المناسبات.

يهنيك بيروت، لأنك ما زلت، برغم كل شيء، المجال الأرحب، لكل شعر ولن، في وطننا العربي الكبير، الممتد من الماء إلى الماء...

عاصم الجندي

شهريات

المقاومة الفلسطينية - عسكرياً

عمليات فدائية في المدن المحتلة
واشتباكات برية وجوية في الجنوب
مع تزايد نشاط الطيران الاسرائيلي

استمر النشاط الفدائي داخل الأرض المحتلة كما كان عليه، وهو دلالة على قوة الجبهة الداخلية في الأرض المحتلة ومتانتها واستعدادها للتضحية والعطاء وهو، باستمراره هذا، دليل على قدرة الثورة الفلسطينية على التحرك بحرية في الداخل، وعلى امتلاكها لعامل تحديد زمان ومكان هجماتها وعملياتها بشكل يمكنها من إرهاق العدو وإلحاق الخسائر به.

ومن جهة اخرى واصل العدو الاسرائيلي تحركاته ونشاطاته العسكرية في الجنوب اللبناني بالتنسيق الفعال مع قوات الشريط الحدودي، بقصد إشغال القوات المشتركة الفلسطينية - الوطنية اللبنانية وإلحاق الخسائر في صفوفها والتأثير على معنوياتها، في حين يسود الاعتقاد بأن الرد الفعال على اعتداءات اسرائيل، ينصب، فضلاً عن مجابهتها في الجنوب، على تصعيد العمل الثوري في الأرض المحتلة وتطويره، حتى يشعر العدو بأن أمنه واستقرار أوضاعه لن يتحققا عبر تصعيده لعملياته الحربية في الجنوب، وإن سفك أرواح الابرياء من اللبنانيين والفلسطينيين سيقابله سفك للدماء في الجانب الآخر من الحدود.

وفيما يلي تلخيص للعمليات والاشتباكات التي شهدتها ساحات المجابهة خلال شهر شباط (فبراير) ١٩٨١.

١ - النشاط الفدائي داخل الأرض المحتلة

بتاريخ ٣/٢/١٩٨١، حظّرت سلطات الاحتلال الاسرائيلية السفر على أهالي بلدة سلواد الواقعة على بعد عشرين كيلومتراً من مدينة القدس المحتلة. وأفادت المعلومات الواردة من الأراضي المحتلة ان قوات الاحتلال قامت باعتقال العديد من المواطنين الفلسطينيين في البلدة التي تطوقها القوات الاسرائيلية منذ عدة أيام.. ومما يجدر ذكره، أن البلدة سبق ان فُرض عليها نظام منع التجول عدة مرات، حيث قامت سلطات الاحتلال باعتقال عدد من المواطنين بدعوى إقدامهم على اغتيال ثلاثة من عملائها (وفا، ٢/٢/١٩٨١).

وفي الخليل، أعلنت السلطات الاسرائيلية عن اكتشاف مجموعة فدائية تنتمي لحركة «فتح»، تتألف من خمسة أعضاء، وتعمل في جبل الخليل. وأفادت معلومات سلطات الاحتلال، ان المجموعة المذكورة كانت تعتزم القيام بعمليات «فدائية» ضد

المستوطنات اليهودية في منطقة جبل الخليل، وقد عثر بحوزتها على أسلحة أوتوماتيكية ومواد ناسفة وصواعق وقنابل يدوية، وكذلك على صاروخ من نوع كاتيوشيا من عيار (١٣٠) ملم. وأضافت المعلومات، انه من المتوقع قيام قوات الأمن بحملة لاعتقال بعض سكان المنطقة قريباً، وان قرية «يطا» تعتبر من أكثر مناطق جبل الخليل كُرهاً لاسرائيل... وانه بالامكان وصف منطقة الخليل ببؤرة لجيوش عدة، وانها المنطقة الأكثر ملاءمة لحرب العصابات (ر.إ.إ.، ٥، ٦/٢/١٩٨١).

وفي دمشق، صدر عن الناطق العسكري الفلسطيني، بلاغ عسكري يحمل الرقم ٨١/٤، جاء فيه: «هاجم ثوارنا من المجموعات العاملة داخل الوطن المحتل، ظهر يوم ١٩٨١/٢/٧، دورية محمولة للعدو بالقرب من مبنى البلدية في مدينة غزة، مستخدمين القنابل اليدوية، واستطاعوا قتل وجرح عدد من أفراد الدورية. وقد أطلق جنود الدورية النار من داخل السيارة في عدة اتجاهات، فأصابوا العديد من المواطنين الفلسطينيين الذين كانوا متواجدين في منطقة العملية بجراح مختلفة واستشهد أحدهم. وعلى الأثر، طوقت قوات جيش العدو المنطقة، وبدأت عمليات التفتيش بحثاً عن ثوارنا الذين عادوا إلى قاعدتهم بسلام» (وفا، ١٩٨١/٢/٧). وفي تل - أبيب، ذكر ناطق عسكري اسرائيلي أن شخصاً واحداً قتل، وان عشرة آخرين قد أصيبوا بجراح؛ وذلك حين ألقى عدد من العرب قنبلة يدوية على دورية اسرائيلية في شارع رئيسي بقطاع غزة. وأضاف الناطق، ان العملية وقعت في الساعة الثانية عشرة ظهر يوم ١٩٨١/٢/٧، وان القوات الاسرائيلية حاصرت المكان على الفور، وبدأت التحقيق في الحادث. وأشارت إذاعة اسرائيل في وقت لاحق إلى «انه تم اعتقال زهاء مئتي شخص لاستجوابهم» (السفير، ١٩٨١/٢/٨).

وظهر يوم ١٩٨١/٢/١٠، هاجم أحد الثوار الفلسطينيين من المجموعة «P» العاملة داخل الأرض المحتلة، أحد جنود العدو، وذلك أثناء تواجد هذا الأخير وسط مدينة الخليل، وقد تمكن الثائر من طعن الجندي، بعدية، عدة طعنات أصابته إصابات خطرة، ومن الاستيلاء على بندقيته وكانت من نوع الكلاشينكوف. وقد تمكن الثائر بعد ذلك من التحرك إلى خارج منطقة العملية. وقد أعلن ذلك الناطق العسكري الفلسطيني في دمشق، في بلاغه العسكري رقم ٨١/٥، الذي أضاف ان قوات الجيش الاسرائيلي طوقت، فور وقوع العملية، مكان الحادث بحثاً عن الثائر (وفا، ١٩٨١/٢/١٠).

وفي القدس المحتلة، أعلن ناطق بلسان الجيش الاسرائيلي، ان قوات الأمن الاسرائيلية اكتشفت، في الآونة الأخيرة، في منطقة القدس، مجموعة «فدائية» تضم سبعة أشخاص وتنتمي إلى حركة فتح. وأضاف الناطق، ان أعضاء هذه المجموعة اعترفوا بالعمليات الفدائية، التي نفذوها خلال السنوات الثلاث الماضية. وأوضح الناطق، أنهم من سكان قرية سلوان القريبة من القدس، وقد عثر على الأسلحة والمعدات التي كانوا مزودين بها، وهذه تشمل: قنبلة يدوية ومسدساً وقنصاً وصواعق كهربائية ومواد كيميائية وجهازي اتصال وهاتف (ر.إ.إ.، ١٢ و١٢/٢/١٩٨١).

وفي قطاع غزة المحتل، وصفت مصادر الحكم العسكري الاسرائيلي الوضع في المدينة، عقب حدوث «الأعمال الفدائية»، بانه وصل إلى ذروة التوتر، وأشارت إلى أن ثلاثة من سكان القطاع اغتيلوا خلال الشهرين الماضيين بتهمة التعاون مع سلطات الحكم العسكري. وان «ما يزيد من حدة التوتر، عدم تمكن السلطات من إلقاء القبض على الفاعلين، مما يؤدي إلى زعزعة الثقة بقدرة الحكم العسكري» (المصدر نفسه، ١٣ و١٤/٢/١٩٨١).

وبتاريخ ١٩٨١/٢/١٥، أصدر الناطق العسكري الفلسطيني، في دمشق، بلاغاً عسكرياً رقم ٨١/٦، جاء فيه: «قام ثوارنا من المجموعة الخاصة (ج)، فجر يوم الأحد الموافق ١٩٨١/٢/١٥، بوضع عبوة ناسفة موقوتة أسفل سيارة شحن عسكرية تابعة لجيش العدو، أثناء توقفها أمام أحد مكاتب أجهزة الأمن الصهيوني في ريشون ليتسيون جنوب تل - أبيب، وقد انفجرت العبوة في تمام الساعة السادسة والنصف من صباح ذات اليوم، وأدى انفجارها إلى تدمير السيارة تماماً، بعد أن اشتعلت فيها النيران، وكذلك إلى إصابة اثنين من أفراد العدو المكلفين

بحراسة المكتب بجروح. وعقب العملية، أقامت شرطة العدو الحواجز على الطريق الرئيسية في المنطقة، واعتقلت عدداً من المواطنين الفلسطينيين العرب بحجة الاشتباه بهم» (وفا، ١٥/٢/١٩٨١).

وبتاريخ ٢٣/٢/١٩٨١، ذكرت الشرطة الاسرائيلية أن عبوة ناسفة انفجرت صباح هذا اليوم في محل بقالة في مدينة يافا مما أدى إلى إصابة امرأة بجروح نقلت أثرها إلى المستشفى، وقد استدعيت قوات من الشرطة والاطفاء إلى مكان الحادث، وأفاد مراسل العدو، انه من غير الواضح بعد فيما إذا كان الحادث من صنع «الفدائيين» (ر.إ.إ.، ٢٢ و٢٣/٢/١٩٨١). وفي معلومات لاحقة عن الانفجار، أفادت الشرطة الاسرائيلية ان الانفجار كان من صنع الفدائيين. وأشارت المعلومات، إلى أنه وقع في شارع لامارتين في مدينة يافا حوالي الساعة العاشرة صباحاً، وان صاحب البقالة أفاد بقوله، «انه شاهد كيس نايلون كانت العبوة موضوعة بداخله قبل حدوث الانفجار بحوالي اربع ساعات». (المصدر نفسه، ٢٣ و٢٤/٢/١٩٨١). هذا، وقد أعلن الناطق العسكري الفلسطيني عن الحادث في بلاغه العسكري رقم ٨١/٧، ان إحدى المجموعات الخاصة العاملة داخل الوطن المحتل تمكنت، صباح يوم الاثنين ٢٣/٢/١٩٨١، من زرع عبوة ناسفة داخل مجمّع استهلاكي خاص بأفراد قوات الأمن الاسرائيلية في قلب مدينة يافا، وان العبوة انفجرت، ونتج عنها قتل وجرح عدد لم يحدد من أفراد العدو ممن كانوا داخل المجمّع، ووقوع خسائر مادية كبيرة لحقت بمحتوياته من جراء الحريق الذي شب اثر الانفجار (وفا، ٢٢/٢/١٩٨١).

٢ - التحركات والنشاطات العسكرية الاسرائيلية - الانعزالية في الجنوب اللبناني

في الساعة التاسعة من صباح يوم ٢/٢/١٩٨١، فتحت المدفعية الاسرائيلية نيرانها من مواقعها في العباسية باتجاه منطقة الريحان، واستمر القصف، بشكل متقطع، حوالي الساعتين. وقد استؤنف القصف المدفعي، بعد ذلك، بشكل جنوني، وشمل المنطقة؛ حيث سُجل إطلاق ثلاث قذائف كل دقيقة من الجانبين، وشاركت في القصف، إلى جانب مدفعية الميلشيات، المدفعية الاسرائيلية من ثلاث مرابض مركزة في العباسية، وقد شمل القصف المدفعي منطقة البقاع الغربي، ابتداء من برغز وحتى قليا وسحمر وجوار القطراني، وأحدث أضراراً في الممتلكات. وقد ردت القوات المشتركة بقصف مماثل وسقطت القذائف في مرجعيون؛ حيث اصيبت الثكنة، كما سقطت القذائف على المواقع الاسرائيلية، في تلال دبين وسهل الدردارة، وعلى مواقع المدفعية في برج الملوك والجلاحية؛ حيث يوجد تجمع للدبابات، كذلك شوهدت القذائف تتفجر بكثافة في محور البولفار داخل مرجعيون ومنطقة البويضة، وقد استمر تبادل القصف المدفعي حتى الساعة الثالثة من بعد الظهر، حيث خفت حدته. وبهذا الخصوص، ذكرت إذاعة الليشيات الحدودية أن القصف الذي قامت به مدفعية الفدائيين استهدف، بشكل خاص، قرى مرجعيون ودبين والقليعة لمدة نصف ساعة وذلك ابتداء من الساعة (١٧٠٠). ثم عاودت القصف في الساعة (١٩٠٠) ولفترة نصف ساعة أيضاً، وقد نجم عنه حدوث أضرار فادحة.

ومن جهة ثانية، شهدت أجواء المنطقة طلعات كثيفة للطائرات الاسرائيلية فوق مناطق العرقوب وحاصبيا والبقاع الغربي ابتداء من الساعة السابعة والنصف صباحاً وحتى فترة ما بعد الظهر. كما حلقت الطائرات الاسرائيلية مرات عدة يوم ٢/٢/١٩٨١ فوق صيدا والمخيمات المحيطة بها وقرى قضاءي الشوف والزهراني على علو مرتفع (السفير، ٣/٢/١٩٨١). وفي تل - أبيب، ذكر المراسل العسكري للجيش الاسرائيلي، ان قوة من الجيش الاسرائيلي اشتبكت مع الفدائيين في منطقة الصخرة التي تبعد حوالي ٤ كلم شمالي صيدا على طريق بيروت، وانها تمكنت من تدمير سيارة لاندروفر تابعة للفدائيين وقتل من فيها، وأن القوة عادت سالمة إلى قاعدتها بعد الانتهاء من تنفيذ المهمة. (ر.إ.إ.، ٢ و٣/٢/١٩٨١).

وبتاريخ ٤/٢/١٩٨١، أصدرت قيادة قوات الأمم المتحدة بيانها الاسبوعي عن الاحداث والعمليات التي جرت ضمن مناطقها، وجاء فيه، «ان أكثر من ٥٠٠ قذيفة مدفعية ثقيلة ودبابات وصواريخ أطلقت، خلال تبادل القصف المدفعي في الاسبوع الماضي»، وأوضح البيان، «أن قوات الامر

الواقع في القطاع الشرقي أطلقت حوالي الـ ٢١٦ قذيفة مدفعية وهاون ودبابات على أهداف بعيدة المدى بما في ذلك كفرتبنيت والريحان والمربعية، وأطلقت القوات الفلسطينية حوالي الـ ٢٢٠ قذيفة مدفعية وهاون وصواريخ وقد تركزت القذائف بصورة رئيسية على مرجعيون ودبين والمناطق المحيطة بها. وقد سقطت سبعة صواريخ شمالي اسرائيل» (السفير، ٥/٢/١٩٨١).

وفي بيروت، أدلى ناطق عسكري باسم القوات المشتركة، ببلاغ جاء فيه: «أولاً: حاولت عدة زوارق حربية معادية عند الساعة الثانية عشرة من منتصف ليل ٤/٢/١٩٨١ الاقتراب من الشاطىء المقابل لبلدة خلدة، وقد تعاملت معها مدفعية السواحل التابعة للقوات المشتركة وأجبرتها على التراجع إلى عرض البحر. ثانياً: حاول أحد زوارق العدو الحربية، ترافقه عدة طائرات هليوكبتر معادية عند الساعة الثانية عشرة وعشرين دقيقة من بعد منتصف الليل، الاقتراب من الشاطىء المحاذي لمناطق الناعمة وخلدة، وقد تصدت لها المضادات الارضية التابعة للقوات المشتركة وأرغمتها على التراجع» (المصدر نفسه).

وعلى صعيد آخر، جرت في مقر قيادة القوات الدولية في النبطورة حفلة وداع لقائد قوات الطوارىء الجنرال إيمانويل أرسكين لمناسبة انتقاله إلى القدس لتسلم مهام منصبه الجديد كرئيس لهيئة المراقبين الدولية، ونقلت وكالة رويتر عن أرسكين قوله في هذه المناسبة: «أنه من غير الممكن فعلاً أن تتمكن القوات الدولية من إيقاف القتال بين القوات الاسرائيلية والفلسطينية في الجنوب». وأضاف، أنه يعتقد، «أن أي انسحاب للقوات الدولية من جنوب لبنان، سيؤدي إلى غزو اسرائيلي للمنطقة؛ مما يشير إلى خطر الصدام مع القوات السورية في لبنان، واحتمال حرب اخرى في الشرق الأوسط». وتابع قائلاً: «ان التبادل المدفعي المتكرر وغارات الاسرائيليين والفلسطينيين يثير اكتئاب وحرج القوة الدولية». وقال أيضاً «بكل بساطة ليست لدينا القوة البشرية لإيقاف جميع التوغلات وغارات الكوماندوس من الجهتين». وعن احتمالات السلام أجاب: «أنه ليس متفائلاً باحتمالات السلام على المدى القصير، وان قبول الفلسطينيين بحل للنزاع هو الذي يشكل جوهر الشيء كله» (المصدر نفسه).

وفي القدس المحتلة، صرح ناطق باسم وزارة الخارجية الاسرائيلية للصحافيين، بأن ٧٠٠ فدائي يحتلون ٤٠ موقفاً محصناً في جنوب لبنان، وقال: «على رغم ان عدد القوات الدولية محدود، فقد كان في استطاعتها القيام بعمل أفضل لمنع (الارهابيين) الفلسطينيين من التسلل إلى قطاع الأمم المتحدة الذي زادوا من نشاطاتهم فيه ضد اسرائيل» وأضاف «يتمتع (الارهابيون) الفلسطينيون بحقوق غير قانونية في قطاع الأمم المتحدة وهم يسمحون للقوات الدولية بالاقتراب منهم... وإننا قلقون من الحشد (الارهابي) ونتوقع من القوات الدولية أن تتخذ تدابير فورية لإيقافه» (النهار، ٦/٢/١٩٨١).

وعند الساعة العاشرة من ليل ٦/٢/١٩٨١، تقدمت عناصر اسرائيلية، واخرى تابعة للمليشيات الحدودية، من تلة الشعيرة باتجاه منطقة الخريبة، ووصلت إلى مدخل راشيا الفخار، وأطلقت نيران رشاشاتها باتجاه المواقع النرويجية لمدة ربع ساعة، وقد ردت القوات النرويجية على النار وقامت بمطاردة المتسللين وصدتهم باتجاه منطقة الشعيرة. كما تسللت عناصر تابعة للمليشيات الحدودية، خلال الليل نفسه، من الجهة الشمالية لبلدة إبل السقي باتجاه تلة الفيزي وتمكنت القوات النرويجية من إلقاء القبض على هذه العناصر وردتهم باتجاه مرجعيون. وفي الليلة ذاتها، حدثت عملية تسلل ثالثة من مرجعيون باتجاه منطقة بلاط وتلال الهرماس؛ حيث تقدمت عناصر تابعة للمليشيات وأقامت مكامن لها في المنطقة التي تقع فيها المواقع الفنية، وتمكنت القوات الفنية من اكتشاف المتسللين، وأجريت اتصالات مع قيادتهم أدت إلى انسحاب العناصر.

وفي منتصف الليلة ذاتها، تسللت عناصر اسرائيلية إلى داخل راشيا الفخار وتجولت في شوارع البلدة ثم عادت إلى كفرشوبا. وقد توغلت هذه القوة المؤلفة من نحو ٣٠ عنصراً مسافة ٥ كلم داخل منطقة تواجد القوات النرويجية، في حين حلقت الطائرات الاسرائيلية فوق القطاع الشرقي وبخاصة فوق العرقوب وحاصبيا والبقاع الغربي؛

وذلك ابتداء من السّاعة العاشرة صباحاً (السفير، ١٩٨١/٢/٨).

وفي مساء يوم ١٩٨١/٢/٧، تعرضت مزرعة «زعول» الواقعة قرب بلدة انصار القريبة من النبطية إلى قصف مدفعي من قبل الميليشيات الحدودية استمر نصف ساعة، سقطت بنتيجته ست قذائف أحدثت أضراراً مادية بالممتلكات. وفي هذه الأثناء، استمرت تهديدات الميليشيات لمنطقة القطاع الشرقي، وبهذا الخصوص، بثت إذاعة الميليشيات الحدودية يوم ١٩٨١/٢/٨ تهديداً لبلدة حاصبيا، مطالبة بإصلاح خطوط الكهرباء التي تصل إلى بلدة مرجعيون، كما هددت الاذاعة نفسها أهالي بلدة كفرا، وجاء التهديد هذا على لسان ناطق عسكري بثت الاذاعة حديثه، الذي طالب فيه الاهالي بدفع ما يتوجب عليهم من أموال.

وعلى صعيد آخر، شهدت منطقة القطاع الأوسط، عقب ليلة سادها التوتر، تحليقاً للطائرات الاسرائيلية.

أما بالنسبة للقوات الدولية، فقد أجرت القوات الفانية، صباح يوم ١٩٨١/٢/٨، مناورة تدريبية في سوق الخان والهرماس. كما ترأس قائد القوات الفانية الكولونيل «دوباتلي» اجتماعاً لضباط الكتيبة استعرض أثناءه أوضاع المنطقة، في حين أجرت الكتيبة المشار إليها عملية تبديل بين عناصرها في بلاط وكوكبا وسوق الخان، (السفير، ١٩٨١/٢/٩).

وخلال ليل ١٠ - ١٩٨١/٢/١١، حلقت طائرات اسرائيلية في أجواء النبطية لمدة ساعة، ونفذت غارات وهمية على مواقع القوات المشتركة، وألقت قنابل مضيئة فوق المنطقة الممتدة من الوادي الاخضر حتى وادي عنقون، كذلك حلقت طائرات اسرائيلية فوق منطقة كونترية السّياد والزرارية. وقالت مصادر القوات المشتركة، إن الاوامر أعطيت للمقاتلين باتخاذ الاحتياطات اللازمة.

وظهر يوم ١٩٨١/٢/١٠، حلقت الطائرات الاسرائيلية واخترقت جدار الصوت فوق منطقة النبطية. كذلك حلقت الطائرات الاسرائيلية فوق العاصمة بيروت فاطلقت باتجاهها المضادات الارضية (النهار، ١٩٨١/٢/١١).

وفي الساعات الاولى من فجر ١٩٨١/٢/١١، قامت حوالي عشر قطع من سلاح البحرية الاسرائيلية بقصف مركز على بساتين القاسمية شمالي صور، مما أدى إلى وقوع أضرار مادية في المزروعات، ولم يبلغ عن سقوط قتلى أو جرحى، وقد تبادلت القوات المشتركة النيران مع الزوارق الاسرائيلية واضطرتها إلى التراجع نحو عرض البحر، واستمر القصف على فترات متقطعة من الساعة الواحدة والنصف حتى الثالثة صباحاً وقد رافق ذلك تحليق لطائرات الهليوكبتر الاسرائيلية.

ومن جهة ثانية، حلقت الطائرات الاسرائيلية فوق الساحل ابتداءً من الدامور إلى صور، وخرقت جدار الصوت مرات عدة، وقد تصدت لها المقاومات الارضية. كما حلقت الطائرات على فترتين فوق المناطق الجنوبية. وعلى صعيد آخر، دخلت قوة كوماندوس اسرائيلية، في الساعة الثانية من ليل ١٠ - ١٩٨١/٢/١١، إلى بلدة ياطر في القطاع الأوسط، وهي تقع ضمن نطاق مناطق القوات الهولندية. وقامت بنسف منزل يخص أحد المواطنين المدنيين وقد تضرر منزل آخر، وأفادت المعلومات بهذا الخصوص، ان قوة من الميليشيات رافقت الاسرائيليين. وقد سبق دخول القوة للبلدة، إطلاق نار من قبل مواقع الميليشيات في معسكر وشاف باتجاه الحقول المحيطة بالبلدة المذكورة، (السفير، ١٩٨١/٢/١٢).

وفي بيروت، أدلى ناطق عسكري باسم القوات المشتركة بالتصريح الآتي:

١. - عند الساعة الحادية عشرة مساءً، قامت زوارق معادية بالرماية على المنطقة الشمالية لبحر القاسمية، كما شوهد طيران مروحي معاد يحلق فوق المنطقة.

٢. - عند الساعة الحادية عشرة وثمان وأربعين دقيقة، حاول أحد الزوارق المعادية التقدم على نفس المنطقة، فتعاملت معه مدفعية القوات المشتركة وأجبرته على التراجع إلى عرض البحر، كما قامت مدفعية العدو بقصف منطقة القاسمية بالمدفعية الثقيلة بعيدة المدى.

٣. - عند الساعة الثانية عشرة وخمس

وأربعين دقيقة. قامت بارجة معادية بقصف المنطقة المذكورة بالصواريخ والمدفعية الثقيلة، كما قامت طائرات الهليوكبتر المعادية بقصف المنطقة أيضاً بالصواريخ.

٤٠ – عند الساعة الواحدة من صباح اليوم، قامت طائرات الهليوكبتر المعادية بقصف منطقة القاسمية بالصواريخ والرشاشات المختلفة، واشتبكت معها القوات المشتركة وأجبرتها على الابتعاد. وقد توقف القصف البحري والجوي والمدفعي على المنطقة عند الساعة الواحدة والربع من صباح اليوم ١٩٨١/٢/١١» (المصدر نفسه).

وفي القدس المحتلة، أعلن متحدث عسكري اسرائيلي، ان الوحدات البحرية الاسرائيلية قامت ليل ١٠ – ١٩٨١/٢/١١ بعملية عسكرية على السواحل اللبنانية في قطاع صور وقصفت المواقع الفلسطينية. وأذاع راديو الجيش الاسرائيلي، نقلاً عن قائد العملية البحرية، ان الوحدات البحرية الاسرائيلية التي قصفت المواقع الفلسطينية على سواحل جنوب لبنان، ركزت عملها جنوبي صيدا وشمالي صور، وأضاف، ان الهدف كان يتمثل في قصف المواقع التي يستعد «الارهابيون» لشن عملياتهم منها، وأشار إلى أن ١٥ الف فلسطيني مسلح يقيمون في معسكرات وقواعد اقيمت على السواحل اللبنانية، وان الهدف الاسرائيلي يتمثل في إجبار هذه القوات على التزام الدفاع والحيلولة بينهم وبين أخذ زمام المبادرة (المصدر نفسه).

وفي ليل ١١ – ١٩٨١/٢/١٢، تعرضت منطقتا النبطية والقطاع الشرقي لقصف مدفعي من المواقع الاسرائيلية ومواقع المليشيات، وأدى القصف إلى حدوث أضرار مادية في مواقع القوات الدولية في القطاع الشرقي وإلى إصابة ستة منازل بأضرار في النبطية وقرية الكفور. وقد بدأ القصف على القطاع الشرقي في الساعة الحادية عشرة ليلاً، واستمر حتى الثانية، فجراً، وكان مصدره مدفعية المليشيات في الخيام والشريقة باتجاه منطقة الغربية، ثم امتد القصف ليشمل المنطقة الممتدة بين راشيا الفخار والخربة وكفرحمام، وتساقطت القذائف داخل المواقع النرويجية وأدت إلى احداث أضرار فادحة. وقالت مصادر القوات النرويجية أن القصف الذي قامت به قوات سعد حداد وقع على مسافة أمتار قليلة من أحد المواقع النرويجية في محيط راشيا الفخار حيث أصابت الشظايا الخيم.

وكانت المليشيات قد قصفت بالرشاشات الثقيلة، من مواقعها في دبين جوار بلدة باطر، حيث تساقطت القذائف على مقربة من المواقع الفانية. كما شمل هذا القصف تلال الهرماس ووادي إبل السقي واستمر حوالي الساعة. وردت القوات المشتركة بقصف عنيف لمواقع المليشيات في مرجعيون والقليعة ودير ميماس وكفركلا، كما قامت مجموعة من القوات المشتركة بمهاجمة موقع للمليشيات في تلة الشعيرة بقصم آليات عدة ومواقع للرشاشات. وقد اصيبت إحدى الآليات كما اصيب ثلاثة عناصر من المليشيات. وأذاعت إذاعة المليشيات بياناً جاء فيه: «بتاريخ ١٩٨١/٢/١١، الساعة ١٥,٥، قصفت القوات المشتركة بلدة مرجعيون وقرى دير ميماس والقليعة وكفركلا، وردت مدفعيتنا على القصف بالمثل، وأدى القصف إلى خسائر مادية». وأضاف البيان، «وفي الليلة نفسها وعند الساعة صفر، تسللت عناصر تابعة للقوات المشتركة عبر منطقة القوات النرويجية، وقامت بقصف أحد مواقعنا بقذائف «آر. بي. جي.» وردت مدفعيتنا بقصف طرق التسلل».

ومن جهة اخرى، حلقت الطائرات الاسرائيلية فوق العرقوب والقطاع الشرقي، وقامت بطلعات عدة. وخرقت جدار الصوت فوق العرقوب. وفي منطقة النبطية، استمر القصف المدفعي بشكل متواصل مدة ساعة ونصف الساعة، وشمل المدينة، وقرى كفرّمان وأرنون ومزرعة زعتر، وأدى إلى إصابة ستة منازل بأضرار، وإلى انقطاع التيار الكهربائي في مدينة النبطية وكفرّمان. وكان القصف المدفعي قد بدأ من داخل الأرض المحتلة في الساعة الخامسة من بعد ظهر يوم ١٩٨١/٢/١١، واستهدف مزرعة رأفول المجاورة لبلدة أنصار القريبة من النبطية. وسقطت حوالي ٢٥ قذيفة مدفعية ثقيلة عيار ١٧٥ ملم، أدت إلى إتلاف بعض المزروعات. وفي الساعة السادسة، امتد القصف وشمل مدينة النبطية؛ حيث تركز على حي غزين قبيس حيث سقطت عدة قذائف ألحقت الضرر بأحد المنازل. وبعد ذلك، شمل القصف بلدة كفرّمان؛ حيث

سقطت فيها عدة قذائف أدت إلى إصابة خمسة منازل بأضرار. وقد ردت القوات المشتركة على القصف بقصف مدفعي على مرجعيون والقليعة (السفير، ١٢/٢/١٩٨١). وبهذا الخصوص، أدلى ناطق باسم قوة الامم المتحدة بتصريح ذكر فيه، ان تراشقاً بالمدفعية حدث يوم الاربعاء ١١/٢/١٩٨١، بين القوات الاسرائيلية، وقوات الشريط الحدودي من جهة والوحدات الفلسطينية من جهة اخرى، وقد أطلقت بطاريات القوات الاسرائيلية وقوات الشريط الحدودي حوالي ١٧٠ قذيفة مدفعية وهاون من ٧ مراكز في المنطقة التي تسيطر عليها قوات الشريط الحدودي باتجاه أهداف تقع شمالي الليطاني وقربه، وأطلقت الوحدات الفلسطينية حوالي ٧٠ قذيفة مدفعية وهاون من أربعة مراكز على منطقة الشريط الحدودي. وخلال هذا التبادل، سقطت سبع قذائف هاون من مصدر لم يعرف في منطقة الكتيبة النرويجية (المصدر نفسه).

وأشارت معلومات اخرى، إلى أن قوة من الميليشيات دخلت فجر يوم ١٢/٢/١٩٨١ بلدة حداثا قضاء بنت جبيل، ونسفت منزلاً يخص أحد المواطنين المدنيين. وروى الاهالي أنه، في الواحدة والنصف فجراً، تسللت مجموعة قدرت بحوالي ١٥ عنصراً من الميليشيات، عبر طريق فرعية جنوبي البلدة، وفجرت منزلاً بالقرب من مركز القوات الدولية الايرلندية العاملة في البلدة، وأضاف الاهالي، ان عملية النسف هذه تمت على مرأى من القوات الايرلندية، حيث لم تحضر هذه الاخيرة إلى مكان الحادث إلا في صباح اليوم التالي. وفي العاشرة من صباح اليوم نفسه، تعرضت حقول البلدة لرشقات من أسلحة رشاشة (المصدر نفسه).

وبتاريخ ١٢/٢/١٩٨١ وقعت معركة جوية في سماء البقاع بين الطائرات السورية والاسرائيلية، أدت إلى سقوط طائرة سورية من طراز ميغ ٢١ واستشهاد قائدها. وقد حدثت المعركة الجوية المشار إليها في منطقة عيون أرغش الواقعة في خراج بلدة عيناتا الأرز، التي تبعد مسافة ٤٠ كلم إلى الغرب من الحدود السورية اللبنانية. وفي دمشق، ذكر متحدث عسكري، «ان طائرة سورية اصيبت خلال المعركة الجوية التي دارت فوق سهل البقاع مع الطائرات الاسرائيلية»، وأضاف، «ان المعركة بدأت عندما قامت طائرات العدو بطلعة استطلاعية فوق سهل البقاع، فتصدت لها طائراتنا على الفور» (السفير، ١٤/٢/١٩٨١). وفي تل - أبيب، قال الناطق العسكري «ان معركة جوية قصيرة وقعت بين الطائرات السورية والاسرائيلية شرقي بيروت، أسقطت خلالها طائرة سورية». وأضاف الناطق، «ان المعركة بدأت عندما حاولت الطائرات السورية اعتراض الطائرات الاسرائيلية التي كانت تقوم بدورية روتينية في سماء لبنان» (المصدر نفسه). ومن جهة ثانية، أبلغ نائب وزير الدفاع الاسرائيلي مردخاي تسيبوري إذاعة اسرائيل، ان الطائرات الاسرائيلية ستستمر في القيام بدورياتها في الاجواء اللبنانية الجنوبية طالما يتركز هناك ١٥ ألف (ارهابي) فلسطيني، وستردع طائراتنا أية محاولة من السوريين للتدخل في هذه النشاطات» (المصدر نفسه).

وعلى صعيد آخر أشارت المعلومات إلى أن دورية اسرائيلية دخلت صباح يوم ١٢/٢/١٩٨١، إلى بلدة كفر حمام، وأدى هذا إلى حدوث مشادة كلامية وتبادل لإطلاق النار بين القوات النرويجية والقوة الاسرائيلية. وقد دخلت القوة المذكورة البلدة في الساعة السادسة صباحاً وكانت تتألف من نحو ٢٠ عنصراً مزودين بأسلحة رشاشة وقاذفات صواريخ وجهاز اتصال، ولدى وصولهم إلى مدخل البلدة، أطلقت العناصر النرويجية باتجاههم طلقات تحذيرية، لكنهم ردوا على النار بالمثل وتمكنوا من دخول البلدة. وعقب ذلك، قامت قوة نرويجية بتطويق الاسرائيليين، وجرى اتصال بين الضابط النرويجي المسؤول في البلدة وبين آمر الفرقة الاسرائيلية، وادعى الاخير بأنه جاء، بقصد تفتيش البلدة والبحث عن مطلوبين، وحصل تلاسن بين الاثنين وأطلقت الرشقات النارية من الجانبين لمدة ساعة انسحب بعدها الاسرائيليون باتجاه كفرشوبا. ونتيجة لهذا الحادث أعلنت حالة الاستنفار القصوى في صفوف القوات النرويجية وأرسلت عناصر إضافية إلى بلدة كفرحمام والمنطقة المحيطة بها.

من جهة اخرى، قصفت مدفعية الميليشيات عدة مواقع في البقاع الغربي، وأدى القصف إلى وقوع أضرار بالمزروعات. وقد بدأ القصف في الساعة

الواحدة والنصف فجراً واستمر حوالي نصف ساعة. وقد تساقطت القذائف في منطقة وادي المطاحن وفي المنطقة الواقعة بين الولاني والسريرة وميزون.

وفي محور شبعا، سلطت القوات الاسرائيلية الكاشفات الضوئية، من مواقعها في تلة السوانة، باتجاه بركة شبعا والبساتين، واستمر ذلك عدة ساعات، وذلك ابتداء من الساعة العاشرة مساءً، وتبعه إطلاق رشقات من أسلحة رشاشة باتجاه المنطقة. وأفادت مصادر القوات النرويجية، ان مدفعية الميليشيات الحدودية في الشريفة، قصفت خلال ليل ١٢/٢/١٩٨١، الحاجز النرويجي المقام عند مدخل إبل السقي، حيث تساقطت القذائف على بعد أمتار قليلة منه ملحقة به أضراراً مادية.

ومن جهة اخرى، ظهرت في الخامسة من صباح يوم ١٣/٢/١٩٨١، زوارق حربية اسرائيلية بمواجهة مخيم الرشيدية ومدفنه، وأخذت تجوب المياه من المنطقة المقابلة لشاطىء العسليب وحتى الشاطىء المقابل لمدخل مدينة صور من الناحية الشمالية وقد أطلقت القوات المشتركة نيران مدفعيتها باتجاهها وأجبرتها على الابتعاد (المصدر نفسه).

وبتاريخ ١٤/٢/١٩٨١، نقلت وكالة الصحافة الفرنسية، تصريحاً للناطق باسم قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان قال فيه: «ان جنوداً هولنديين اعتقلوا ثمانية فدائيين تابعين للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، بينما كانوا متوجهين على الشاطىء اللبناني على بعد ١٥ كلم من الحدود اللبنانية - الاسرائيلية» وأضاف «ان الثمانية أطلقوا بعدما صودرت منهم أسلحتهم»، وأشار إلى ان المكان الذي وقع فيه الحادث قريب من بيوت السيد (النهار، ١٥/٢/١٩٨١).

في تل - أبيب، صرح رئيس أركان الجيش الاسرائيلي رفائيل ايتان «ان الوضع في لبنان يتطلب من اسرائيل التواجد باستمرار في المجال الجوي اللبناني. وذكر أن اسرائيل لا تملك إلا هذا الخيار إذا كانت تحرص على أمنها»، وأضاف «ان تل - أبيب حاولت مرات عدة أن تتجنب حدوث مثل هذه المواجهات» (السفير، ١٦/٢/١٩٨١). وهو يشير بذلك إلى تعرض السوريين للطائرات الاسرائيلية وإلى تكرار الصدام مع طائراتهم فوق الأراضي اللبنانية، وهذا عامل ربما دفع الامور للتطور بشكل لا يمكن معه ضبطها ومعرفة نتائجها.

ومن جهة ثانية، أفادت المعلومات، ان الوضع الأمني في مناطق القطاع الشرقي توتر يوم ١٥/٢/١٩٨١، عقب ليلة من تبادل القصف المدفعي الذي استمر من الساعة السادسة مساءً، يوم ١٤/٢/١٩٨١، وحتى منتصف الليل. كما شهد القطاع الغربي توتراً محدوداً، عندما حاولت دورية للمليشيات الحدودية اختراق حاجز هولندي في شيحين، مما أدى إلى تبادل إطلاق النار مع الحاجز المذكور، وإلى جرح جندي هولندي. كذلك قصفت مدفعية المليشيات المتمركزة في الشريفة وتلال دبين وحرج بركات، والمدفعية الاسرائيلية المتمركزة في العباسية، مناطق الريحان والعيشية ووادي الليطاني وحرج إبل السقي. وقد تساقطت القذائف بكثافة وأحدثت أضراراً مادية. وردت القوات المشتركة على القصف، بقصف مضاد استهدف مراكز التجمعات الاسرائيلية ومواقع المليشيات الحدودية في القليعة ومرجعيون. وفي الساعة الحادية عشرة، ليلاً فتحت المليشيات نيران رشاشاتها الثقيلة باتجاه تلة وادي برغز، حيث تتواجد مواقع للكتيبة الفنلندية، واستمر إطلاق النار مدة نصف ساعة.

وعلى صعيد آخر، فقد حلقت، في سماء المنطقة، طائرات اسرائيلية، واخترقت أجواء العرقوب قرابة الساعة الثانية عشرة ظهراً، كما حلقت الطائرات عند الحادية عشرة على علو منخفض فوق مناطق صور والمخيمات المحيطة، وقد تصدت لها المقاومات الارضية.

وفي القطاع الغربي، اشتكت عناصر المركز الهولندي في بلدة شيحين مع دورية للمليشيات، مما أدى إلى جرح جندي هولندي. وبهذا الخصوص، أعلن متحدث باسم القوات الدولية، ان دورية للمليشيات الحدودية حاولت، في العاشرة والربع من قبل ظهر يوم ١٥/٢/١٩٨١، اختراق حاجز القوات الهولندية على مقربة من قرية شيحين، ومنعتها عناصر الحاجز، وجرى اشتباك بالأسلحة النارية، مما أدى إلى إصابة أحد عناصر الحاجز

الذي جرى نقله إلى مستشفى القوات الدولية في بلدة الناقورة (المصدر نفسه).

وبتاريخ ١٦/٢/١٩٨١، جرى تبادل بالقصف المدفعي بين القوات المشتركة والميليشيات الحدودية، سقطت بنتيجته عدة قذائف في خراج النبطية وكفرتبنيت وأرنون، وادي القصف إلى انقطاع التيار الكهربائي عن النبطية و١٤ قرية اخرى. ومن ناحية اخرى، نقلت وكالة الصحافة الفرنسية تصريحاً لناطق باسم القوات الدولية جاء فيه: «أن مسلحين مجهولين فتحوا النار في ساعة مبكرة، من يوم ١٦/٢/١٩٨١ على موقع للكتيبة الفيجية يقع في محلة الحنية قرب بلدة الرشيدية، ولم تقع إصابات (النهار، ١٧/٢/١٩٨١).

ومن كفرشوبا، أفادت معلومات ان حاجز الكتيبة النرويجية المقام في مدخل البلدة رفع نتيجة ضغط القوات الاسرائيلية التي أقامت على بعد عشرة أمتار منه حاجزاً لتفتيش الداخلين إلى البلدة والخارجين منها. وأضافت المعلومات ان الاسرائيليين احتجوا في طلبهم إزالة الحاجز النرويجي، بأن النرويجيين كانوا ينبهون المطلوبين إلى وجود الحاجز الاسرائيلي؛ مما يفوت على الاسرائيليين فرصة اعتقالهم. (المصدر نفسه).

وفجر يوم ٢٢/٢/١٩٨١، هاجمت قوة اسرائيلية قُدر عدد أفرادها بكتيبة مظليين، منطقة الكفور قضاء النبطية، وأدى الهجوم إلى مقتل ٩ أشخاص وجرح ٤ من المدنيين ومن مقاتلي القوات المشتركة، وقد تصدت القوات المشتركة للقوة المغيرة واشتبكت معها في قتال ضار. وحول العملية، أفادت الانباء بأنه، في الساعة السابعة والنصف من مساء يوم ٢٢/٢/١٩٨١، حلقت الطائرات الاسرائيلية فوق منطقة النبطية لمدة ساعة وقامت بإلقاء أعداد كبيرة من القنابل المضيئة، كما قامت بعملية إنزال لجنود من الكوماندوس قُدّر عددهم بنحو ١٠٠ جندي، في المنطقة الواقعة بين بلدتي الشرقية والكفور، وتقدم هؤلاء باتجاه الاخيرة الواقعة على بعد ٢ كلم جنوبي غربي النبطية. وفي الساعة التاسعة والنصف من الليلة نفسها، بدأ الاشتباك بين القوات المشتركة، وبين الجنود الاسرائيليين الذين وصلوا، في هذا الوقت، إلى طرف البلدة الشرقي.

وقد استعمل في هذا الاشتباك، الاسلحة الرشاشة وقذائف الانيرجا، وأسفر عن استشهاد ٤ عناصر من القوات المشتركة وعن تدمير منزلين يقعان على مقربة من قاعدة تابعة لجبهة التحرير العربية. وفي الساعة الثانية عشرة من منتصف ليل ٢٢/٢/١٩٨١، بدأت المدفعية الاسرائيلية بقصف منطقة النبطية لتسهيل عملية الانسحاب. وقد سقطت أكثر من ١٠٠ قذيفة في الجهة الجنوبية لبلدة الكفور أحدثت أضراراً مادية بعدة منازل. وفي الساعة الواحدة والنصف من فجر ٢٣/٢/١٩٨١، عادت الطائرات الحربية والمروحية الاسرائيلية تحلق في سماء منطقة الاشتباكات، وقامت الطائرات الحربية بغارات وهمية عدة على مواقع القوات المشتركة، بينما كانت طائرات الهليوكبتر تخلي الجرحى والمصابين من الجنود الاسرائيليين المغيرين. وأفادت المعلومات ان القوات المشتركة أوقعت ٢٥ إصابة في صفوف عناصر القوة المغيرة. وفي الساعة الثالثة والنصف، تمكنت الطائرات المروحية من سحب الجنود المهاجمين (السفير، ٢٤/٢/١٩٨١).

وكانت مواقع القوات المشتركة في أرنون وعلى الطاهر قد تعرضت لقصف مدفعي اسرائيلي استمر منذ منتصف يوم ٢٢/٢/١٩٨١ وحتى الساعة الثالثة من فجر يوم ٢٣/٢/١٩٨١، وقد سقطت عدة قذائف في ثكنة النبطية، أسفرت عن إصابة بعض الآليات. كما تعرضت بلدة كفرمان الواقعة على بعد ٢ كلم شرقي مدينة النبطية لقصف مدفعي متقطع أسفر عن حدوث أضرار مادية لحقت بمنزلين. وفي الساعة الثالثة من فجر اليوم نفسه ٢٢/٢/١٩٨١، سقطت عدة قذائف على بلدة حبوش أدت إلى إحداث أضرار ببعض المنازل فيها. وامتد سقوط القذائف إلى خارج بلدة دير الزهراني. وقد ردت مدفعية القوات المشتركة بقصف مصادر النيران الاسرائيلية.

وفي القطاع الشرقي، قصفت المدفعية الاسرائيلية، في الساعة الحادية عشرة قبل ظهر يوم ٢٣/٢/١٩٨١، بلدة كوكبا التحتا دون أن يسفر القصف عن وقوع ضحايا، وقد تساقطت القذائف لمدة ربع ساعة بجوار المنازل. وكانت مناطق اخرى في القطاع الشرقي قد تعرضت منذ الحادية عشرة من ليلة ٢٢/٢/١٩٨١ وحتى

الـزابعـة من فجـر ١٩٨١/٢/٢٢ إلى قصف اسرائيلي عنيف شاركت فيه مدفعية القيشيات. وقد سبق القصف تحليق كثيف للطائرات الاسرائيلية فوق العراقيب والبقاع الغربي والريحان. ومن الجهة الاخرى، فقد ردت القوات المشتركة بقصف عنيف ومركز على تجمعات الاسرائيليين حيث شوهدت سيارات الاسعاف تنقل المصابين. وقد أعلنت القوات الدولية حالة الاستنفار القصوى في صفوف قواتها، وسيرت القوات النرويجية دوريات مكثفة في إبل السقي وراشيا الفخار، كما سيرت القوات الفنانية دوريات في برغز وبـلاط. وقامت الطائرات الاسرائيلية بإجراء غارات وهمية على علو منخفض (المصدر نفسه).

المقدم الطيار حسين عويضة

المقاومة الفلسطينية - سياسياً

التحرك السياسي الفلسطيني في الساحتين، العربية والدولية

شهد شهر شباط (فبراير) ١٩٨١، نشاطاً سياسياً فلسطينياً على كافة الصعد: فلسطينياً، عربياً ودولياً. فخلال الشهر المذكور تمت عدة زيارات لرئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية لعدد من البلدان العربية والاوروبية؛ كما شارك وفد رسمي من المنظمة في مؤتمر دول عدم الإنحياز الذي عُقد في العاصمة الهندية، نيودلهي، في الفترة الممتدة من ٩ إلى ١٢/٢/١٩٨١، صدر على اثره بيان أكد على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. وعقد أيضاً المجلس المركزي الفلسطيني (الحلقة الوسطى بين اللجنة التنفيذية في م.ت.ف. والمجلس الوطني) إجتماعاً له في دمشق في أواسط الشهر نفسه، بحث خلاله عدة مواضيع هامة، تحدد بنتيجته تاريخ ١٦ نيسان (أبريل) ١٩٨١، موعداً لإنعقاد الدورة الخامسة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في العاصمة السورية دمشق.

في الساحة الدولية

في مساء يوم ٢/٢/١٩٨١، التقى الاخ فاروق القدومي (أبو اللطف) رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية مع السيد جان فرنسوا بونسيه وزير الخارجية الفرنسي، وكان الوفد يتألف، إضافة للاخ (أبو اللطف) من كل من الاخوة: أحمد صدقي الدجاني عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، ومحمد أبو ميزر مسؤول العلاقات الخارجية في حركة فتح، وإبراهيم الصروص ممثل المنظمة في العاصمة الفرنسية. وتمت خلال اللقاء مناقشة التطورات الأخيرة في منطقة الشرق الأوسط، خاصة فيما يتعلق بالإعتداءات الاسرائيلية المتكررة على جنوب لبنان. كما ناقش الجانبان نتائج مؤتمر القمة الاسلامي الذي عُقد في الطائف، والقرارات التي اتخذها حول القدس وفلسطين، والموقف الاجتماعي الذي وقفه المؤتمر والمتمثل في دعمه لمنظمة التحرير الفلسطينية ولأهدافها الوطنية. وقد تطرق الحديث كذلك إلى ما تبذله المجموعة الاوروبية من جهود لإقرار السلام في منطقة الشرق الأوسط، وضرورة تطوير هذه الجهود في المستقبل القريب. وخلال اللقاء، أشار الوفد الفلسطيني إلى التصريحات

المعادية الصادرة عن مسؤولي الإدارة الاميركية الجديدة والمتعلقة بقضية فلسطين، والتي لا تخدم السلام، بل تقف عائقاً في وجه الجهود الدولية المخلصة لإيجاد حلٍّ عادل لأزمة الشرق الأوسط. وقد دام اللقاء المذكور مع الوزير الفرنسي أكثر من ساعتين. (وفا،٣/٢/١٩٨١). وعقب انتهاء الاجتماع صرح مصدر فرنسي مسؤول «بأن مثل هذه اللقاءات باتت دورية، إذ تعقد مرتين في السنة على الأقل: الأولى لدى وجود فرنسوا بونسيه والقدومي في نيويورك، أثناء حضورهما الدورة العادية للجمعية العامة للأمم المتحدة، والثانية أثناء مرور القدومي في باريس». وعن المواضيع التي بحثت أضاف المصدر: «كانت جولة أفق شاملة، تطرق البحث خلالها إلى قضيتي الشرق الأوسط وأفغانستان في ضوء قرارات قمة الطائف الاسلامية، واقتراح الرئيس الفرنسي ديستان الأخير لحل المشكلة الافغانية» (النهار،٣/٢/١٩٨١). وصرح الأخ القدومي لـ«النهار»، رداً على سؤال عن الجديد الذي أبلغه إياه الجانب الفرنسي قائلاً: «لا شيء جديد في المواقف الفرنسي والأوروبي، سوى أن الأسرة الأوروبية إستطاعت صياغة بعض المبادىء والأفكار الخاصة بأزمة الشرق الأوسط والبدء بتفسير هذه المبادىء». وسيلتقي وزير خارجية هولندا بصفة كونه الرئيس الحالي للمجموعة الاوروبية، كافة الأطراف المعنيين للاطلاع على رأيهم فيما تود أن تعلنه أو تقدمه». وبالنسبة لتفصيلات هذه المبادىء والافكار قال: «أكد لنا السيد فرنسوابونسيه، أن هذه المبادىء تُشدد على ضرورة الانسحاب الاسرائيلي الكامل من الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة بما في ذلك مدينة القدس الشرقية». وعن الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ومستقبل الدولة الفلسطينية أجاب: «إن هذه المبادىء تتضمن حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني». وعن الدور الفرنسي قال: «إن فرنسا تبذل كل الجهود مع الدول الاوروبية الاخرى في السوق المشتركة من أجل تطوير موقفها نحو الافضل، وان السيد فرنسوا بونسيه سيتطرق في محادثاته مع المسؤولين الاميركيين لدى زيارته لواشنطن إلى قضية الشرق الأوسط» (المصدر نفسه).

وفي جنيف، وخلال حضوره الدورة الـ ٣٧ للجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، ألقى القدومي كلمة، أدان خلالها إنتهاك السلطات الاسرائيلية المستمر لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، وقال: «إن الانتهاكات المنظمة من إسرائيل لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة ومنها فلسطين تزداد حجماً ووحشية وتقود إلى الإبادة الجماعية». وأضاف: «ان الولايات المتحدة الحامية السابقة لحقوق الإنسان تُحسن صنعاً برفضها في ظل الإدارة الجديدة الارهاب المنبثق من إسرائيل...» وإننا لا نعرف بعد كيف ستكون سياسة الرئيس الاميركي الجديد تجاه إسرائيل، لكننا يجب أن نشدد على أننا لن نسمح لأحد بالتدخل في حقنا غير القابل للتصرف في تقرير المصير ورغبتنا في إقامة دولتنا الخاصة في فلسطين». وقد ناقشت لجنة حقوق الإنسان التي يشترك فيها ممثلون لثلاث وأربعين دولة مسألة انتهاك حقوق الإنسان في الأراضي العربية المحتلة (السفير،٥/٢/١٩٨١).

وبتاريخ ٩/٢/١٩٨١ عُقد في العاصمة الهندية، نيودلهي، مؤتمر دول عدم الإنحياز الذي حضره ممثلو ٩٥ دولة. وقد حضرت منظمة التحرير الفلسطينية هذا المؤتمر بوفد رسمي برئاسة رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير وعضوية الأخ عبدالمحسن أبوميزر الناطق الرسمي باسم اللجنة التنفيذية للمنظمة (النهار،٩/٢/١٩٨١)، وانضم إلى الوفد في المؤتمر ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في نيودلهي. وقد بُحث في هذا المؤتمر (الذي استمرت جلساته حتى مساء يوم ١٣/٢/١٩٨١) قضايا دولية عدة، من ضمنها أزمة الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية وتقدمت منظمة التحرير الفلسطينية، التي تم انتخابها نائباً لرئيس المؤتمر، بمشروع قرار يتناول حقوق الشعب الفلسطيني (وفا،١١/٢/١٩٨١). وأثناء حضوره المؤتمر، إجتمع القدومي، رئيس الدائرة السياسية، يوم ١١/٢/١٩٨١، بالسيدة أنديرا غاندي رئيسة وزراء الهند، وقام بنقل رسالة شفوية لها من الأخ ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية. وعُلم أن الرسالة تضمنت آخر التطورات والأوضاع التي تمر بها منطقة الشرق الأوسط، والاعتداءات الاسرائيلية

المستمرة ضدّ الشعبين الفلسطيني واللبناني في جنوب لبنان. وخلال اللقاء، أكدت أنديرا غاندي مجدداً دعم الهند، حكومة وشعباً، للنضال العادل الذي يخوضه الشعب الفلسطيني بقيادة ممثله الشرعي والوحيد منظمة التحرير الفلسطينية، من أجل أحقاق حقوقه المشروعة في العودة إلى أرضه وتقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة، وجددت السيدة غاندي التأكيد على أن الهند تستنكر مُجمل السياسة العنصرية الصهيونية وكافة الممارسات القمعية التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني في داخل الأراضي المحتلة (وفا،١٢ /٢ /١٩٨١). وفي المؤتمر، الذي القدومي كلمة منظمة التحرير الفلسطينية، فادان إتفاقيتي كامب ديفيد وقال:«إن مجموعة دول عدم الإنحياز مسؤولة عن إحباطها». وأضاف: «إن الموقف الناشىء عن إتفاقيتي كامب ديفيد لا يعني الشرق الأوسط فحسب إنما آسيا وافريقيا أيضاً، وأنه لهذا السبب طلبت منظمة التحرير الفلسطينية تعليق عضوية مصر في حركة عدم الإنحياز في مؤتمر هافانا الأخير». وتابع قائلاً: «إن مصر تخلّت عن دورها التاريخي في مكافحة العنصرية والصهيونية». ووصف توقيع الرئيس المصري أنور السادات على معاهدة الصلح مع إسرائيل بانه «مهزلة» (السفير،١٢ /٢ /١٩٨١). وعند انتهاء جلساته، أصدر المؤتمر بياناً ختامياً، اكد فيه أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وأنه لن يكون هناك سلام عادل ودائم في منطقة الشرق الإوسط ما لم تشارك فيه منظمة التحرير الفلسطينية. وأضاف البيان، أنه ليس من حق أية دولة تمثيل الشعب الفلسطيني في أية مفاوضات حول أزمة المنطقة. وأكد على حقوق الشعب الفلسطيني الثابتة والمشروعة بما فيها حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة. وطالب البيان بانسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الاراضي العربية بما فيها مدينة القدس. واعتبر أن قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ لا يشكل أساساً صالحاً لحل عادل لأزمة الشرق الأوسط، كونه لم يأخذ في الاعتبار حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة. وندد البيان بالاعتداءات الاسرائيلية المتكررة ضد الشعبين الفلسطيني واللبناني في جنوب لبنان والتي تتم باسلحة أميركية وبدعم أميركي، كما أدان موقف الولايات المتحدة المنحاز لاسرائيل والمعادي لحقوق الشعب الفلسطيني. وأعلن البيان الختامي أن إتفاقات كامب ديفيد ليست لها أية قيمة، لتجاهلها حقوق الشعب الفلسطيني، وبالتالي، لانها غير صالحة لايجاد تسوية عادلة لأزمة الشرق الأوسط. وأكد البيان، أن قضية فلسطين هي جوهر الصراع في منطقة الشرق الأوسط، وأن أي اتفاق منفرد يتجاهل هذه القضية يُعدُّ انتهاكاً سافراً لحقوق الشعب الفلسطيني. وطالب البيان دول السوق الاوروبية المشتركة الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني. وقد تم في ختام أعمال المؤتمر تشكيل لجنة رباعية تتكون من كوبا والهند وزامبيا ومنظمة التحرير الفلسطينية، من أجل بذل الجهود الممكنة لحل النزاع العراقي – الايراني (وفا، ١٤ /٢ /١٩٨١).

وبتاريخ ١٥ /٢ /١٩٨١، إستقبل ولي العهد في دولة الإمارات العربية، الشيخ خليفة بن زايد، الاخ القدومي الذي أرضح «أنه أبلغ الشيخ زايد بتطور الموقف في جنوب لبنان على أثر الاعتداءات الاسرائيلية المتكررة ضد المخيمات الفلسطينية والقرى اللبنانية». وحضر المقابلة ممثل المنظمة في دولة الامارات (السفير،١٦ /٢ /١٩٨١). ويذكر أن القدومي كان قد اجتمع في الكويت (وهو في طريقه إلى الهند لحضور مؤتمر دول عدم الانحياز) بالشيخ صباح الأحمد الجابر وزير الخارجية الكويتي. وقد بُحثت في اللقاء نتائج مؤتمر القمة الاسلامي الذي عقد مؤخراً في الطائف، والتطورات الاخيرة في لبنان (السفير،٨ /٢ /١٩٨١).

إجتماع المجلس المركزي والمجلس الوطني

في دمشق، إجتمع المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية، بحضور الأخ ياسر عرفات، مساء يوم ١٤ /٢ /١٩٨١. ورئس الاجتماع الاخ خالد الفاهوم رئيس المجلس الوطني الفلسطيني. وفي ختام الاجتماع الذي استمر خمس ساعات، أدلى الفاهوم بتصريح تناول خلاله مجمل القضايا والمواضيع التي جرى بحثها في المجلس. وبهذا الخصوص قال الفاهوم: «بحث المجلس بالتحرك الاوروبي الحالي، ورفض من حيث المبدأ دعوة البرلمان الأوروبي لمشاركة نظام السادات في

الحوار العربي – الاوروبي، كون ذلك يعتبر نقضاً لمبادىء الحوار واهدافه». وأضاف: «ان المجلس المركزي أوضح أن أي سعي أساسي فيما يتعلق بقضية الشرق الأوسط، يجب أن ينطلق من مبادىء ثابتة تتضمن الانسحاب الاسرائيلي الكامل من كافة الاراضي العربية المحتلة، بما فيها القدس، والاعتراف غير المشروط بمنظمة التحرير الفلسطينية وبالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، بما فيها حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني». وبالنسبة لموقف الادارة الاميركية الجديدة والتصريحات الصادرة عن مسؤوليها، قال: «إن المجلس يرى أن هذا الموقف إنما يمثل إستمراراً للسياسة الاميركية التقليدية المعروفة بعدائها للشعب الفلسطيني ولمنظمة التحرير التي تمثله تمثيلاً كاملاً وتقود نضاله من أجل تحقيق أهدافه باستعادة حقوقه الوطنية المشروعة غير القابلة للتصرف». وأوضح مضيفاً: «ان الموقف الاميركي باصراره على تجاهل الحقائق الأساسية في المنطقة، وباستمرار دعمه وتشجيعه للعدو الاسرائيلي يشكل خطراً دائماً على السلام والاستقرار في المنطقة وفي العالم بأسره». ثم أشار القاهوم، إلى أن المجلس «إستعرض الوضع في لبنان والأخطار القائمة والمتوقعة نتيجة تصاعد الاعتداءات الاسرائيلية، واعتبر أن حجر الأساس في مواجهة هذه الأخطار يكمن في تعزيز و وتعميق العلاقة النضالية مع الحركة الوطنية اللبنانية بما يمكن من مواجهة الأخطار بموقف نضالي موحد الاهداف والاداة». وذكر أيضاً «أن المجلس المركزي ثمّن عالياً مقررات قمة الطائف الاسلامية، واعرب عن ضرورة بذل الجهود لرفع المستوى العملي لتنفيذها بما يعزز حركة النضال الفلسطيني في العالم». وأعلن «أن المجلس أشاد بمواقف الدول الاشتراكية ودول عدم الانحياز والدول الاسلامية، كما وحيّا المجلس نضال الشعب الفلسطيني داخل الوطن المحتل وعاهده على تقديم كل الامكانات لدعم صموده وإستمرار كفاحه العادل حتى تحقيق أهدافه الوطنية المشروعة». أخيراً ذكر «أن المجلس المركزي قرر تاريخ يوم ١١ نيسان (أبريل) ١٩٨١، موعداً لانعقاد الدورة الخامسة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في العاصمة السورية دمشق». ونقلت وكالة «أسوشيتدبرس» عن بعض المصادر قولها، أن المجلس أسقط إقتراحاً تقدمت به بعض الفصائل لوقف الحوار الفلسطيني – الأردني (السفير، ١٦ / ٢ / ١٩٨١). أيضاً، أوردت مصادر فلسطينية مطّلعة قولها أن المجلس المركزي الفلسطيني تبنّى في اجتماعه الاخير هذا، إقتراحاً بفرض التجنيد الإلزامي على جميع الفلسطينيين المتواجدين في الاقطار العربية الخليجية، والاقطار العربية الاخرى المحيطة بالوطن المحتل، إضافة إلى دول المهجر. وأضافت المصادر، أن هذا الاقتراح طرح على أساس ضرورة إشراف منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها ممثلة في الجامعة العربية وهيئة الامم المتحدة، وباعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني) على الفلسطينيين المتواجدين في الدول العربية أسوةً باشراف أية دولة عربية على شؤون رعاياها في أية دولة أخرى. وذكرت هذه المصادر أن الاخ ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية عرض أمام المجلس نجاح تجربة التعبئة العامة، وذكر أن هذه التعبئة قامت على أكتاف الطلاب الفلسطينيين، باعتبارهم غير مقيدين بأية مصالح ولا يخضعون لأية إجراءات في الدول التي يتواجدون فيها. كما ذكرت أن عرفات دعا إلى ضرورة أن يتبنّى المجلس المركزي وكذلك المجلس الوطني فرض نظام التجنيد الإلزامي لعام واحد على جميع الفلسطينيين الذين تنطبق عليهم شروط التجنيد». وأضافت المصادر أن المجلس المركزي قرر أيضاً تشكيل لجنة من الأمناء العامين للفصائل المقاومة لدراسة نسب تمثيل المنظمات الفلسطينية داخل اللجنة التنفيذية التي ستنبثق عن دورة المجلس الوطني التي سوف تعقد في ١١ نيسان (أبريل) القادم. وعُلم أيضاً، أن المجلس أحال إلى هذه اللجنة إقتراحاً بتوحيد القوات العسكرية الفلسطينية وتوحيد صندوق الصرف على هذه القوات في إطار جبهوي، على أساس أن تكون هذه الخطوة منطلقاً لخطوة وحدوية أكثر شمولاً. ربدا أن القيادة الفلسطينية عازمة فعلاً على تطبيق إجراءات مالية بالاضافة إلى الاجراءات التعبوية على جميع الفلسطينيين خارج الاراضي المحتلة، بهدف تعزيز إستقلالية القرار الفلسطيني، والحيلولة دون أن تكون الاحتياجات الحالية للنضال الفلسطيني عامل

تأثير على قرار المقاومة ومواقفها. كما وأشير كذلك إلى أن رئيس اللجنة التنفيذية، تطرق في حديثه أمام المجلس، إلى الحملات التي تشنها بعض الصحف الخليجية والسعودية على منظمة التحرير الفلسطينية، ووصف هذه الحملات بأنها منسلة مع هجوم الادارة الاميركية الجديدة على الثورة الفلسطينية واتهامها بأنها «منظمة إرهابية». وذكرت الاوساط، أن جانباً من عرض العلاقات العربية - الفلسطينية تركّز على طبيعة العلاقات بين منظمة التحرير ودولة الكويت، وأضافت أن المجلس وقف مطولاً أمام بعض الإجراءات والممارسات الكويتية الرسمية التي اتخذت مؤخراً بحق الفلسطينيين الذين يعملون في الكويت.

وعقب انتهاء اجتماع المجلس المركزي، عقدت اللجنة المركزية لحركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح» إجتماعاً جرى خلاله بحث آخر التطورات على الساحة العربية والدولية بشكل عام والفلسطينية بشكل خاص، وذكرت «وفاء» أن الاجتماع تناول موضوع الحشودات الاسرائيلية في جنوب لبنان والتصعيد العسكري المتواصل ضد المخيمات الفلسطينية والقرى اللبنانية. كما بحث نتائج إجتماع المجلس المركزي الفلسطيني (السفير، ١٨/٢/١٩٨١).

وفي دمشق، أدلى الاخ عبدالمحسن أبو ميزر، الناطق الرسمي باسم اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بتصريح أعلن خلاله، رفض المنظمة لدعوة الرئيس المصري أنور السادات إلى تشكيل حكومة فلسطينية في المنفى، وقال: «إن المنظمة ستوقف تواصل الكفاح ضد إسرائيل حتى تحقيق الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني». وأضاف «ان الثورة الفلسطينية تفجّرت لتعبر عن أهداف الشعب الفلسطيني والأمة العربية، ولم تطلب الاذن من أية جهة، لذلك فانها لا تنتظر المباركة من اولئك الذين تخلوا عن سيادة أمتهم». وقال بصدد حكومة المنفى: «إن إقامة الحكومة الفلسطينية المؤقتة في المنفى حالياً خطأ، لأن الثورة الفلسطينية ستقيم حكومتها الثورية عندما تجد أن مثل هذا الاجراء سوف يخدم نضال الشعب الفلسطيني وعندما تحرر أراض فلسطينية». ومضى مضيفاً: «ان قرار مجلس الامن الدولي رقم ٢٤٢ لا يشكل القاعدة الصحيحة من أجل التوصل إلى حل عادل ودائم لأزمة الشرق الاوسط، وطالما أنه لم يصدر قرار جديد، فإن كل الكلام عن تسوية سياسية سوف يبقى بلا أساس» (السفير، ١٧/١٢/١٩٨١).

وبتاريخ ٢٣/٢/١٩٨١، أصدر الاخ ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية، أمراً باعلان حالة الاستنفار في كافة قوات الثورة الفلسطينية والقوات المشتركة، وذلك على ضوء استدعاء الجيش الاسرائيلي للقوات الاحتياطية، وإعلان حالة الطوارىء في صفوفه. وقد أخذ الجيش الاسرائيلي باستدعاء احتياطه وبشكل واسع عبر محطات الاذاعة لديه (البرنامج العام - أ.ب.ج. وراديو جيش الدفاع). وقال بيان الاستدعاء: «ان على جميع جنود الاحتياط والسائقين الانضمام إلى وحداتهم فوراً». وطالب السائقين الملتحقين بالجيش حالياً تسليم كافة ما لديهم من معدات وسيارات إلى قيادة الجيش، وأعلن عن الاسماء «الشيفرية» للوحدات الموجه إليها طلب الاستدعاء وهي: بيت محاسي - بن نيفار - أبريت عولام - هوليخيه ريفل - حوزية أسخيروت - خينرخ مشطاف - يسيبات راعيم - ميئوت مديار - بسقاة هوشير - شيريبيرس. وأضاف الطلب: «ان حالة الطوارىء تشمل الجيش (م - ش - ز - ١٩٥٦)» (فلسطين الثورة، ٢٤/٢/١٩٨١).

وفي جدة، السعودية، قبل توجهه إلى طهران، أدلى الاخ عرفات، بحديث مسهب لوكالة الصحافة الفرنسية، تناول خلاله عدداً من المواضيع؛ وبخصوص المجلس الوطني الفلسطيني، قال: «إنه سيبحث في دورته التي ستنعقد في ١١ نيسان (أبريل) المقبل في دمشق في مشروع وحدة شاملة على الصعيد الاستراتيجي العسكري بين كافة فصائل المقاومة الفلسطينية». وأضاف «ان المجلس الأعلى للمقاومة الفلسطينية سيتقدم بهذا المشروع في دورة المجلس الوطني، وهو يدعو إلى وضع استراتيجية عسكرية موحدة تشارك فيها كل قوات المقاومة الفلسطينية». وأوضح أن المجلس الوطني الفلسطيني سوف يزيد عدد أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بحيث تتمثل فيها فصائل مثل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التي يتزعمها الدكتور جورج حبش. وعن المبادرة الاوروبية في الشرق الأوسط وتحركها قال

عرفات: «هناك أفكار أوروبية عدة، لكن لا وجود لمبادرة أوروبية محددة. سنلتقي في نيسان المقبل بوزير الخارجية الهولندي السيد كورستوف فاندركلاو، لنعرض له وجهة نظر منظمة التحرير الفلسطينية». وبالنسبة للادارة الأميركية الجديدة، قال: «لا أمل في أي تطور إيجابي لادارة الرئيس ريغان في اتجاه التوصل إلى حل عادل ومنصف لنزاع الشرق الأوسط». وعن الانتخابات الاسرائيلية المقبلة ذكر: «لا فارق بين حزب العمل وكتلة الليكود فكلاهما يريدان تصفية منظمة التحرير الفلسطينية وإنهاء وجود الشعب الفلسطيني. أما الخيار الاردني الذي يطرحه حزب العمل، فإنه يستهدف القضاء على منظمة التحرير الفلسطينية جسدياً وفكرياً وعسكرياً، وأننا نرفضه كما رفضه الملك حسين في القمة الاسلامية التي عقدت مؤخراً في الطائف». وبالنسبة لدعوة السادات تشكيل حكومة فلسطينية في المنفى، أجاب رئيس اللجنة التنفيذية «أن الرئيس السادات يدرك الان أنه في طريق مسدود، وعليه ألا يملي علينا ما يجب أن نفعله. سوف نتخذ قراراً في شأن تشكيل مثل هذه الحكومة حين يكون ذلك في مصلحة الشعب الفلسطيني» (النهار، ١/٢/١٩٨١).

وفي بيروت، صرح الأخ بسام أبو شريف، المتحدث الرسمي باسم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بأن «الدورة الخامسة عشرة للمجلس الوطني ستكون دورة مهمة لاكثر من سبب، وأن أهم هذه الاسباب هو أنها ستخرج بقيادة فلسطينية جديدة تواجه المرحلة المقبلة وتقود النضال الفلسطيني خلالها». وأضاف: «ان انضمام ممثلي اربع منظمات فلسطينية الى اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، سوف يعزز الوحدة الوطنية الفلسطينية، وسيعزز قدرة اللجنة التنفيذية على قيادة الساحة الفلسطينية» (المصدر نفسه).

سمير عويضة

قضية شركة كهرباء القدس الشرقية وإضراب المعلمين في الضفة الغربية

حدثان بارزان شهدتهما المناطق المحتلة خلال الشهر الماضي؛ أولهما قرار محكمة العدل العليا الاسرائيلية الذي ألغى بيان قائد الضفة الغربية القاضي بمصادرة امتياز شركة كهرباء القدس الشرقية، وردود الفعل المختلفة عليه؛ وثانيهما تصعيد المعلمين لإضرابهم المفتوح الذي مضى عليه، حتى كتابة هذه السطور في ١٩٨١/٣/١١، حوالي تسعين يوماً، والذي تحاول سلطات الاحتلال إحباطه بجميع الوسائل.

شركة كهرباء القدس الشرقية

تعمل شركة كهرباء القدس الشرقية التي تأسست سنة ١٩٢٦، وفق امتياز رسمي، وبحق للحكومة، وفقاً لما يقضي به الامتياز نفسه، شراءه مرة كل خمس سنوات. وحتى عام ١٩٦٧، كان هذا الامتياز يجدد من الحكومة الاردنية.

وقد عانت الشركة، في مناسبات عدة، من مشكلات ناجمة عن عدم وجود معدات حديثة كافية لديها؛ مما اضطرها إلى تقديم خدمات غير كافية. وفي بداية شهر حزيران (يونيو) ١٩٧٩، قررت وزارة الطاقة الاسرائيلية وضع حد لهذه القضية. وكلف القائم بأعمال مدير إدارة الشركة، في حينه، رئيس بلدية بيت لحم الياس فريج، أن يتوصل إلى إبرام اتفاق حل وسط مع الحكومة الاسرائيلية.

وقد قضى الاقتراح، في حينه، بتحويل الأحياء الجديدة التي تنشأ في القدس إلى إدارة الشركة الاسرائيلية، لتزويدها بالكهرباء، على أن تحصل الشركة العربية، مقابل ذلك، على تعويض قيمته ٦٠ مليون ليرة لتغطية ديونها.

ويقال ان فريج حصل، عندئذ، على موافقة اللجنة المشتركة بين م.ت.ف. والاردن، على ذلك. ولكن أنور نسيبه الذي عين في منصب مدير عام إدارة الشركة، تدخل وألغى، بموافقة الاردن، صيغة الاتفاق الذي كاد يوقع بموافقة م.ت.ف. (ر.إ.إ. العدد ٢٢٦٩، ١٥ و١٩٨١/٢/١٦، ص ٩). وكان نسيبه قد حصل على مبالغ من المال، من الاردن و م.ت.ف.يمكن أن تساعد على تطوير الشركة. وسعى إلى إنشاء محطة كهرو - مائية جديدة ضخمة قرب نهر الاردن لإنتاج طاقة كهربائية بقوة ٦٠ ميغاواط. الامر الذي من شأنه أن يعزز خدمات الشركة ويحتفظ بوصفها كملكية عربية.

وتعتقد مصادر إسرائيلية أن هذه المحطة بإمكانها أن تصبح قاعدة لخطة اقتصادية - سياسية عربية بعيدة المدى (المصدر نفسه). وفي كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٩، قررت وزارة الطاقة الاسرائيلية تطبيق حق، الحكومة في شراء امتياز الشركة. فاستأنفت الشركة العربية هذا القرار إلى محكمة العدل العليا.

وبالاضافة إلى المشكلات الفنية والمالية المتعلقة

بتشغيل الشركة العربية، من الواضح أن تدفق أموال م.ت.ف. والاردن إلى أكبر شركة اقتصادية في الضفة الغربية؛ وتحويلها، في المدة الأخيرة، إلى تجمع قوة عمالية توجهها لجنة شيوعية، يزعج أوساط الحكم العسكري (المصدر نفسه).

أما وزارة الطاقة الإسرائيلية، فقد أعدت خططاً للاستيلاء على منشآت الشركة العربية، وفرضت من خلال الاستعانة بالجيش والشرطة، مراقبة مستمرة على منشآت الشركة، لإحباط أي نية للتخريب، أو للقيام باعمال شغب.

ومن الجدير بالذكر، أن الشركة العربية تنتج ما يعادل ٢٪ مما تنتجه شركة الكهرباء الاسرائيلية. والمعلوم أيضاً أن اسرائيل تشتري ثلثي كمية الطاقة التي تنتجها الشركة العربية (المصدر نفسه).

قرار محكمة العدل العليا: في ضوء اختلاف وجهات النظر، وتمسك الشركة بحقها، ورفضها بيان قائد الضفة الغربية القاضي بمصادرة امتيازها، تقدم وكلاؤها بالاستئناف إلى المحكمة العليا طالبين إلغاء قرار وزير الطاقة القاضي بمصادرتها.

وقررت محكمة العدل العليا بالاجماع عدم حق السلطات الاسرائيلية بمصادرة امتياز الشركة العربية في المناطق المحتلة. ولكنها سمحت للسلطات الاسرائيلية بمصادرة ذلك الامتياز فيما يتعلق بمدينة القدس الشرقية فقط، باعتبار أنها ضمت إلى اسرائيل، ويسري القانون الاسرائيلي عليها. وأرجئت بتاخير مصادرة الامتياز المتعلق بالقدس الشرقية، داعية وزير الطاقة إلى دراسة تتم فيما بعد، وتتعلق بمعرفة إمكانية فصل شبكة تزويد القدس الشرقية بالطاقة الكهربائية عن شبكة تزويد المناطق المحتلة الاخرى. كذلك أوصت المحكمة وزير الطاقة، بالا يتخذ قراره، بهذا الصدد، إلا بعد سماع ادعاءات الشركة العربية. وسيبقى الأمر التمهيدي الذي يمنع مصادرة الامتياز في القدس الشرقية ساري المفعول مدة ١٥ يوماً إضافياً، وذلك بعد إبلاغ الشركة بقرار وزير الطاقة (هآرتس، ١٧/٢/١٩٨١)، كي تستطيع اتخاذ أية إجراءات قانونية جديدة، إذا أرتأت ذلك.

وبعد صدور هذا القرار، توالت ردود الفعل والتعليقات عليه. فوزارة الطاقة لم تبد ارتياحاً له، وذلك بالرغم من اعتباره انتصاراً شبه كامل للحكومة (المصدر نفسه). وقد علق كل من مساعد المستشار القانوني للحكومة يورام بار-سيلع ومحامية الشركة فيليتسيا لانغر على القرار فقال سيلع: إني أعتبر القرار انتصاراً للحكومة، لأن المحكمة مكنتها من استملاك مشروع شركة الكهرباء. فالمسالة الاساسية التي كانت تقلقها هي مسالة إنتاج الكهرباء في القدس الشرقية، وهذا هو هدفها الأساسي. أما المحامية لانغر، فقالت انها ستكون سعيدة أكثر لو أن قرار المحكمة القاضي بمنع الاستيلاء شمل منشآت الشركة في القدس الشرقية. ومع ذلك، فقد أبدت اعتقادها بأن ملكية الشركة لن تنتقل إلى حكومة اسرائيل، بناء على توصية المحكمة «التي اعتبرها، أكثر من مجرد توصية» (و.إ.إ.، العدد ٢٢٧٠، ١٦ و ١٧/٢/١٨١، ص ٤).

أما بالنسبة لموقف الحكومة من قرار المحكمة، فقد تردد الكثير من التعليقات. فقالت أوساط حكومية عليا، إن القرار يشكل مكسباً حقيقياً، فالسماح بالسيطرة على تزويد مدينة القدس بكاملها بالكهرباء هو أكثر مما وافقت الحكومة على المطالبة به (دافار، ١٧/٢/١٩٨١).

بيد أن ذلك القرار، من وجهة نظر أوساط حكومية اخرى، ينطوي على عناصر تثير القلق: إذ لم تسمح المحكمة بسيطرة اسرائيل على تزويد الضفة الغربية بالكهرباء، وستواصل الشركة العربية، القيام بتزويد المستوطنات وبعض معسكرات الجيش الموجودة هناك بالكهرباء، كما تم حتى الآن (المصدر نفسه).

وتشير جهات حكومية اخرى إلى انه بإمكان الحكومة العودة إلى طرح موضوع المصادرة ثانية؛ وذلك إذا حدثت مشكلات في تزويد المستوطنات ومعسكرات الجيش بالكهرباء. غير ان التخوف الأساسي، بعد صدور قرار المحكمة، كان من إمكانية أن يتحول هذا القرار إلى سابقة، تخلق صعوبات في وجه نشاطات الحكومة في الضفة الغربية. فقد قضت المحكمة بعدم شرعية القيام بتغييرات جذرية في الضفة الغربية، إلا إذا

كانت هناك ظروف خاصة تحتم مثل هذه التغييرات (معاريف، ١٧/٢/١٩٨١).

أما تيدي كوليك، رئيس بلدية القدس، فقد دعا الحكومة لإعادة النظر في قرارها القاضي بمصادرة امتياز الشركة العربية، وقال انه إذا كانت الحكومة تريد الاستمرار في الخط الذي سلكته، من حيث استملاك الشركة العربية، فإن قرار المحكمة يجعل هذه المسألة معقدة جداً، وقد تستغرق فترة طويلة، إذ أن القرار يتيح للشركة الاستئناف مرة اخرى إلى محكمة العدل العليا. وأضاف كوليك «إن هذه المسألة ليست في صالح المواطنين، حيث ستؤدي، في المدينة الخاضعة لسيادتنا، إلى توتر لا داعي له، وكل توتر داخل المدينة هو في غير صالحنا». وأعرب عن أمله في أن تدرس الحكومة المسألة في ضوء هذه الاعتبارات جميعها، وأن تغير موقفها. وأوضح كوليك كذلك انه كان في السابق، معارضاً لقرار الحكومة، وان عدداً من الوزراء معارض له أيضاً، لكن وزير الطاقة أصر على موقفه (معاريف، ١٧/٢/١٩٨١).

وعقب على قرار المحكمة، أيضاً، يسرائيل هرئيل، سكرتير مجلس المستوطنات اليهودية في المناطق المحتلة، فقال: «إن مجلس المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية وقطاع غزة ناشد الحكومة أن تقوم بتنفيذ عملية استملاك منشآت الشركة العربية، لأن السيطرة على أجهزة الرقابة، وعلى مصدر التيار الكهربائي تمكن من توفير الكهرباء للمستوطنات اليهودية ومناطقها الصناعية، في أوقات الأزمات والتقلبات السياسية». وأضاف هرئيل: إن «على حكومة اسرائيل أن تعلم أن رضوخها للضغوط، سواء السياسية منها أو الضغوط الاخرى الداخلية والخارجية، سيضع علامة استفهام كبيرة على مصداقيتها في نظر الجمهور العربي، وبالتأكيد في نظر الجمهور اليهودي» (ر.إ.إ.، العدد ٢٢٧٠، ١٦ و١٧/٢/١٩٨١، ص ٤).

كذلك انتقد عضو الكنيست حاييم دروكمان (المفدال) قرار المحكمة، وقال انه إذا صح ما تقوله عن استناد قرار الحكومة إلى مبررات سياسية، فهذا يعني أنه لم يكن هناك مجال لتدخلها في ذلك. وأبرز دروكمان نص قرار المحكمة القائل بأن الضفة الغربية ليست جزءاً من دولة اسرائيل، مما يمنع خلق وقائع دائمة فيها، داعياً إلى تصحيح هذا الوضع بسرعة.

أما عضو الكنيست شموئيل تولييدانو (شينوي)، فقد أعلن «أن السؤال الذي يجب طرحه هو، هل شراء الشركة مرغوب فيه بالنسبة لنا من الزاوية السياسية، أم من زاوية علاقاتنا مع سكان المناطق المحتلة؟ والجواب كلا» (المصدر نفسه).

أما من الناحية الاخرى، فقد عم الارتياح، في أعقاب صدور قرار المحكمة، في القدس الشرقية، وتوقف التوتر الذي ساد المدينة. فجنود حرس الحدود الذين وضعوا في أماكن مختلفة، في المدينة، استعداداً للاستيلاء على منشآت الشركة بقوا دون عمل، وأعيدوا إلى وحداتهم.

أما مجلس مدراء الشركة العربية، فقد عقد، فور صدور قرار المحكمة، جلسة وبحث في حيثيات هذا القرار. وأعلن رئيس مجلس مدراء الشركة أنور نسيبة رضاه عنه معتبراً إياه خطوة في الطريق الصحيح. وأضاف نسيبة أن الرد الرسمي للشركة سيصدر بعد أن يترجم القرار الذي يمتد على ٢٢٠ صفحة، إلى اللغة العربية (عل همشمار، ١٧/٢/١٩٨١).

كذلك اجتمعت لجنة عمال شركة كهرباء القدس الشرقية، والمعروف أن عدد هؤلاء العمال يبلغ نحو ٤٠٠ شخص، وقررت معارضة كل محاولة تصدر من جانب اسرائيل للسيطرة ولو على جزء من الشركة. وقال المتحدثون باسم اللجنة، انه على الرغم من قرار المحكمة، ينبغي الحيطة تجاه نوايا الحكومة الاسرائيلية (المصدر نفسه).

كذلك عبرت أوساط سياسية، في القدس الشرقية، عن اعتقادها بأن أهمية قرار المحكمة لا تقل عن أهمية القرار الذي صدر بشأن ألون موريه، وعلى الأخص في كل ما يتعلق بنشاط الاحتلال في الضفة الغربية. فقد أقر القضاة أن القانون الدولي ساري المفعول تجاه المناطق المحتلة. وحسناً تفعل الحكومة إذا أخذت

باعتبارها هذه الوثائق في كل ما يتعلق بسياستها تجاه المناطق. هذا، وكانت المحكمة قد وافقت، مثلاً، على طرد الزعماء وهدم البيوت، والعقاب الجماعي (المصدر نفسه).

مطالبة بإجراء نقاش في الكنيست: وفي الكنيست، وبعد صدور قرار المحكمة، ساد الرضى داخل كتل المعارضة. فقد أعلن عضو الكنيست يوسي ساريد (المعراخ)، في رده على قرار المحكمة: «إن المحكمة تستأهل هذا الاحترام العميق بالنسبة لاعتباراتها وبالنسبة لاستقلاليتها. إن موازين العدل مهمة للمحكمة الآن بشكل خاص، لأن جميع الأجهزة الحكومية الأخرى تسير بصورة سيئة. فعندما لا يكون هناك وزراء فمن المستحسن أن يكون هناك قضاة» (عل همشمار، ١٩٨١/٢/١٧).

أما عضو الكنيست مئير نلمي (المعراخ – مبام)، فقد توجه إلى رئيس الكنيست طالباً وضع اقتراح على جدول أعمال الكنيست يقضي بمناقشة قرار محكمة العدل العليا تجاه مصادرة امتياز شركة الكهرباء العربية. وفي مذكرته التوضيحية لاقتراحه، كتب عضو الكنيست نلمي، إن المحكمة أقرت فعلاً، أن من حق الحكومة مصادرة منشآت الشركة العربية؛ ولكنها رفضت جميع التعليلات التقنية التي تقدم بها ممثلو الحكومة. وأضاف أنه يتضح من قرار المحكمة ان المطلوب هو حسم سياسي وذلك عندما يوصي القضاة، عملياً، بإعادة النقاش في الموضوع. وأضاف نلمي إنه ينبغي على الكنيست إعادة بحث الموضوع للحؤول دون حدوث إشكالات في العلاقات مع السكان العرب (المصدر نفسه).

كذلك توجهت نائبة رئيس الكنيست، حايكا غروسمان (معراخ – مبام)، بطلب إلى رئيس الكنيست، لعقد اجتماع للكنيست، في أقرب وقت ممكن لإجراء مناقشة خاصة للاقتراحات المستعجلة التي تقدمت إلى جدول أعمال الكنيست، في أعقاب قرار المحكمة بشأن مصادرة امتياز الشركة العربية. وأكدت غروسمان، في طلبها، ان قرار المحكمة يتعارض مع أقوال الوزير موداعي امام الكنيست. فقد ادعى الوزير، أمام أعضاء الكنيست، أن الاعتبارات التي أملت قرار الحكومة القاضي بمصادرة امتياز الشركة هي تقنية، في حين أقرت المحكمة، بشكل واضح وغير قابل للتأويل، ان هذه الاعتبارات سياسية (المصدر نفسه).

وعلقت صحيفة «عل همشمار»، في افتتاحيتها، على قرار المحكمة بوصفه «قراراً يطلب من محكمة العدل العليا تذكير حكومة اسرائيل وبالذات جميع سكان اسرائيل، بالمكانة القانونية الصحيحة للمناطق التي تسمى عندنا «محتفظاً بها» أنها مناطق محتلة وفقاً للقانون الدولي» (عل همشمار، ١٩٨١/٢/١٧). وأضافت: «إن ضرورة إيقاف حكومة اسرائيل أمام حقيقة وجود الخط الأخضر، الذي لا يزال خطاً دولياً، توجد وراءه أراض محتلة، تثار من جراء محاولات الحكومة ذاتها بمسح هذا الخط والتذكير لحقوق المواطنين، سكان المناطق وراء هذا الخط» (المصدر نفسه).

وعلق المراسل السياسي للصحيفة نفسها امنون كبليوك على القرار بقوله: «في أوقات متباعدة، تنزل محكمة العدل العليا ضربة قوية على رأس الحكومة، وذلك في قضية ذات علاقة بالمناطق المحتلة. وقد وردت أقوالها [المحكمة]، طبعاً، بلغة قضائية جافة. ولكن كل من يقرأ النص الكامل لقرار المحكمة الذي صدر، أمس، رداً على التماس شركة الكهرباء العربية ضد وزير الطاقة، يتبين إلى أي حد فشل الوزير موداعي والحكومة، معه في حربهما من أجل مصادرة امتياز الشركة.» إن الهدف كان واضحاً، وهو أخذ المشروع العربي الاقتصادي الكبير الموجود في المناطق المحتلة، شركة كهرباء القدس الشرقية، من أيدي الفلسطينيين. وهنا جاءت المحكمة وقالت: حتى هنا فقط. «ومن المهم أن نشير إلى أن القرار الذي نشر، أمس في القدس، يحمل توقيع القاضي يتسحاق كوهين، وهو القاضي الذي اعتاد، بصورة عامة، على الموافقة على آراء السلطات تجاه الوضع في المناطق المحتلة (وآخر نموذج له، موقفه من قضية طرد رؤساء بلديتي الخليل وحلحول) (عل همشمار، ١٩٨١/٢/١٧).

كذلك أعلن أنور نسيبة، رئيس مجلس إدارة شركة كهرباء القدس الشرقية، ان الشركة ستقدم التماساً آخر إلى المحكمة، إذا قررت وزارة الطاقة مصادرة منشآتها في مدينة القدس.

وقد اجتمع نسيبة إلى رئيس بلدية القدس تيدي كوليك، وشكره على موقفه من مسألة مصادرة امتياز الشركة. وعلم أن كوليك، طلب من نسيبة عدم اتخاذ أي إجراءات تضر بحياة السكان في القدس (ر.إ.إ.، العدد ٢٢٧٥، ٢٢ و٢٣/٢/١٩٨١، ص ١١).

صراع جديد بين الشركة والحكومة على منشآت الشركة في القدس الشرقية: وقد أثار ذلك الجزء، من قرار محكمة العدل العليا، والمتعلق بحق الحكومة الاسرائيلية في مصادرة امتياز شركة كهرباء القدس الشرقية في المناطق المحتلة ذهول بعض الأوساط. وكانت المحكمة قد قضت، إلى جانب ذلك، بحق الحكومة في مصادرة الامتياز في إطار بلدية القدس، وذلك بعد دراسة إمكانية تعويض الشركة عن فقدانها امتيازها في القدس الشرقية، وتعويضها عن خسارتها في المناطق المحتلة (ر.إ.إ. العدد ٢٢٧٥، ٢٢ و٢٣/٢/١٩٨١ ص ١٢).

وقد ميزت المحكمة، في تعليلها، بين صلاحية مصادرة الامتياز في القدس الشرقية، التي فرض القانون الاسرائيلي عليها، وبين مصادرة الامتياز في المناطق المحتلة التي تنطبق عليها القوانين الاردنية والقوانين الدولية أيضاً.

وقال القاضي كهان: إن القانون الدولي يعدد نشاطات الحكم العسكري في مجال تنفيذ الاجراءات الحيوية لتقديم الخدمات، وهو ليس حراً في تغيير الوضع وأسلوب الحياة في المناطق المحتلة، إلا في ظروف خاصة للغاية (المصدر نفسه).

ويسود وزارة الطاقة اعتقاد بعدم وجود أي عائق قانوني، الآن، يحول دون تمكين الحكومة من شراء منشآت الشركة العربية وتشغيلها، طبقاً للظروف التي حددتها المحكمة. وأجرت الوزارة مشاورات عقدها مديرها العام مع نائب المستشار القانوني للحكومة، ومع ممثلي الشركة العربية لبحث هذا الأمر.

وعلم أن بين المواضيع التي درست، تشكيل هيئة خاصة، تكون مسؤولة عن وصلات الكهرباء والجباية في المناطق المحتلة فيما عدا القدس (المصدر نفسه).

وهناك اعتقاد في وزارة الطاقة، يفيد بأنّ قرار المحكمة يمنع مصادرة منشآت الشركة العربية الواقعة خارج مجال بلدية القدس، إلا أنه لا يوجد أي عائق قانوني، يحول دون شراء منشآت الشركة العربية كلها تقريباً (المصدر نفسه).

وكما سبق وذكر، اعتبر نائب المستشار القانوني القرار بمثابة انتصار، لأن معظم منشآت الشركة موجودة في مدينة القدس، كما ان كافة وحدات إنتاج الطاقة، أيضاً، موجودة فيها. وبذلك لا يمكن إنتاج الطاقة إلا هناك.

والاتجاه يسير، حالياً، نحو شراء الشركة العربية بكاملها، مقابل بقاء موضوع الجباية بيد هيئة خاصة تقيمها الشركة العربية. أما بقية الامور فستكون تحت إشراف إدارة اسرائيلية (المصدر نفسه).

ومن جانب آخر، أعلن عمال الشركة العربية، بعد أن سمعوا من محاميهم تفاصيل القرار، أنهم لن يوافقوا على تقسيم الشركة بين القدس والمناطق المحتلة. وأضافوا أنهم لن يشتغلوا في شركة سيحول جزء منها إلى الحكومة الاسرائيلية، حتى ولو كان ذلك الجزء صغيراً (المصدر نفسه).

أما عبد أبو ذياب الذي كان رئيساً للجنة العمال في الشركة العربية، مؤخراً، والذي أطاح به الشيوعيون، فقد قرر مع زملائه عدم العمل في الشركة الاسرائيلية، إذا بيعت الشركة، معرباً بذلك عن معارضته لتجزئة الشركة (المصدر نفسه).

لقاء بين ممثلي الشركة ووزارة الطاقة: بعد صدور قرار محكمة العدل العليا، أعلم رئيس إدارة الشركة العربية أنور نسيبة والمحامي توسيا كوهين، ممثلي وزارة الطاقة، معارضتهم لشراء الشركة من جانب اسرائيل. وجاءت هذه المعارضة وفقاً لتوجيهات المحكمة التي أمرت بإعطاء فرصة للممثلي الشركة لعرض موقفهم، كي يقوم وزير الطاقة بإعادة النظر مجدداً في الموضوع، وذلك خلال لقاء تم بين الطرفين.

وقال محامي الشركة توسيا كوهين، في اللقاء، طالما أن المحكمة لم تقر شراء امتياز الشركة في الضفة الغربية، فانه يعتقد أنه ليس بالإمكان تقسيم الامتياز والقيام بمصادرة أو شراء منشآت الشركة الموجودة في القدس الشرقية. وأوضح أن شركة كهرباء القدس الشرقية تزود الضفة الغربية بالكهرباء وبواسطة منشآتها الموجودة في القدس الشرقية. وبناءً على هذا، فإذا تم الاستيلاء على منشآت الشركة في القدس الشرقية، فإن الشركة لن تستطيع إنتاج الطاقة الكهربائية من أجل الضفة لمدة سنتين على الأقل. وأضاف كوهين، أنه لا يمكن اكراه الشركة العربية، في الضفة الغربية، على شراء الكهرباء من منشآت ليست لها (دافار، ٢٦/٢/١٩٨١).

وقال أنور نسيبة، ان روح قرار المحكمة ضد شراء الشركة التي أثبتت نفسها بشهادة المحكمة. وقال بعض مسؤولي الشركة العربية: ان شراء الشركة سيخلق مواجهة بين العرب واليهود.

أما ممثلو وزارة الطاقة، فقد اكتفوا، خلال اللقاء، بطرح الأسئلة فقط، ولم يجيبوا على أسئلة ممثلي الشركة العربية. وفي نهاية اللقاء، قال ممثل وزير الطاقة انه سينقل مضمون اللقاء إلى وزير الطاقة إسحاق موداعي (المصدر نفسه).

معلمو المدارس الرسمية في الضفة الغربية يواصلون إضرابهم المفتوح

ما زال معلمو المدارس الرسمية في الضفة الغربية يواصلون إضرابهم المفتوح الذي لم يكن وليد ظروف طارئة مستجدة، بل جاء نتيجة لمحاولات تخريبية، كانت سلطات الاحتلال الصهيوني تخطط لها بدقة وإصرار في المجالين الاقتصادي والثقافي.

ومع أن هذه الوقفة: الاضراب المفتوح، ليست جديدة تماماً على المعلمين الفلسطينيين، في المناطق المحتلة، إلا أن التنسيق والشمول الذين اتسمت بهما يكسبانها زخماً وأهمية يفرضان الاهتمام الفعلي بها. فهذه الوقفة - الانتفاضة، قد أسقطت أقنعة اخرى عن السياسة الاسرائيلية التي تمارس في الأرض المحتلة، وأظهرت بوضوح مدى تردي الأوضاع التي يعيشها السكان هناك.

لجان شعبية لدعم مطالب المعلمين المضربين: نتيجة لاستمرار المعلمين في إضرابهم، أنشئت في الضفة الغربية، لجان شعبية لدعمهم. وقد أيدت اللجان العامة لمعلمي المدارس الرسمية في الضفة الغربية الفكرة التي طرحتها المؤسسات والهيئات البلدية، والنقابات المهنية والشعبية، والطلبة، وأولياؤهم، بصدد تشكيل تلك اللجان الشعبية، لنصرة قضية المعلمين العادلة ودعمها.

وأضاف هذا التطور الجديد تعقيداً آخر إلى قضية المعلمين المضربين، في مواجهة تعنت سلطات الاحتلال الصهيوني (وفا، ١٦/٢/١٩٨١).

وقد حيت المؤسسات والهيئات الوطنية في مدينة نابلس، في بيان لها، صدر يوم ١٥/٢/١٩٨١، معلمي المدارس الرسمية في الضفة الغربية المحتلة، على صمودهم البطولي والتفافهم حول لجنتهم العامة، في مواجهة سلطات الاحتلال، ومن أجل تحقيق مطالبهم العادلة والمشروعة. وأدانت هذه المؤسسات كافة المحاولات الصهيونية التي تهدف إلى المس بوحدة المعلمين والاساءة إلى إضرابهم المشروع لتحقيق مطالبهم (المصدر نفسه).

وحملت هذه الهيئات والمؤسسات، في بيانها الذي أصدرته في أعقاب اجتماع عقدته في مجلس بلدية نابلس، السلطات الصهيونية كامل المسؤولية عما يلحق بالعملية التربوية في الضفة الغربية من أضرار بسبب التعطيل، نتيجة تعنتها في عدم تلبية مطالب المعلمين العادلة.

كذلك أرسل المجتمعون برقية إلى الحاكم العسكري في الضفة الغربية، جاء فيها: «إننا نحملكم مسؤولية عدم الاستجابة لمطالب المعلمين، وما قد ينتج عن ذلك من تعطيل لمرافق التعليم... ومن مضاعفات علمية وإدارية وانسانية». وقد حملت البرقية تواقيع المؤسسات والهيئات الوطنية التالية: المجلس البلدي في مدينة نابلس، الاتحاد العام لنقابات العمال في الضفة الغربية، الهيئات النسائية في مدينة نابلس، النقابات المهنية

في نابلس، الغرفة التجارية في نابلس، نقابة مدرسي وموظفي جامعة النجاح، مجلس طلبة جامعة النجاح، والاتحاد اللوائي للجمعيات الخيرية في نابلس (المصدر نفسه).

كذلك اتخذت هذه الهيئات قراراً يقضي باعتبار العشرين من شهر آذار (مارس) يوماً للتضامن مع المعلم في كافة أرجاء الضفة الغربية المحتلة، وقررت، أيضاً، إرسال برقية إلى منظمة اليونسكو تناشدها فيها بالتدخل لوقف المحاولات الصهيونية المستمرة لتشويه العملية التعليمية في الاراضي الفلسطينية المحتلة (المصدر نفسه).

وفي مدينة الخليل، عقدت الهيئات والمؤسسات الوطنية اجتماعاً تضامنياً مع المعلمين المضربين. وقد أصدر المجتمعون، في ختام اجتماعهم، بياناً جاء فيه: «إن تلويح سلطات الاحتلال بعدم صرف رواتب المعلمين يعتبر تهديداً للمعلمين، ويؤكد استمرار موقف هذه السلطات المتعنت في انتهاج سياسة التجويع وتفريغ الارض» (المصدر نفسه).

كذلك أعلنت المؤسسات والهيئات الوطنية والاندية الرياضية، في مدينتي رام الله والبيرة، تضامنها وتأييدها المطلق لمطالب المعلمين العادلة. وقد جاء ذلك إثر اجتماع عقده ممثلو هذه الهيئات، يوم ١٩٨١/٢/١٧، مع مدير التربية والتعليم في اللواء، وأكدوا، خلاله، لمدير التربية والتعليم، وقوفهم بعزم إلى جانب المعلمين في مطالبهم العادلة، وعلى شرعية اللجنة العامة واللجان اللوائية في تمثيل المعلمين (المصدر نفسه ١٩٨١/٢/١٨).

وعلى صعيد آخر، عقدت اللجان اللوائية لمعلمي المدارس الرسمية في مدن الضفة الغربية المحتلة كافة، اجتماعات لها؛ وذلك لدراسة تطورات الاضراب. وأكدت هذه اللجان، في بياناتها التي أصدرتها، عدم صحة ما ورد في تصريحات ضابط الخدمة في قيادة الحكم العسكري في الضفة الغربية، من أن سلطات الاحتلال دلبت كافة مطالب المعلمين، موضحةً أن تلك التصريحات «جاءت بهدف إثارة البلبلة بين صفوف المعلمين من جهة، وإثارة الشكوك بين المعلم وكافة قطاعات شعبنا من جهة اخرى» (المصدر نفسه).

قوات الاحتلال تقتحم مبنى بلدية البيرة: أقدمت قوة كبيرة من جنود الاحتلال، على رأسها نائب الحاكم العسكري في الضفة الغربية، يوم ١٩٨١/٢/١٦، على اقتحام مبنى بلدية البيرة؛ حيث عقد اجتماع جماهيري حاشد حضره عدد كبير من الطلبة والمعلمين ومندوبي المؤسسات الوطنية في لواء رام الله والبيرة، وذلك للتضامن مع معلمي المدارس الرسمية في الضفة الغربية في إضرابهم. وبالرغم من تهديدات قوات الاحتلال باستخدام القوة لتفريقهم من مبنى البلدية، واصل المجتمعون مناقشاتهم لقضية الاضراب المفتوح، وألقوا بيانهم وسط الهتاف والتصفيق، مؤكدين على دعم المعلمين ومساندتهم حتى تحقيق مطالبهم العادلة؛ وشاجبين تجاهل سلطات الاحتلال لهذه المطالب (المصدر نفسه، ١٩٨١/٢/١٧).

ومع استمرار معلمي المدارس الرسمية في الضفة الغربية في إضرابهم المفتوح عن العمل، أعلنت اللجان اللوائية للمعلمين، في اجتماعاتها، في مدن الضفة الغربية المحتلة كافة، ان الاضراب سيستمر حتى تحقق مطالب المعلمين. واستنكرت هذه اللجان محاولات الحاكم العسكري الرامية إلى إثارة البلبلة بين صفوف المعلمين، والاساليب الخبيثة الهادفة إلى عزل المعلمين عن التأييد الشعبي الواسع الذي حظيت به مطالبهم (المصدر نفسه).

اللجنة التنفيذية للهستدروت تناقش إضراب معلمي الضفة الغربية: وقد ناقشت اللجنة التنفيذية للهستدروت موضوع إضراب المعلمين في الضفة الغربية المحتلة. واتضح أن أحداً لم يطلب من الحكم العسكري الحصول على معطيات بصدد ذلك الاضراب. وقررت اللجنة أن للمعلمين كامل الحق في النضال من أجل زيادة أجورهم. وتقدر جهات أمنية تتابع تطورات الاضراب عن كثب، «ان الطابع السياسي لنضال المعلمين يتزايد» (ر.إ.إ. ٢٢٧١، ٢٣ و ١٩٨١/٢/٢٤ ص ١١).

وكانت قد عرضت في اجتماع اللجنة التنفيذية للهستدروت معطيات دقيقة عن أجور المعلمين في الضفة الغربية، التي يدفعها الحكم العسكري. وأوضح الحكم العسكري، من جهته، أن أي

شخص لم يطلب منه الحصول على تفاصيل ومعطيات دقيقة عن أجور هؤلاء المعلمين (المصدر نفسه).

وفي هذه الأثناء، كانت جهات أمنية تقدر أن نضال المعلمين يزداد أكثر فأكثر طابعاً سياسياً قومياً. ويشير تلك الجهات التي تتابع الاضراب عن كثب، إلى أن بسام الشكعة، رئيس بلدية نابلس يواصل التنسيق بين النشاطات في جميع أرجاء الضفة الغربية المحتلة، وذلك انطلاقاً من توجيهات المنظمات الفدائية (المصدر نفسه).

أما بسام الشكعة، فقد أعلن تأييد كافة المؤسسات الوطنية لمطالب المعلمين ووقوفها إلى جانبهم. وأضاف، في كلمة ألقاها في حشد كبير من المعلمين، أثناء اعتصامهم في مبنى بلدية نابلس: إنني «أقبل الأرض التي أنجبت رجالاً مثلكم». كما أكد أن المؤسسات الوطنية، في المناطق المحتلة، ستواصل العمل من أجل تحقيق مطالب المعلمين، وذلك بالوقوف إلى جانبهم في مواجهتهم المؤامرات الصهيونية التي تحاول كسر إضرابهم وطمس حقوقهم العادلة والمشروعة (وفا، ٢٠/٢/١٩٨١).

هذا ويواصل معلمو المدارس الرسمية، في الضفة الغربية المحتلة، إضرابهم المفتوح عن العمل مؤكدين إصرارهم على الاستمرار في الاضراب الذي دخل يومه السبعين حتى تتحقق مطالبهم بتحسين وضعهم المعاشي وزيادة رواتبهم (المصدر نفسه).

المعلمون يتظاهرون: صعّد مئات المعلمين في الضفة الغربية المحتلة نضالهم من أجل حقوقهم، فقاموا بالتظاهر أمام مكاتب الحكم العسكري في بيت إيل، وطالبوا بمضاعفة أجورهم. وقال العميد بنيامين بن - أليعيزر - حاكم الضفة الغربية، إن الاضراب ليس له تبرير موضوعي، وإن بعض الهيئات السياسية تحاول ضم المدرسين لصراعها في الضفة الغربية المحتلة (ر.إ.إ. العدد ٢٢٧٦، ٢٣ و٢٤/٢/١٩٨١ ص ٦).

هذا وقد سمعت أثناء التظاهرة، هتافات تردد «نريد الخبز لأولادنا». لكن أفراد حرس الحدود صدوا المتظاهرين بالقوة. وقال أحد أعضاء لجنة المعلمين في رام الله، إن الحكم العسكري «يتظاهر بالموافقة على مطالبنا، بينما يهددنا، ويحقق مع رفاقنا، ولسنا المسؤولين عن نتائج الاضراب، بل الحكم العسكري هو المسؤول عن ذلك» (المصدر نفسه).

وقال المدرسون ان رواتبهم لا تكفي لإعالة عائلاتهم. ولكن الحكم العسكري يدعي ان الزيادة التي منحت لهم معقولة، وان رواتبهم توازي رواتب المعلمين في اسرائيل تقريباً. أما حاكم الضفة الغربية بنيامين بن - أليعيزر - فقد أعلن ان الاضراب لا يقوم على أساس مهني، بل على أساس سياسي. وأضاف ان «التظاهرة التي جرت سياسية، وقد خرجت عن إطار الجدل المتعلق بحجم الاجور، أو الجدل الخاص بالمشكلات المهنية». وأردف قائلاً: «انظروا ماذا يفعل رئيس بلدية نابلس، بسام الشكعة، منذ عودته حتى يومنا هذا، فهو يجمع المعلمين المضربين كل يومين ويتحدث معهم» (المصدر نفسه).

ودعا بن - اليعيزر - المعلمين المضربين للعودة إلى ممارسة أعمالهم. وهدد أنه في حالة استمرار الاضراب، فإن الحكم العسكري سيضطر إلى اتخاذ خطوات اخرى لإقناع المعلمين بضرورة العودة إلى عملهم، ومن ثم مواصلة طلب زيادات الاجور، إضافة إلى الزيادات التي تقررت لهم. وقد ناشد ضمائرهم للعودة إلى التدريس، وعدم ترك ٢٥٠ ألف طالب في الشوارع. وأضاف أن «هناك حوالي ربع المعلمين يقررون بعلمهم، ونستقبل العشرات، إذا لم يكن المئات، من المكالمات الهاتفية من معلمين ومدراء يدعون، أن رواتبهم معقولة، ويعترفون بأننا رفعنا الرواتب، عن تلك التي كانت تدفع في شهر تشرين (نوفمبر) الماضي». وأضاف بن - اليعيزر - أنه قرر حسم أجر ١٥ يوماً من رواتب المعلمين المضربين. وقال إنني «أتوجه إلى باقي المعلمين، كي يوضحوا لرفاقهم المضربين ذلك. وأرجو ألا يسيروا وراء من لا يهمهم سوى إعلان الاضراب في هذه المنطقة بأي ثمن» (المصدر نفسه).

الاعتصام أمام مقر الحاكم العسكري: من جهة اخرى، ذكرت «وفا» أن جماهير معلمي المدارس الرسمية في الضفة الغربية المحتلة، لبت،

يوم ١٩٨١/٢/٢٣، دعوة اللجنة العامة للتجمع والاعتصام أمام مقر الحكم العسكري الصهيوني في بيت إيل في لواء رام الله. وبالرغم من جميع الترتيبات التي اتخذتها سلطات الاحتلال، من وضع حواجز على الطرق وانتشار الجيش في مناطق واسعة، فإن تجمع المعلمين بدأ منذ الصباح الباكر في المناطق المحددة لذلك.

ففي رام الله والبيرة، انطلقت مسيرة ضخمة للمعلمين والمعلمات وذلك بعد تجمع هؤلاء في مدرسة المقتربين في البيرة. وبالرغم من محاصرة قوات الاحتلال لهذه المسيرة، رفعت لافتات كتب عليها: «نريد الخبز لأطفالنا» و«لن نعود حتى تحقيق مطالبنا». وعندما حاولت المسيرة الاقتراب من مقر قيادة الحكم العسكري، تصدت لها قوة كبيرة من جنود الاحتلال، وبدأت بملاحقة المعلمين واعتدت عليهم بالضرب وصادرت الهويات الشخصية للعديد منهم، في وقت كانت فيه قوة اخرى من قوات جيش الاحتلال تحاول جاهدة منع مراسلي الصحف والوكالات من تغطية تحرك المعلمين (وفا، ١٩٨١/٢/٢٤).

أما في نابلس، فقد سار معلمو ومعلمات نابلس وجنين وطولكرم في مسيرة صامتة باتجاه بيت إيل، وبالرغم من حواجز التفتيش التي أقامتها سلطات الاحتلال على الطرقات المؤدية إلى هناك، فإن عدد المعلمين الذين انضموا إلى المسيرة يزيد على الفي معلم ومعلمة. وقد رفعت لافتات باللغات الانكليزية والعربية والعبرية كتب عليها: «نريد نقابة تمثل مصالحنا»، «نريد الخبز لأولادنا» و«نرفض أي محاولة تتجاهل مطالبنا وحقوقنا» (المصدر نفسه).

وفي الخليل وبيت لحم، تصدت قوة كبيرة من قوات الاحتلال، على مشارف رام الله، لمسيرة المعلمين المتوجهة إلى بيت إيل، والتي ساهم فيها المئات من معلمي ومعلمات المدينة، وقامت هذه القوات بمصادرة اللافتات وتمزيقها واحتجاز العديد من هويات المعلمين واعتقال خمسة منهم.

هذا، وفي محاولة للتعتيم على اخبار معلمي الضفة الغربية، منعت سلطات الاحتلال، خلال اليوم نفسه، مراسلي الصحف والوكالات ومصوري التلفزيون من مرافقة أي من المسيرات التي نظمها المعلمون، كذلك قامت بحذف كافة الاخبار والتقارير المتعلقة بتحرك المعلمين من جميع الصحف المقدسية: الفجر والطليعة، والشعب، ومنعتها من نشر أخبار ذلك اليوم وأجبرتها على نشر ما تذيعه إذاعة العدو حوله (المصدر نفسه).

من جهة اخرى، وسع الحاكم العسكري العام للضفة الغربية المحتلة، العميد بنيامين بن «ايليعيزر» من تهديداته لتشمل الشخصيات الوطنية في الضفة الغربية، وقد فعل ذلك بعد أن هدد بحسم رواتب المعلمين عن فترة الاضراب وباتخاذ إجراءات أشد ضدهم. وأضاف بن - اليعيزر «في تصريح للاذاعة الاسرائيلية» ان بسام الشكعة هو الذي حرض المعلمين على مواصلة الاضراب والتظاهر، وهو يكثر من عقد الاجتماعات المحرضة علينا» (المصدر نفسه).

وعلى صعيد آخر، بعثت حركة النساء الديمقراطيات العربيات واليهوديات، في إسرائيل، برقية إلى اللجنة العامة تعلن فيها تضامنها مع المعلمين في إضرابهم، وقد جاء فيها: «ان الاعتداء على المعلمين المضربين وسجنهم، لنضالهم من أجل رفع اجورهم وتحسين ظروف عملهم، ما هو إلا وسيلة لإفراغ التعليم ولتقويض المؤسسات التعليمية. إننا على ثقة بأن متابعة سياسة القمع والارهاب في المناطق المحتلة، لن تساعد حكام اسرائيل على إبقاء الاحتلال، ولن تساعدهم على تنفيذ مخططاتهم بسجن الشعب الفلسطيني. إننا نؤيد نضالكم العادل من أجل حقوقكم الكاملة» (المصدر نفسه).

كذلك أعلن المعتقلون الفلسطينيون، في سجن بئر السبع، عن تضامنهم مع النضال الذي يخوضه معلمو مدارس الضفة الغربية المحتلة، لانه نضال من أجل الصمود والتمسك بالأرض والوطن، ومن أجل إبطال سياسة التجهيل والافقار المعنوي التي يسنها المحتل.

وأضاف المعتقلون، في برقية وجهوها إلى لجنة التوجيه الوطني في الاراضي الفلسطينية المحتلة واللجنة العامة لمعلمي المدارس الرسمية في الضفة الغربية: «إن الصراع الوطني الذي يخوضه شعبنا ضد قوى الاحتلال لا بد له من أن يشمل

كافة مجالات النضال، ويعود ذلك إلى سبب أساسي يتمثل في أن الاحتلال بطبيعته، بعدوانيته، لا بد وأن يقوم بممارسة أنواع شتى من الاضطهاد، قد تصل في حدها الاقصى إلى اسلوب التصفية المادية لأبناء شعبنا، وفي حدها الادنى إلى سن قوانين قمع الحريات وكم الافواه ومنع الاحتجاجات».

وأضافت البرقية موجهة قولها للمعلمين المضربين: «في الوقت الذي تتحملون فيه المسؤولية كونكم رأس الحربة في هذا النمط من النضال، فذلك لا يعفي قطاعات شعبنا الاخرى من واجبها في تحمل قسطها في هذه المرحلة. وانطلاقاً من هذه البديهية، فشعبنا مطالب في جميع المواقع بالوقوف إلى جانب نضالكم وتضحياتكم الجليلة».

واختتم المعتقلون الفلسطينيون برقيتهم مؤكدين: «أن هذه الهجمة ستضع الجميع وباستمرار في حالة نضال دؤوب ومتواصل من أجل وقفها، أو على الاقل النجاة من عدم الوقوع في أهدافها الاكثر بشاعة ولا انسانية». وأضافوا: «إننا نقود المعركة مجردين من كل قوة مادية إلا أجسامنا الهزيلة وإرادتنا الصلبة المستمدة من إيماننا بعدالة قضيتنا، وبأن شعبنا معنا، وبأن ثورتنا معنا، وإن النصر لا محال آتٍ، وبأن الاحتلال والعدوان منهزم ولو بعد حين» (المصدر نفسه).

صلاح عبدالله

العلاقات الاسرائيلية-الاميركية بين كامب ديفيد ومشاريع التوغل الاميركي في المنطقة

تقف اسرائيل حالياً على عتبة الانتخابات المبكرة للكنيست العاشر، التي صادق الكنيست الحالي على إجرائها في ٢٠ حزيران (يونيو) المقبل. وبطبيعة الحال، فإن نشاط الحكومة وسياستها، على الصعيدين الداخلي والخارجي، يتأثران بالأجواء الانتخابية ويتفاعلان معها. ففي غمرة النشاطات المختلفة التي تمارسها الفئات الحزبية المشاركة في هذه الانتخابات، يبرز نشاط الحكومة، عشية الانتخابات، بمختلف كتلها الائتلافية، موجهاً، في الأساس، نحو خدمة مصالحها المتمثلة بتحسين مواقعها لدى الناخبين من أجل كسب ثقتهم.

انطلاقاً من هذا الوضع، تنشط الحكومة الاسرائيلية، الآن، لإظهار مدى فعالية سياستها الخارجية وجدواها بالنسبة لإسرائيل. وهي إذ تنشط من أجل ذلك، فإنها ترغب، حالياً، في تحقيق ثلاثة أمور:

أولاً، إظهار مدى حسن علاقاتها مع الولايات المتحدة في عهد الرئيس الجديد ريغان.

ثانياً، استئناف مفاوضات الحكم الذاتي مع مصر والولايات المتحدة كي تثبت للناخب الاسرائيلي أن هذا المشروع ما زال احتمالاً قائماً، رغم جمود المفاوضات حوله، ثم تحقيق مزيد من التقدم على صعيد تطبيع العلاقات مع مصر.

ثالثاً، إفشال المبادرة الأوروبية المتوقعة بسبب عدم توافقها وسياسة اسرائيل تجاه حل القضية الفلسطينية.

على صعيد العلاقات بين اسرائيل والولايات المتحدة، يسود الانطباع بأن الحكومة الاسرائيلية غير مرتاحة إلى الهدنة المؤقتة التي فرضتها الادارة الاميركية الجديدة بغية إعادة تقييم سياستها الشاملة في منطقة الشرق الاوسط. فحكومة بيغن ترغب في استمرار السياسة التي اتبعتها الادارة السابقة، كما تعلّقت في التركيز على تقدّم مسار كامب ديفيد، سواء تم ذلك عن طريق استمرار مجادلات الحكم الذاتي أم بواسطة تحقيق مزيد من العلاقات الطبيعية بين مصر واسرائيل؛ الامر الذي يتلاءم ورغبة هذه الحكومة في إثبات أهمية اتفاق السلام بالنسبة لإسرائيل على أساس اعتباره من أهم إنجازاتها منذ تولّيها السلطة في منتصف ١٩٧٧. غير أن إدارة الرئيس ريغان ترغب، كما يبدو، في تبديل سلّم الأفضليات في سياستها في المنطقة، معتبرة أن وقف التغلغل السوفياتي هو المهمة الرئيسية التي يجب التركيز عليها حالياً، وليس دعم عملية كامب ديفيد، وما تستوجبه في الأساس من تجديد الحكم الذاتي الفلسطيني المتوقفة منذ أشهر.

وتشير المصادر الاسرائيلية، في الولايات المتحدة، إلى أن «المفهوم الاستراتيجي الاميركي الذي يعتبر وقف التوسّع السوفياتي وتقليصه

المهمة الاولى الرئيسية قد خصّص لإسرائيل دوراً هاماً. لذلك تعتبر إدارة ريغان أن ثمة أهمية خاصة لتطوير قدرة اسرائيل العسكرية والامنية. وتعتبر أيضاً أن الشرق الاوسط والخليج الفارسي هما جزء من النظام الدفاعي الاميركي الشامل، و«مدماك» إضافي وغير منفصل في بناء حلف الاطلسي. وفي هذا الاطار، يحتلّ الفلسطينيون مركزاً صغيراً وثانوياً، أصغر بكثير من المركز الذي خصّصه لهم كارتر وبريجنسكي. إلا أن العلاقات القائمة بين م.ت.ف. والاتحاد السوفياتي، وبينها وبين الحركات السرية في مناطق مختلفة في العالم، تحظى بتركيز أكبر لا يؤدي بالضرورة إلى تليين موقف الادارة الاميركية تجاه م.ت.ف.» (تسفي رافياح، يديعوت أحرونوت، ١٩٨١/٢/٢٧). وتقدّر هذه المصادر أن هذا الموقف الاميركي الجديد يحمل بين طيّاته، إحتمالات كثيرة ومخاطر، أيضاً، بالنسبة لإسرائيل. «فالاحتمالات تتمثّل بتعزيز توثيق العلاقات الأمنية بين اسرائيل والولايات المتحدة... وليس المقصود، هنا، الزيادة في المعدّات العسكرية [المزوّدة لإسرائيل]، فقط، وإنما [تطوير] المجالات التي تساهم بشكل أساسي في تعزيز أمن اسرائيل واقتصادها كالتعاون في مجالي البحث والتطوير، وتصدير معدّات أمنية للولايات المتحدة، والحصول على خبرة وتكنولوجيا متقدّمة، وحتى السماح بتصدير معدّات عسكرية اسرائيلية تحتوي على مركبات أميركية إلى بلدان العالم الثالث. وإضافة إلى ذلك يبدو أن الوقت أصبح، الآن، أكثر ملاءمة لإدارة محادثات استراتيجية هادفة حول أمن منطقة [الشرق الاوسط] واندماج اسرائيل به» (المصدر نفسه). أما مخاطر السياسة الجديدة تجاه اسرائيل، فتتمثّل في عدم اعتبار هذه الاخيرة «الكنز الاستراتيجي الوحيد بالنسبة لاميركا في المنطقة، «وإنما هناك العرب أيضاً: مصر والاردن، وربما، أيضاً، إن سنحت الفرصة للاميركيين، ايران والعراق. وتبقى السعودية هي الاساس، ولقد خصّصت لها، الآن، إدارة ريغان المكانة الاولى في العالم العربي» (المصدر نفسه).

إن اتجاهات السياسة الأميركية المتغيّرة، في بداية عهد ريغان، وبدء التركيز على مشاريع الدفاع الاميركية في المنطقة، لم يقابلها، كما يبدو، إجراء بحث أساسي في السياسة الخارجية الاسرائيلية، يتناسب وأهمية الطرح الاميركي بالنسبة لإسرائيل، حتى يمكن القول أن السياسة الاسرائيلية تبدو وكأنّها منجرّة، حالياً، وراء القرارات الأميركية رغماً عنها، وهذا يتم في فترة غير مناسبة بالنسبة للحكومة الإسرائيلية. وقد جاءت زيارة وزير الخارجية الاسرائيلي إسحاق شامير إلى واشنطن، والتي تمّت في منتصف شباط (فبراير) الماضي، للبحث مع الادارة الاميركية في إمكانية الاستمرار في السياسة السابقة، التي كانت متّبعة في عهد إدارة كارتر. فقبل سفره إلى الولايات المتحدة، أعلن شامير أنه سيطلب من الزعماء الاميركيين إتخاذ مبادرة لتجديد محادثات الحكم الذاتي، وإنه سيبحث في احتمال عقد لقاء بين ريغان وبيغن والسادات للبحث في المسائل المختلف حولها بين اسرائيل ومصر في المفاوضات حول الحكم الذاتي. وأضاف شامير أنه سيوضّح للمسؤولين الأميركيين الذين سيلتقي معهم وجهة نظر اسرائيل القائلة بعدم الانتظار حتى ما بعد الانتخابات لتجديد هذه المفاوضات (هآرتس، ١٩٨١/٢/١٦). كذلك أعلن شامير، قبل سفره، أن اسرائيل لن تتوقّف عن مطالبة الولايات المتحدة بعدم بيع أسلحة هجومية إلى السعودية أو إلى أي بلد عربي آخر، وأنها لن تتنازل عن مطالبتها هذه مقابل تعويض ملائم لها من الولايات المتحدة (دافار، ١٦ / ٢/١٩٨١). غير أن شامير لم ينجح في إقناع الأميركيين بقبول وجهة النظر الاسرائيلية من هذه القضايا. ففي اللقاءات التي عقدها مع وزير الدفاع الأميركي كسبار واينبرغر، ومع نائب الرئيس ريتشارد آلن، ومع وزير الخارجية الكسندر هيغ «برزت الخلافات القائمة في الرأي بين اسرائيل والولايات المتحدة سواء حول تجديد مفاوضات الحكم الذاتي، أو حول تزويد السعودية بمعدّات هجومية لطائراتها من نوع "ف - ١٥"». وقد أعرب الطرفان عن رغبتهما في عدم زيادة هذه الخلافات» (هعاريف، ٢٢ / ٢/١٩٨١). فعلى سبيل المثال نذكر أن وزير الخارجية الأميركي أكّد، خلال اللقاء بين شامير وهيغ، والذي عقد في ٢١ شباط (فبراير) الماضي، على موقفين أميركيين أساسيين: أولهما

أن الولايات المتحدة لن تقدم على عمل شيء من شأنه أن يمس بأمن اسرائيل، وأن الخطوات الأميركية الخاصة بالاستجابة لمطالب السعودية بخصوص تزويدها بمعدّات عسكرية إضافية لتحسين القدرة الهجومية لطائرات «ف - ١٥» التي تمتلكها، ستتم من خلال استشارة اسرائيل. وثانيهما أن حكومة ريغان ليست لديها خطة فورية للعمل على تجديد محادثات الحكم الذاتي في الوقت القريب، وأن الاعتبار الاساسي الذي يجب أن يوجّه دول الشرق الأوسط، وكذلك السياسة الأميركية هو مواجهة التهديد السوفياتي لسلامة هذه الدول (هشاريف، ٢٢ / ٢/١٩٨١). وقد أعلن هيغ، إثر لقائه وشامير، أنه، في عهد «سياسة النفط»، ثمة أهمية لأن تتذكر دول الشرق الأوسط، أن «هنالك مصلحة هامة مشتركة لها جميعاً». وأضاف أنه «بعد أن تواصل مسار السلام بناءً على القرارين ٢٤٢ و٣٣٨، وفي إطار اتفاقات كامب ديفيد، يجب أن نتذكّر الواقع الاستراتيجي في الشرق الأوسط الذي يربطنا سوية» (المصدر نفسه).

ومثلما فشل شامير في إقناع وزير الخارجية هيغ بضرورة المبادرة إلى تجديد مفاوضات الحكم الذاتي، والامتناع عن تزويد السعودية بالمعدّات الهجومية لطائرات «ف - ١٥»، فإنه فشل أيضاً في تحقيق أي شيء خلال لقائه والرئيس ريغان في ٢٤ شباط (فبراير) الماضي. فقد أعلن، عقب هذا اللقاء، أن «الإدارة الأميركية أصرّت على وجهة نظرها، مما اضطر اسرائيل لقبول مواقفها فيما يتعلّق بمسألتين أساسيتين طرحتا خلال مباحثات وزير الخارجية الاسرائيلي في واشنطن: المسألة الأولى تتمثّل بتزويد السعودية بالسلاح الهجومي، والثانية باستمرار تجميد محادثات الحكم الذاتي» (هآرتس، ٢٥ / ٢/١٩٨١). ونتيجة لذلك لم يبق أمام شامير سوى الاعلان، عقب لقائه والرئيس ريغان، «أن الرئيس يدرك وجهة نظر اسرائيل فيما يتعلّق بتزويد المعدّات الخاصة للطائرات السعودية، وأن الولايات المتحدة ملزمة بالحفاظ على ميزان القوى في المنطقة من خلال الحرص على توفير ميزة نوعية لإسرائيل. ولقد أوضحت ما هي طلبات اسرائيل في حال عدم قبول اعتراضها» (المصدر نفسه). وكان شامير قد أعلن قبل لقائه وريغان أن اسرائيل ستطلب أسلحة جديدة ومتطوّرة من الولايات المتحدة إذا لم يتوقّف تدفّق تيّار الأسلحة الغربية، وبكميات كبيرة، إلى الدول العربية المجاورة، إذ أنها «لا تستطيع التزام الصمت حيال كميات الاسلحة الضخمة هذه، وعليها أن تزيد من وسائلها الدفاعية» (هآرتس، ٢٢ / ٢/١٩٨١).

وإذا ما لخّصنا موقف اسرائيل من قضية تزويد السعودية بالسلاح الاميركي، نرى أنه، في الوقت الذي نددت فيه الحكومة الاسرائيلية، في بيانها الصادر في ٩ آذار (مارس) الماضي، بقرار واشنطن، بهذا الصدد، معتبرة أن «تزويد السعودية بأسلحة هجومية يمكن أن يعرّض أمن اسرائيل للخطر [خصوصاً] وأن السعودية انطلقت من الدعوة إلى الجهاد ضد اسرائيل، كما أن عداءها لإسرائيل هو على أقصى ما يمكن من التطرّف» (النهار، ١٠ / ٣/١٩٨١)، فإنها بدأت تنشط من أجل ابتزاز أكبر كمية من الأسلحة والمساعدات العسكرية والاقتصادية الاميركية كتعويض مقابل لصفقة السلاح هذه. وقد ذكرت المصادر الاسرائيلية أن طلبات اسرائيل مقابل هذه الصفقة ستتمثّل فيما يلي:

أولاً: تحويل جزء من القروض التي منحت لإسرائيل من أجل شراء السلاح في الولايات المتحدة، إلى مساعدات مجانية.

ثانياً: تسليم الجيش الاسرائيلي أنواعاً من المعدات العسكرية المتطورة جداً، والتي تمكّن اسرائيل من تحقيق تفوّق نوعي، مقابل التفوّق الكمي المتوافر لدى العرب.

ثالثاً: مساعدة الصناعة العسكرية الاسرائيلية عن طريق سحب المعارضة الاميركية العلنية والصامتة لبيع المعدات العسكرية التي هي من صنع اسرائيلي إلى الخارج، وذلك بسبب احتواء هذه المعدات على أجهزة تعتمد على التكنولوجيا الاميركية.

رابعاً: مساعدة اسرائيل، على تطوير أنواع جديدة من الأسلحة (اريئيل غيناي، يديعوت احرونوت، ٢٠ / ٢/١٩٨١).

ويبدو أن اسرائيل ستحصل على هذا

«التعويض» خصوصاً وانه يتلاءم ومخططات واشنطن «الدفاعية الاستراتيجية» في المنطقة. وقد أعلنت مصادر أميركية موثوقة في واشنطن أن الولايات المتحدة ستطوّر علاقات استراتيجية موازية مع كل من اسرائيل ومصر والسعودية، دون أن تتأثر هذه بالعلاقات المتبادلة بين هذه الدول. وأضافت هذه المصادر أن الادارة تدرس مشاريع إنشاء «نظام تصدٍ» يعتمد على دول صديقة في المنطقة بينها اسرائيل، وأن هذا النظام من شأنه أن يولّد الثقة لدى دول المنطقة بقدرة ومصداقية الولايات المتحدة على توفير المساعدة والتغطية لها» (هـآرتس، ٤ / ٢/١٩٨١). وكانت المصادر الاسرائيلية في واشنطن قد ذكرت أن الولايات المتحدة تدرس إمكانية إنشاء قواعد عسكرية، في مصر واسرائيل، دون تزويدها بالقوات في البداية، وذلك استناداً لخلق وجود عسكري أميركي في المنطقة. وأشارت هذه المصادر - استناداً إلى معلومات حصلت عليها من مصدر أميركي موثوق - إلى أن الحديث يدور حول إيجاد قواعد تشمل مخازن لحالات الطوارئ، مجهّزة بالأسلحة والوسائل القتالية، وكذلك بناء منشآت جاهزة لاستيعاب فوري للقوات العسكرية (دافار، ٦/٢/١٩٨١). ولدى وجود شامير في واشنطن، علم مصدر اسرائيلي، أيضاً، أن الولايات المتحدة واسرائيل تبحثان في مشروع وضع دبابات وذخيرة ومعدّات عسكرية أميركية في اسرائيل، دون أن تقوم هذه بشرائها. وأضاف هذا المصدر أن الاعتبارات التي يستند إليها هذا المشروع هي عسكرية ومالية، وتتعلّق بخطط الانتشار الاميركي في أماكن مختلفة، في المنطقة. وسيكون هذا السلاح - الذي سيحتفظ به الجيش الاسرائيلي، في وضع صالح بصورة دائمة، كي تتمكّن الولايات المتحدة من استخدامه في حال اضطرارها إلى تنفيذ عملية عسكرية في الخليج. وبالنسبة لإسرائيل، فإنها تستطيع استخدامه في حالة طوارئ خاصة شبيهة بتلك التي استخدم فيها القطار الجوي الاميركي الذي نقل الأسلحة إلى اسرائيل أثناء حرب ١٩٧٣؛ كذلك ستحصل اسرائيل على نفقات صيانة هذه الأسلحة واحتفاظها بها (مردخاي بركائي، دافار، ٦ / ٢/١٩٨١).

لم تكن زيارة وزير الخارجية الاسرائيلي شامير للولايات المتحدة ناجحة بالمدى الذي ترغبه اسرائيل في الفترة الراهنة. فالتركيز على استمرار مسار كامب ديفيد الخنفي، أو المؤجّل، ليحتل مكانه التركيز على المشاريع العسكرية الأميركية في المنطقة، كما سبق وذكرنا. وإن كان هذا مفيداً لإسرائيل، فإنه لا يتلاءم وسياستها، مبنية الانتخابات، المبنية على توفير أدلّة ملموسة أمام جمهور الناخبين تثبت صحة سياستها وحقيقة مكاسبها؛ الأمر الذي تقوّض جداً بسبب جمود مفاوضات الحكم الذاتي. فالحكومة الاسرائيلية مهتمة جداً، في هذه المرحلة، بتجديد هذه المفاوضات «كي يثبت بيغن للإسرائيليين أن مشروعه للحكم الذاتي هو حقيقي» (أريئيل غيناي، يديعوت احرونوت، ٢٠ / ٢/١٩٨١). حتى أن بعض الوزراء الاسرائيليين وبينهم سمحة أرليخ، زعيم حزب الاحرار في ليكود، وأريئيل شارون، وزير الزراعة المعروف بنشاطه الاستيطاني في الضفة الغربية، قد دعوا رئيس الحكومة الاسرائيلية إلى المبادرة لدعوة السادات إلى اسرائيل، من أجل إحراز تقدّم على صعيد مفاوضات الحكم الذاتي؛ حيث «أن خطوة كهذه يمكن أن تشكّل كنزاً انتخابياً لليكود، وتؤدي إلى رفع مكانة الحكومة الاسرائيلية في نظر الاميركيين بوجه خاص، والعالم العربي بشكل عام، وتمس بالمكانة البارزة التي يتمتّع بها شمعون بيرس زعيم المعراخ حالياً، كسياسي اسرائيلي مستعد لاتّباع المرونة والحلول الوسط» (يديعوت احرونوت، ٢٠ / ٢/١٩٨١).

غير أن الادارة الاميركية غير متحمّسة لتجديد المفاوضات حول الحكم الذاتي، في هذه الفترة، كما سبق وذكرنا، ويبدو أنها «قررت اتخاذ مُتّسع من الوقت لإعادة تقييم مجمل القضايا في الشرق الأوسط، ويظهر أن هذه الفترة ستمتد حتى ما بعد الانتخابات للكنيست» (افتتاحية دافار، ٦ / ٢/١٩٨١). كذلك فإن مصر، أيضاً، غير متحمّسة لتجديد هذه المحادثات، إذ انه رغم اهتمامها بالموضوع، فإنه لا يمكنها إجراء محادثات كهذه مع حكومة يتوقّع سقوطها بعد خمسة أشهر، وبالطبع ليس قبل أن يقيم السادات علاقات مرضية مع الرئيس الاميركي

الجديد، وينسّق خطواته وإياه، إذ أن هذا الأمر ذو حساسية بالغة بالنسبة له خصوصاً وإنه ربط في الماضي استمرار عملية كامب ديفيد بالمراهنة على إعادة انتخاب كارتر» (مردخاي بركاني، دافار، ٢٧ / ٢/١٩٨١).

وليس الموقف المصري الراهن الرافض لتجديد مفاوضات الحكم الذاتي فحسب، هو الذي يقلق اسرائيل، في نطاق علاقاتها مع مصر، وإنما هنالك قضيّتان لا تقلاّن أهمية، وتتعلّق الأولى منهما بتشكيل قوة المراقبة في سيناء؛ أما الثانية، فتتعلّق بقضية الاختلاف في المواقف بين الطرفين من مسألة تقييم الدور الاوروبي الغربي، مستقبلاً، في عملية التسوية في الشرق الاوسط. وبالنسبة للقضية الاولى، تصرّ اسرائيل على موقفها، القائل بعدم تحقيق الانسحاب الكامل من سيناء، المفروض أن ينتهي في نيسان (ابريل) ١٩٨٢، دون أن تقوم قوة مراقبة متعدّدة الجنسيات تشمل عناصر أميركية، أو في حال عدم تحقيق ذلك، أن تكون القوة أميركية بحتة (هآرتس، ٢٦ / ٢/١٩٨١). والخلاف بين مصر واسرائيل يدور حول حجم القوة ودورها، إذ بينما تطالب اسرائيل بقوة ضخمة ذات تأثير، فإن مصر تريدها صغيرة لمراقبة الانسحاب الاسرائيلي فقط، الأمر الذي ترفضه اسرائيل كلياً (ر.إ.إ.، العدد رقم ٢٢٨٢، ٣و٤ / ٣/١٩٨١، ص ٨ – ٩). كذلك فإن مصر ترحّب بمشاركة دول افريقية في تشكيل هذه القوة بينما ترفض اسرائيل ذلك بسبب قطع العلاقات الدبلوماسية بينها وبين هذه الدول في الماضي (هآرتس، ٢/٣/١٩٨١). وقد قدم وفد اميركي برئاسة نائب مساعد وزير الخارجية مايكل سنيدن، في ٢٥ شباط (فبراير) الماضي إلى اسرائيل، لإجراء مباحثات حول تشكيل هذه القوة. وقد انتقل الوفد إلى القاهرة لإجراء محادثات مماثلة؛ حيث اعلن رئيسه على اثرها أنه «تم تحقيق أساس قوي للإتفاق حول تشكيل قوة متعدّدة الجنسيات لحفظ السلام في سيناء»، وانه ما زالت هنالك بعض الخلافات بين مصر واسرائيل، إنما يمكن التغلّب عليها (المصدر نفسه). ويلاحظ أن اسرائيل تحبذ، بشكل قوي، أن تكون القوة اميركية على اعتبار «أن وجودها يمكن أن يشكّل عامل ردع قوي أكثر من أية قوة أخرى... [كذلك] يحتمل أن تتحوّل هذه القوة في المستقبل إلى أساس أو عامل قوة لوجود عسكري أميركي استراتيجي في المنطقة» (يديعوت احرونوت، ٢٠ / ٢/١٩٨١). والجدير بالذكر، أن وزير الخارجية الاسرائيلي السابق موشي دايان، اقترح إبرام معاهدة دفاع اسرائيلية – اميركية كأسلوب أفضل من تشكيل قوة متعدّدة الجنسيات للمراقبة في سيناء. وأضاف دايان: «أنه، كما يبدو، مستحيل موافقة الكونغرس على تشكيل قوة لمراقبة سيناء لفترة غير محدّدة بعد جلاء القوات الاسرائيلية. ولذلك فان الضمان الحقيقي الوحيد بالنسبة لإسرائيل يتمثّل في إبرام معاهدة دفاعية بين اسرائيل والولايات المتحدة» (السفير، ٥ / ٣/١٩٨١). إلا أن بيغن رفض هذا الاقتراح بقوله: أن «التزام أميركا بتشكيل هذه القوة يشكّل جزءاً لا يتجزّأ من معاهدة السلام» (المصدر نفسه).

أما بالنسبة للقضية الثانية التي هي موضع خلاف بين اسرائيل ومصر، فإنها تتعلّق بتقييم الدور الأوروبي في المنطقة في المستقبل، كما سبق وذكرنا. فإسرائيل ترفض المبادرة الاوروبية من أساسها، وقد علّق رئيس الحكومة بيغن على خطاب السادات أمام البرلمان الاوروبي بقوله إن حكومته تعارض الضمانات الأوروبية لتسوية شاملة في الشرق الأوسط (دافار، ١٢/٢/١٩٨١). وأضاف بيغن، معلّقاً على دعوة السادات لدول اوروبا الغربية دعم مسار السلام في الشرق الاوسط، ان مبادرة اوروبية منفصلة في المنطقة هي أمر ضار، خصوصاً إن كانت هذه ترتكز إلى قرارات البندقية التي خصّصت لـ م.ت.ف. دوراً هاماً في تسوية النزاع. وأكّد بيغن أن اسرائيل لن تجري مفاوضات مع منظمة التحرير، وهي ترفض وجهة نظر السادات بشأن القدس ومنح حق تقرير المصير للفلسطينيين، إذ أن هذه الامور غير واردة في اتفاقات كامب ديفيد (هآرتس، ١٢/٢/١٩٨١). وكانت المصادر الاسرائيلية قد نشرت مضمون تقرير سري للمجموعة الاوروبية، صادقت عليه الدول الأوروبية التسع خلال مؤتمرها في اللوكسمبورغ، في مطلع كانون الأول (ديسمبر) الماضي، وأهم ما ورد فيه هو دعوة

اسرائيل إلى الانسحاب من المناطق المحتلة خلال سنتين، ثم إزالة المستوطنات الاسرائيلية في هذه المناطق بسبب تعارضها والقانون الدولي؛ ومنح حق تقرير المصير للفلسطينيين من خلال إجراء استفتاء بين أربعة ملايين فلسطيني، بينهم مليون ومئتي ألف من سكان المناطق المحتلة. وقد سربت التفاصيل حول مضمون هذه الوثيقة على أثر المحادثات التي أجراها الرئيس ريغان ووزير الخارجية هيغ مع رئيسة وزراء بريطانيا مرغريت تاتشر ووزير خارجيتها اللورد كارينغتون، وعلم أن الادارة الأميركية عارضت مضمونها معتبرة إياها مناقضة لمسار كامب ديفيد (هآرتس، ٢٧ / ٢/١٩٨١). كذلك عارضتها اسرائيل على لسان رئيس الحكومة بيغن الذي ندّد بشدة بما تضمّنته من دعوة إلى انسحاب الجيش الاسرائيلي إلى حدود حزيران (يونيو) ١٩٦٧، مقابل ضمانات دولية تمنح لإسرائيل، قائلاً: «إنه لمخطط يفسح في المجال أمام إبادة اسرائيل يوماً ما. وأن اقتراح الضمانات الامنية ليس سوى محاولة لإعادة عقارب الساعة إلى الوراء... إلى القرون الوسطى. كلا، لن نطالب من أي جندي أجنبي أن يقاتل عوضاً عنّا» (السفير، ٥ / ٢/١٩٨١).

إضافة إلى الخلاف الناشب بين اسرائيل ومصر حول تقييم المبادرة الأوروبية، فإن اسرائيل قلقة أيضاً من نشاط السادات على الصعيد الفلسطيني، وبخاصة دعوته إلى تشكيل حكومة فلسطينية في المنفى، مدّعية أن مواقفه هذه إنما تعارض اتفاقات كامب ديفيد. لذلك ينبغي النظر إليها بخطورة (هآرتس، ٢٣/٢/١٩٨١). وقد ذكر أحد المصادر المطلعة في القدس أن اقتراح السادات هذا هو، في جوهره، جزء من المناورة السياسية، والاستقصاءات الدائرة في الشرق الاوسط، في إطار الاعداد لوضع جديد يمكن أن ينشأ بعد الانتخابات الاسرائيلية. وأضاف هذا المصدر قائلاً أن «السادات أراد من وراء اقتراحه هذا توجيه تحذير سواء لإسرائيل أو للاردن، أو حتى للولايات المتحدة أيضاً، وذلك على ضوء الحقيقة القائلة أن هنالك اتجاهاً في واشنطن للقبول بالخيار الأردني. وفي خطوته هذه، أراد السادات أن يوضّح أنه هو أيضاً يملك خياراً. إضافة إلى ذلك، فإن خطوة السادات هذه موجّهة إلى م.ت.ف. أيضاً، إذ أن حكومة فلسطينية في المنفى ستطمح إلى بسط سلطتها على منطقة معيّنة ومحدّدة، بعبارة أخرى، إذا قبلت م.ت.ف. بهذا الاقتراح، ستكون ملزمة بتوضيح موقفها بشأن المنطقة التي ستحكمها في المستقبل. وإذا ما وافقت المنظمة وأعلنت أن هدفها هو منطقة الضفة الغربية وقطاع غزة، فإن ذلك يعني تراجعها عمّا ورد في الميثاق الفلسطيني الذي يدعو إلى إبادة اسرائيل وإقامة دولة فلسطينية، ليس في المناطق [المحتلة] فحسب، وإنما في جميع مناطق اسرائيل... أما إذا رفضت المنظمة هذا الاقتراح، كما حدث فعلاً، فإنها تبقى المنظمة المتطرّفة التي ليس هنالك أية فائدة من إجراء حوار معها. وفي كلتا الحالتين يبقى السادات هو الرابح ليس في العالم العربي فحسب، وإنما في العالم الغربي أيضاً» (هاييم هرتسوغ، معاريف، ٢٧ / ٢/١٩٨١). على أي حال، فإن السياسة الاسرائيلية، أو المصرية، تبقى عائمة، طالما لم يتبلور بعد موقف اميركي جدي من مسألة استمرار مسار كامب ديفيد، والشكل الذي سيتّخذه مستقبلاً.

ح.ش.

من اصدارات مركز الابحاث

رصد إذاعة اسرائيل

نشرة استماع يومية للإذاعة والتلفزيون الإسرائيليين باللغة العبرية

اليوميات الفلسطينية

تضمُّ عرضاً موجزاً ودقيقاً لما يحدث في العالم فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، أو ما يقال أو يكتب عنها، والصراع العربي - الصهيوني.

صدر حديثاً

الفكر السياسي الفلسطيني
١٩٦٤ - ١٩٧٤

تاليف: فيصل حوراني

القضية الفلسطينية في ايديولوجية البورجوازية اللبنانية:
مدخل إلى نقض الفكر الطائفي

تاليف: مهدي عامل

١٣ ل.ل.

حزب الاستقلال العربي في فلسطين ١٩٣٢ - ١٩٣٣

تاليف: سميح شبيب

Palestine Affairs

No. 113, April 1981

Published monthly in Arabic by the P.L.O. Research Center
P.O. Box 1691, Beirut, Lebanon (Tel. 351260. Cables: MARABHATH).

Editor: Muhmoud Darwish

Annual Subscription

Air Mail: Arab countries — L.L. 75 ($30); Europe — L.L. 100 ($40); Elsewhere — L.L. 125 ($50).

Surface Mail: Lebanon and Syria — L.L. 60 ($24); Elsewhere: L.L. 65 ($26).

الثمن: ٥ ل.ل. في لبنان
٦ ل.س. في سوريا
٦٥٠ فلساً في الكويت والعراق
١٠ دراهم في دولة الامارات العربية
٧٥٠ درهماً في ليبيا
٧٥٠ درهماً في المغرب
٦ ل.ل. في سائر الاقطار العربية